المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

الصناعة البترولية في لبنان

أوراق عمل في السياسات العامة وقضايا هيكلية

2018

الصناعة البترولية في لبنان

أوراق عمل في السياسات العامة

وقضايا هيكلية

المركـز الإستشـاري للدراسـات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسّسة علمية متخصّصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات.

"الصناعة البترولية في لبنان - أوراق عمل في السياسات العامة وقضايا هيكلية

صادر عن: المركـز الإستشـاري للدراسـات والتوثيق

بحوث ومناقشات المؤتمر الذي نظّمه المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق بتاريخ 17 أيار 2017

إعداد: مجموعة من الباحثين

الإخراج والتنضيد: أحمد شقير

الطباعة: مطبعة الحرف العربي

التوزيع: لبنان والعالم العربي

تاريخ النشر: تموز 2018 الموافق ذو القعدة 1439 هجرية

الطبعة: الأولى.

القياس: 24x17

حقوق الطبع محفوظة للمركز

جميع حقوق الطبع محفوظة للمركز. وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختزانه في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها ، أو نقله بأية وسيلة سواء أكانت عادية أو إلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية أو أقراص مدمجة، استنساخاً أو تسجيلاً أو غير ذلك إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر .

العنوان: بئر حسن ـ جادة الأسد ـ خلف الفانتزي وورلد ـ بناية الورود ـ الطابق الأول.

البريد الإلكتروني: dirasat@dirasat.net www.dirasat.net

P.o.Box: 24/47 Baabda 10172010

هاتف: 01/836610

فاكس: 01/836611

خليوي: 03/833438

الصناعة البترولية في لبنان

أوراق عمل في السياسات العامة وقضايا هيكلية

بحوث ومناقشات المؤتمر الذي نظّمه المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

بتاريخ 17 أيار 2017

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

ثبت المحتويات

تقديم 7

جلسة الافتتاح 11

كلمة رئيس المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق عبد الحليم فضل الله 13

كلمة وزير الطاقة والمياه سيزار أبي خليل 31

كلمة وزير الصناعة حسين الحاج حسن 37

الجلسة الأولى / معالم أساسية للسياسة الوطنية في قطاع البترول 41

آفاق الطاقة 2050 رؤية وسياسة وخطة عمل متكاملة لإنتاج الطاقة 45

ناصر حطيط

مداخلة رئيسيّة أولى: شربل نحاس 67

مداخلة رئيسيّة ثانية: نقولا سركيس 71

تعقيبات الجلسة الأولى 77

الجلسة الثانية / الصندوق السيادي ودوره في حوكمة الإدارة المالية للثروة البترولية 81

حوكمة الإدارة المالية للثروة البترولية في لبنان "الصندوق السيادي" 85

علي برّو

مداخلة رئيسيّة أولى وسام الذهبي 125

مداخلة رئيسيّة ثانية غازي وزني 130

تعقيبات الجلسة الثانية 132

الجلسة الثالثة 135

دور شركات البترول الوطنية في إدارة وتطوير قطاع البترول 137

رضوان جمّول

مداخلة رئيسيّة أولى وليد خدوري 195

مداخلة رئيسيّة ثانية قاسم غريب 199

تعقيبات الجلسة الثالثة 205

الجلسة الرابعة / الموارد البشرية اللازمة لتطوير الصناعة البترولية محلياً 211

دور قطاع التعليم في مواكبة مراحل الصناعة البترولية في لبنان 215

حسين العزّي

مداخلة رئيسيّة أولى كمال حمدان 305

مداخلة رئيسيّة ثانية عصام عطاالله 309

تعقيبات الجلسة الرابعة 318

ملحق 323

العقود البترولية وأصول السياسات المثلى لاستغلال الثروة البترولية 325

علي زعيتر

مقدمة

شهد لبنان خلال العام 2017 نقاشات متشعِّبة ومكثَّفة وهامشاً واسعاً ومتبايناً في الآراء حول السياسات والخيارات البترولية للحكومة اللبنانية، وما يصاحبها من ترتيبات وتشريعات توّجت كلها في نهاية المطاف بتنفيذ جولة التراخيص الأولى. وقد أفضت هذه الجولة إلى تلزيم ائتلاف من ثلاث شركات نفطية عالمية (من أصل 51 شركة جرى تصنيفها سابقاً) أعمال الاستكشاف والإنتاج في الرقعتين رقم 4 في الشمال ورقم 9 في الجنوب، وذلك من بين خمس رقع كانت معروضة للتلزيم خلال الجولة الأولى.

وسط هذه الأجواء بادر المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق إلى عقد مؤتمره العلمي تحت عنوان "الصناعة البترولية في لبنان – أوراق عمل في السياسات العامة وقضايا هيكلية". والذي عُقد في فندق الريفييرا في بيروت بتاريخ 22 أيار 2017، وحضره حشد كبير من ممثلي الهيئات الاقتصادية والخبراء والشخصيات الأكاديمية والبحثية وممثلو القوى السياسية والجمعيات والمؤسسات الإتحادات والنقابات والمنظمات الدولية ووسائل الإعلام، تقدمهم وزيرا الصناعة والطاقة والمياه. وطرحت خلال هذا المؤتمر أربع أوراق أساسية وتخللته مداخلات متنوعة تناولت إشكاليات بارزة تحيط بقطاع البترول الناشيء في لبنان،

من بينها معالم السياسة البترولية للدولة اللبنانية والصندوق السيادي وشركة البترول الوطنية وتطوير الموارد البشرية.

ونظراً لأهمية هذا القطاع الحيوي الناشئ وتأثيره في صياغة المستقبل الاقتصادي المنشود لبنانياً، وتعميماً للفائدة، فقد جرى تجميع وتنقيح الحصيلة النهائية لهذه الأوراق والمداخلات ضمن هذا الكتاب، الذي يراعي في تبويبه المحاور الرئيسية لأعمال المؤتمر، بما فيها من أوراق أساسية وما رافقها من مداخلات جرى توزيعها على أربع جلسات أساسية إضافة إلى الكلمات الإفتتاحية لكل من رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق د. عبد الحليم فضل الله ووزير الصناعة د. حسين الحاج حسن، ووزير الطاقة والمياه سيزار أبي خليل.

يتناول المحور الأول للكتاب الورقة المقدمة في الجلسة الأولى، والتي أعدها د. ناصر حطيط تحت عنوان : " آفاق الطاقة 2050- رؤية وسياسة وخطة عمل متكاملة لإنتاج الطاقة واستغلال الموارد البترولية". وهي تتضمن تصوراً لسياسة طاقة طويلة الأجل في لبنان حتى عام 2050، محورها الأساسي تحقيق أهداف محددة هي: خلق فرص عمل، أمن الطاقة، التنمية المستدامة، توسيع الاقتصاد وتنويع نشاطاته، خفض الإنبعاثات والحفاظ على البيئة وتطوير البحث العلمي. بالإضافة إلى المداخلات والتعقيبات على الورقة ومن بينها مداخلتان رئيسيتان لكل من الخبير الاقتصادي والوزير السابق د. شربل نحاس والخبير النفطي د. نقولا سركيس.

الأول تساءل عن قدرة لبنان على التحكم بموارده البترولية، فيما انتقد الثاني نظام التراخيص المعطاة للشركات النفطية مؤكداً على ضرورة مشاركة الدولة فعلياً من خلال شركة بترول وطنية.

ومن الأوراق الرئيسية المقدمة في المؤتمر أيضاً، ورقة المحامي علي برو بعنوان : "حوكمة الإدارة المالية للثروة البترولية في لبنان- الصندوق السيادي"، التي شكلت موضوع المحور

الثاني للكتاب. وهي تؤكد على ضرورة وضع قواعد مالية وآليات حوكمة واضحة ترعى استخدام أموال الصندوق السيادي، وتحدد دور الحكومة والهيئات الحاكمة ومديري الصندوق، وتؤكد على ضرورة الشفافية والمساءلة. ومن المداخلات التي جرى التركيز عليها في هذا المحور مداخلة د. غازي وزنة الذي لفت إلى مراعاة خصوصيات الثروة النفطية عموماً والمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد اللبناني خصوصاً عند بلورة قواعد حوكمة الصندوق السيادي للبنان، داعياً إلى تجميع العوائد البترولية ضمن وعاء موحد من جهة وفصل الصندوق عن السلطة المالية من جهة ثانية.

وكانت المداخلة الثانية لعضو الهيئة د. وسام الذهبي. وقد أكدت على ارتباط الصندوق السيادي ارتباطاً وثيقاً بإدارة الأصول والديون السيادية. وذلك ضمن مسار من ثلاث مراحل تبدأ مع تخفيض الدين العام كنسبة من الناتج المحلي ثم الاستمرار في هذا التخفيض مع تحقيق الاستقرار بإنشاء صندوق لهذه الغاية يساوي ٪4 من هذا الناتج قبل الانتقال إلى المرحلة الثالثة وإنشاء صندوق الإدخار.

أما المحور الثالث من الكتاب فيتناول الورقة المقدمة في الجلسة الثالثة للمؤتمر التي أعدها الباحث والخبير بالشؤون الإقتصادية رضوان جمول تحت عنوان: " شركة البترول الوطنية- المزايا والفرص ، العوائق والمخاطر". حيث تعرض الورقة تصورها الأولي لتأسيس شركة بترول وطنية في لبنان، والدور المفترض لهذه الشركة بحسب مراحل الصناعة النفطية الثلاث، بدءاً من الأنشطة المتقدمة عند المكمن وصولاً إلى الاستخدامات النهائية للمشتقات البترولية، مروراً بالأعمال الوسيطة من نقل وتخزين.. بالإضافة إلى التركيز على المزايا والفرص، والتنبيه إلى محاذير وعوائق إنشاء شركة بترول وطنية في لبنان وآليات الحوكمة المناسبة لهذه الشركة. كما يستعرض هذا المحور أبرز ما ذهبت إليه مداخلات الجلسة الثالثة، وفي مقدمها مداخلتا الخبيرين النفطيين د. وليد خدوري ود. قاسم غريب.

الأول حذر من إسقاط تجارب الدول في إنشاء شركات البترول الوطنية على لبنان لاختلاف الظروف والأهداف ونظم الإدارة، مشدداً على ضرورة مساهمة القطاع الخاص في الشركة الوطنية. أما الثاني فقد أشار إلى التحديات التي يواجهها لبنان في مجال القطاع البترولي، خصوصاً لجهة نقص الخبرات اللازمة، معتبراً أن الشركة الوطنية ضرورة وخيار أقل كلفة مقارنة بالخيارات المطروحة.

وتشكل الورقة التي طرحت في الجلسة الرابعة للمؤتمر تحت عنوان : '' دور القطاع التعليمي في مواكبة مراحل الصناعة النفطية في لبنان'' المحور الرابع والأخير لهذا الكتاب. وقد استعرض كاتب الورقة الباحث القانوني د. حسين العزي ملامح الاستراتيجية الوطنية الواردة في القوانين والمراسيم المحلية لتأهيل الموارد البشرية العاملة في القطاع البترولي، مسلطاً الضوء على مدى جهوزية النظام التعليمي من حيث المناهج والاختصاصات لمواكبة احتياجات النشاط البترولي على الصعيد المحلي. كذلك يتضمن هذا المحور مداخلة الخبير الاقتصادي د. كمال حمدان الذي شدد على ضرورة تصحيح الاختلالات في سوق العمل اللبناني في موازاة تفعيل القطاع التعليمي، خصوصاً التعليم العالي والتعليم المهني والتقني. ومداخلة د. عصام عطاالله الذي أكد على أهمية العنصر البشري كمحور في عملية التطوير الاقتصادي والحداثة، متسائلاً عن تطلعات لبنان ودوره في مجال الصناعات وأبحاث الطاقة البديلة كرؤية مستقبلية تأخذ بعين الاعتبار محدودية أفق الصناعة البترولية في لبنان.

وقد أرفق في ختام هذا الكتاب ورقة للدكتو علي زعيترجرى تقديمها من خارج أعمال المؤتمر حول «العقود البترولية وأحوال السياسات المثلى لاستغلال الثروة البترولية في مرحلة الاستكشاف والاستخراج». وقد أرتأى المركز ضمها إلى أعمال المؤتمر، خصوصاً أنّ مضمونها يخدم الغاية الرئيسية للمؤتمر لناحية تعميق المعرفة البترولية وتعميمها في المجتمع اللبناني.

جلسة الافتتاح

كلمة د. عبد الحليم فضل الله

كلمة الوزير سيزار أبي خليل

كلمة الوزير حسين الحاج حسن

نحو مقاربة شاملة ومتكاملة للسياسة النفطية الوطنية في لبنان

د. عبد الحليم فضل الله
رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

يبدو جدول الأعمال النفطي في لبنان بطيئاً ومتثاقلاً، فالمدة الزمنية الفاصلة ما بين إصدار قانون الموارد البترولية في المياه البحرية مثلاً[1] (القانون 132/ 2010)، وإقرار المرسومين الشهيرين في مجلس الوزراء مطلع عام 2017[2] تفوق الست سنوات، ويواصل «مشروع القانون الخاص بالاحكام الضريبية المتعلقة بالأنشطة البترولية» رحلته بين المؤسسات المعنية منذ ثلاث سنوات، قبل أن يحطّ رحاله مؤخراً في اللجان النيابية[3]، فيما انتظرت وزارة الطاقة أربع سنوات تقريباً قبل أن

1- أقر في 25/8/2010

2- مرسوم تقسيم المياه البحرية الخاضعة للولاية القضائية للدولة اللبنانية الى مناطق على شكل رُقَع»، ومرسوم دفتر الشروط الخاص بدورات التراخيص في المياه البحرية ونموذج اتفاقية الاستكشاف والانتاج EPA

3 - بعد ان أقره مجلس الوزراء في آذار 2017

تعد مسودة مشروع قانون لنفط البر مماثل لقانون البحر[4]. وعلى العموم فإن المدة الزمنية الفاصلة بين خطوة رئيسية وأخرى في الملف النفطي لا يقل متوسطها عن ثلاث سنوات[5].

لكن هل هذا المسار المتباطئ الذي أتم سنواته العشر حتى الآن سلبي بذاته؟ وهل المطلوب أصلاً اعتماد وتيرة متسارعة ومعجلة؟

يفيد الرأي الشائع في هذا االمجال بأنّ ثمن التأخر كان باهظاً، إذ فوتنا فرصة أسعار النفط المرتفعة (لأكثر من ثمان سنوات متوالية) مع ما يمثله ذلك من عامل جذب واستقطاب للشركات العالمية الكبرى، وصار ترتيبنا متأخراً في السباق على اقتطاع نصيب مجز من الأسواق الإقليمية للغاز، كما فقدنا عنصر المبادرة بوجه العدو في سعيه للاستحواذ على المكامن الحدودية المشتركة.

في المقابل تبني وجهة نظر أخرى منطقها، على التجارب الناجحة لبعض الدول التي استهلكت وقتاً طويلاً في إطلاق عمليات التنقيب والانتاج، بانتظار تكوين التوافق الداخلي المطلوب على السياسات العامة للقطاع، وموقعه في الاقتصاد الوطني، والهيكل التشريعي والاداري والسياسي المناسب لاتخاذ القرارات الكبرى بشأنه على أفضل وجه، وكيفية امتصاص الفائض النقدي الناتج عن التجارة الدولية بهذه السلعة الحيوية. كان النفط في

4- أودع مشروع قانون «الموارد البترولية في الأرضي اللبنانية» في أمانة مجلس الوزراء بتاريخ 2014/ 4/ 14، قبل أن تسترده الوزاره بتاريخ 2016/ 08/ 25، أي في نفس التاريخ الذي صدر فيه قانون الموارد النفطية في البحر قبل ست سنوات.

5- لنلاحظ التسلسل الآتي: وضعت السياسية الاستراتيجية لقطاع البترول عام 2007، وصدر قانون الموارد البترولية في البحر عام 2010، وأطلقت دورة التأهيل الأولى عام 2013، وأقر مرسوما الرقع البحرية ونموذج الاتفاقية في الرابع من كانون ثان عام 2017..

إطار هذه المقاربة جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية العامة للدولة، وأولوية بين أولويات أخرى لا يزيد عنها بالضرورة شأناً.

وبغض النظر عن صحة الاستعجال أو عدمه، وفي ظل صعوبة نقل التجارب كما هي من بلد إلى آخر، فإن مدة زمنية طبيعية لا بد من تخصيصها للتعلم واكتساب الخبرات قبل الدخول الفعلي في عصر النفط، وتختلف هذه المدة بين حالة وأخرى، باختلاف الظروف الاقتصادية والادارية، وتباين مستوى النضج السياسي الذي يحكم منظومة بناء السياسات واتخاذ القرار في هذا البلد أو ذاك.

وفي سياق ذلك، يأتي هذا المؤتمر ليستكمل المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق من خلاله المسار البحثي الذي اختطه منذ أعوام، لمواكبة ملف النفط في لبنان، والتعامل الاستباقي مع تحدياته ومراحله، وتوسيع دائرة النقاش بشأنه ضمن مقاربة شاملة وغير تجزيئية له. والطموح الذي يحدونا دائماً هو المساهمة في دفع مهمة التعلّم قدماً إلى الأمام، وإبعاد هذا الملف عن الاستقطاب الفكري والسياسوي الذي عهدناه في ملفات أخرى مماثلة، وتجنب الوقوع في فخ التسعينيات حين ترك لوجهة نظر واحدة.. لطرف واحد.. لآيديولوجيا واحدة أن تقرر ومن دون التوافق المطلوب، مصير مشروع مهم بأهمية إعادة البناء بعد حرب أهلية دامت زهاء خمسة عشر عاماً، ولنحصد من جراء ذلك خيبات كثيرة.

ويعبر عنوان: «الصناعة النفطية في لبنان..أوراق عمل في السياسات العامة وقضايا هيكلية» عن المقاربة الواسعة التي يرتكز إليها المؤتمر، فالنفط صناعة تتكامل مع عمليات صناعات وخدمات أخرى، والتفكير بالمسائل التنفيذية والإجرائيّة والآنية يجب أن يترافق ويتزامن مع نقاش المسائل الجوهرية الأعمق غوراً والأبعد مدى، تلك التي لا يمكن ولا يجوز تخطيها في أي سياسة وطنية كفوءة، ومن بينها مثلاً تعزيز المكون المحلي في الانشطة البترولية على

اختلافها، وتوسيع طاقة الاقتصاد كي يتمكن من استقبال هذا القطاع الاقتصادي الضخم والمعقد واستيعابه على النحو المناسب، ويطرح المؤتمر على طاولة البحث قضايا موضع نقاش مثل الصندوق السيادي، وقضايا موضع جدل مثل الشركة الوطنية، وتحديات ما زالت بعيدة عن الاهتمام مثل تحدي توفير الموارد البشرية اللازمة للنفط وتكييف قطاع التعليم مع حاجاته.

قضايا النقاش ومحاوره

تعبر المحاور الثلاثة الآتية عن القضايا والمسائل المفصلية والهامة في هذه المرحلة، والتي لا بد من معالجتها في أي نقاش خلاق ومثمر في المجال النفطي:

1- المحور الأول: السياسات العامة وبناء القدرة الاستيعابية والخلاقة للدولة:

يشمل هذا المحور قضايا تأسيسية لا يمكن تسيير القطاع على المدى البعيد من دونها، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: البناء المؤسساتي والإداري، والتكامل الاقتصادي والمالي والتقني بين مراحل الاستكشاف والانتاج والنقل والتصنيع، والمسائل الاستراتيجية العامة المرتبطة بالسياسة Politics والسياسات Policies، التي تجسدها أسئلة من قبيل: كيف يُحافظ على الحقوق الوطنية في مواجهة قوة الشركات الدولية وسطوتها، من دون الإضرار بانسيابية العمل او خفض انتاجيته؟ وما السبيل الى تحقيق أفضل تكيف داخلي مع هذه الثروة على نحو يزيد المكون المحلي ويقلل انعكاساتها السلبية المحتملة؟

حتى الآن، ما زالت الصياغات القانونية والتنظيمية اللازمة لإطلاق القطاع هي محور العمل والاهتمام، مع التركيز على حاجات الشركات والمستثمرين المحتملين وهواجسهم، وهذا من دون تعكير صفو السياسيين بوضع حصاد الجهود المبذولة والإنجازات التشريعية

والإدارية المحققة في سلة واحدة، وضمن رؤية عامة لمستقبل القطاع وأهدافه البعيدة وخياراته الأساسية.

إنَّ صياغة توافقات مبكرة بشأن الاستخدامات المستقبلية لإيرادات البترول، وطرق توزيعها ما بين الصناعة والاستهلاك والتصدير وتمويل الخزينة العامة، والبت في تكوين الصندوق السيادي وتحديد وتائر النمو والتوسع.. الخ، لا يقل أهمية عن سياسات الترخيص والاحكام الضريبية ونسب تقاسم بترول الربح ونماذج اتفاقيات الاستكشاف والانتاج..

لقد استنفدنا وقتاً ثميناً في مناقشة الجوانب الإجرائية للملف النفطي، في مقابل تأجيل الجوانب الاستراتيجية المحورية، فيماكان مطلوباً التهيئة لإطلاق القطاع بمسارين متزامنين: من ناحية إنجاز الترتيبات الإجرائية والعملية (التنظيمية والتشريعية) بأسرع وقت ممكن، ومن ناحية ثانية المباشرة بوضع السياسة النفطية العامة دون إبطاء وفي مدة معقولة. وقد سبقت الإشارة أعلاه إلى المقاربة الحذرة والتدريجية التي اعتمدتها بعض التجارب في المراحل الأولى، بانتظار مراكمة ما يكفي من الخبرة والفهم، فتجنبت إقرار تشريعات مسهبة ومفصلة في البداية، وفضلت أن تركز جهودها التمهيدية على نقاش المحاور الاستراتيجية. ففي النرويج مثلاً، قوبلت إرهاصات الثروة النفطية بكثير من التردد، وتطلب الأمر وقتاً طويلاً لا يقل عن عشر سنوات بين إجراء أول مسح كهرومغناطيسي للساحل القاري النرويجي عام 1959 وابتداء الحفر في أول بئر في حقل أكوفيسك في 21/ 8/ 1969، واعتمدت سياسة متوازنة بين النفط والقطاعات الأخرى كقطاع الصيد البحري.

تبنت النرويج التي سجلت نجاحاً لافتاً في المجال النفطي، سياسة ''التشريع قدر الامكان''، فوضعت المبادئ الأساسية للقطاع عام 1965 أي بعد ست سنوات من ظهور مؤشرات قوية على وجود النفط في بحر الشمال، وانتظرت حتى عام 1985 لإصدار أول تشريع شامل

للبترول، وما بين العامين اكتفت بقرارات وتشريعات مؤقتة لتسيير القطاع. وقد تجنبت تكوين هيكلية إدارية فضفاضة للقطاع مكتفية بانشاء ما يسمى لجنة الساحل القاري (1963) ثم مجلس النفط (1965) المؤلف من خبراء من وزارات عدة، فضلاً عن تأسيس مديرية للنفط في وزارة الصناعة (1966). إلا أن اللافت في مسيرتها النفطية هو تشددها في مجال التحكم الوطني بوتيرة الانتاج وزخمه واتجاهاته في إطار منظور صارم للمصلحة الوطنية، ويعبر عن ذلك أفضل تعبير الاتفاق الجماعي حول سياسات النفط الذي تبنته لجنة الطاقة في البرلمان النرويجي عام 1971، في وثيقة عرفت لاحقاً بالوصايا العشر، والتي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: خلق شركة وطنية حكومية تقوم بمصالح الدولة التجارية، وإيجاد جهاز منسق للنفط يجمع بين الأهداف الوطنية والدولية، مع اعطاء الأولوية للاستخدام المحلي للنفط المستخرج.

وإذا أردنا النسج على منوال هذه التجربة، فإنّ الاسئلة الآتية تبيّن جانباً من القضايا التي تمسّ جوهر السياسات النفطية العامة: كيف نضمن السيطرة الوطنية على هذا النشاط الضخم؟ وما هي الطرق الكفيلة ببناء "القدرة الخلاقة" اللازمة لاستيعابها اقتصاديا واجتماعياً؛ وبأي هيكل قانوني ومؤسساتي؟ وأيهما أفضل الاستقرار التشريعي أم إضفاء المرونة على الأطر المنظمة للقطاع؟

المحاور الرئيسية للإجابة على ما تقدم ترتبط على نحو خاص بتعزيز المشاركة الوطنية، وتوطين الفعاليات النفطية قدر الإمكان في داخل البلد، وزيادة قدرة الدولة على التحكم بخيارات الإنتاج وخطط تطوير الحقول، ضمن وتيرة مدروسة وغير متسرعة لنمو العمليات.

إن الاستيعاب الاقتصادي للثروة النفطية يعني مشاركة الصناعة الوطنية إلى أقصى حد ممكن في الأنشطة البترولية، ولا سيما في مرحلتي الاستخراج (Upstream and Midstream) والتحويل (Downstream). وهذا ما يتضمن مساهمات محلية كبيرة في التجهيز والتزويد

وتقديم الخدمات، ومشاركة متصاعدة ومتأنية في الاستكشاف والاستخراج والإنتاج، وتكثيف الاستثمارات في صناعة التكرير وما يماثلها من أنشطة ذات قيم مضافة عالية.

أما الاستيعاب الاجتماعي لعوائد النفط، فيهدف إلى احتواء الارتدادات السلبية المرجحة للتدفق غير المنظم والمفاجئ للريع النفطي على مستويات المعيشة. تترك صدمة الموارد آثاراً كبيرة على توقعات الأفراد وأنماط حياتهم وسلوكهم الاستهلاكي. ومن المعروف أن نمو القدرة الشرائية بأعلى من نمو الإنتاجية، يؤدي بعد مرور مدة من الزمن إلى إعادة توزيع الموارد والمداخيل بين القطاعات الانتاجية والفئات الاجتماعية. خضعت هذه التحولات إلى دراسة وافية في جوانبها الاقتصادية[6]، أما أبعادها الاجتماعية فلم تلق بعد الاهتمام الكافي. يحفر الريع النفطي في التربة الاجتماعية، ويضيف إلى شروخها الطبقية المعروفة تصدعات أخرى، كتلك التي تفصل بين المعتاشين على الريع والمتكسبين من الإنتاج، أو بين العاملين في القطاعات الخاضعة للتبادل الدولي وغير الخاضعة له، أو بين المقربين إلى دوائر توزيع الريوع والمبعدين عنها.

إن تعقيم الاقتصاد الوطني من آثار الفائض النفطي، أمر لا بد منه للتقليل من آثاره الاجتماعية والاقتصادية الضارة، ويكون ذلك من خلال فصل الاستهلاك عن عائدات

6- يبرز في هذا المجال ما يعرف بظاهرة المرض الهولندي أو ما اسماه جون جاك نواك Nowak معضلة الاقتصاد من قطاعين. وقد استعمل هذا المصطلح لأول مرة في مجلة الايكونوميست عام 1977. إذ يؤدي تدفق العملات الناتج عن تصدير النفط أو غيره من الموارد الطبيعية، وزيادة الانفاق الاجمالي، إلى رفع معدلات التضخم ولا سيما أسعار المنتجات والموارد غير القابلة للتبادل الدولي، مما يزيد كلفة الانتاج ويقلل القدرة التنافسية للدولة. وما لم تلجأ الدولة الى تصحيح سعر الصرف بما يوازي الفارق بين معدلات التضخم في الداخل و مثيلاتها في الخارج، يرتفع سعر الصرف الحقيقي ويتفاقم عجز الميزان التجاري. وبمعايير الاقتصاد السياسي، تفضي هذه العملية إلى تحويل الفائض الاقتصادي من الذين يحققون مداخيلهم من خلال عمليات الانتاج، الى أولئك المستفيدين من الريوع الناتجة عن استثمار الموارد الطبيعية.

النفط، وخفض تبعية الموازنة العامة لهذه العائدات، وعدم الرهان عليها وحدها في حل المشكلات المالية الحادة كإطفاء الدين العام. وفضلا عن ذلك تخفف الإيرادات النفطية غير الناتجة عن الضريبة من وطأة العقد الاجتماعي الذي يضغط على السلطات، فاستقلالية موارد الحكومة عن المجتمع يجعلها أقل عرضة للمساءلة، ويضعها في معادلة لها فيها الافضلية والأسبقية، فهي ستكون قادرة على إدارة شبكات توزيع ضخمة للفوائض المالية دون ان تكون مضطرة للجباية بالمقادير نفسها.

لا يقتصر دور الدولة الأساسي في مضمار استيعاب الموارد النفطية، على المساهمة المباشرة في الاستخراج والإنتاج والتسويق وتطوير الحقول، فهي قبل ذلك ومعه، الناظم الأساسي للسياسات النفطية العامة، وعلى عاتقها تقع مهام جوهرية لا يمكن لغيرها القيام بها، مثل ضمان عدم الوقوع في لعنة الموارد، وتجنب الإخفاق في حوكمة القطاع وإدارته على النحو المطلوب. ففي بلدان عدة كان هذا الإخفاق سبباً في تقويض أنظمتها السياسية، وفرط العقد الاجتماعي ونشر السخط الشعبي وإشعال الحروب.

إن تكييف العمليات النفطية مع المستجدات يفرض إيجاد بناء تشريعي ومؤسساتي مرن وقادر على التكيف مع المتغيرات والمستجدات التي لا يمكن توقعها في هذه المرحلة، وخصوصاً وأنّ البيانات والمعلومات الأولية والظروف الاقتصادية والسياسية المحيطة بهذه السلعة الاستراتيجية والمرتبطة بها، تتسم بمستوى عال من عدم التأكد، وتخضع لتقلبات لا يمكن التكهن بها مسبقاً. المرونة والقدرة على التكيف يعنيان القبول بتعديل القوانين والتشريعات والمراسيم والقرارات النفطية، وفقاً للحقائق التي تفصح عن نفسها تدريجياً، في أثناء عمليات الاستكشاف والاستخراج والإنتاج، أوفي خضم النقاشات الوطنية أو إبان التفاوض مع الشركات وأصحاب الحقوق.ويمكن لهذه المرونة أن تشمل كل مراحل

هذه العملية، بما في ذلكالإطار التشريعي العام الناظم للقطاع والأحكام الضريبية والعقود النموذجية وغيرها من الأنظمة والمراسيم بشرط أن لا يخل بأصول التعاقد ولا يقوض استقرار التشريع.

إنّ تحكم الدولة بمسار القطاع، يقتضي أيضاً، ان تكون شريكاً فعالاً وحاسماً في اتخاذ القرارات المفصلية، وعلى المستويات كافة. فامتلاك الدولة (من خلال الشركة الوطنية مثلاً) حصصاً في رخص الاستكشاف والإنتاج، يقوي موقعها في اتخاذ القرارات التشغيلية ويعزز قدرتها على الوصول إلى البيانات التي يزداد تدفقها ودقتها مع بدء الاستكشاف، كما يساعدها ذلك على التوفيق بين وتيرة الإنتاج والسياسة النفطية العامة التي تتبناها الدولة.

إن تمتين قدرة الدولة على التحكم بخطط التطوير والإنتاج، بحيث تراعي المعايير الاقتصادية والمالية والبيئية المرسومة، يستدعي وجود آلية قرار متعددة المستويات، تشارك في بعضها السلطة التشريعية، وفي بعضها الآخر السلطة التنفيذية مجتمعة، إلى جانب أدوار محددة ومتداخلة للهيئات والجهات الأخرى (هيئة إدارة القطاع، الوزارات المعنية،...).والمبدأ هنا، هو أنَّ تتعدد مستويات اتخاذ القرار ويتنوع المشاركون فيه، خلال المراحل التأسيسية وكلما تعلق الأمر بمسائل استراتيجية ومبادىء عامة، في مقابل تشدد أقل في القضايا الأخرى.

العناصر الأساسية للسياسات العامة النفطية وبناء القدرة الاستيعابية للدولة:

- تعزيز المشاركة الوطنية وزيادة المكون المحلي في مراحل الانتاج الثلاث.
- توطين الفعاليات والانشطة النفطية داخل البلد قدر الامكان وتطوير هذه العملية مع مرور الوقت.

- زيادة قدرة الدولة على التحكم بسرعة الانشطة البترولية ووتيرتها بما يتناسب مع السياسات العامة.
- إيجاد هيكل تشريعي ومؤسساتي لاتخاذ القرار يتناسب تعقيداً وتبسيطاً مع أهمية السياسات والاستراتيجيات المطلوب وضعها والقرارات المطلوب اتخاذها..
- اتخاذ كل الاجراءات الاستباقية اللازمة لتجنب الوقوع في لعنة الموارد من خلال دمج الصناعة النفطية بالاقتصاد الوطني وإقامة شبكة من الصناعات والخدمات المتقدمة المرتبطة بالنفط. مع العمل أيضاً على فصل الاستهلاك والانفاق المحليين عن عائدات النفط
- يناء القدرة الاستيعابية الخلاقة للبلد من خلال تنمية الصناعة الوطنية وتعزيز قطاع البحث والتطوير.

المحور الثاني: الموازنة بين الاستخدامات المالية والتوظيف والاقتصادي لعائدات البترول:

يتوقع أن ترفع عائدات النفط نصيب الفرد في لبنان من الناتج ليكون ضمن الفئة العليا من المداخيل في المنطقة، وتضاعف قيمة الصادرات، وتسمح لنا كذلك بتحقيق فوائض دائمة في ميزان المدفوعات دون الاستعانة بالقروض الخارجية، وذلك بغض النظر عن وتيرة الاستخراج المستقبلي وسياسات إدارة القطاع. ومع ذلك فإنّ السؤال المركزي الذي ينبغي التفكير به من الآن، هو عن الطريقة المثلى لدمج الثروة النفطية المرتقبة في النشاط الاقتصادي

على نحو يساهم في آن معاً في تحقيق التنمية وحل المشكلات المالية المستعصية، أي المواءمة بين هدفي تطوير الاقتصاد وتنمية المداخيل وتخفيف الفقر والتفاوت الاجتماعي من ناحية، ووضع حد للعجز المالي وإطفاء الدين العام من ناحية ثانية.

وعلى العموم هناك سؤالان أساسيان يتعلقان بالمسائل المالية المرتبطة بالقطاع:

الأول: ما هي نقطة التوازن الممكنة، بين التسهيلات المطلوب تقديمها لتشجيع الشركات الاجنبية على المساهمة في عمليات الاستكشاف والانتاج، والاشتراك في دورات التأهيل والترخيص، وبين الحفاظ على حقوق الخزينة وتعزيز ايراداتها وخفض العجز المزمن الذي تعاني منه؟

الثاني: ما الذي تفعله الدولة بالعائدات النفطية؟ هل تمول بها عجز الخزينة فتضبط نمو الدين العام من جهة وتمول نفقاتها بموارد عادية غير استثنائية من جهة ثانية؟ أم تطفئ بها الدين العام مباشرة؟ أم توزع العائدات ما بين كل من: الخزينة العامة، والصندوق السيادي، والانفاق على المشاريع الاقتصادية والخدماتية الكبرى، لتكون بذلك الرافعة المالية والاقتصادية والتنموية للبلد؟

في الإجابة على **السؤال الأول**، ثمة من يطرح الاعتماد على الخفوضات الضريبية أساساً لجذب الشركات النفطية العالمية، في ظل المنافسة الاقليمية التي زادت حماوة مع زيادة العرض النفطي عن الطلب عليه. وهذا الرأي حظي بالغالبية في مجلس الوزراء الذي أقر مشروع قانون يفرض على الشركات المشغّلة أو صاحبة الحق، ضريبة دخل تعادل عشرين بالمائة فقط، فيما كان المطروح 25 بالمائة في صياغة سابقة للمشروع.

تعد هذه النسبة شديدة الانخفاض بالمعايير العالمية. حللت دراسة للمركز الاستشاري للدراسات والتوثيق[7]، الأنظمة الضريبية المتعلقة بالموارد البترولية في 43 دولة تتبنى كلبنان صيغة عقود المشاركة في الانتاج PSA، فتبين لها أنّ متوسط ضريبة الدخل المفروضة فيها على الشركات تعادل 31 بالمائة، وأن 68 بالمائة من دولها تفرض معدلاً يفوق 25 بالمائة على الأرباح أو يساويه، في مقابل ست دول فقط حددت المعدل الضريبي بـ 20 بالمائة أو أقل من ذلك. وتتراوح النسب في البلدان العربية المنتجة للنفط وذات الانظمة التعاقدية المماثلة للبنان، ما بين 24 بالمائة في ليبيا و55 بالمائة في عمان، في حين كان المعدل الضريبي 28 بالمائة في سورية و35 بالمائة في كل من العراق وقطر و38 في الجزائر.. أي أنّ المعدل المقترح في لبنان هو من حيث المبدأ الأقل عربياً، وسادس أدنى معدل في الدول الثلاث والأربعين المذكورة.

إن هذا المعدل الضريبي هو إذاً أقل من المطلوب، وغير مفيد في الوقت نفسه. فهو يحرم الخزينة من عوائد مستحقة، ومن شأنه أن يخفض الحصة الوطنية من عائدات هذه الثروة في ظل الحضور الضعيف أو المعدوم للشركات اللبنانية في دورة التأهيل الأولى والثانية. ويظهر تحليل نتائج السياسات المالية والاقتصادية للدول النفطية، أنّ اعتماد ضريبة دخل على الشركات لا يعد عامل تحفيز حاسم، بالمقارنة مع حوافز مالية أخرى[8]، ساهم تطبيقها في اجتذاب الشركات الأجنبية دون التفريط بحقوق الخزينة.

7- المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق؛ دراسة مقارنة بشأن معدل ضريبة الدخل على شركات البترول في العالم؛ بيروت: تقرير غير منشور؛ 2017/ 04/ 29.

8- من الاجراءات الضريبية التحفيزية المباشرة وغير مباشرة، والتي لا تمس المعدل الضريبي نذكر: الاعفاءات الجمركية، وخفض الضرائب في مرحلة الابحاث والتطوير، والاجازات الضريبية، وقواعد الاهتلاك المعجل، وترحيل الخسائر..الخ

ويمكن للبنان أن يعتمد ضريبة دخل تصاعدية على الشركات ربطاً بحصة المستثمر من بترول الربح (بالاستناد مثلاً إلى العامل-ر/ r-factor)، مع منح اعفاءات خاصة للشركات المستثمرة في المناطق الحدودية، والشركات الوطنية الناشئة.

في الإجابة على **السؤال الثاني**: لدينا أكثر من نموذج لتوظيف عائدات الثروات الطبيعية في الاقتصاد وخصوصاً النفط والغاز. هناك دول وضعت العائدات البترولية في خدمة أنشطة الإنتاج، وجعلت أولويتها تأمين إمدادات محلية منتظمة ورخيصة نسبياً من الطاقة للصناعة والاستهلاك، مع توجيه عناية أقل لتصدير الموارد الخام إلى الخارج، أي أنها اهتمت بالعائدات الاقتصادية وليس بالإيرادات النقدية. وهذا ما فعلته البلدان الصناعية، وتفعله الآن الدول الصاعدة التي يزداد استهلاكها للطاقة بوتيرة متسارعة (يبلغ الاستهلاك الصيني ثلاثة أضعاف إنتاجها الذي يزيد عن اربعة ملايين برميل نفط يومياً، وبات هذا الاستهلاك يقارب 85 بالمائة من استهلاك الاتحاد الاوروبي مجتمعاً، وأربعة أضعاف الاستهلاك الروسي). وتلجأ العديد من الدول المتقدمة إلى تنويع مصادر الطاقة وخفض اعتمادها على الاستيراد، فتخطط الولايات المتحدة الأميركية مثلاً (التي تستهلك حوالي ربع الانتاج العالمي) إلى تكثيف إنتاج النفط والغاز من الصخور والرمال ما يطلق عليه الطفل السطحي، بهدف خفض استيرادها للنفط والغاز من أكثر من نصف مجموع الاستهلاك إلى أقل من الربع بحلول عام 2020.

النموذج الثاني الذي اعتمدته مجموعة ثانية من البلدان، عمد إلى وضع عائدات النفط في خدمة مسار معجّل للتنمية قائم على الاستثمارات الكبرى المخطط لها سلفاً، والدعم الاجتماعي وتطوير الموارد البشرية. ولم تعط هذه الدول مكانة متقدمة لزيادة متوسط الدخل الفردي مقارنة بالأولوية المعطاة للتصنيع واستيعاب التقنيات الحديثة والحيوية. لكن مع وجود هدف مضمر لديها هو تعزيز السيادة الاقتصادية وزيادة القوة الجيو- إستراتيجية للدولة.

وفي حين تعاطت هاتين المجموعتين من الدول مع عائدات النفط والغاز على أنها عامل في تحسين الموقع التنافسي للبلد على الصعيدين الصناعي والتجاري، فإن مجموعة ثالثة رأت في التدفقات النقدية الناتجة عن تصدير البترول ميزة قائمة بذاتها، ولا حاجة من ثمّ لأن يدرج النفط وعائداته ضمن استراتيجية متكاملة ومنسقة للتقدم الاقتصادي. صحيح أن معظم هذه الدول يملك صناديق سيادية (تشكل أقل من 5٪ من مجموع الأصول العالمية وتتراوح موجوداتها بين 15٪ و20٪ من إجمالي عائدات النفط في العقدين الأخيرين) إلاّ أنها استخدمت الجزء الأكبر من الإيرادات للتوسع في إنفاق استثماري وجار قليل الجدوى، وخصوصاً في مجال البنى التحتية الخدماتية، وذلك على نحو يفيض عن المطلوب، وفي التوظيف الكثيف القطاع العقاري الذي استنزف في دول الخليج أموالاً طائلة على مشاريع عملاقة لا تخدم هدفاً اقتصادياً محدداً. هذا فضلاً عن شراء النفوذ في الداخل والخارج، وصفقات السلاح الهائلة والتي لا مبرر عقلاني لها، لولا أنها تأتي في إطار إعادة توزيع الفائض النفطي لمصلحة الدول الكبرى والعواصم المهيمنة.

لدينا إذا ثلاثة نماذج لثلاث مجموعات من الدول، واحدة ركزت على استهلاك مواردها من النفط والغاز داخلياً، وثانية اعتمدت على التصدير لكنها ضخت جزءاً معتداً به من العائدات في مشروعات تنمية طويلة الأمد هدفها تعزيز قوة الدولة، أما المجموعة الثالثة فوجهت عائداتها لتسهيل قيام اقتصاد استهلاكي ذي قشرة تحديثية هشة.

علينا في لبنان ربما الجمع بين خيار من هنا وخيار من هناك للخروج برؤية مركبة، تهدف في وقت واحد إلى إحداث نهضة إنتاجية؛ وزيادة قدرة البلد على حل مشكلاته المالية والاجتماعية الراهنة. والمبدأ المحوري الذي يحكم هذا التصور هو الحرص على تحويل رأس المال الطبيعي إلى رأس مال إنتاجي، أي استبدال أصول بأصول.

ومع أنّ النقاش اللبناني في هذا الشأن ما زال خجولاً، فقد ظهرت حتى الآن وجهتا نظر: الأولى تضمنتها إحدى الوثائق الحكومية الصادرة عام 2010 والتي رأت أن «مبيعات البترول (يجب) أن تكرس عوائدها لسداد مستحقات الدين العام..(إلى ان) يتراجع حجم الدين إلى ما دون 60 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي». أما وجهة النظر الثانية فتدعو إلى تخصيص الجزء الأكبر من إيرادات النفط والغاز للدعم الاجتماعي، حتى لو تطلب الأمر توزيع مخصصات منتظمة للأسر، على أن تطبق في الأثناء ضريبة تصاعدية تعيد للدولة جزءاً من فوائض النفط والغاز على حساب الأغنياء.

بيد أن قاعدة استبدال رأسمال إنتاجي برأسمال طبيعي تضع أمامنا خياراً ثالثاً، يعطي من ناحية الأولوية للاستخدامات المحلية للغاز في مجالي توليد الطاقة الكهربائية والاستهلاك المنزلي، وللنفط من خلال إعادة تشغيل معامل التكرير، ويكرس من ناحية ثانية إيرادات الصندوق السيادي، لتطوير البنى التحتية المادية والبشرية والعلمية والقطاعية، ولخفض الدين العام الخارجي، ولتكوين احتياطات وطنية طويلة الأمد. ويمكن أن يوظف جزء من أصول هذا الصندوق في سندات الدين العام، فمن شأن ذلك خفض معدلات الفائدة وزيادة مستويات الاستثمار، فضلاً عن العوائد الإيجابية التلقائيّة المتمثلة في تحسين التصنيف السيادي للدولة وللقطاع المصرفي، وهذا بذاته يخفض على نحو فوري كلفة الدين العام، ويحفز التدفقات المالية طويلة الأمد.

المحور الثالث: الهيكل المؤسساتي والإدارة الرشيدة:

يتوقف نجاح الدولة في إدارة عمليات التنقيب عن النفط وانتاجه وحسن التصرف بعائداته، على وجود بنية سياسية واجتماعية وعلمية وصناعية قويّة ومتطورة سابقة على اكتشاف البترول، ومنظومة حوكمة ورقابة فعّالة بإمكانها التحكم بالأنشطة البترولية، وتصحيح الأخطاء والانحرافات في مراحل التخطيط والتنفيذ والمتابعة، في الوقت المناسب.

وتؤكد الدراسات والإحصاءات وجود علاقة بين ضعف مؤشرات الحكم الرشيد والوقوع في لعنة الموارد، فمع غياب المساءلة، واهتزاز الإستقرار السياسي والأمني، وانخفاض فعالية الحكومة، وتصدع الأطر المنظمة لقنوات التوزيع في الدولة وتفشي الفساد وضعف سيادة القانون، يزيد احتمال تحول النفط وغيره من الموارد الطبيعية، إلى مصدر للأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وبما أنّ لبنان يسجل نتائج ضعيفة على الصعد المذكورة فإنه ملزم ببذل جهود كبيره لتحصين قطاع النفط، وعزله ما أمكن عن البيئة الإدارية والسياسية العامة التي تعاني من خلل جسيم في منظومة الرقابة والمحاسبة.

يسجل للبنان أنه أوجد في وقت مقبول المنظومة المؤسساتية اللازمة لإدارة ثروته النفطية، لكن لم يثبت حتى الآن أنّ هذه المنظومة محررة من الضغوط وتعمل بالفعالية والكفاءة المرجوين، بل إنها تبدو خاضعة لنفس آليات النظام المتعثرة والميالة إلى التعطيل، وخصوصاً في تداخلها الإلزامي مع المؤسسات التقليدية المصابة بعوارض الضعف والفشل المعروفة. والمعضلة التي تعبر عن نفسها في كل ذلك، هو صعوبة عزل البناء المؤسساتي النفطي عن البيئة الإدارية العامة، وتعذر أصلاح هذه الأخيرة على النحو المتناسب مع متطلبات الادارة الرشيدة للثروة النفطية. مع ذلك لا مناص من أن نطور تدريجياً أجهزة الرقابة والمحاسبة لدينا لتكون قادرة على مواجهة ليس فقط الفساد البنيوي والكبير بل الفساد الأكبر الذي غالباً ما تأتي به الشركات العملاقة، ويصعب مقاومته بأسلحة مكافحة الفساد التقليدية.

ما تقدم لا يمكن فصله عن ضرورة تطوير هيكلية اتخاذ القرار النفطي، وهندستها بطريقة تتوازن معها الجوانب السياسية والإدارية والتشريعية، ويمكن أن نتصور هيكلاً لاتخاذ القرار مكوناً من ثلاث طبقات: القرارات التنفيذية- الاجرائية تتخذ على مستوى الاداري (الوزارات والإدارات الحكومية المعنية)، والقرارات التنفيذية- «السياساتية» يتخذها مجلس الوزراء، فيما تحال القرارات السياساتية-الاستراتيجية إلى مجلس النواب. على أن يؤخذ

بعين الاعتبار في رفع مستوى اتخاذ القرار أو خفضه عمق النتائج واستمراريتها على المدى البعيد. وفي جميع الأحوال يفترض أن يكون للسلطة التشريعية دور مباشر ولا سيما في المراحل الأولى في كل ما له علاقة بالتخطيط والرقابة والتوجيه، وفي التحقق من مدى الالتزام بالأهداف والمبادئ الرئيسية وبنود السياسة الوطنية والخطوات التنفيذية المحققة فعلاً، والاشراف كذلك على حسن تطبيق إتفاقيات الاستخراج والانتاج، والالتزام الدقيق بموجباتها.

وبقول موجز، إن التهيؤ لدخول عصر النفط لا يحتاج إلى جهوزية تقنية وفنية وإجرائية فحسب، بل يتطلب قبل ذلك وفي غضونه، سياسات عامة تضمن بناء القدرة الاستعابية للدولة. وهذا يتم من خلال تحييد القطاع تمام التحييد عن منطق المحاصصة، وإحاطته بشبكة أمان تضمن أعلى مستوى من الشفافية والنزاهة والحوكمة الرشيدة، المحصنة بجرعة مكثفة من الوفاق الوطني والتوافق السياسي. أمّا اقتصادياً واجتماعياً، فتبنى القدرة الاستيعابية من خلال إستخدام عائداته في تحويل هذه الثروة الطبيعية إلى ثروة إنتاجية ورأسمال مادي وبشري واجتماعي، والمباشرة فوراً ودون إبطاء بتطوير القطاع الصناعي ودعمه ومضاعفة الاستثمارات فيه، ليكون قادراً على مواكبة هذا القطاع وتوطين عوائده ومخرجاته، ضمن بنية علمية وتعليمية وبحثية متطورة، تغذيها عقولنا المقيمة والمهاجرة.. ورساميلنا أيضاً.

وقد يكون النقاش عن سبل استخدام عائدات النفط سابق لأوانه بعد أن تأخر ربيعنا النفطي عن مواعيده المقدرة، لكن هذا لا يمنع من التصرف بمسؤولية على الأقل في مواجهة ثلاثة مخاطر مترتبة على الدخول في عصر النفط: التوزيع غير العادل للعائدات على نحو يفاقم الاحتقان الاجتماعي، وجعل الريوع النفطية بديلاً للتنمية المادية والبشرية وليس محفزاً لها ما يضيع علينا فرصة نادرة للتنمية، وأخيراً تحويل المال النفطي إلى مال سياسي وهو ما يزيد شجون هذا البلد وهمومه.

كلمة وزير الطاقة والمياه سيزار أبي خليل

تقدُّم العمل ومساراته

بداية أشكر المركز الاستشاري للدراسات على إتاحة الفرصة لنا اليوم للقاء الحشد النخبوي الّذي سنتطرق معه لمسائل إدارة وحوكمة الملف النفطي في لبنان، وهو القطاع الّذي نعوِّل عليه لكي يشكل صدمة تعيد الدورة الاقتصادية إلى سابق عهدها من الازدهار ويكون القاطرة الاقتصادية للنهوض في المستقبل.

إن لقاءنا اليوم سوف يتطرق لأسئلة عديدة طرحها د. عبدالحليم فضل الله، وهي تحتاج أكثر من الوقت المتاح لأجيب عن كلّ شيء، لكني أعوّل على وجود أعضاء هيئة قطاع البترول الذين سوف يتطرقون إلى أمور كثيرة ويجيبون على الكثير من الأسئلة الّتي طرحت، علماً بأننا أجبنا عن العديد من الأسئلة أكثر من مرة في المحافل الدولية، والمحلية، أو اللجان النيابية، ومجلسي النواب والوزراء.

إنّ نطاقنا اليوم يأتي في فترة تسويق وجهد تسويقي نقوم به لدورة التراخيص الأولى في المياه البحرية اللبنانية. وبعد انتهاء دورة التأهيل الثانية للشركات الّتي تستطيع أن تتقدم بعروضها في 15 أيلول 2017 على البلوكات المفتوحة. هذه الدورة جذبت 51 شركة من كبريات الشركات العالمية. 13 من هذه الشركات تصنفت صاحب حق مشغّل، والباقي يُصنف صاحب حق غير مشغل. وعدد هذه الشركات هو خمسة أضعاف مجموع كلّ الشركات التي شاركت في جميع دورات التراخيص الّتي حصلت في كلّ دول المنطقة، وهذا الأمر لم يأتِ من عبث، ويدل على أمرين لا ثالث لهما. الأول الذي ليس لدينا جميل فيه هو وفرة الموارد الهيدروكربونية في مياهنا البحرية اللبنانية وهذا الأمر تأكد مراراً وتكراراً عبر المسوحات الجيوفيزيائية، ثنائية وثلاثية الأبعاد التي قمنا بها وغطت كامل المياه البحرية اللبنانية. وقد تولّت الهيئة بالتعاون مع الاستشاريين الدوليين الذين تعاونت معهم تحليل النتائج أو المعلومات الجيوفيزيائية، وقامت بالدراسات اللازمة لهذا الحوض الواقع جزء منه في مياهنا البحرية اللبنانية وتبيّن وجود عشرات المكامن النفطية أو ما يسمى القبب المقفلة من الأربع جهات والتي تشكل إمكانية كبيرة لوجود المخزون النفطي فيها.

هذا الأمر تمت مطابقته مع صور من الأقمار الصناعية تمّ الحصول عليها من قبل هيئة إدارة قطاع البترول على امتداد سنوات وسنوات وتمّت مطابقتها مع خرائط المكامن النفطية المحتملة وتبيّن وجود تسرّبات نفطية تؤكد على وجود النفط السائل (petrol) بالإضافة إلى الغاز الذي أظهرت جميع الدراسات وفرته في المياه البحرية اللبنانية.

إن موضوع تحديد المساحات الجيوفيزيائية الذي قامت به الهيئة من شأنه تقصير فترة الاستكشاف التي حدّدناها بمدة خمس سنوات يمكن أن تُعطى للشركات قبل البدء بإنتاج النفط. علماً بأن دولاً كثيرة ذهبت إلى توقيع العقود بشأن البلوكات النفطية حتى قبل إجراء المسوحات الجيوفيزيائية ومنها في منطقتنا قبرص ومصر كما قام بذلك الكيان الصهيوني.

والجهد الذي قامت به وزارة الطاقة والمياه وهيئة إدارة قطاع البترول من شأنه تقصير فترة الاستكشاف ويقود مباشرة إلى الإنتاج. وبالتالي هذا الأمر سيعوّض جزءاً من الوقت الذي خسرناه في أزماتنا السياسية التي أدت الى تأخير صدور المرسومين المتبقين حتى نستطيع إقفال دورة التراخيص وتقديم الشركات عروضها التي حُددت في 15 أيلول عام 2017. هناك أمر آخر يتعلق بالإدارة والحوكمة الرشيدة للقطاع الذي أُخذ في الاعتبار عند صياغة قانون الموارد البترولية في المياه البحرية اللبنانية، وقد تسلمنا في تشرين الثاني 2009 مسوّدة القانون وكانت تلحظ انسجاماً مع المادّة 66 من الدستور أنّ الوزير هو الّذي يقرّر في كلّ ما به علاقة بالقطاع ويقع تحت وصاية وزارته.

وقد تخلينا عن بعض صلاحيات الوزير لصالح مجلس الوزراء وأرسينا ثلاث طبقات من الحوكمة في هذاالقطاع. تبدأ الطبقة الأولى بهيئة إدارة قطاع البترول، والثانية تبدأ بالوزير، والثالثة تنتهي في مجلس الوزراء حيث تؤخذ القرارات بها تبعاً للأهمية على إحدى هذه الطبقات. هذا الأمر من شأنه تعزيز الشفافية في هذا القطاع فلدينا مجلس مؤلف من 6 أعضاء في هيئة إدارة قطاع البترول ويرفع توصياته إلى الوزير الذي يرفعها بدوره إلى مجلس الوزراء لاتخاذ القرارات. صحيح أنّ البعض قالوا في هذا الوقت إنّ كلّ ما نفعله على حساب السرعة لكننا فضلنا أن نوازن بين السرعة والشفافية.

وهذا الأمر أُتبع بالمراسيم التطبيقية لهذا القانون ولا سيما المرسومين الأخيرين المنشورين في الجريدة الرسمية رقم 4 سنة 2017، أحدهما مرسوم تقسيم المياه البحرية اللبنانية إلى بلوكات والمرسوم الثاني هو نموذج عقد الاستكشاف والإنتاج ودفتر الشروط. وهو غير قابل للتفاوض وعلى الشركات أن تلتزم ببنود المزايدة الّتي سوف تصبح مزايدة علنية. إنّ نموذج عقد الاستكشاف والإنتاج منشور وكذلك بنود المزايدة الّتي ستفوز على أساسها الشركات بالعقد ستكون معلومة من الجميع لأنها علنية. كما أن دفتر الشروط منشور وغير قابل

للتعديل أو المفاوضة وقد وافق عليه مجلس الوزراء ونُشر بمرسوم. وهناك سجل البترول الّذي سوف يُعلن فيه عن جميع المستفيدين أو أصحاب الحقوق في الشركات الّتي سوف تربح العقود في مياهنا البحرية اللبنانية.

وأود هنا أن أتحدث عن إعلان الدولة اللبنانية عزم لبنان على الانضمام إلى مبادرة الشفافية في القطاعات الاستخراجية وهذا الأمر من شأنه تشكيل طاولة مثلثة الأضلاع، تجلس على ضلع منها هيئة إدارة البترول ممثّلة الدولة اللبنانية، وعلى الضلع الآخر تجلس الشركة الّتي ربحت العقود في المياه البحرية اللبنانية، وعلى الضلع الثالث يجلس ممثلون عن المجتمع المدني وهذا أمر أضعه أمامكم حتّى ترتقي في الحوار حول هذا الموضوع لتكون نتيجته مثمرة وتمكن اللبنانيين من الاطّلاع على دقائق ما يحصل في إدارة هذا الملف وهذا الأمر يدفع المجتمع المدين لتحديد ممثّليه ممن يستطيعون التكلم عن هذا الموضوع ومراقبة عمل الحكومة وعمل الشركات. طبعاً نحن نعيش في ديمقراطية لها آلياتها، لدينا مجلس نوّاب يراقب عمل الحكومة، ولجان نيابية مختصة تراقب عمل الوزارات بحسب القطاعات المسؤولة عنها. غير أنّ هذا الأمر يشكل إطاراً للمجتمع المدني لكي يطّلع على عمل الحكومة بشكل أفضل وكذلك على ما تقوم به وزارة الطاقة والمياه، وهيئة إدارة قطاع البترول وما تقوم به الشركات الّتي أخذت حقوقاً نفطية في لبنان.

نحن اليوم على أبواب قطاع ناشئ في لبنان لكنه ليس ناشئاً في العالم. ونحن اليوم في 2017 والإنتاج النفطي أصبح عمره أكثر من (150) سنة. وقد استفدنا من خبرات الدوَل ومن الشركات النفطية الوطنية الّتي سبقتنا في هذا المجال، استفدنا من نجاحاتها، كما استفدنا من الفشل الّذي تعرض له الكثير من الدول، وأرسينا نظام حوكمة لهذا القطاع هو في نظر الكثير من الخبراء من أفضل نظم الحوكمة في العالم، كما أننا وضعنا شروطاً عالية لم تضعها أي شركة بحيث أن صاحب الحقّ المشغل يجب أن تكون قيمة شركته ومكنوناتها تفوق

(10) مليارات دولار ويجب أن يكون لديه إنتاج نفطي في أعماق بحرية تزيد عن 500 متر. والشركات الّتي صُنفت كصاحبة حق غير مشغل يجب أن تكون قيمتها الإجمالية أكثر من نصف مليار دولار ويكون لديها إنتاج نفطي مسبق، وهذا أمر لم تضعه الدول الأخرى. ونحن لو اعتمدنا نص الشروط الّتي اعتمدتها الدول في المحيط الّذي حولنا لكان لدينا عدد كبير من الشركات يعدّ بالعشرات. غير أننا وضعنا شروطاً عالية جداً لتأهيل الشركات، الأمر الّذي أدى إلى وجود كبريات شركات العالم الّتي تتنافس على مياهنا البحرية، مما سيؤدي إلى حصول الحكومة اللبنانية على أفضل الشروط في هذا المجال.

وأود الإشارة إلى أنّ نموذج العقد ودفتر الشروط يحددان أن ٪80 من القوى العاملة في هذا القطاع يجب أن يكونوا لبنانيين. والحقيقة أنني عندما وضعنا هذا الشرط ظننت أنه شرط عالٍ جداً ويمكن أن يهرّب الشركات العالمية، وفي النقاش الداخلي لنا نقول إننا ممكن أن نكون متساهلين في هذا الشرط، لكن بعد (7) سنوات في الوزارة وبعد أن تجوّلنا في بلدان كثيرة وقابلنا شركات عالمية تبيّن لنا أنّ عدد اللبنانيين العاملين في هذا المجال والراغبين في العودة والعمل في لبنان كان يمكن أن يدفعنا إلى اشتراط أن يكون عدد اللبنانيين العاملين في الشركات الّتي ستربح العقد يمكن أن يبلغ ٪85 أو ٪90 وليس ٪80، وبالتالي لاحظنا أنّ هناك نسبة تفضيلية بين ٪5 و٪10 من اللبنانيين الذين يمكن أن يشاركوا في العمل دون العودة إلى مناقصات علنية يشترك فيها اللبنانيون. أكرّر الشكر للمنظمين وجميع الحضور الّذين نتطلع للاستفادة من آرائهم ونظرتهم لهذا القطاع.

كلمة وزير الصناعة حسين الحاج حسن

أسئلة وتحديات

أشكر المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق على تنظيم هذا المؤتمر حول سياسات قطاع البترول، نظراً إلى أهمية هذا القِطاع المستجدّ في ظروف لبنان الحالية على صعيد المالية العامة، وللأجيال القادمة، ولكونه قضية أمن قومي لبناني ينبغي حمايته من تهديدات العدو الصهيوني.

وأودّ أن أنوّه خاصة بحرص المركز الاستشاري على أن يشارك في هذا المؤتمر جميع الأطراف المعنية، سواء على المستوى الوزاري، أو النيابي أو هيئة إدارة النفط، أو الخبراء أو الأكاديميين. الأمر الذي يغني النقاش ويفتح الآفاق أمام الاقتراحات البنّاءة الرامية إلى تحقيق انطلاقة سليمة، علمية، واقتصادية، واجتماعية لهذا القطاع الواعد.

اسمحوا لي، لكي لا أقتطع كثيراً من وقت المؤتمر،أن أُلخصّ كلمتي في بضع نقاط كالآتي:

1 – من الضروري أن نناقش وأن نبدي آراءنا مهما كانت متوافقة أو مختلفة، على أن ينتهي النقاش بخلاصات يمكن عرضها على مجلسي

الوزراء والنوّاب، أوالإدارة المعنية. من ذلك مثلاً موضوع الحوكمة الذي سمعنا من وزير الطاقة أن كبار الخبراء يرون إنّ الحوكمة في لبنان ممتازة، وعليه فليكن هذا الرأي خطياً وليُنشر حتّى يكون في تصرّف الرأي العام، كما تقتضي الشفافية. ولا شك ان لمؤتمرنا اليوم دوراً في هذا المجال ولا سيما بحضور هيئة إدارة قطاع النفط والحضور الكريم من الخبراء والأكاديميين وممثلي الوزارات والإدارات الحكومية.

2 – إيجاد المعادلة المالية المناسبة للثروة النفطية الموعودة من حيث تركيب الموازنة العامة، والإطفاء التدريجي للدَين العام، وإنشاء الصندوق السيادي لمصلحة الأجيال القادمة. علماً بأن مشروع القانون الخاص بهذا الموضوع أصبح في مراحله الأخيرة لكي يُحال إلى مجلس الوزراء ومنه إلى مجلس النواب.

3 – لماذا لا يكون لدينا شركة أو شركات بترول وطنية، مشتركة بين القطاعين العام والخاص، بدل الاعتماد دائماً على الشركات الأجنبية في تلزيم البلوكات الّتي لم تطرح على المناقصات بعد. لأن هدف الشركات الأجنبية هو الربح من ثروتنا، أما في حال وجود الشركات الوطنية فدورة الربح تبقى داخل لبنان ودورتنا المالية والاقتصادية. طبعاً هذا مشروع يحتاج إلى نقاش وطني، ولا يجب إدخاله في المزايدات أو المحاصصات الطائفية.

4 – أعتقد أنّ من واجبات أعضاء هيئة إدارة قطاع النفط أن يقدموا تقريراً سنوياً عن تطوّر الأداء والنتائج المالية المترتبة للدولة اللبنانية. في تعاملها مع الشركات المُلتزمة. ولابد من طرح السؤال حول النسب العائدة للدولة، كم هي بالضبط ونريد تقييمات دقيقة. تضع حداً لأي تشكيك. وعلى كل حال فانتظر حتىتبلغ التراخيص ذروتها ويتم تقديم العروض لنتبيّن هل أصبنا أم لا.

5 – هل نريد أن نُدخل النفط كصناعة في الاقتصاد الوطني؟ أي أن تكون لدينا صناعة بتروكيميائيات مثلاً، وهل تكون لدينا سياسة استخدام النفط في الصناعة لخفض كلفة الإنتاج؟ هناك أفكار كثيرة والوقت كافٍ، سنتين أو ثلاثة. لكن هذا الموضوع يجب أن يكون على الطاولة النقاش منذ الآن حتّى ندرسه ونأخذ القرارات المناسبة بشأنه.

6 – في سياق ما تقدّم، أدعو معالي وزير الطاقة سيزار أبي خليل، والدكتور عبدالحليم فضل الله إلى تنظيم مؤتمر مع وزارة التربية والتعليم العالي والمعاهد التقنية، وهيئة إدارة قطاع البترول والجامعات، وزارة الطاقة، حول موضوع التوجيه العلمي وتوفير الاختصاصات التي يجب أن تدرس، في ما يتعلّق بهندسة البترول والجيولوجيا والمجالات المتصلة.

وفي هذا الصدد، أبلغني رئيس المركز الاستشاري انّ المركز الإسلامي للتوجيه والتعليم العالي يُعد لمؤتمر حول هذا الموضوع، وأتوجّه بالشكر إلى المركز الإسلامي على هذه المبادرة والاستجابة السريعة.

أخيراً، لابدّ من توجيه التحية إلى المركز الاستشاري الّذي يزودنا بالدراسات والأفكار الّتي نناقشها سوياً، ورأيتم كيف يعمل ويحرص على جمع نخبة واسعة من اصحاب الكفاءة والاختصاص. وسوف يزوّدنا لاحقًاً بملخّص عن النقاشات الّتي جرت والخلاصات الّتي توصّل إليها هذا المؤتمر. وعندما نناقش موضوع الصندوق السيادي سوف يأتينا من هذا المركز ملخّص يتضمن خلاصة الآراء الّتي يتم تداولها في هذا المؤتمر فضلاً عن موضوع الشركات الوطنية. كما أنّ المركز الاستشاري يعقد من حين إلى آخر ندوات محصورة تناقش فيها قضايا نطرحها في مجلس الوزراء أو مجلس النوّاب.

الجلسة الأولى

معالم أساسية للسياسة الوطنية ـ في قطاع البترول

رئيس الجلسة

ألان بيفاني

ورقة العمل

ناصر حطيط

المداخلات الرئيسية

شربل نحّاس

نقولا سركيس

«معالم أساسية للسياسة الوطنية لقطاع البترول».

ترأس الجلسة الأولى مدير عام وزارة المالية د. **ألان بيفاني**[1] ممثلاً وزير المالية أ. علي حسن خليل واستهلها بكلمة تطرّق فيها إلى النقاشات الدائرة حول الثروة النفطية واستثمارها والسياسة الطويلة الأمد لتجنّب هدر هذه الثروة بذريعة الضغوط المالية وغيرها. وضرورة خلق فرص عمل في قطاع النفط ومتفرعاته.

ولاحظ أنه لا يوجود رقم رسمي للبطالة حتّى الآن. وهذا يدل على كيفية وضع أولويات الدولة في الوقت الراهن. ورأى أنّ المرض الهولندي بدأ يظهر حتّى قبل البدء باستثمار البترول محذراً من تفاقمه.

1- مدير عام وزارة المالية.

آفاق الطاقة 2050
رؤية وسياسة وخطة عمل متكاملة
لإنتاج الطاقة واستغلال الموارد البترولية

د. ناصر حطيط
عضو هيئةإدارة قطاع البترول
التابعة لوزارة الطاقة.

1- أهداف السياسة المتكاملة للطاقة والموارد البترولية:

تُعدّ مجالات الطاقة من المجالات الأكثر فعالية للتنمية المستدامة وتطور المجتمعات لعقود طويلة. لسنا الأوائل ممن يفكرون هكذا، فاتفاق المناجم والتعدين- (سياسات واستراتيجيات شاملة ومتكاملة بين الطاقة والصناعة ومن يقول صناعة يتكلم فعليا عن خلق وظائف عمل)- في أوروبا في أوائل خمسينيات القرن الماضي كان المدماك الأساسي للتطور الاقتصادي والاجتماعي في أوروبا الغربية وخاصة المانيا وفرنسا وإيطاليا. وجاءت بعد ذلك استكشافات الغاز في هولندا والدانمارك واسكوتلندا ومن ثم التكامل المناطقي في الطاقة الذي عزز اكثر فأكثر التكامل بين الموارد والصناعة وتطور المجتمع. كل ذلك أدى إلى ما يسمى الثلاثين سنة المجيدة في غرب أوروبا التي دامت حتى الثمانينات.

وعلى الرغم من الأزمات الاقتصادية المتتالية منذ الثمانينات التي عصفت غرب أوروبا وما زالت تعصف، بقي الاستقرار الاجتماعي ثابتاً وإن اهتز مرات عدة، وذلك ناتج عن الإيجابيات المستدامة لسياسات الخمسينيات التي تم تحديثها بشكل دائم آخذين في عين الاعتبار تطور المجتمع وحاجاته- عادات وتقاليد وتكنولوجيا- . لقد عرف سياسيو تلك الحقبة كيف يرسون وبطريقة مستدامة قواعد تطور الفرد والمجتمع والاقتصاد انطلاقا

من التكامل في إدارة الموارد الطبيعية وإنتاج الطاقة والصناعة وخلق وظائف العمل، التي حولت مجتمعات بائسة يقطنها عشرات الملايين من السكان بعد الحرب العالمية الثانية إلى مجتمعات ذات رفاهية.

أما في لبنان، فالوضع الاقتصادي الحالي رغم السلم والأمن النسبيين أقرب إلى الوضع بعد نهاية الحرب العالمية الثانية منه إلى الوضع في ال2000 :

- البطالة الحقيقية تتجاوز نسبتها وتلامس 20 - 30٪. بطالة الشباب المتعلم الفعلية اكثر من 30 ٪. البطالة بين الشباب في احدى مدن لبنان الكبرى وبعض أحياء و ضواحي بيروت تتجاوز ال 60 ٪،
- غياب الضمان الاجتماعي لكافة المواطنين.
- هشاشة الاستقرار وخاصة في المدن وبعض الأرياف واضحة للعين.
- ترهل منشآت الدولة والبنى التحتية (غياب الصيانة الدورية).
- إمدادات طاقة غير دائمة (توليد كهرباء أقل من الحاجات) وإمدادات محروقات غير آمنة أيضاً: ايقاف امدادات المحروقات عند كل ازمة أمنية او حرب خارجية تشن على لبنان.
- بالاضافة إلى مشاكل كبرى ناتجة عن المستوى العالي من الانبعاثات السامة أو تلك التي تزيد من الانحباس الحراري والتي تتجاوز ضعف ما هو معروف في البلدان المجاورة وأيضاً التلوث البيئي في كافة الاراضي.

فكيف يمكن للطاقة في لبنان، وخاصة أننا على أبواب دخول مجال الطاقة المتجددة بقوة ومجال استكشاف واستخراج البترول من بابه الواسع، أن تساهم في بناء مستقبل وردي للمواطن؟

لذلك من الضرورة العمل على سياسة متكاملة للطاقة و للموارد البترولية طويلة الامد وتحديد أهدافها. لماذا سياسة طويلة الامد؟ من جهة كون الاستثمارات ضخمة ومن جهة أخرى كون مدة حياة معامل الطاقة والمصانع البتروكيميائية طويلة ويتجاوز أثرها على المجتمع والاقتصاد مدة حياتها وهذا ما حصل فعلاً نتيجة تطبيق اتفاقية الفحم والتعدين في أوروبا، وحتى بعد إغلاق معظم المناجم ومعامل التعدين في التسعينات بقيت الأثار الإيجابية للجمع بين الطاقة والصناعة ماثلة حتى الان.

وهنا في لبنان، مدة حياة منشأت الطاقة تتجاوز ال 30 – 50 عاما، إتفاقيات الاستكشاف والانتاج 30 عاما، حياة المنشأت البترولية 50 عاماً.... من أجل ذلك علينا ان نعمل أن تكون اثار صناعة الطاقة واستغلال الموارد البتروبية ايجابية الى عشرات السنوات وان نتصور لبنان في 2050 لنحدد كيف نعمل الان لتحقيق الاهداف، التي يمكن ان تلخص كالاتي:

1. **أمن الطاقة**: تأمين الطاقة والمحروقات على مدار الساعة وفي كافة الظروف المناخية والطبيعية والأمنية للمواطن و للمؤسسات العامة والخاصة في لبنان واحترام معاهدات استيراد وتصدير الطاقة او الموارد التي تستعمل لانتاج الطاقة.
2. **التنمية المستدامة و توسيع الاقتصاد**: المساهمة في خلق وظائف عمل مستدامة عبر حث وتشجيع المستثمر العام والخاص أو الاثنين معا على تأسيس شركات كبرى ومتوسطة وصغيرة تعنى في مجالات الطاقة و مجالات الموارد الأحفورية والبترولية خاصة

كما الصناعات البتروكيميائية وغيرها من الصناعات المستهلكة للطاقة.

3. **خفض الانبعاثات (لا يوجد تناقض مع النقطة الثانية) وحفظ البيئة**: بالإضافة الى تحسن نوعية الحياة، يساعد هذا الهدف على خلق وظائف عمل جديدة من خلال جلب استثمارات غير ضئيلة.

4. **تطوير البحث العلمي**: إن علوم المناجم وتوليد الطاقة كانت من أساسات التطور العلمي والتقني في أوروبا، فلنتائجها تطبيقات تتجاوز الاختصاصات نفسها لتشمل الاقتصاد وعلوم الاجتماع والعلوم الطبيعية والبيوتكنولوجيا. لسنا في لبنان استثناء، فمن الممكن ان نجعل الطاقة محركا فعالا في هذا المجال.

2 - استهلاك الطاقة في لبنان 2020 - 2050

يعادل استهلاك الكهرباء في لبنان لسنة 2015 حوالي 15 ت و س مع حوالي 30 مليون طن من الانبعاثات الدفيئة. سيتطور الاستهلاك المحلي:

– 2020 الى 24 ت و س اي ما يعادل حوالي 35 مليون برميل نفط سنويا.

– 2030 الى 33 ت و س اي ما يعادل 50 مليون برميل نفط سنويا.

– و 2050 الى 60 ت و س أو 90 مليون برميل نفط سنويا مع انبعاثات دفيئة تتجاوز ال 4 أضعاف المعدل الحالي اي حوالي 110 ت و س اذا اخذنا بعين الاعتبار المصادر الاخرى للتلوث.

في الوقت الحالي، حوالي 70 ٪ من حاجة الكهرباء مؤمنة من شركة الكهرباء الوطنية و الباقي من مؤسسات صغيرة ومتوسطة خاصة و عامة (اصحاب الموتيرات و البلديات).

3 - وسائل تأمين الطاقة

يعتمد لبنان حاليا على المحروقات السائلة للكهرباء و النقل. اما الخطة المستقبلية فانها تعتمد على انتاج الطاقة من خلال وسائل الطاقة المتجددة و الاستبدال التدريجي للمحروقات السائلة بالغاز الطبيعي.

- **الطاقة المتجددة**

طرح لبنان خطة عمل لادخال الطاقات المتجددة من شمسية و ريح و مائية و جيوحرارية و عضوية.

ان اهمية الطاقة المتجددة تكمن في تأمين نوعا من الأمن الطاقوي اذا ما تم حل مشاكل تخزين الطاقة الناتجة من طاقة الشمس و الريح و تم حل المشاكل الناتجة عن تغير معدل هطول الامطار فيما خص الطاقة المائية. كما انها كفيلة بتوليد الطاقة لحوالي 40 عاما وأيضا بإيجاد فرص عمل عديدة.

تم تحديد هدف الوصول الى نسبة 12 ٪ من الاستهلاك الوطني في 2020 اي حوالي 3 ت و س. يعتبر هذا الهدف مقبولا بل جيدا خاصة اذا تم تحقيقه في أجواء من عدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي الذي نعيشه، و من الضروري تثبيته بل رفعه الى ما بعد 2030 اي حوالي 4 ت و س وال 7 ت و س في العام 2050. فهل ممكن رفع النسبة الى 20 ٪ في 2030 اي 7 ت و س و 12 ت و س في 2030؟

- **الطاقة النووية**

يعتبر لبنان كدولة خارج النادي النووي و لكن كأفراد، لبنان حاضر في الخارج عبر مهاجريه. إن أهمية الطاقة النووية تكمن في سعر الكلفة المحدود و تطبيق التقنيات المتطورة التي تطلب كفاءات عليا مما يرفع المستوى العلمي في لبنان و تأمين الطاقة الى أكثر من 60 عاما و خلق فرص عمل مستدامة. لكن سلبياتها ليست بقليلة و أهمها: ثبات الامدادت بالفيول المشبع، المخاطر البيئية و إدارة النفايات.

- **الفحم الحجري**

أشارت الدراسات والمسوحات الجيولوجية التي أُجريت في القرن الماضي من أجل التنقيب عن البترول في البر إلى امكانية وجود فحم حجري في بعض المناطق اللبنانية.

إن الآثار البيئية السلبية لاستخراج و استعمال الفحم الحجري كثيرة خاصة اذا لم تستعمل التقنيات الحديثة. ذلك يلزم التأكد من وجود الفحم الحجري للنظر لاحقا بكيفية معالجته.

- **المحروقات**

يستورد لبنان كافة حاجاته من المحروقات و التي تناهز 140,000 برميل نفط مكافئ يوميًا. ويستعمل هذا الكم لانتاج الطاقة و للمصانع و النقل.

قبل الثمانينات كان لبنان من الدول النفطية على الأقل فيما خص تكرير النفط الخام المستورد حتى السبعينيات من العراق و السعودية عبر أنبوبين عملاقين:

– أنبوب أي بي سي كركوك، حمص، طرابلس يفوق 800 كم وسعة 900,000 برميل يوميا. توقف عن العمل 1972 نتيجة الخلافات السياسية بين العراق وسوريا وتم استغلاله من جديد خلال العامين 1981 و1982 ليغلق نهائيا بعد ذلك.

– أنبوب التابلاين القيصومة شرق السعودية، الاردن، الجولان/ سوريا وصيدا بطول حوالي 1600 كم وسعة 300,000 برميل يوميا رفعت في بعض الاوقات الى 500,000 برميل. توقف عن الضخ في 1976 في الخمسينيات، اعتبر هذا الانبوب من الاهم والاكثر تكنولوجيا في العالم.

بعد اغلاق المصافي في الثمانينيات، وتوقف كما بروز أزمات بالامدادات من الخارج الى الداخل ناتجة عن الحروب التي جرت في لبنان، بدأ الاستيراد الممنهج للمحروقات من قبل الدولة والقطاع الخاص.

إن قطاع التوزيع تحت ادارة القطاع الخاص.

ينوي لبنان التخفيف من استعمال المحروقات السائلة واستبداله بالغاز الطبيعي لانتاج الطاقة عبر استيراد الغاز المسيل بسفن مخصصة لنقله وإيصاله الى مرافئ اساسية حيث يتم ضخه في انبوب على الشاطئ جنوب شمال ومن ثم ارساله عبر الانابيب الى معامل الانتاج او ايصاله الى مرافئ معامل الكهرباء مباشرة.

في حال تم استعمال الغاز الطبيعي في توليد الطاقة فستكون حاجة لبنان من الغاز الطبيعي حوالي 6 مليار $م^3$ او 4 ملايين طن من الغاز، مما يشكل سوقا مهما للغاز بالنسبة للشركات المهتمة بالتصدير وتلك المهتمة بالانتاج في لبنان.

إن عدم استيراد الغاز الطبيعي وعدم وجود مصافي تكرير للنفط يعرقل البدء الفعلي بالصناعات البتروكيميائية الكفيلة بخلق فرص العمل باعداد تتجاوز مختلف ميادين الطاقة الاخرى.

4 - الموارد البترولية

يعد الاعتماد الكلي على الطاقة المتجددة مستحيلا على الأقل في السنوات العشرة القادمة. فيبقى استعمال الموارد البترولية اساسيا لانتاج الأمن المستدام للطاقة ولاستعماله في مجال النقل.

أما بالنسبة لتخفيض الانبعاثات الدفيئة و لتخفيف الفاتورة الكهربائية، يكون الاعتماد على الغاز الطبيعي عنصرا اساسيا في سياسة الطاقة كبديل للمشتقات البترولية السائلة.

لذلك ومن اجل تحقيق هذين الهدفين بالاضافة الى هدفي التنمية المستدامة والبحث العلمي الذين تم تحديدهما انفا، ارتأيت ان اعالج سياسة ادارة الموارد البترولية عبر دمجها مع انتاج الكهرباء وعبر شمولها كافة عناصر سلسلة القيم البترولية، أي:

- "الابستريم" Upstream : التنقيب والانتاج والتفكيك
- "الميدستريم" Midstream: التخزين والنقل
- "الداونستريم" Downstream : التوزيع والتصدير

وكذلك شمولها:

- للمرحلة الانتقالية الخاصة بمرحلة ما قبل إنتاج النفط اللبناني اي مرحلة التنقيب وتطوير الحقول التي تستغرق من 5 الى 10 سنوات والتي هي في نفس الوقت مرحلة استيراد.
- ولمرحلة الانتاج في لبنان التي تستمر 30 عاما كحد ادنى وما يتبع ذلك من استهلاك داخلي وتصدير (افق 2045 – 2050).

• الواقع الحالي للبترول

* الاستكشاف والاستخراج – ابستريم –

إن قصة البترول في لبنان قديمة، فقد تم استخراج القطران والاسفلت من نواحي صيدا في الألفين ما قبل الميلاد ومن ثمّ تصديره الى نواحٍ عديدة كما كانت تسعيرة صيدا معروفة في ذلك الوقت.

أما التنقيب عن البترول فيعود إلى اخر أيام العثمانيين وبداية الانتداب الفرنسي، حيث تم تطبيق الأطر القانونية الفرنسية الخاصة باستثمار المناجم والمقالع. كان نظام الاستثمار من نوع الامتياز اي دفع اتاوة على الانتاج وضريبة على الربح للدولة. كما كان هذا النظام يسمح بفصل الاستكشاف عن الإنتاج.

تم إجراء مسوحات جيوفيزيائية عديدة كما حفر عدة آبار استكشافية حتى عشية حرب 1975 وذلك في كافة المناطق اللبنانية، لكن النتائج لم تكن ايجابية.

كما جرى تحديث المنظومة القانونية بمساعدة مصرية وتمت الموافقة على قانون للاستكشاف والانتاج يتمحور حول تقاسم الانتاج في نيسان ابريل 1975 و تم بعد ذلك اطلاق مزايدة تقدم لها عدة شركات عالمية وتم تأجيلها عدة مرات نتيجة الظروف الامنية. عمد حينذاك وزير الصناعة والنفط الى إلغائها.

عند بداية السلم، ونتيجة الأبحاث الاميركية و"الاسرائيلية" عن النفط في حوض المشرق، اظهرت شركات استكشاف عالمية عن اهتمامها في لبنان وتم البدء في المسوحات الجيوفيزيائية منذ 1991 في بحر طرابلس وانتهت سنة 2014 مع مسح شامل للمنطقة الاقتصادية الخالصة اللبنانية بالزلزالية ثنائية الأبعاد وحوالي 70٪ بالزلزالية ثلاثية الابعاد. خلال هذا الوقت تم تحديث الأطر القانونية والمصادقة على قانون الموارد البترولية في البحر اللبناني اوفشور 2010 أي منذ 7 سنوات الذي اكد على المشاركة في الانتاج مع الشركات العالمية وعلى اساسه

تم تشكيل هيئة البترول التي تعنى بادارة القطاع سنة 2012 وإعلان دورة التراخيص الاولى في آذار 2013 والتي مازالت سارية حتى الآن. في إطار هذه الدورة، تم إجراء دورتي تأهيل 2013 و 2017 للشركات التي تنوي المشاركة في دورة التراخيص الاولى والتي أصبح عددها 51 شركة من بينها 13 مشغل (شريك اساسي) و 38 صاحب حق (شريك ثانوي). تجدر الإشارة إلى أن قانون البترول 2010 يفرض أن يتقدم تجمع شركات متكافل يرأسه مشغل و صاحبي حق كحد **أدنى** لدورة المزايدة.

في إطار المنظومة القانونية 2010، وافق مجلس الوزراء بتاريخ ك[2] يناير 2017 على مسودة عقد الاستكشاف والانتاج الذي يدير العلاقة بين الدولة وتجمع الشركات الفائز بالمزايدة كما وافق على خارطة تقسيم المنطقة الاقتصادية الخاصة الى رقع.

تم تحديد 15 ايلول سبتمبر من العام 2017 لاستقبال طلبات الشركات على ان يتم اختيار الفائز خلال شهرين.

يتم العمل الان على تحديث أطر الاستكشاف والانتاج في البر ايضا ليتلاءم مع قانون البحر والأطر الحديثة للاستكشاف والاستخراج في العالم.

في حال بدأت عمليات الاستكشاف في اوائل 2019 فلن يتم الانتاج قبل 2026 على أقرب تقدير، وخلال هذه الفترة سيواصل لبنان استيراد حاجاته من البترول.

*** التخزين والنقل (ميدستريم) والمصافي والتوزيع (داونستريم)**

عرف لبنان عصرا ذهبيا في تكرير البترول منذ ثلاثينيات القرن الماضي من خلال مصفاتين إحداهما في الزهراني في جنوب لبنان لمعاجة النفط السعودي واخرى في طرابلس لمعالجة النفط العراقي. وكان لبنان لسنوات عديدة مصدرا للبترول.

يتم حاليا استيراد المشتقات البترولية من فيول وغاز البترول من قبل الدولة والقطاع الخاص ويتم التخزين في خزانات معدنية مبنية على سطح الأرض لصالح الدولة في منشأت مصفاتي

طرابلس والزهراني او في مخازن خاصة بالشركات المستوردة موجودة على الشاطئ اللبناني.
يتم نقل المشتقات الى لبنان في سفن تفرغ حمولاتها في بعض المرافئ أو في مصبات/ "انلت" بعيدة عن الشاطئ.
أما داخل لبنان، فيتم النقل في شاحنات مخصصة للمشتقات الغازية والسائلة من المستودعات او من مراكز التخزين الى مراكز التوزيع إلى المستهلك.
لا يوجد في لبنان اي تخزين استراتيجي يؤمن الامدادات في مراحل الازمات والحروب.

5 - الصناعات في لبنان و وضع الصناعات البتروكيميائية

تتوزع الصناعات اللبنانية المستهلكة بكثافة على خمس فئات: الغذائية، الاسمنت، المعدنية، الكيميائية/ اسمدة، الورقية والطباعة وتتمركز في شكل اساسي في وسط لبنان والمناطق الساحلية.
ان عدم استيراد الغاز الطبيعي وعدم وجود مصافي تكرير للنفط يشل البدء الفعلي بالصناعات البتروكيميائية الكفيلة بخلق فرص العمل باعداد تتجاوز مختلف نطاقات الطاقة الاخرى.

6 - المحاور الرئيسية سياسة الطاقة والموارد البترولية

للسياسة المطروحة شقين: **تقني وقانوني**.

تقسم مرحلة 2017-2050 الى مرحلتين:

- **مرحلة 2017-2030** والتي تخص الدراسات التقييمية لكافة طرق انتاج الطاقة واستيراد الغاز والبدء بتطوير الصناعات البتروكيميائية اعتمادا على الغاز كما البدء بانتاج الموارد البترولية من البحر اللبناني.
- **مرحلة 2030-2050** والتي تعني بالتطبيق العملي لبعض عناصر الخطة وترسيخ الخطوات التي نفذت في الفترة الاولى.

أولا: على الصعيد التقني:

– الطاقة المتجددة

- الطاقة الشمسية:

حتى 2030

* العمل على تقطيع المناطق الأكثر تأهيلاً لانتاج الطاقة الشمسية إلى قطاعات مع اجراء مسوحات متنوعة لتحديد الخصائص الطوبوغرافية والشعاعية اكثر دقة (اجراء مسوحات دقيقة) من أجل وضع تصاميم فعالة أكثر لمعدات الانتاج ان كان من حيث نوعيتها او توجيهها نحو الاشعاعات.
* التشجيع على الاستثمار في النظام الشمسي المركّز الذي يختص بحفظ الطاقة في الليل من دون اجهزة تخزين مما يزيد من الفعالية مع التأكيد على ضرورة الاستثمار في حظيرة ذات سعة عالية اكبر من 500 م و.
* إعداد خطة علمية و عملية لادارة النفايات الناتجة من التشغيل والصيانة، كما وضع حل نهائي لوجود الحظائر. ان قطاع ادارة النفايات الناتجة عن الطاقة واعد جدا فيما خص خلق وظائف عمل.

حتى 2050

العمل على انشاء حظيرتين للشمسي المركز بسعة 500 م لكل منها.

- طاقة الريح:

حتى 2030

* **البر:** العمل على تقطيع المناطق الاكثر تأهيلًا لانتاج الطاقة من

الريح ومسحه بدقة من احل الحصول على معطيات دقيقة لاجراء تصاميم اكثر فعالية وانتاج ما يناهز 300 م و .

* **البحر**: العمل على مسح المناطق البحرية القريبة من الشاطئ لدراسة مدى قدرتها على انتاج الطاقة من الريح.

حتى 2050

رفع حصة الانتاج

- **الطاقة المائية**:

ينتج لبنان الطاقة من مياه الانهار من السدود والتجمعات المائية.

حتى 2030

* مسح المناطق البحرية القريبة من الشاطئ لتحديد خصائص الامواج والتيارات لتقييم امكانية انتاج الطاقة من مياه البحر.
* استغلال السعة القصوى لاستخراج الطاقة من الانهار.

حتى 2050

تطوير محطات انتاج بحرية.

- **الطاقة العضوية**:

حتى 2030

* إدخال كافة محطات تكرير المياه الآسنة في برنامج انتاج الغاز الطبيعي ومنه إنتاج الطاقة.
* تقييم استغلال الاعشاب البرية و تحويلها الى حبيبات لاستعمالها

في التسخين والتدفئة، من الضروري إجراء دراسات بيئية لتقييم الاثار السلبية على التنوع البيئي وكيفية تخفيفها و الحد منها.

حتى 2050

* ترسيخ التقنيات المطبقة قبل 2030.

- الطاقة النووية

قبل التفكير في إنشاء معمل كهرونووي يتوجب :

* حصول لبنان على مفاعل علمي كما هي الحال في بلدان نامية ومتقدمة وبناء القدرات في المجال النووي وذلك في فترة السنوات العشر القادمة (2030)
* لم تشر الدراسات الجيولوجية التي اجريت خلال القرن الماضي الى وجود يورانيوم في لبنان. من الطبيعي التأكد من ذلك اعتمادا على التقنيات الحديثة وذلك على هامش المسوحات "جيولوجية الخاصة بالنفط المنوي اجرائها في البر اللبناني.
* إجراء دراسات مستقلة اجتماعية وجيولوجية وبيئية وعلمية واقتصادية لتقييم جدوى اللجوء الى الطاقة النووية، ومن ثم اخذ القرار بتطوير معمل كهرونووي من عدمه، وبناءً عليه يتم تحديد الاطر القانونية لتطوير القطاع النووي في لبنان شرط أن يتم التنفيذ في حال ايجابية الدراسات بدأ من العام 2040.

- الفحم الحجري

إن الخطوات التي الواجب إجراؤها في السنوات العشرة القادمة تتمحور حول:

- مسح جيولوجي و جيوفيزيائي لتحديد اماكن وجود الفحم الحجري.

- إجراء دراسات و تحاليل لتحديد نوعيات الفحم الحجري اذا تم التأكد من وجوده.
- إجراء دراسات تقييم اجتماعي وبيئي واقتصادي وحراري للنظر في امكانية استخراجه واستعماله في انتاج الطاقة.

في حال الوصول الى معطيات ايجابية، يتم تطوير منظومة قانونية عصرية لانتاج الفحم الحجري قبل 2030 والبدء باستغلاله في الفترة اللاحقة.

- **الموارد البترولية والصناعة البتروكيميائية**

إن عدم وجود موارد بترولية في الباطن اللبناني لا يعني استحالة تحقيق امن الطاقة او استحالة الاعتماد ولو جزئيًّا على تنمية الاقتصاد بشكل مستدام.

- **اهداف عملية:**

1. التخفيف التدريجي للانبعاث من خلال الاعتماد التدريجي على الغاز الطبيعي في انتاج الطاقة.
2. التحقيق التدريجي لأمن الطاقة عبر بناء البُنى التحتية الخاصة بالاستيراد والتصدير والاستهلاك كما تلك الخاصة بالتخزين التجاري والاستراتيجي.
3. توسيع سوق الاستهلاك الداخلي للغاز الطبيعي عبر استعماله في انتاج الطاقة كمادة خام في الصناعات البتروكيميائية.
4. إعادة صياغة استراتيجية التعاون الاقليمي من خلال الربط «النفطي» والكهربائي.

لتحقيق هذه الاهداف، يتوجب القيام بالخطوات التالية:

1. اشراك "اللبناني" في ادارة عمليات الاستكشاف والانتاج.

2. اعطاء الدور الرئيسي للقطاع الخاص اللبناني في الخدمات البترولية.

3. اشراك القطاع الخاص اللبناني والاجنبي الى جانب القطاع العام اللبناني بانتاج الطاقة المتجددة.

4. تفعيل مصافي النفط الخام (200000 برميل يوم في 2030 و 40000 برميل يوم في العام 2040)

5. تطوير تخزين باطن الارض لتأمين حاجة لبنان من النفط الخام الى 6 أشهر (2030) والى سنة في العام (2040).

6. في مرحلة استكشاف وتطوير الحقول، استيراد الغاز الطبيعي المصري عبر خط بحري يربط مصادر الانتاج في مصر بالخط البحري اللبناني جنوب شمال، ويستعمل هذا الخط لتصدير الغاز اللبناني بعد تسييله في محطات التسييل المصرية الى اسواق اسيا او بعض الاسواق الاوروبية مما يقلص من مدة الاستكشاف و الانتاج (2022).

7. تطوير البنى التحتية الخاصة باستيراد/ تصدير الغاز الطبيعي وتلك الخاصة بنقله الى المناطق الصناعية ومعامل الكهرباء (أفق 2022-2025 وفق الخيارات):

- بناء انبوب بحري جنوب شمال قريب للشاطئ آمن لنقل الغاز وايصاله الى المناطق الصناعية ومعامل انتاج الكهرباء
- يمكن استعمال هذا الانبوب لتصدير الغاز الى اوروبا بعد ربطه عبر البحر السوري في تركيا او عبر قبرص
- ربط الانبوب البحري بانابيب بحر/ بر الى المناطق الصناعية الداخلية

8. تحديد وتطوير مناطق صناعات الخدمات البترولية والمناطق الصناعية البترولية (مصافي نفط ومعالجة غاز) والبتروكيميائية ومرافئ الاستقبال والتصدير من خلال تنظيم مدني يأخذ في عين الاعتبار قلة المساحات غير الآهلة وغير المحمية على الشاطئ اللبناني (2020).

9. يعتبر لحظ منطقة صناعات بترولية شمال بيروت واخرى جنوبها يعتبر حلاً رشيدًا لقلة الاراضي غير الآهلة او غير المحمية.

10. اقتراح إيجاد قاعدة خدمات بترولية بحرية على صعيد المنطقة (لبنان، سوريا وشرق قبرص) وبلورة الاطر القانونية الخاصة بذلك.

11. المسح الجيولوجي الكامل للبحر اللبناني كما للبر لتحديد بدقة نوع الموارد البترولية وكمياتها وتوثيقها (Certification).

12. تحديث الربط الكهربائي الاقليمي.

13. تشجيع الصناعة البتروكيميائية في لبنان عبر استعمال الغاز المستورد (2017-2027)، ومن ثم المستخرج محليا (حتى 2050) كمادة خامة للتصنيع. وفي مرحلة انتاج الغاز تستعمل الاتاوة لتشجيع البتروكيميائيات في لبنان من خلال منح الاتاوة باسعار اكثر بقليل من سعر الكلفة.

14. تحضير استراتيجية الانتاج والاستهلاك والتصدير للخمسين عاما القادمة.

سيمكن القيام بالخطوات الانفة الذكر وخاصة استيراد الغاز الطبيعي، ومن ثم استغلال الغاز اللبناني من خفض الانبعاثات السامة عبر استعمال الغاز وسيعظم الاقتصاد عبر تطوير الصناعات النفطية وصناعة الابستريم كما صناعة الخدمات البترولية وتصدير الكهرباء وبناء الانابيب مما سيضع لبنان في شروط مثلى للتفاوض مع شركات التنقيب والاستخراج.

- الاستثمارات و فرص العمل (2030)

ستناهز الاستثمارات في مجال الطاقة والموارد البترولية حوالي 25 مليار دولار خلال فترة 2017-2030 مع امكانية خلق 20000 فرصة عمل مباشرة و 30000 الى 40000 فرصة عمل غير مباشرة .

ثانيًا: على الصعيد المؤسساتي والقانوني:

- الأطر القانونية:

من أبرز الخطوات التي ينبغي اتخاذها في هذا المجال هي:

- تحديث المنظومة القانونية الحالية الخاصة بانتاج الكهرباء وجعلها اكثر مرونة وتعزيز دور الادارة كهيئة ناظمة قوية وحصر الاستثمار بالمستثمر العام و/ او الخاص اللبناني و الاجنبي
- تحديث الاطر القانونية لاستغلال الموارد البترولية اللبنانية في البر والبحر وجعلها أكثر مرونة بالنسبة للدولة اللبنانية اعتمادا على نتائج الانشطة والدراسات.
- بلورة أطر قانونية عصرية لنقل النفط و الغاز بالانابيب والسفن والوسائل البرية ولتخزينه.
- بلورة أطر قانونية حديثة لاستيراد النفط والغاز ولتصديره ولتصنيعه في لبنان او خارجه.
- السماح باسترداد الكلفة على مدى 30 سنة فيما خص انتاج الكهرباء والمصافي والانابيب كما التخزين.
- الاستقرار الضريبي.

- التشجيع الضرائبي في حال تطبيق مشاريع كبيرة تتجاوز مساحتها على سبيل المثال (اكثر من 500 م).
- ضريبة على ال ك و س لتشجيع الاستثمارات في الطاقة المتجددة.
- ضريبة على ال ك و س لتشجيع البحث العلمي.

- الحوكمة و الشفافية

تستند حوكمة قطاع الطاقة إلى أجهزة وهيئات ست، تعدّ من الأركان الأساسية بالإضافة إلى الوزارة:

- مجلس اعلى للطاقة و الصناعة.
- هيئة ناظمة للكهرباء.
- هيئة ناظمة للموارد البترولية.
- سلطة الصحة السلامة والبيئة.
- الشركة الوطنية اللبنانية للطاقة.
- مكتب الاستهلاك والانتاج الرشيد.
- المعهد اللبناني للطاقة و الموارد الطبيعية (معهد علمي ومهني وابحاث).
- الصندوق السيادي.

- المجلس الاعلى للطاقة والصناعة ويقوم بـِ:

رسم سياسات الطاقة المستقبلية ومراقبة التنفيذ.

- الهيئة الناظمة للكهرباء:

تتولى تنظيم قطاع انتاج الطاقة (متجددة، احفورية، نووية،...) وبلورة وعصرنة المنظومة القانونية الخاصة بإنتاج الكهرباء ومواكبة تطبيق سياسة الطاقة الموضوعة من قبل المجلس

الاعلى للطاقة. كما تخضع الهيئة للتدقيق والرقابة العلمية والتقنية بشكل دائم للتأكد من صحة الاراء التي ترفعها للوزارة او الحكومة.

- الهيئة الناظمة للموارد البترولية (او الاحفورية في حال وجود فحم حجري بكميات تجارية):

تغطي مهمتها كافة عناصر سلسلة القيم البترولية من الداونستريم (مصافي، استقبال غاز مسيل وتسويق) مرورا بالميدستريم (تخزين ونقل) وحتى الابستريم (تنقيب واستخراج) كما الانشطة البترولية بالبر والبحر. مهمتها الاساسية تطوير الاطر القانونية والمعايير التقنية كما مراقبة الانشطة البترولية التي تجري في لبنان عن قرب.

- سلطة الصحة السلامة والبيئة:

سلطة مستقلة تهدف لتأطير المنظومة القانونية الخاصة بالصحة و السلامة والبيئة في مجال الطاقة والصناعة على ان تشمل صناعات توليد الطاقة والموارد الاحفورية كما الحفاظ على البيئة.

تعني هذه السلطة برصد الانبعاثات الدفينة الناتجة عن انشطة توليد الطاقة واستغلال الموارد الاحفورية.

- الشركة الوطنية للطاقة:

من الطبيعي انشاء شركة طاقة وطنية من أجل:

- للمساهمة في انتاج الطاقة المتجددة الى جانب القطاع الخاص
- ادارة مصافي النفط بالتعاون مع القطاع الخاص
- ادارة مراكز التخزين الاستراتيجية
- ادارة النقل بالانابيب والبري والبحري
- ادارة الموارد الاحفورية من بترول وموارد اخرى

- **مكتب الاستهلاك والانتاج الرشيد ويقوم بـِ:**

- ادارة علمية تقنية بحت
- ترشيد استهلاك الطاقة (المنازل الذكية، السيارات الكهربائية، المساهمة في وضع استراتيجية النقل العام لتخفيف الازدحام،...).
- المساهمة في دراسات علمية تخص واضعي سياسات الطاقة والاستراتيجيات.
- ترشيد انتاج الموارد البترولية وعدم تشويه المكامن الحاوية للمكامن.

- **المعهد اللبناني للبترول والطاقة:**

- وينشئ هذا المعهد تحت ادارة الدولة بالتعاون مع الشركات المنتجة للطاقة وللموارد البترولية، ويتولى القيام بـِ:
- ابحاث جيولوجيا، تغير المناخ، اقتصاد طاقة، تكنولوجيات الطاقة
- تدريب جامعي على اختصاصات الطاقة
- تدريب مهني وفني في مجالات الطاقة والبترول

- **إنشاء صندوق سيادي:**

لادارة ارباح الطاقة واستثمارها للأجيال القادمة.

- **المجتمع المدني:**

لا ينحصر دور المجتمع المدني في المشاركة بالنقاشات العامة التي تخص قطاع الطاقة. انما يجدر ادخال ممثلين عنه الى الهيئات الرقابية أو تلك المخولة متابعة الاعمال او المشاريع التي تخص الطاقة. فعلى سبيل المثال، يجب لحظ وجود ممثلين للمجتمع المدني في مجالس ادارة الهيئات الناظمة، في مجالس الرقابة العلمية كما في لجان المتابعة التقنية للعمليات التي يمكن أن تؤثر على المجتمع و البيئة.

- **الشفافية:**

ويمكن ان تتجسد مبادئ الشفافية في قطاع البترول بالآتي:

- اقتراح وجود أجهزة رقابية علمية وادارية ومالية مستقلة داخل الهيئات الناظمة والمعاهد العلمية التي تعنى بالطاقة
- اعتماد رقابة علمية عالمية للابحاث التي تجري في هذه المعاهد والتي يعتمد عليها صاحب القرار (النووي على سبيل المثال)
- خضوع الهيئات الناظمة و الشركات الوطنية (عامة او خاصة) والاجنبية المساهمة في انتاج الطاقة و استغلال الموارد من قبل السلطات الثلاث عبر انشاء مكتب للشؤون العلمية لاسداء النصيحة للمسؤولين
- الانضمام الى الجمعيات العالمية الخاصة بدعم الشفافية في مجال الطاقة و الموارد الاحفورية.

مداخلات الجلسة الأولى

بعد انتهاء د.ناصر حطيط من عرض ورقته قدّم رئيس الجلسة مدير عام وزارة المالية آلان بيفاني كلاً من الوزير د. شربل نحاس، والخبير الإقتصادي ومدير المركز العربي للدراسات النفطية د. نقولا سركيس، وكانت لهما مداخلتان تلتهما تعقيبات.

مداخلة رئيسيّة أولى: د. شربل نحاس[1]

إنّ الغاية من الجهد الّذي قام به المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق في هذا المشروع هي الانتقال من مرحلة الترويج إلى إعمال العقل وتبيان الخيارات وتحديد مخاطرها وآفاقها إفساحاً في المجال أمام النقاش السياسي.

خلال الفترة الأخيرة اتخذت مسألة النفط في لبنان مساراً مقلقاً تخلّلته وقفات طويلة قبل أن يصبح فجأة أمراً واقعاً. حدث ذلك بعد صدور قانون النفط وكان النقاش يدور حول اعتراض تركيا في موضوع الترسيم لأنها تريد أن تؤخذ حصة قبرص التركية في الاعتبار وحتى اليوم لا نعرف أين الخطأ. وبقينا نتكلم عن البلوكات وأن المراسيم موجودة وهناك خلاف كبير حولها ولم يرها أحد. ثمّ تأتي الحكومة وتقرّ في جلستها الأولى البنود. والآن نشهد حروباً في المنطقة وإنفاق مئات المليارات، وإعادة نظر في حدود دول نشأت في مكان منابع. إنطلاقاً من هنا سنحدّد الإطار الّذي يمكن من ضمنه تنظيم المواقف والخيارات.

سوف يتناول النقاش الشق الإنتاجي الّذي يتضمن كلّ الرابحين ويشمل الشق التصنيعي المتعلق بالنشاط الاقتصادي المتصل بالاستخراج. والشق الثاني هو الرَيع الّذي يمكن أن يكون كبيراً أو صغيراً حسب الكمية المستخرجة. وكلّ شق يخضع لمنظومة من الخيارات مع

1- خبير إقتصادي ووزير إتصالات سابق.

بعض التأثير المتبادل . سأركز على الشق الريعي حيث نتكلم عن اكتشاف يتبيّن فيه أنّ الثروة الصافية تزيد بمقدار الريوع المتولدة وعن إمكانية استخراج هذا الكم من المواد.

سوف نستعرض الخيارات المتعلّقة بالمخزون الأُحفوري: نتوقع زيادة في السعر أكثر من التوظيفات البديلة الّتي يمكن أن نجلبها. ولأن هناك مخاطر كبيرة قادمة لأسباب ديموغرافية أو أمنية فأقلّ ما يمكن فعله هو التحكم بالمخزون الأحفوري وتحويله إلى مخزون مالي. وهناك وجهات نظر عدة في استثمار هذا المخزون وكلها تدخل في إدارة المخزون: استخراج، تأجيل الاستخراج، التوظيف في الداخل، في الخارج، عبر المودعين. وبالنسبة إلى استعمال بعض المخزون هناك فرعان: الاستهلاك أو الاستثمار.

على صعيد الاستهلاك: في جميع الدول العربية يقبض السكان معاشاتهم من الدولة مباشرة، أو من خلال وكالة لاستيراد بضائع كفتح شركة تلزّمها الدولة، أي نفس الشيء لأنهم في جميع الأحوال يقبضون رواتب من عائدات البترول. يمكننا أن نفعل ذلك لكن بطرق مختلفة. يمكن توزيع العائدات النفطية بشكل صريح أو مبطن.

يعني مثلاً يمكننا أن نبيع البنزين أو المازوت بأسعار زهيدة وهكذا يمكننا أن نشتري سيارات أكثر، ويمكن أن يكون التوزيع بشكل علني كإعطاء معاشات للناس. وكلها أشكال مختلفة من التوزيع. ينتج عن ذلك زيادة في الاستهلاك والاستيراد، وبالتالي فالأموال الّتي نحصل عليها نعود ونشتري بها منتجات من الخارج. وهذا ما فعلناه منذ نهاية الحرب في سنة 1990 إلى اليوم. كان يأتينا من الخارج 200 مليار مثلاً قمنا بتوزيعها على مَن يستحقون ولا يستحقون واشترينا السلم الأهلي بها ورتّبنا تشكيلات اجتماعية وسياسية مختلفة ورتبنا أوضاع الناس. وما زال الاستيراد قائماً. واليوم تركيبتنا الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية مؤهلة لاستهلاك 200 مليار أخرى.

هناك خيار آخر وهو أنّ العائدات النفطية المتوقعة بحدود 70 مليار دولار يمكن توظيفها في الاستثمار. هنا ماذا يعني الاستثمار؟ لدينا مليون أو مليون ونصف نازح سوري بحيث اختلّ التوازن بين حجم العمالة وحجم الرأسمال المنتج بما يؤدي إلى تحوّل عميق غير قابل للارتداد في الاقتصاد وفي المجتمع، وهذا الأمر لم يُلحظ في مشروع الموازنة الّذي نوقش في مجلس الوزراء ولم يتم التعاطي مع هذه الصدمة أبداً.

الاستثمار يعني كمية رأس المال الموظف وهذا ينعكس فوراً على التوازن بين رأس المال والعمالة. فأي عمالة نريد أن نزيدها نحن؟ هل يعني ذلك أننا نريد أن ندمج العمال الأجانب من كلّ الجنسيات أو بشكل انتقائي، من الفليبين وسريلانكا وبنغلادش والسودان وأثيوبيا ومصر وسوريا؟ ولا ننس ما حدث في دول الخليج حيث القوى العاملة مستوردة وهذا تحد مجتمعي ليس بسيطاً! أم نريد أن نتجه نحو تملّك قدرات إنتاجية كما فعلت ألمانيا في الدول الأوروبية وأن نكون مثلها المكان الّذي توجد فيه يد عاملة، ونضمن على المدى الطويل الاستقرار السياسي الّذي يضمن استثماراتنا.

إنّ أقرب مكان لنا هو سوريا. هل من أحد يفكر في هذه المسائل وكيف ستصبح؟ نحن نتكلم عن نموذج يُحدث تغييراً في المجتمع على الصعيد الداخلي، كما يُغيّر علاقاتنا الجيواستراتيجية مع العالم الخارجي.

هذه الخيارات لها ثلاث زوايا: إدارة المخزون كمخزون، ودفعه نحو الاستهلاك وهو الخيار الأهون، أو دفعه نحو نظام استثماري يولّد مجتمعاً وسياسة ودولة مختلفة عما لدينا. هذا المثلث ليس من الضروري أن نكون في زاوية معيّنة من زواياه بل يمكننا أن نرسم مساراً ضمن هذا المثلث: أولاً لنعرف من أين نبدأ، ثانياً قدرة السلطة على تحمّل تبعات هذا الخيار، وما هي القدرة التفاوضية للفئات والطبقات الاجتماعية.

في عام 2002 صدر قانون الحساب العجيب الّذي يقول إنّ كل إيرادات الخصخصة والمداخيل الاستثنائية تُستخدم حصراً لخدمة الدين وإطفائه. ويمكن القول إنّ القانون الّذي صدر لاحقاً يُلغي الّذي قبله، لكن يجب أن نفكر في شيء آخر وهو أن ندرأ المخاطر. نحن بدل أن ندفع أموال الضمان نقوم بتقسيطها بقانون وكأن ذلك يخرجها من الدين العام، وكلّ هذا يذهب بشكل سندات خزينة وأزمة مالية. في المقابل يمكننا أن نعطي امتيازاً للضمانات الاجتماعية على سائر دائني الدولة. وهذا ما اقترحته في ذلك الوقت لكن أحداً لم يسر به، وهو تأمين تغطية صحية شاملة للمقيمين، يكون بمثابة صندوق ادخار إلزامي لجميع العاملين وليس للأجراء فقط. نصل إلى نقطة أساسية وهي أنّ المال العام يستدعي فرضاً للضرائب، وبالتالي يتطلب عملاً سياسياً يقوم على التمثيل السياسي لضبط الجباية والإنفاق. هذا سبب وجود جميع البرلمانات في العالم. لكن ليس جميع الدول تطبّق هذا المبدأ. فكثير من الدول لا تزال قائمة على النهب. هناك ممالك وإمبراطوريات قامت على النهب ثمّ اختلفت على كعكته كما هو معروف. ويمكن للنهب أن يتم على يد شخص يفرض إتاوات على الآخرين، وهناك من يقنع البعض بوجود المال السائب. ومن ذلك أنّ هناك من يعتبرون أنّ الدين العام ليس لأحد فينهبوه، ويُنهب النفط أيضاً. والنهب هو الغالب في منطقتنا، عندئذٍ ماذا يصبح التمثيل السياسي؟ يصبح وسيلة لتقاسم النهب وليس لضبط الإنفاق والجباية. وهكذا يصبح لدينا مكوّنات وطوائف ومافيات تصنع اللادولة الّتي نراها اليوم، فلا يكون لدينا دولة لمواطنين ومواطنات قادرة على مواجهة أي من الخيارات الّتي ذكرتها. هذا هو المدخل إلى البحث كله.

د. ألان بيفاني

عقّب رئيس الجلسة د. ألان بيفاني على مداخلة د. شربل نحّاس لافتاً إلى أهمية الأسئلة الّتي طرحها حول موضوع النفط باعتباره مسؤولية كبرى ولاسيما لجهة التحكم بوتيرة

الاستخراج ثمّ إدارة الثروة النفطية والصندوق السيادي وأموال المودعين والحفاظ على القدرات المالية. وركّز على نقطة أساسية هي استهلاك أو استثمار الثروة، والتوازن بين رأس المال والعمالة، والتصدّي لمنطق النهب.

مداخلة رئيسيّة ثانية: د. نقولا سركيس[2]

أعتقد أنّ معظم التساؤلات الّتي يطرحها برنامج مؤتمرنا اليوم، والتي تفضل الدكتور فضل الله وأشار إليها في مطلع هذه الجلسة، لو طرِحت قبل 10 سنوات وتمت خلال السنوات الماضية الإجابة عنها من خلال حوارعلني صريح لكنّا قد وفرنا على أنفسنا الكثير من ضياع الوقت وضياع الفرص الثمينة ومن هدر المال العام، كما كنّا قد أجبنا عن كثير من التساؤلات المطروحة اليوم. وهي تساؤلات لا يطرحها البعض على أنفسهم لأنهم يعتبرون أنّ لا مجال أو مبرّر لها، لأننا نملك أفضل منظومة تشريعية في العالم في موضوع البترول وقد وضعنا لها أفضل القواعد بالشفافية الكاملة. قد يكونون على حق، لكن هذا ليس رأي الجميع. أعتقد أن أهم أهداف هذا المؤتمر وهذا الاجتماع هو على الأقل أن نفهم على بعضنا البعض ومن أجل ذلك لابدّ أن نتكلم بكل صراحة. لذلك أسمح لنفسي بأن أقول رأيي بصراحة. إنني أعمل منذ حوالي 35 سنة في المجال البترولي وكمستشار لعدد من الدول المنتجة للبترول ولعدد من الشركات. والحقيقة أقول بكل بساطة أنني لم أرَ حالة مثل حالة لبنان الآن. لماذا؟ لأنّ أي بلد في العالم يتبيَّن له أنه يمكن أن يكون لديه في البحر أو البر أكبر طاقات بترولية أو غازية يودّ استغلالها فأبسط الأمور أن يبدأ بالخطوات الأولى. يبدأ بالدراسات اللازمة لحوار وطني يقرر ماذا يفعل بهذا البترول إذا وجد، وما هي الخطة الأساسية، وما هو نظام الاستثمار الذي يمكن أن تتبناه لاستثمار هذا البترول بأفضل وأسلم الطرق الممكنة. ما

2- خبير إقتصادي ومستشار للنفط الدولي ومدير المركز العربي للدراسات النفطية في باريس.

هو النظام؟ الجواب بسيط: يوجد في العالم ثلاثة أنواع من أنظمة الاستثمار. إمّا أن نقوم بما قامت به الدول النامية في القرن الماضي خلال 70 ـ 80 سنة. كأن نقول: ليس لدينا رساميل إذاً نطلب من الشركات الأجنبية أن تأتي وتقوم بكل شيء ونحن نكتفي بالحصول على جزء من الأرباح. هذا ما يسمى بنظام الامتياز وهذا ما فعلته الدول العربية وغير العربية وتعلمون جيداً ما كانت النتائج. نتائج دفعت كلّ هذه البلدان إلى تأميم البترول الواحدة بعد الأخرى في المكسيك ثمّ في إيران ثمّ في الدول العربية وتخطينا التأميم في مطلع القرن الماضي. لا يوجد دولة في العالم الآن تقبل بأن تقول لشركة أجنبية تفضلي واستثمري البترول وأعطنا قسماً من الأرباح.

نظام الاستثمار الثاني هو أننا بلد لديه خبرة، وعندنا شركات وطنية، ولا نحتاج للامتيازات لكن نحتاج أحياناً إلى خبرات بعض الشركات نشتريها ضمن عقود خدمات. لذلك في لبنان لم نكن بحاجة لاختراع البارود. عندما طرحت قبل 10 سنوات أو أكثر فكرة أنه يمكن وجود طاقات ومكامن بترول وغاز في مياهنا البحرية أو أراضينا وخاصة بعد اكتشاف البترول في غزة، لم يكن على لبنان اختراع البارود لأنّ السؤال نفسه طرح على عشرات الدول وجميعها اختارت ما يسمى بنظام تقاسم الإنتاج. بكلّ بساطة ما هو تقاسم الإنتاج أو ما يسمى production sharing agreement، أنا بلد يوجد لدي بترول وغاز لكن لا أملك الطاقة المالية ولا الخيرة ولا التجربة لكي أقوم بهذا العمل لذا أطلب شركة أجنبية فتأتي وأعطيها رخصة ثلاث أو أربع سنوات لتفتش عن البترول، فإن لم نجد بترولاً تذهب وينتهي الموضوع، وإن وجدت بترولاً أدخل معها في اتفاقية إنتاج، وأقرر من الآن أن تكون للدولة حصة معينة، ومن هنا كلمة المشاركة ولكي تتم المشاركة يجب أن يكون هناك مشاركان، شركة أجنبية والشريك الوطني، وأحدد أن تكون حصة الدولة كذا. والدولة تكون شريكاً بالمعنى الكامل لهذه الكلمة من خلال شركة بترول وطنية تمثل الدولة وتمثل المواطنين وتمثل مصالح الجميع. هذا ما قامت به كلّ الدول النامية التي وجدت نفسها بشكل أو بآخر في

وضع لبنان ومنها بلدان أصبحت أعضاء في منظمة الأوبيك وتملك شركات وطنية. وقد جاءت اثنتان من هذه الشركات إلى لبنان لتعرض خدماتها.

وهذه الشركات يمكن أن تقوم بدور المشغل ويوجد في العالم أكثر من 70 دولة تطبق هذا النظام، نظام تقاسم الإنتاج، وهناك مئات العقود في هذا المجال ولا يوجد سر في الموضوع.

المشكلة في لبنان أن المجلس النيابي عندما أقرّ القانون 2010 رقم 130، كان الخيار الوحيد الموجود أمامنا والذي يمليه الحس السليم هو تبني نظام الاستثمار هذا من خلال عدة مواد وضعت في القانون أهمها أن الدولة، وهي صاحب ملكية البترول المكتشف، تكون شريكاً لإدارة الموارد النفطية والغازية المحصورة ملكيتها بالدولة، ولكن في إطار تعامل مع شركة أجنبية تؤمن سيادة وحقوق الدولة. لكن بعد تبني هذا القانون الذي كان خطوة إيجابية ممتازة إلى الأمام، بدأت المشكلة عام 2013، لأننا بعد تبني القانون نسيناه ونسينا المجلس النيابي وأسسنا هيئة إدارة بترول وبدأت المراسيم تسمى تطبيقية أيّ مفروض أن تطبق القانون، وانهالت عشرات المراسيم بسرعة والمجلس يتساءل من كتب هذه المراسيم؟ وعند النظر إلى هذه المراسيم نجد أنّ القسم الأكبر منها فني لا بد منه. لكن هناك مواضيع أساسية وردت في المرسومين الشهيرين أي تقسيم المنطقة البحرية إلى بلوكات وخاصة موضوع نظام الاستثمار. هذا المرسوم يمسي نموذج لنظام الاستثمار الّذي تبناه لبنان. ولكن عندما نقرأ هذه المراسيم وخاصة المرسومين الأخيرين نجد أنّ لا علاقة على الإطلاق بين ما نرى في المرسوم ونجد في القانون. تباين بعيد، وأسمح لنفسي بالقول إنه تزوير، لماذا؟ لأنَّ القانون قائم على موضوع تقاسم الإنتاج أيّ دخول الدولة كشريك فعلي في الإنتاج من خلال شركة نفط وطنية وهذه هي الطريقة الوحيدة ولا يوجد طريقة أخرى لكي يتمكن البلد من: أولاً أن يكون مشاركاً ليتمكن من تدريب الكوادر الوطنية ومن اكتساب الخبرة اللازمة ولكي يتمكن بعد فترة معينة من أن تكون شركته الوطنية قادرة على القيام بالأعمال وتكون قادرة

على القيام بدور المشغل وليس غير المشغل كما في بلدان عديدة. أنا عايشت تجربة شركة السوناتراك في الجزائر منذ بدايتها، وعندما عرفتها كان يوجد عندهم (10) أو (15) موظفاً فقط، خلال 7 أو 8 سنوات فقط تمكنت السوناتراك من أن تبدأ بالتأميم على مراحل إلى أن أصبحت من الشركات العالمية الكبرى.وتأتي الآن إلى لبنان لتقول نحن نقوم بالإشراف عندكم بعد أن تولت هذا العمل في العديد من الدول حيث تقدم إليها الخيرات بما في ذلك أبو ظبي.

والحقيقة أنني لا أفهم لماذا لا نقوم بنفس الشيء؟ ما هو الذي يمنعنا في لبنان من أن نقوم بنفس الشيء خاصة أن كلّ البلدان المحيطة بنا القريبة أو البعيدة كلها، أصبح لديها شركات وطنية وكلها تشارك فعلياً في الإنتاج. نحن اليوم في بلد نقرأ ونسمع أن السلطات مصممة على توقيع عقود اتفاقيات تنقيب وإنتاج قبل آخر هذا العام. بعد كلّ ما مضى كما تعلمون، بعد أن ظلّ نموذج اتفاق الإنتاج محاطاً بالسرية الكاملة خلال 4 سنوات كان من شبه المستحيل معرفة ما في هذه المراسيم. حتّى رئيس لجنة الطاقة في المجلس النيابي اللبناني قال خلال اجتماع في المجلس: نحن لا نقبل بهذا الوضع ونخجل منه. نحن كنوّاب حتّى الآن لم نحصل على المعلومات اللازمة الموجودة في المراسيم. مراسيم تطبيقية يُفترض فيها أن تطبق قانون أقره المجلس النيابي وبعد أربع سنوات يأتي رئيس لجنة الطاقة ليقول: لا أدري ماذا حصل وماذا يحصل. هذا وضع أقل ما يقال فيه أنه غير طبيعي. هذه المراسيم أقرت فجأة في خلال 48 ساعة إلى درجة أنّ أحد الوزراء قال: لم يترك لنا الوقت الكافي لقراءتها. لهذا السبب ما يحصل الآن في لبنان يذكرني بما حصل في العراق قبل قرن أي قبل وبعد الحرب العالمية الأولى عندما بدأت الشركات الغربية تتسابق لوضع يدها على ثروات البترول النفطية في العراق واستمرّ النقاش وتأخر نوعاً ما بسبب الحرب إلى أن تم التعاقد مع خمس شركات كبرى معها وسيط للباب العالي ثمّ للسلطات الوطنية والفرنسية ومكافأة له على هذا الدور أعطي 5٪ من ثروات العراق النفطية والبترولية. وسمي منذ ذلك

الوقت (مستر خمسة بالمئة) . . وعندما أُممت مجموعة APC عام 1972 كانت ثروته من أكبر الثروات في العالم، ما يحصل عندنا اليوم يذكرني بما حصل في العراق لأنه بدلاً من وجود شركات وطنية لدينا 51 شركة تأتي إلينا ونصنفها أنها مشغلة وأنها غير مشغلة. ونحن غير شغالين على الإطلاق، نحن فقط ننظر لأننا عدنا إلى نظام الامتيازات القديمة الّتي لا يوجد لها مثيل في العالم منذ مطلع السبعينات. ولا أحد يجرؤ أن يقول أنا أتبنى نظام امتياز. وهذا ما يفسر الارتباك وهذه التناقضات. بعضهم يقول إنه نظام تقاسم إنتاج وبعضهم يقول إنه نظام تقاسم أرباح والبعض يقول أنه نظام وسط. نحن مصممون الآن على توقيع اتفاقيات تلزمنا لما يقارب 40 سنة ولم نتفق على تسمية هذا النظام الذي سنتبناه. الحقيقة أننا نعرف ما هو السبب لكن لا نعلن عنه. الأمل فقط في أن تأتي 53 شركة والغريب أن لا تأتي عشرات الشركات الأخرى. وذلك لسببين: الأوّل أنه لا يوجد في العالم اليوم دولة تتخلى عن دورها وعن البترول وعن كلّ شيء وتقول للشركات الأجنبية أن تتفضل وتعمل هي. ثانياً لا يوجد إلّا مناطق نادرة في العالم مثل شرق البحر المتوسط فيها منطقة واعدة جداً بالبترول والغاز. وأثبتت الدراسات الأولى وجود بترول وغاز في فلسطين وغزة وغيرهما.

وهكذا تأتي الشركات لتربح لأنها ليست جمعيات خيرية ولتأخذ قسماً من هذا البترول الّذي يُفترض أن يعود لشركة البترول الوطنية اللبنانية وهذا ما يفسر كثرة الشركات الّتي أتت إلى لبنان.

لكي يكون اجتماعنا اليوم مثمراً ونكون على الأقل وضعنا الخطوط والعناوين الرئيسية لما يجب القيام به يمكن أن ألخص ذلك في نقاط خمس: النقطة الأولى، لابد من إلغاء المادة الخاصة من المرسوم 43 الّتي تقول أن ليس للدولة حصة ومشاركة. وهذا مخالف للقانون وكيف يقرر بعض المسؤولين طرد الدولة من مواقع المسؤولية والمواقع الّتي تعود لها في الصناعة البترولية ليس فقط في المسائل الإدارية بل في الصناعات العملية. النقطة الثانية،

إنشاء شركة نفط وطنية؛ بل المفروض على لبنان أن يكون قد أنشأ شركة نفط وطنية منذ الاستقلال لأنَّ وظيفة الشركة ليست التنقيب عن النفط فقط بل وظيفتها أيضاً الاستيراد والتوزيع والبتروكيميات. ولا بد من إنشاء هذه الشركة اليوم قبل الغد. النقطة الثالثة، إلغاء آلية المزايدة في المرسوم لأنها ضد الشفافية. النقطة الرابعة تتعلق بالنفقات وحصة الدولة. فالدولة هي الّتي تضع هذه الشروط والشركات إذا كانت مستعدة لقبول هذه الشروط فأهلاً وسهلاً وإذا لم تقبل مع السلامة. النقطة الأخيرة تتعلّق بأسباب وطرق الهدر وإعادة النظر في هيكلية تنظم قطاع البترول.

د. ألان بيفاني

عقّب د. ألان بيفاني على مداخلة د. نقولا سركيس سائلاً الحضور عن الخيارات الأساسية في العقد ونوعية العلاقة بين الدولة والشركات وهل تمت ضمن القانون؟ وماذا نفعل بنظام الاستثمار في ظل ظروف واعدة جداً. ثمّ هناك أهمية أخذ العِبر من التاريخ وأسئلة عديدة أساسية وكلها برسم المسؤولين. لذلك نبدأ حلقة الحوار بأن نطلب إبداء الرأي من الأستاذين وسام الذهبي (رئيس وحدة الشؤون الاقتصادية والمالية في هيئة إدارة قطاع البترول) وغابي دعبول (رئيس وحدة الشؤون القانونية في الهيئة) مع التمني ألا يتخطى أي من التعقيبين الثلاث دقائق.

تعقيبات الجلسة الأولى

وسام الذهبي[3]

هناك أمران، أحياناً تعود ملكية الموارد للدولة وأحياناً للشركة وتدفع الشركة التي تقوم بالاستثمار عدة مكوّنات يمكن أن تكون إتاوة أو ضريبة، أو signature bonus ، أو pro-duction bonus ، ونظام تقاسم الإنتاج الذي تندرج منه عقود الخدمات. وفي هذه العقود يوجد risk free. اليوم عندما يكون الاحتياطي مثبت تدفع الشركة feez زهيدة للدولة. في لبنان لدينا نظام تقاسم إنتاج وهو ليس نظاماً اخترعناه وليس نظام تقاسم أرباح. تكلمنا مع عشرة استشاريين فقالوا ما معنى نظام تقاسم الإنتاج؟ الدولة تحصل على حصتها من البترول، تأتي الشركة نمضي معها اتفاقية الاستكشاف والإنتاج، وتدفع إتاوة معينة، وهنا تم انتقادنا لماذا ٪4 وعند العدو الإسرائيلي ٪12,5؟ ونحن نريد أن نتطلع على المكوّن الكامل في موضوع الإتاوة. اليوم الشركات لديها rate of return ومهما كانت الأداة المالية إذا قلنا لها ٪4 إتاوة، وضريبة ٪30 تعطيك بترول ربح صغير، أمّا إذا قلت لها إتاوة كبيرة، وبترول ربح أقل، الضريبة تكون مختلفة.

إذا كان لدينا حقول متوسطة وصغيرة وفرضنا إتاوة لا نلقى تطويراً لهذه الحقول. افتراضات في الأسعار، افتراضات في أماكن لا تزيد البيع. المكوّن الأوّل هو الإتاوة. تأتي الشركة تفعل الاستثمار وإذا لم تجد شيئاً هناك موجب لتفعل كلّ هذه الأشغال work obligation، لا تهرب مثلما تم التحريف والتزوير في الجرائد أنّها تلملم أغراضها وتذهب. هناك اتفاقيات مع الشركات، أول ثلاث سنوات عليها موجب الالتزام بالعقد وإذا لم تستثمر الأموال الّتي

3- رئيس وحدة الشؤون الإقتصادية في هيئة إدارة قطاع البترول.

يجب استثمارها ليس لديها حق المغادرة، يجب أن تدفع كلّ الأموال قبل المغادرة والمخاطر كلها عليها ومن ثمّ تسترد بترول الكلفة. نظام المزايدة موجود في سبعين بلد في العالم، فلماذا علينا وضع نظام مزايدة؟ عندما كانت الشركات تقول للدولة 50 ٪ لها و 50 ٪ للشركة أصبح هناك عامل مزايدة يرتبط بالأسعار، وبالتكاليف، وبالكميات المستخرجة.

وأختم بالقول إنّ العدو الإسرائيلي اقتبس عنا ربط الضريبة بالـ R factor، والقبرصي غير production sharing agreement ليصبح exploration production agreement. وأنهي بكلمة state participation وهذا لا يعني أن الدولة لا تشارك. الدولة تقول إنّها لن تدخل في أول دورة وتضع أموالها على الطاولة وتأخذ المخاطر.

أ. غابي دعبول

أريد أن أوضح أمرين. أولاً، هذه الاتفاقية عندما نراجعها وننطلق من التمهيد لها نجد أنها ترتكز على الدستور والقانون وفيها أكثر من 35 قاعدة إسناد للقانون وتنص على أن الشركة إذا خالفت القانون تفسخ هذه الاتفاقية. إذاً هذه الاتفاقية مستندة الى القانون. ثانياً، أريد أن أتكلم في موضوع التزوير، إذا كان التزوير منسوباً للهيئة فنحن نعتبر الدكتور سركيس أبانا لكن لا يجوز في محضر كهذا أن يُنسب التزوير إلى فخامة رئيس الجمهورية الذي أصدر المرسوم وإلى رئيس الحكومة والوزراء الذين وقعوا على المرسوم. هذا المرسوم أصدره مجلس الوزراء وليس هيئة قطاع البترول والسرية التي كان يتكلم عنها الدكتور سركيس نحن الذين أعطتنا المادة 15 حق الرقابة الدائمة على الأنشطة البترولية وضعنا المراسيم لكن ليس من حقنا توزيعها على الناس، سلكنا الطريق القويم وأرسلناها إلى مجلس الوزراء وعندما يصدرها مجلس الوزراء تصبح ملكاً للناس وتنشر في الجريدة الرسمية.

د. نقولا سركيس

مع احترامي لجميع الآراء لابدّ من التأكيد على نقاط بسيطة وسريعة لكي نفهم على بعضنا البعض. النقطة الأولى في ما يخص نظام الاستثمار المعتمد، مهما اختلفت التسميات المهم أن يكون للدولة دورها ومسؤولياتها وهذا هو الشيء الأساسي وهو لا يؤمّن إلا من خلال نظام خاص بالإنتاج، وهذا ما قامت به كل الدول النامية بما فيها كل الدول المحيطة بنا حتى إقليم كردستان العراقي الذي أسس شركة نفط وطنية تؤمن للدولة دورها. لا يجوز للبنان اليوم أن يفكر بتوقيع اتفاقيات مع شركة أجنبية ولا يوجد شركة وطنية ولا يوجد دور للدولة. لا بل أكثر من ذلك، المرسوم 43 المادة 16 منه تتكلم عن لجنة إدارة الشركات العاملة وأنّ للدولة الحق في أن تعيّن مراقب يحضر بعض هذه الاجتماعات، لكن الشركات العاملة يمكن أن تقوم باجتماعات أخرى لا يحق للمراقب أن يحضرها وعندما يحضر لا تقول أين يحضر هل يجلس على الطاولة أو على زاوية الطاولة أو أبعد من ذلك. هذا شيء غير مقبول ومخجل للبلد.

نعرف كلنا أنّ أي خطوة عملية تم تنفيذها في لبنان لاستثمار البترول هي موضوع ترسيم الحدود مع الدول المجاورة وأولاً ترسيم الحدود مع قبرص. ونحن نعلم أنه حصل خطأ في ترسيم الحدود والخطأ يقع لسوء الحظ على بعض المفوضية اللبنانية. حتى الآن لم نعرف لماذا حدث هذا الخطأ. الأمل كلّه أن لا نقدم على خطأ أفدح من ذلك عند توقيع اتفاقيات لم يعد أحد في العالم يقبل بها.

د. شربل نحاس

الموضوع الّذي يدور عليه النقاش بحدة مهم ولكن هو ليس كلّ القضية، أنا حاولت وضع إطار وهذا جزئية مهمة. ولكن كلّ القصة، لماذا مهم لأنه يفرض أمراً واقعاً وكلّ المسار في

هذا البلد هو أمر واقع وكلّ العقود أمر واقع. إدارة النفايات بدأت أمراً واقعاً. ولاحقاً يصبح هناك تسويات تتعامل مع الأمر الواقع. هل من أحد يخبرنا هذه السبعة أو الثمانية تشكيلات سياسية الّتي تُسمي نفسها أحزاباً وهي في الحقيقة تعاونيات كلّ أحد لجماعته، ما رأي كلّ واحد منهما بكل مسألة؟ مَن مع ومَن ضد ولماذا؟ أؤكد لكم أن جميعها كانت ضد وأصبحت مع في لحظة لماذا؟ لأننا لا نتكلم عن المواضيع الّتي أحاول إثارتها. إننا نتكلم عن تقاسم كعكة النهب الّتي أدت إلى الفتنة الكبرى.

الجلسة الثانية

الصندوق السيادي ودوره في حوكمة الإدارة المالية للثروة البترولية

رئيس الجلسة

عبد الرحيم مراد

ورقة العمل

علي برو

المداخلات الرئيسية

غازي وزني

وسام الذهبي

حوكمة الإدارة المالية للثروة البترولية في لبنان ''الصندوق السيادي''

ترأس الأستاذ عبد الرحيم مراد[1]، مؤسّس ورئيس الجامعة اللبنانية الدولية الجلسة الثانية الّتي قُدِّمت فيها ورقة الأستاذ علي برو حول الصندوق السيادي ودوره في حوكمة الإدارة المالية للثروة البترولية. وقد استهلّ الجلسة بالكلمة التالية:

«أشكر المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق ورئيسه الدكتور عبد الحليم فضل الله لتنظيمهم هذا المؤتمر».

إنّ اكتشاف الثروة البترولية في مياهنا الإقليمية حدث بعث في نفوس المواطنين الاستبشار والتفاؤل لما لاحظوه من اهتمام الدولة باستثمار هذه الثروة وأهمية أن نصبح بلداً نفطياً وأن يدخل هذا القطاع الحيوي في دورتنا الاقتصادية بكل ما يترافق معه من استقطاب للشركات العالمية ومن نشاط إداري ومالي يترتب على وجودها في لبنان، ومن التوسع في فرص العمل لأجيالنا الناشئة بما ينعكس راحة وطمأنينة لكافة المواطنين.

من المهم طبعاً أن يكون لدينا بترول ولكن الأهم من وجود هذه الثروة هو كيفية التعرف بها والاستفادة منها وأن تكون عامل نهوض وبناء وموردا حيوياً للمال العام وللاقتصاد الوطني. ولا يكون ذلك إلّا بوضع خطة خاصة بهذا المرفق تستند إلى معايير دقيقة علمية

1- رئيس حزب الاتحاد، وزير سابق ونائب حالي.

وموضوعية لكل ما يتعلق به، من عقود التلزيم للتنقيب وشروط الاستثمار ووجوه التصرف بأمواله ومن إنشاء صندوق سيادي والإسهام في المالية العامة. وما يسهم في معالجة الأزمات الخانقة الّتي على رأسها الدين العام المتراكم وأزمة النفايات وأزمة الكهرباء والماء والتلوث والإنتاج الزراعي ومجرى نهر الليطاني والمواصلات والصحة العامة والبنى التحتية على أنواعها وغيرها، والتي يزيد من حدّتها الفساد المستشري والإدارة المترهلة والتوظيف العشوائي والإنفاق بلا ضابط. ولهذا كله ندعو إلى أن تحكم الشفافية قطاع البترول بكل مندرجاته، وأن لا يكون باباً جديداً من أبواب الهدر للمال العام. كما ندعو إلى أن تكون الحياة السياسية أكثر صحة مما هي عليه اليوم من خلال قانون عصري للانتخابات قائم على النسبية الكاملة وعلى دوائر موسعة مع خفض سن الاقتراع إلى 18 سنة لكي تتاح أمام الشباب الفرصة للمشاركة في الانتخابات. والغاية من ذلك الوصول إلى صحة التمثيل النيابي.

أخيراً، أرجو أن لا نكون تأخّرنا في استثمار ثروتنا البترولية بعد أن سبقتنا قبرص في استثمار حصّتها وكذلك العدو الصهيوني الّذي لم تعد أطماعه خافية للتسلل إلى حدودنا البحرية المشتركة مع فلسطين المحتلة».

حوكمة الإدارة المالية للثروة البترولية في لبنان "الصندوق السيادي"

المحامي علي حسن برّو
باحث، ومستشار قانوني.

تمهيـــــد:

مما لا شك فيه أن النفط بات اليوم يتحكم بمصير البشر، لا بل بمصير العالم كله، وإن الايرادات التي توفرها هذه الموارد الطبيعية للدولة المنتجة من شأنها ان تؤثر تأثيراً كبيراً على اقتصاد البلد ومصير المجتمع، فإما يكون نعمة عليها او نقمة.

لقد اثبتت التجارب بأن معظم الدول التي تمتلك احتياطاً كبيراً من النفط في دول العالم الثالث هي في حالة من البؤس والفقر، فإذا ما نظرنا إلى القارة السوداء افريقيا، حيث الموارد الطبيعية والمناجم موجودة وبوفرة كبيرة، الا ان شعبها يعاني من اشد انواع الفقر والبؤس لأن الثروة النفطية او المعدنية تقوم بإستثمارها شركات اجنبية، متعددة الجنسيات ولا يستفيد ابناء الدولة المنتجة من خيرات مواردهم الطبيعية الا بنسبة ضئيلة.

إضافة إلى أنّ هذه البلدان تعاني من استعمال غير مباشر، من قبل الشركات المستثمرة التي تتحكم بمواردها وبمصير اقتصادها.

غير ان دولاً اخرى، من الدول المتقدمة، ومنها النرويج أثبتت بأنها قادرة على الاستفادة من ثروتها الطبيعية النفطية بحسن ادارتها ورقابتها على الانتاج ووضع قواعد ومبادىء محددة اتفقت عليها جميع الاطراف السياسيّة في الدولة، فكانت النرويج البلد "المثال" الذي يحتذى به في كيفية ادارته واستثماره لموارده الطبيعية النفطية.

- إن تجربة النرويج التي أشرنا اليها تعود إلى الاستقرار الذي كان سائداً في هذا البلد والرغبة في سيطرة الدولة على جميع المقررات المتعلقة بعمليات النفط.
- إن الايرادات التي تستفيد منها الدولة او العائدات من حصتها في استثمار وانتاج ثروتها الطبيعية هي من الاموال العامة لأنها تنتج عن استثمار وانتاج موارد طبيعية من املاك عامة، سواء كانت برية ام بحرية، وهي ملك الدولة العام فهي بالتالي ملك الشعب.

ومن هنا يتوجب على الدولة ادارة هذه العائدات واستثمارها بطريقة صحيحة وإيجاد بديل عن الثروة النفطية وعائداتها التي ستنضب يوماً من الايام.

لذا، يتوجب على الدولة ان تضع خططاً للمستقبل، ومشاريع مستدامة، ومن اجل ذلك عمدت الدول إلى إنشاء صناديق سيادية لإيداع عائدات النفط فيها، وهي صناديق استثمارية، بهدف تدارك الازمات المالية الطارئة او ايجاد طاقة بديلة عن النفط او استعمالها في عمليات التنمية المستدامة التي تؤدي إلى ازدهار المجتمع دون الاتكال على الايرادات النفطية الآيلة إلى الزوال.

وسميت هذه الصناديق " بالصناديق السيادية " وهي تختلف عن خزينة الدولة، واطلق عليها عدة تسميات كصندوق التقاعد " في النرويج، " وجهاز ابو ظبي للإستثمار " وجهاز ضبط الموارد في الجزائر "، و...

وتعتبر الصناديق السيادية ظاهرة اقتصادية تم انشاؤها من قبل الدولة المنتجة للنفط بغية ادخار او استثمار الفوائض المالية المحققة نتيجة لإرتفاع اسعار النفط والاستفادة منها في العديد من القطاعات وذلك بهدف التنمية والاستثمار سواءً داخل البلد ام خارجه.

وفي لبنان، وبعد المؤثرات الواعدة جدا، عند وجود الثروة البترولية في مياهه الاقليمية وقيام المشرّع باصدار قانون الموارد البترولية رقم 2010/ 132 (1)، الذي نظم وحدد شروط

واصول التنقيب والاستخراج والترخيص والاستثمار فقد نص في مادته الثالثة على انشاء " صندوق سيادي " إلا أنه لم ينص على تفاصيل لهذا الصندوق.

وقد يكون على لبنان قبل المضي بعمليات التراخيص وانشاء الصندوق التمعن ملياً بتجارب الدول النفطية وتلافي الوقوع في قبضة ما يعرف بالمرض الهولندي.

فيقتضي أولاً معرفة المفاهيم المتعلقة بهذه الصناديق وأهدافها وأنواعها ومميزاتها وأصول ادارتها والرقابة عليها وعلى عائداتها وحوكمتها، والصندوق السيادي في لبنان وعلاقته بالمالية العامة.

أولاً: تعريف الصناديق السيادية:

لا يوجد اتفاق عالمي على ما يمكن اعتباره صندوقاً سيادياً.

- هناك عدّة تعريفات للصناديق السياديّة، يُعرّف صندوق النقد الدولي صناديق الثروة السيادية بأنها صناديق او ترتيبات استثمار عامة ذات اغراض محددة مملوكة للحكومة وتحت سيطرتها، مهمتها الاحتفاظ بها وإدارة الاصول لأهداف اقتصادية كلية متوسطة وطويلة المدى وتلك الصناديق يتم بناؤها من عمليات الصرف الاجنبي او عائدات عمليات التخصص او فوائض المالية العامة و/ أو عائدات صادرات السلع، وتطبق تلك الصناديق استراتيجيات استثمار تشتمل على استثمارات في أصول مالية اجنبية.
- وتُعرّف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) صناديق الثروة السيادية بأنها "وسائط استثمار مملوكة للحكومة، يتم تمويلها من موجودات الصرف الاجنبي"

- تعرف لجنة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الصناديق السياديّة بأنها " قنوات رأسمالية عدة تسيطر عليها، وتستثمر في الاسواق بالخارج " (2) الصناديق العائدة إلى البلدان النفطية، التي تنتج مواردها من انتاج وتصدير المورد الناضب (كبلدان الخليج العربية مثلاً) وتلك العائدة إلى حكومات دول تأتي بموارد صناديقها من فوائض في ميزانها التجاري بسبب الزيادة في صادراتها وتراكم احتياطات صرف اجنبي لديها (مثل الصين وكوريا): 230

تسعى مختلف الدول في العالم إلى تحقيق معدلات نمو متزايدة مما يحقق الرفاهية والتقدم لمواطنيها.

وتعمد بعض الدول المنتجة للطاقة إلى الاستفادة من الفترات الايجابية لأسعار الطاقة لتغطي به الفترات السلبية ولتستخدمه في مجالات اخرى، لذلك اوجدت هذه الدول الصناديق السيادية او صناديق الثروة السيادية.

ومن التعاريف التي أعطيت أيضاً لهذه الصناديق:

الصندوق السيادي هو صندوق مملوك من قبل دولة يتكون من أصول مثل الاراضي او الأسهم، او السندات او أجهزة استثمارية أخرى ومن الممكن وصف هذه الصناديق ككيانات تدير فوائض دولة من أجل الاستثمار، وهي مجموعة من الأموال تعد بمليارات الدولارات تستثمرها الدول في الأسهم والسندات.

وتنشأ صناديق الثروة السيادية في العادة معتمدة على فوائض ميزان المدفوعات، او عمليات النقد الاجنبي الرسمية، او عائد الخصخصة، او فوائض المالية العامة، أو الايرادات المتحققة من الصادرات السلعية، او كل هذه الموارد مجتمعة.

أما الأصول المستبعدة من صناديق الثروة السيادية فهي تتضمن احتياطات النقد الاجنبي التي تحتفظ بها السلطات النقدية للأغراض التقليدية المتعلقة بميزان المدفوعات والسياسة

النقدية، او اصول المؤسسات المملوكة للدولة بمفهومها التقليدي، او صناديق تقاعد موظفي الحكومة، او الاصول التي تدار لصالح أفراد.

وتستخدم الصناديق استراتيجيات استثمارية متعددة من اجل تحقيق عائد مالي ومن ضمنها حيازة موجودات خارجية.

منشأ اصول هذه الصناديق هو عادة فوائض ميزان المدفوعات او عمليات النقد الاجنبي الرسمية، او عائدات الخصخصة، او فوائض المالية العامة، او الايرادات المحققة من صادرات السلع (نفط غاز، معادن او كل هذه مجتمعة) اما بالنسبة إلى لبنان، فتسمح الموارد الغازية والنفطية الكامنة بالشروع في انشاء صندوق ثروة سيادي لإدارة عائدات صادرات النفط والغاز المرتقبة.

ولا تعتبر الاصول التي هي اصلاً في حوزة البنوك المركزية أو المؤسسات المملوكة للدولة من ضمن موجودات هذه الصناديق، كما أن احتياطات العملات الصعبة التي يحتفظ بها البنك المركزي خدمة لأغراض معهودة كميزان المدفوعات أو السياسة النقدية، وصناديق تقاعد موظفي الدولة، ليست من ضمن موجوداتها، لكن هنا لا يعني أن البنك المركزي لن يكلف بادارة اصولها، نظراً لخبرته الطويلة في إدارة الموجودات، كما ان الموجودات التي تدار لمصلحة افراد لا تشكل جزءاً من قاعدة اصول هذه الصناديق.

ثانياً: أسباب انشاء صناديق الثروة السيادية:

- تدارك النضوب الطبيعي للموارد الطبيعية والحاجة لتأمين اصول اخرى تدر دخلاً يعوض عن النفط، واستغلال ايراداته من قبل الجيل الحالي وذلك من اجل تحقيق العدالة وحماية حقوق الاجيال.
- التحسب لمواجهة الانعكاسات السلبية للتدفقات المالية الناتجة عن الثروة الطبيعية النفطية او ما يعرف " بالمرض الهولندي " واثره على اقتصاديات الدولة

المالكة لها، مما يفرض عليها انشاء هذه الصناديق لإدخار الفائض المالي او استثماره خارجياً للحفاظ على استقرار النشاط الاقتصادي وحماية الصناعة ايضاً.

- التحسب للمخاطر الناجمة عن تقلب الاسعار.

ثالثاً: اهداف صناديق الثروة السيادية:

أ. دخل لتحقيق الاستقرار:

تهدف صناديق الثروة السيادية للتصدي لتقلبات اسعار السلع الاساسية، مما يعني ضمان استقرارها واستقرار ايراداتها من صادرات هذه السلع لانه وكما هو معروف بأن سوق النفط يتطلب بإستمرار ويصاب احياناً بتقلبات حادة في اسعاره.

وهذا يؤثر تأثيراً مباشراً على الدول التي تعتمد اقتصادياتها على صادرات المنتجات النفطية وبالتالي فإن الصندوق يقتصر دوره هنا في حماية الاقتصاد وتمويله ضد هذه التقلبات في اسعار الموارد الطبيعية.

ب. مدخرات للحفاظ على حقوق الاجيال:

ان الموارد الطبيعية النفطية، كما هو غيرها من المواد الطبيعية، هي موارد غير متجددة لذا فإن صناديق الثروة السيادية تسعى لتكوين مدخرات لأجيال المستقبل، من اجل تحقيق العدالة بين الاجيال لتلبية احتياجات المستقبل عندما تستنفد هذه الموارد الطبيعية النفطية الناضبة.

ج. **تمويل المعاشات التقاعدية:**

تهدف بعض الصناديق السيادية إلى تمويل الالتزامات المتعلقة بالمعاشات التقاعدية، ومن اجل مواجهة العجز في المستقبل لدفع المعاشات التقاعدية للشيخوخة وتغطية متطلبات التمويل.

د. دعم الاقتصاد:

من اجل الاستعداد لعصر ما بعد نضوب النفط، اقتضى ذلك ضرورة التنويع الاقتصادي اي تنويع مصادر الدخل الوطني او تنويع مصادر الدخل الحكومي بتطوير القطاعات والايرادات غير النفطية، وهذا ما سعت اليه معظم البلدان النفطية لتدارك المرحلة والتغييرات التي ستواجهها بعد استنفاد الثروة الطبيعية النفطية وبالتالي زوال ايراداتها.

هـ. تحقيق التطور والتقدم:

بحيث يتم استثمار اموال الصناديق السيادية في مشاريع على المدى البعيد ذات اهمية استراتيجية للإقتصاد المحلي كمشاريع البنى التحتية والمشاريع الانمائية التي تؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة، وايجاد طاقات بديلة عن الطاقات الناضبة النفطية كالاعتماد مثلاً على الطاقة الشمسية والطاقة الحيوية... للسيارات التي تحمي البيئة ايضاً من التلوث واجراء الابحاث في سبيل التطور والتقدم ونقل التكنولوجيا.

تتعدد الغايات من انشاء الصناديق المتعددة، منها التقاعد والأستثمار والادخار والاقتصاد والتطور، لذا نجد بأن صناديق الثروة السيادية تنوعت تسميتها حسب الغاية التي ترمي إلى تحقيقها.

ومن هذه الصناديق والتسميات:

- صندوق معاشات التقاعد في النرويج
- جهاز ابو ظبي للإستثمار
- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في الصين

وتشير الاحصاءات بأن صندوق النرويج وصندوق ابو ظبي هما في صدارة الصناديق السيادية في العالم.

وتشير دراسة مؤسسة " مورغان ستانلي " ان تلك الصناديق تملك مجتمعة 2.5 ترليون دولار.

اما " ستاندرد " فتقدر ان حجم موجودات تلك الصناديق يعادل 12 في المائة من اجمالي القيم المتداولة في بورصة نيويورك او 42 في المائة من اجمالي القيم المتداولة في بورصة طوكيو.

كما تشير دراسات " ستاندرت تشارترد " إلى ان حجم الاموال التي ستمتلكها تلك الصناديق خلال عقد من الزمن ستتجاوز 13,4 ترليون دولار.

ويرى معظم الخبراء بأن هذه الصناديق لها دورها العالمي الايجابي في عالم أسواق المال، إلا ان البعض يشير إلى جوانب سلبية في عمل تلك الصناديق بسبب افتقارها إلى الشفافية في عملها، وسرية عائداتها ونشاطها واستثماراتها، وبسبب هذه السرية تخوفت بعض الدول من احتمال ان تقوم الدول المالكة للصناديق بممارسة نفوذها السياسي على الشركات التي تستحوذ عليها، وبذلك تمسك بمفاصل القرار الاقتصادي فيها.

لذا فان التحدي الاساس بالنسبة إلى الصناديق السيادية هو في مدى امكانيتها تبديد القلق حيال استثماراتها الاستراتيجية، وبالمقابل على الدول المستقبلة للإستثمارات عدم وضع العديد من العراقيل أمامها.

أ. وفقاً لمجال عمل الصندوق:

- **صناديق سيادية محلية**: وهي تمارس نشاطها داخل البلد فتعمل على توظيف الفوائض المالية لهذه الصناديق في مختلف المجالات والفرص المتاحة للإستثمارات داخل البلد، وهذا يؤدي إلى فوائد كثيرة لإقتصادها الوطني مما يشرع في عملية التنمية الاقتصادية وزيادة الناتج المحلي الاجمالي.
- **صناديق سيادية دولية**: اي تستثمر اموالها خارج البلاد وذلك كي لا يزاحم

الاستثمار الحكومي الاستثمار الخاص، وايضاً لتجنب الاصابة من الآفة الاقتصادية او ما يسمى " بالمرض الهولندي "

ب. وفقاً لمصادر دخل الصناديق السيادية:

1. صناديق سيادية نفطية: اي الممولة من عوائد المواد الاولية وتعد هذه العوائد اول مصدر لتمويل الصناديق السيادية من خلال صادرات المواد الاولية وعلى رأسها الغاز والنفط...
2. صناديق سيادية غير نفطية: وهي ممولة من فوائض المدفوعات التجارية وفوائض الميزانيات في بعض الاقتصاديات، وهذا النوع من الصناديق موجود في الدول غير النفطية.
3. تعمد بعض الحكومات عند تسجيل فائض في الميزانية العامة للدولة إلى تحويل هذا الفائض لإستثماره في الاصول المالية بغية تحقيق عوائد من جهة، ومن اجل توجيه الاقتصاد من جهة اخرى.

ج. وفقاً للهدف من الصندوق السيادي:

1. صناديق التثبيت stabilization: وهي تهدف إلى حماية الميزانية العامة للدولة والاقتصاد القومي من تقلبات الاسعار وبالتالي إلى تأمين الاستقرار.
2. صناديق الادخارsaving funds: وهذه تعمل لإفادة الاجيال القادمة، فيتم تحويل جزء من ايرادات الاصول غير المتجددة (النفطية) إلى هذه الصناديق لتجنب المشكلات التي تنجم عن ما يعرف بالمرض الهولندي.
3. صناديق شركات الاستثمار الاحتياطي:Reserve investment corporation والتي تتشكل اصولها من اصول احتياطية وتهدف إلى زيادة العائد على الاحتياجات.

4. صناديق التنمية Developments Funds: وهذه الصناديق تساعد في تمويل المشروعات الاقتصادية والاجتماعية، وتشجيع السياسات الصناعية التي قد تزيد من النمو الممكن تحقيقه.
5. صناديق المعاشات الاحتياطية المحتملة: contingent pension Reserve Funds وهي تساهم في تأمين موارد المعاشات للمواطنين، وتتكون من مصادر غير مساهمات الافراد في المعاشات.

إن تنوع أهداف صناديق الثروة السيادية يعني اختلاف آفاق الاستثمار والموازنة بين المخاطر والعائدات. لذلك نجد ثمة تبايناً في وسائل ادارة هذه الصناديق فمثلاً: ان الصناديق التي تتوخى اهداف استقرار المالية العامة تؤكد بدرجة اكبر على السيولة وتكون آفاق استثمارها قصيرة الاجل بالمقارنة مع الصناديق التي تتوخى اهداف الادخار. وقد اعادت عدة بلدان النظر في اهداف صناديق الثروة السيادية التي تمتلكها، وأعادت تصميم هياكلها لتوسيع نطاق ادوار السياسات واهداف الاستثمار الخاصة بها.

- صناديق الثروة السيادية والبنوك المركزية:
- تتميز عن صناديق المعاشات التقاعدية العمومية.

رابعاً: أسباب نجاح الصناديق وفشلها: (تجارب واقعية)

ظاهرة نقمة النفط او لعنة الموارد

في الواقع: تبين ان حلم النفط يتحول إلى كابوسٍ رهيب، فبدلاً من تحقيق التطور وازالة الفقر، يجد البلد نفسه تحت كابوس افظع واقسى ضراوة من الفقر فكيف ذلك ولماذا يتحول النفط إلى نقمة وكابوس بدلاً من ان يكون نقمة.

انشغل الباحثون، منذ الثمانينات، بهذه الظاهرة التي اطلق عليها اصطلاح نقمة النفط، فقد لاحظ كثير من العاملين في المؤسسات التي تساعد الدول النامية، ان النفط بدلاً من

ان يؤدي إلى تحسين وضع الدول التي تحظى بوجوده في اراضيها، ادى في الواقع إلى ظواهر مؤسفة للبلد المضيف، لأن من ناحية اولى يزداد اعتماد البلد على ايرادات النفط حتى يصبح المصدر الاول بعد فترة من الزمن وثانياً يتدهور الحكم الاقتصاد الوطني غير المرتبط بصناعة النفط تدريجياً ثالثاً يتدهور جهاز الحكم في اغلب الحالات باتجاه انعدام الديمقراطية ،زيادة الانفراد بالقرارات، تضخم اجهزة الشرطة ومؤسسات المخابرات وقد اثارت ظاهرة الداء الهولندي التي اصابت الاقتصاد الهولندي في الستينات (بعد اكتشاف وانتاج الغاز من حقل كروننكن العملاق) مخاوف الاقتصاديين في كل انحاء العالم (1) ويبدو بان هذه الظاهرة كانت السبب الرئيسي في تحفظ النرويج في بداية عمليات النفط في بحر الشمال

خامساً: لعنة الموارد:

ما هي لعنة الموارد ؟ او ما اطلق عليه اسم المرض الهولندي ؟

ظهرت اعراض لعنة الموارد، ما عرف بالمرض الهولندي لأول مرة في هولندا بعد اكتشاف النفط في بحر الشمال في ستينات القرن الماضي، اذ شهدت ارتفاعاً في معدلات البطالة واضمحلال النشاط الصناعي وقلة فرص العمل، من جراء الاعتماد على الموارد النفطية، والمرض الهولندي الذي اعتمد مصطلح لاول مرة عام 1977، يخلق اوطاناً غنية ومواطنين فقراء ومزيداً من العوائد المالية وقليلاً من فرص العمل، وقد اصاب اضافة إلى هولندا اسبانيا واستراليا ونيجيريا.

- تفسير " الداء الهولندي "

ولتفسير هذه الظاهرة قدم الاقتصاديون التفسيرات التالية: (1)

أولاً: عند اكتشاف النفط او الغاز في اي بلد، يندفع الناس، في غالبيتهم، إلى محاولة الإسراع للإستفادة من هذه الثروة الطبيعية عن طريق المشاركة في العمليات، كالمشاركة في الخدمات اللازمة او الانخراط في القطاع.

والأجور العالية في قطاع النفط تؤدي إلى ارتفاع مستوى الاجور في القطاعات الاخرى في البلد، وتصبح تكلفة الانتاج اعلى بكثير في البلد من التكلفة المشابهة في الدول المنافسة.
فتخسر الصناعات غير النفطية في البلد اسواقها، ما يؤدي بدوره إلى تقلص هذه الصناعات او تدميرها كلياً.
وتزداد البطالة وترتفع قيمة العملة في البلد المضيف بحيث يخلق هذا رغبة ملحة من قبل المستثمرين على الصعيد الدولي في استثمار اموالهم في البلد، ويؤدي هذا بدوره إلى ضغط كبير على العملة المحلية، بحيث ترتفع قيمتها مقارنة بالدول المجاورة والدول المنافسة للبلد تجارياً، لهذا السبب ايضاً تزداد قيمة البضائع التي ينتجها البلد اضافة إلى تلك التي يسببها ارتفاع الاجور.

سادساً: تلافي نقمة النفط، تجربة النرويج:

من أجل تلافي نقمة النفط والاستفادة من نعمته لجأت النرويج إلى وضع الأسس السليمة لإدارة الموارد النفطية متبعة سياسة التأني والتخطيط، وقامت بعدة خطوات من اجل تجنب نقمة النفط، والنرويج نجحت في تجربتها في ادارة الموارد النفطية مما يشجع سائر البلدان الحديثة في عالم النفط إلى الاستفادة من تجربتها الناجحة، وعلى لبنان ان يحذو حذو النرويج ويتبع سياسة التخطيط والقيام بخطوات سليمة للتوصل إلى الغاية المرجوة من استثمار الموارد النفطية الموجودة في مياهه الاقليميّة.

- ومن الأسس التي اتبعتها النرويج لتلافي نقمة النفط:
  - الحذر في البداية من مخاطر الاستعجال في عمليات النفط.
  - الاتفاق الجماعي في البرلمان حول سياسة النفط
  - تقرير البرلمان بالرقم 25 لسنة 1974

وعلى ما يبدو ان لبنان قرر التأنيّ في سياسة التنقيب وبالتوافق بين الاطراف السياسية على التنقيب في بلوكين فقط في البداية حرصاً على حقوق الاجيال.

ولان لبنان حديث العهد في هذا المجال وليس لديه الخبرة الكافية في مجال النفط، ويأتي فيما بعد فتح سائر البلوكات تدريجياً بعد اكتساب الخبرة النفطية.

- أهم الخطوات التي اتخذتها النرويج لتجنب نقمة النفط.
  - التأني في منح الامتيازات
  - دعم وتشجيع الصناعة الوطنية
  - دعم شركات النفط النرويجية
  - دعم الصناعة النرويجية وزيادة تجهيز الخدمات المحلية لعمليات النفط
  - اهمية الصناعة النفطية في اقتصاد النرويج
  - اهمية النفط والخدمات النفطية في صادرات النرويج
  - شرط موافقة البرلمان على خطط التطوير
  - توزيع المهام الحكومية المتعلقة بإدارة النفط.

ومن اجل تلافي نقمة النفط وآثارها لاسلبية على الصعيد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي يقتضي بالدول الحديثة نفطياً ان تستفيد من تجارب الدول المتقدمة الناجحة كتجربة النرويج وتحويل نقمة النفط إلى نعمة، فكيف حوّلت النرويج هذه النقمة إلى نعمة وما هي الأسس والخطوات التي اعتمدتها ؟

نعمة النفط: " وتجربة النرويج "

من أجل تلافي نقمة النفط قامت النرويج بإعتماد اسس ومبادىء ثابتة لتلافي الاثار السلبية، واتخذت خطوات وتدابير من اجل ذلك.

ويمكن تلخيص هذه الأسس والخطوات التي ساعدت على تحاشي نقمة النفط في النرويج كما يلي.

- الاجماع السياسي المبكر على ضرورة السيطرة الوطنية على اتجاه وزخم عمليات النفط.
- دعم وتشجيع الصناعة المحلية على المشاركة في عمليات النفط، سواء كان ذلك مباشرة كمستثمر، او بصورة غير مباشرة عن طريق تزويد عمليات النفط بالمعدات والخدمات.
- التأني في منح التراخيص، ريثما يتهيأ البلد اقتصادياً واجتماعياً لتصعيد وتوسيع عمليات النفط.

صندوق الثروة السيادي النرويجي:

- **التجربة النرويجية:**

في العقدين الأولين اللذين اعقبا اكتشاف حقل ايكوفيسك الغاز المعروف في النرويج، رصدت حصة الدولة من ايرادات النفط بكاملها خصيصاً لتمويل الحصة الوطنية من كاليف تطوير هذا الحقل ومن ضمنها انشاء المرافق والبنى التحتية اللازمة.

وحينما بدأت العائدات الضخمة تتدفق في تسعينيات القرن، انشأت الحكومة في عام 1996 صندوق النفط الوطني لصالح الاجيال القادمة، ووضعت فيه كل ايرادات النفط، بالاضافة إلى الارباح الناتجة عن عمليات الاستثمار التي يقوم بها الصندوق.

وقد وضعت الحكومة مبادىء توجيهية تقيد استخدام عائدات النفط بحيث لا تعتبر كإيرادات حكومية عامة.

واتفقت الاكثرية على تعزيز المؤسسات البحثية والتربوية وبفضل ما يخدم التطور المستدام للإقتصاد ومصلحة عموم المواطنين.

وبفضل هذه الادارة الحكيمة بلغ اليوم مجموع اموال الصندوق بعد اقل من 25 سنة على تأسيسه نحو 850 مليار دولار، وتعتزم النرويج استخدام اموال الصندوق في تمويل معاشات تقاعد مواطنيها كما يظهر من خلال تغير اسمه من صندوق النفط الوطني إلى صندوق التقاعد.

كيف استطاعت النرويج اكتساب نعمة النفط وتجنب نقمته:

استطاعت النرويج اكتساب نعمة النفط من خلال السيطرة الوطنية على كل القرارات المتعلقة بعمليات النفط.

وتجدر الاشارة بأن النرويج ،وهي اكبر بلد منتج للنفط في اوروبا في سبعينيات القرن الماضي، كانت تتمتع بإستقرار امني وسياسي وديمقراطي، وجهاز حكومي قادر وفعال بالاضافة إلى اقتصاد متكامل يتميز بقاعدة صناعية هامة وبمصادر مستدامة للطاقة، الشلالات الطبيعية، وذلك اسهم في خفض مستورداته النفطية بالمقارنة مع سائر دول اوروبا.

وبعد اكتشاف حقل ايكوفيسك النفطي في بحر الشمال عمدت لجنة الطاقة البرلمانية عام 1971 إلى صياغة المبادىء الاساسية للنفط الوطنية في وثيقة مركزة بحيث يسهل على المعنيين في قطاع النفط وعموم المواطنين الاطلاع عليها، والتزم السياسيون بهذه الوثيقة التي سميت " بالوصايا العشر " وهي تشمل ما يلي:

1 – ضمان السيطرة الوطنية على انشطة استخراج النفط في النرويج.

2 – استغلال الاكتشافات النفطية على نحو يضمن الاستقلال.

3 – العمل على تطوير صناعات جديدة تقوم على استخدام النفط النرويجي كأساس

4 – تطوير صناعة النفط ينبغي ان يراعي الانشطة الصناعية القائمة وحماية الطبيعة والبيئة.

5 – منع عمليات حرق الغاز الطبيعي.

6 – قاعدة مبدئية يجب ايصال النفط الخام والغاز الطبيعي إلى البر النرويجي قبل تصديرهما إلى الخارج.

7 – مساهمة الدولة الفاعلة في تنسيق المصالح النرويجية في صناعة النرويج النفطية، والسعي إلى انشاء بيئة صناعية متخصصة ومتكاملة تحدد اهدافها على الصعيدين المحلي والدولي.

8 – تأسيس شركة نفط وطنية تقوم بمصالح الدولة التجارية في قطاع النفط وتمارس الانشطة التشغيلية بالتعاون البناء مع كل الشركات الوطنية والدولية.

9 – تطوير سياسة ملائمة للتنقيب والتطوير في المناطق الواقعة شمال خط العرض 62 مع مراعاة الظروف الاجتماعية والسياسية السائدة في هذا الجزء من البلاد.

10 – كنتيجة للإكتشافات النفطية، ينبغي تعزيز علاقات النرويج الخارجية ودعم مكننتها على المستوى الدولي.

نلاحظ من خلال هذه " الوصايا العشر "بأن النرويج ركزت في سيطرتها الوطنية على عمليات النفط وتطوير الصناعة النفطية ومساهمة الدولة الفعالة وتأسيس شركة نفط وطنية، لذلك فإن هذه الأسس التي اتفقت عليها النرويج جعلتها تحسن ادارة ثروتها النفطية.

سابعاً: مبادىء حوكمة الصناديق السيادية (مبادىء سنتياغو)

أثارت الصناديق السيادية مسألة شفافيتها وحجمها ومناهجها ازاء ادارة المخاطر، واستراتيجيات الاستثمار والتأثير المحتمل للأهداف السياسية على استثمارات هذه الصناديق.

وينبثق اهتمام صندوق النقد الدولي بصناديق الثروة السيادية من امرين إثنين من مهامه:

الاول: مراقبة الاستقرار الاقتصادي الكلي والاستقرار المالي.

الثاني: تأمين الاداء الفعّال للنظام النقدي الدولي.

وقد طرحت القضايا الرئيسية التالية فيما يتعلق بصناديق الثروة (1) السيادية، وذلك من وجهة نظر صندوق النقد الدولي.

- إن الطريقة التي تندرج بها صناديق الثروة السيادية على نحو ملائم في اطار السياسات المحلية، وفي تنسيق السياسات مسألة لها اهميتها، ومن المعروف ان لأصول هذه الصناديق والعائدات التي تولدّها تأثير كبير على المالية العامة، والوضع النقدي وميزان المدفوعات، وروابط الميزانية العمومية.

لذلك فإنه من الضروري ان يكون ثمة تنسيق جيد بين هذه الصناديق والسلطات المالية والنقدية لضمان تحقيق اهداف السياسات الكليّة، وقد اصبحت العلاقات بين الصناديق وحكومات بلدانها اكثر تعقيداً اثناء الازمة المالية العالمية في الفترة 2007 – 2009 (صندوق النقد الدولي 2009)

قد تؤثر عمليات صناديق الثروة السيادية على تدفقات واسعار الاسواق المالية العالمية، وإن بوسع هذه الصناديق ان تكون عاملاً من عوامل تحقيق الاستقرار في الاسواق المالية ومع ذلك فقد تنشأ ظروف يمكن ان تحدث فيها الصناديق تقلبات في الاسواق.

تعتبر الحوكمة المؤسسة السليمة لصناديق الثروة السيادية مسألة حاسمة للأطراف المعنية المحلية، فالمبادىء العامة المتعلقة بوظائف الملكية الرئيسية، ودور اصحاب المصلحة والافصاح والشفافية، وتدفق المعلومات بين الادارة العليا ومجلس الامن، وتشكيل ومسؤوليات المجلس كلها مسائل تنطبق على صناديق الثروة السيادية.

كما يتعين على هذه الصناديق ان تضمن وجود عمليات كافية لإدارة المخاطر، والموارد البشرية والتنظيمية لأغراض مراقبة وادارة الناشئة عن الاستعانة بالمديرين الخارجيين للصناديق.

واثيرت مسألة فيما اذا كانت هذه الصناديق تتوخى اهدافاً تجارية او ربما كانت تستثمر لغاية اهداف سياسية او استراتيجية.

وتم تقديم عدة اقتراحات لمعالجة هذه القضايا والمخاوف بما في ذلك المعايير التي يمكن ان تغطي أهداف صناديق الثروة السيادية واستراتيجيتها الاستثمارية، وحوكمتها ومساءلتها وشفافيتها.

وإقترح الخبراء ايضاً تغييرات معينة في السلوك الاستثماري لهذه الصناديق، وفي ممارستها كحقوق التصويت للحد من تصورات النفوذ السياسي.

وتناولت المناقشات ايضاً " قائمة سلبية " بالمناطق الاستراتيجية والحساسة التي ينبغي للصناديق الا تستثمر فيها، كما تناولت بعض الهيئات وصاغت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي تركز عملها على البلدان المتلقية للإستثمارات.

مبادىء سنتياغو:

ساعد صندوق النقد الدولي على إنشاء مجموعة العمل الدولية لصناديق الثروة السيادية (IWG) في مايو 2008، من اجل وضع مجموعة من المبادىء التي تعبر عن الاهداف والممارسات الاستثمارية لصناديق الثروة السيادية.

وفي سبتمبر 2008، اعلن التوصل إلى اتفاق تمهيدي في سنتياغو شيلي، بشأن مجموعة من 24 من المبـــادىء والممـــارسات المتعارف عليها، المعروفة ايضاً بإسم " مبادىء سنتياغو " (المبادىء)

وعرضت مجموعة العمل الدولية هذه المبادىء على اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، وهي اللجنة المعنية بتوجيه السياسات في صندوق النقد الدولي، في اكتوبر 2008

وكانت هي المرة الاولى التي قدمت فيها صناديق الثروة السيادية والبلدان المالكة لها، اطاراً شاملاً لهياكلها القانونية والمؤسسية وهياكل حوكمتها، بالإضافة إلى سياساتها في مجال الاستثمار واسفر ذلك عن مثال جيد للتعاون المتعدد الاطراف، قام فيه صندوق النقد الدولي بدور الوسيط لتسهيل توافق الاراء بين صناديق الثروة السيادية.

نشرت مجموعة العمل الدولية مبادئها المؤلفة من 24 مبدأ طوعياً ومعروفًا. تمثل مبادىء سنتياغو المبادىء والممارسات المتعارف عليها والتي تعبر تعبيراً دقيقاً عن ممارسات واهداف الاستثمار في صناديق الثروة السيادية، وهي مبادىء طوعية يدعمها الاعضاء في مجموعة العمل الدولية وهم إما يطبقونها بالفعل او يطمحون إلى تطبيقها.

وتغطي مبادىء سنتياغو المجالات الرئيسية التالية :

- الاطار القانوني والاهداف والتنسيق مع السياسات الاقتصادية الكلية.
- الاطار المؤسسي وهيكل الحوكمة.
- اطار الاستثمار وادارة المخاطر.

ويتمثل الغرض الارشادي لهذه المبادىء فيما يلي :

- إرساء هيكل شفاف للحوكمة يكفل الضوابط التشغيلية الملائمة وسلامة ادارة المخاطر والمساءلة.
- ضمان الالتزام بكافة متطلبات التنظيم والافصاح المرعية في البلدان التي تستثمر فيها صناديق الثروة السيادية.
- التأكد من ان استثمارات صناديق الثروة السيادية تراعي المخاطر الاقتصادية والمالية واعتبارات العائد.
- المساعدة على الاحتفاظ بنظام مالي مستقر وبحرية تدفق والهدف من هذه المبادىء حوكمة الصناديق السيادية وحسن ادارتها.

ثامناً: مجموعة العمل الدولية ومبادىء سنتياغو:

تتألف مجموعة العمل الدولية من 23 دولة من اعضاء صندوق النقد الدولي (1) بالاضافة إلى ثلاثة بلدان من اعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي، تمارس عملها كمراقبين دائمين.

وانبثقت عن مجموعة العمل الدولية مجموعة فرعية تتولى اعمال الصياغة الفنية، وبدعم من خبراء صندوق النقد الدولي.

واجتمعت مجموعة العمل الدولية ثلاث مرات، واجتمعت المجموعة الفرعية في ثلاث مناسبات ايضاً، وحرصت مجموعة العمل الدولية في المناقشات على ان تواصل الحوار النشيط مع عدد من البلدن المتلقية للإستثمارات والمفوضية الاوروبية، واسترشدت المجموعة في وضعها للمبادىء الحاكمة لصناديق الثروة السيادية، بالاهداف التالية:

- المساعدة في الحفاظ على نظام مالي عالمي مستقر وضمان حرية تدفق رؤوس الاموال والاستثمارات. الالتزام بكافة متطلبات التنظيم والافصاح في البلدان التي تستثمر فيها صناديق الثروة السيادية.
- ضمان اضطلاع صناديق الثروة السيادية بالاستثمار على اساس اعباء المخاطر الاقتصادية والمالية والاعتبارات المتعلقة بالعائد.
- تشجيع صناديق الثروة السيادية على ارساء هيكل شفاف وسليم للحوكمة يكفل الضوابط التشغيلية الملائمة، وسلامة ادارة المخاطر والمساءلة.

ما هي السمات الرئيسية لمبادىء سنتياغو:

- السمات الرئيسية لمبادىء سنتياغو :

تغطي مبادىء سنتياغو ثلاث مجالات رئيسية هي:

1 – الاطار القانوني والاهداف والتنسيق مع السياسات الاقتصادية الكلية.

2 – الاطار المؤسسي وهيكل الحوكمة.

3 – الاستثمار وادارة المخاطر.

وهذه المبادىء تخضع لقوانين بلد الموطن ولوائحه واشتراطاته.

وادمجت عناصر الشفافية والافصاح في جميع اجزاء مبادىء سنتياغو لضمان المساءلة، وهذا الهيكل يشبه بوجه عام هياكل عدد من المبادىء التوجيهية والمدونات والمعايير ذات الصلة (مثل منظمة التعاون، والتنمية في الميدان الاقتصادي 2005)

1 - الاطار القانوني والاهداف والتنسيق مع السياسات الاقتصادية الكلية :

اعترفت مجموعة العمل الدولية بأن وجود اطر قانونية واضحة وسليمة مسألة مهمة نظراً لأنها تشكل اساساً تستند اليه هياكل الحوكمة.

وتوفر كياناً لخطوط واضحة للمسؤولية، كما انها تساعد صندوق الثروة السيادية على العمل بطريقة فعالة، ومن الاهمية التنسيق مع السياسة الاقتصادية المحلية، لان حجم اصول صندوق الثروة السيادية وعائداته يمكن ان يؤثر إلى حد كبير على المالية العامة والاحوال النقدية وميزان المدفوعات وتغطي المبادىء عدداً من العناصر المهمة في هذا المجال.

ورد في المبدأ 1 الحاجة إلى وجود أطر قانونية سليمة وواضحة، يتم الافصاح عنها علناً، وتوضح ابعاد العلاقة بين صناديق الثروة السيادية وغيرها من كيانات الدولة.

وينص المبدأ 2 على وجوب توضيح الغرض من انشاء صندوق الثروة السيادية من منظور السياسات والافصاح عن هذا الغرض علناً.

وهذه العناصر جميعاً تسهم في الحوكمة الرشيدة والشفافية، كما يتضح في عدد من معايير صندوق النقد الدولي ومبادئه التوجيهية.

وان وضوح الغرض من انشاء الصندوق من منظور السياسات لاسيما الافصاح عن هذا الغرض علناً، كفيل بالحماية من التدخل السياسي في قرارات الاستثمار وتعزيز الفهم العام لأهداف صندوق الثروة السيادية وادائه.

وينص المبدأ على ضرورة التنسيق الوثيق بين انشطة صناديق السيادة الوطنية وصوغ السياسة الاقتصادية الكلية.

ويتضمن المبدأ 4 قواعد واضحة بشأن المنهج العام لصندوق الثروة السيادية ازاء التمويل وقواعد السحب والانفاق والافصاح عنها علناً، ويساعد هذا المبدأ على ضمان الاتساق بين انشطة الصندوق وعمليات الميزانية واهدافها.

وينص المبدأ 5 على توفير البيانات لوكالات الاحصاءات الوطنية لإدراجها في مجموعات البيانات الاقتصادية الكلية، وهي مسألة مهمة لكي يتمكن صناع السياسات والمستعملين الآخرين من الحصول على بيانات كاملة تشمل عمليات صناديق الثروة السيادية.

2 - الاطار المؤسسي وهيكل الحوكمة :

تساعد هياكل الحوكمة الواضحة والسليمة، وتقسيم الادوار والمسؤوليات ومعايير المحاسبة والمراجعة الرفيعة المستوى، على دعم الحوكمة للشركات من خلال توفير الضوابط والموازنات التي تدعم وتعزز الاستقلالية التشغيلية في ادارة عمليات صندوق الثروة السيادية.

تناولت المبادىء 16-9-6، توزيع السلطات والفصل بينها، وبعض هذه المبادىء مستمد من المبادىء التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن حوكمة المنشآت المملوكة للدولة، والتي تعزز الاستقلالية التشغيلية وتضع هذه المبادىء حدوداً فارقة للمسؤوليات وتقسمها بين مالك صندوق الثروة السيادية والهيئات الحاكمة، وادارته وتتميز هذه المبادىء بالمرونة بحيث يمكنها مراعاة الهياكل المؤسسة المختلفة لصناديق الثروة السيادية.

وتغطي المبادىء عمليات المحاسبة والمراجعة طبقاً للمعايير المحاسبية او الوطنية المعترف بها، وتنص على اعداد تقرير سنوي ولكنها لا تشترط نشره على الرغم من أن النشر يحظى بإعتراف عام بإعتباره اداة مهمة من 6 أدوات الشفافية والمساءلة (المبدأ 12-11)

تنص المبادىء على ابلاغ المعلومات المالية الخاصة لصندوق (1) الثروة السيادية إلى ملاكه (المبدأ 23) والى هيئات التنظيم في البلدان المتلقية للإستثمارات (المبدأ 15)، ومن المستحسن

الافصاح علناً عن هذه المعلومات على نطاق أوسع، فينبغي لصندوق الثروة السيادية الافصاح علناً عن المعلومات المالية بما في ذلك تخصيص الاصول والقواعد القياسية، وكذلك معدلات العائد في فترات تاريخية ملائمة عند الاقتضاء (المبدأ 17) ولكن المبادىء لا تغطي مجالات اخرى من المعلومات المالية عن صندوق الثروة السيادية. مثل الكشوف المالية المراجعة، والمعلومات عن حجم الاصول الخاضعة بالادارة واستخدام المشتقات المالية، والدفع المالي.

وإن بعض صناديق الثروة السيادية حديثة النشأة قد تحتاج إلى فترة من الوقت لكي تتمكن من الافصاح عن المعلومات ذات الصلة المذكورة في (المبدأ 17)

3 - الاستثمار واطار ادارة المخاطر:

من الضروري وضع سياسات سليمة ومحددة المعالم، وبناء أطر لإدارة المخاطر من أجل ضمان اتساق قرارات صندوق الثروة السيادية مع اغراضه ومع اهدافه الاستثمارية، ولكي يتسنى ادارة المخاطر بكفاءة وفعالية، وان من شأن الشفافية أن تطمئن الاطراف المعنية الاخرى، بما فيها البلدان المتلقية للإستثمارات، بأن اعمال الصندوق تنسق مع اهدافه المعلنة.

تنص المبادىء على وجود سياسة استثمارية سليمة، ونشر توصية ممكنة لهذه السياسة (المبدأ 18)، وينص هذا المبدأ ايضاً على ان السياسة الاستثمارية لصندوق الثروة السيادية ينبغي ان يتسم بالوضوح مع اهدافه المحددة، والمخاطر التي يتعرض لها ودرجة تحمله لها، وان ترتكز على مبادىء سليمة لإدارة الحافظة.

ينص المبدأ 19 على انه ينبغي لصناديق الثروة السيادية ان تعمل استناداً إلى اسس اقتصادية ومالية، وينبغي ان تهدف القرارات الاستثمارية لصندوق الثروة السيادية إلى تعظيم العائد المالي المعدل حسب المخاطر بما يتوافق مع السياسة الاستثمارية، ويرمي هذا الالتزام الرئيسي إلى تهدئة الخواطر في البلدان المتلقية للإستثمارات وتتناول المبادىء ايضاً القضية الحاسمة

التي تتعلق بالافصاح علناً عن سياسات التصويت في صندوق الثروة السيادية، وتدعو المبادىء صناديق الثروة السيادية إلى الافصاح علناً ومقدماً، عن مناهجها ازاء التصويت.

تتيح مبادى سنتياغو فهماً أوضح للإطار المؤسسي لصناديق الثروة السيادية وحوكمتها وعملياتها الاستثمارية.

وهي تعبر عن اجماع قوي في وجهات النظر بين صناديق الثروة السيادية وحكوماتها.

غير أن مجموعة العمل الدولية أقرت بأنه توجد مجالات معينة يمكن ان تستفيد من المزيد من الدراسة والعمل، مثل تلك التي تتعلق بالمعلومات الموثوقة عن عمليات صناديق الثروة السيادية، وينبغي لصناديق الثروة السيادية ان تواصل جهودها من منظور الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي، من اجل اضافة مزيد من الوضوح على طبيعة انشطتها واداتها، كما ينبغي لصناع السياسات تسليط فريد من الضوء على صناديق الثروة السيادية في اطار سياساتهم المحلية.

ومنذ نشر مبادىء سنتياغو، شرعت صناديق الثروة السيادية في توضيح وتفسير هياكلها وترتيبات حوكمتها، ومع ذلك فقد اكدت الازمة المالية العالمية في الفترة 2007 و 2009 على الحاجة إلى زيادة الوضوح المؤسسي، وتعزيز ممارسات ادارة المخاطر، والاشراف السليم على جميع انواع الشركات التي تضطلع بوظائف الوساطة المالية.

وقد لفتت الازمة المالية العالمية الانتباه إلى تحديات جديدة تواجه صناديق الثروة السيادية في إدارة ثروتها والأسواق التي تعمل فيها.

وقد اظهرت مبادىء سنتياغو التزاماً قوياً من جانب الحكومات في مجموعة العمل الدولية، وصناديق الثروة السيادية، بأن تظل قيد المراجعة، وبالعمل على تسهيل نشرها، واعداد منتدى لتبادل الاراء مع البلدان المتلقية للإستثمارات.

تاسعاً: حوكمة الصناديق السيادية :

تعد الحوكمة من آليات مكافحة الفساد وتطبيق الاخلاقيات في العمل والمساءلة والصدق والشفافية.

أمثلة: صندوق ضبط الموارد في الجزائر

- تقييم تطبيق الحوكمة في صندوق ضبط الموارد في الجزائر

يخضع صندوق ضبط الموارد بالجزائر إلى عملية تقييم لمدى تطبيق الحوكمة به، حتى يتم تحديد نقاط القوة والضعف من اجل دعمها او تقويمها.

حوكمة الصندوق: إن صندوق ضبط الموارد في شكله الحالي عبارة عن حساب من حسابات الخزينة العمومية، فهو غير مستقل عن الموازنة العامة للدولة، مما يؤدي إلى حدوث تداخل بين وظائف الصندوق والموازنة العامة، وهذا الامر يقلل من دور الصندوق في ضبط الموازنة العامة خلال فترات ارتفاع الجباية البترولية.

كما ان انفراد وزارة المالية بحق ادارة وتسيير الصندوق يعني سيطرة الحكومة على الصندوق، وبالتالي يؤثر على حسن استغلاله نظراً لهيمنة الاعتبارات السياسية على حساب الاعتبارات الاقتصادية في تسيير الصندوق.

المراقبة والمساءلة: إن اعتبار صندوق ضبط الموارد حساباً من حسابات الخزينة العمومية يؤدي إلى عدم خضوعه لرقابة البرلمان لان العمليات الخاصة بحسابات الخزينة تتم خارج الموازنة العامة للدولة، وهذا يعني عدم وجود رقابة مستقلة على الصندوق وبالتالي التقليل من فرص خضوع الحكومة للمساءلة.

الشفافية والافصاح: عدم نشر تقارير دورية تفصيلية عن الصندوق يقلل من شفافية التسيير ويؤدي إلى حرمان الرأي العام من الاطلاع على تطور وضعية الصندوق.

يتبين من خلال ما ذكرناه اعلاه بأن صندوق ضبط الموارد في الجزائر بعيداً عن مبادىء

الحكومة وهو غير مستقلّ عن الموازنة العامة للدولة مما يقلل من فعاليته. كما أن ان وزارة المالية تنفرد بحق ادارته، وعدم خضوعه لرقابة البرلمان.

اما لجهة الشفافية فلا يتم نشر تقارير دورية تظهر كيفية تطور وضعية الصندوق.

ان الحوكمة الرشيدة تعني تطبيق الشفافية والعدالة، فكيف طبقت النرويج مبادىء الحوكمة على صندوقها السيادي.

الحوكمة في صندوق الثروة السيادي النرويجي:

يعتبر الصندوق النرويجي من بين النماذج في ميدان الشفافية مثلاً، فكيف استطاعت النرويج تطبيق مبادىء الحوكمة وتحقيق النجاح في حسن ادارة عائداتها البترولية؟

حوكمة الصندوق النرويجي:

يتميز نموذج حوكمة صندوق الثروة السيادي في النرويج بتقسيم واضح للمهام والمسؤوليات بين مختلف الهيئات المكلفة بإدارة ومراقبة نشاط الصندوق.

ويعتمد نظام الرقابة والاشراف لصندوق الثروة السيادي على تدخل ثلاث هيئات هي:

أ. **البرلمان النرويجي**: " stortinget" وتظهر مهامه في:

- إصدار قوانين وتشريعات محددة لأهداف ومهام وكيفية ادارة صندوق معاشات الحكومة الاجمالي.
- مراقبة ومساءلة وزارة المالية بإعتبارها الجهة المالكة للصندوق واجبارها على تقديم تقرير سنوي حول كيفية واداء الصندوق.

ب. **وزارة المالية** :

- تعتبر الهيئة المالكة للصندوق وتكلف بالوظائف التالية:
- اصدار تعليمات وتوجيهات خاصة بكيفية ادارة الصندوق.

- اعداد استراتيجية استثمار لأصول الصندوق عن طريق تكوين محفظة استثمار تتضمن انواع الاصول المالية المستثمر فيها، واماكن استثمارها والزام الهيئة المسيّرة على الالتزام بها.

- اعداد مبادىء أخلاقية لإستثمارات الصندوق والعمل على اقصاء الشركات المخالفة لهذه المبادىء من استثمارات الصندوق.

تقديم تقرير سنوي للبرلمان.

- الزام الجهة المسيّرة " البنك المركزي " بتقديم تقارير فصلية وسنوية حول اداء استثمارات الصندوق مع اعلانها للرأي العام ووسائل الاعلام.

- القيام بعملية المراجعة والتدقيق وتقييم فعالية تسيير البنك المركزي للصندوق عن طريق الاستعانة بمنظمات استشارية مستقلة.

ج. **البنك المركزي** " Norges Bank ": وهو الجهة المسيرّة للصندوق (1) ومسؤول امام وزارة المالية ويقوم بالوظائف التالية:

- العمل على تحقيق اكبر عائد ممكن لإستثمارات الصندوق مع الاخذ بعين الاعتبار المخاطر.

- الالتزام بإستراتيجية الاستثمار المعتمدة من طرف وزارة المالية والعمل على تقليص هامش الخطأ.

- اعداد نظام لقياس مختلف انواع المخاطر المتعلقة بإستثمارات الصندوق.

- تقديم تقارير فصلية وسنوية لوزارة المالية، ونشر التقارير واعلانها للرأي العام.

1. **الرقابة على الصندوق النرويجي**:

يخضع الصندوق لمستويات مختلفة من الرقابة تؤدي إلى التقليل من الممارسات غير القانونية.

فتخضع الهيئة الملكفة بإدارة استثمارات الصندوق إلى رقابة داخلية من قبل البنك المركزي كما يخضع هذا الاخير لرقابة وزارة المالية، وتخضع الوزارة لرقابة صارمة من قبل البرلمان.

كما ان استعمال وزارة المالية لأصول الصندوق مرهون بموافقة مسبقة من البرلمان، بالاضافة إلى الزامية تقديم تقرير سنوي حول وضعية الصندوق إلى البرلمان.

ويتميز الصندوق، منذ تأسيسه، بسياسته الخاصة بالشفافية التي جعلت منه نموذجاً عالمياً في هذا المجال، حيث تم نشر تقارير فصلية داخلية وتقرير سنوي واحد للجمهور.

وقد ساهمت دولة النرويج في الاعمال التي قام بها صندوق النقد الدولي والذي نتج عنها سنة 2008 تبني " مدونة قواعد ممارسات صناديق الثروة السيادية " (ما يعرف بمبادىء سنتياغو) في مجال الحوكمة وهو مسؤول عن دراسة ومراقبة كل النشاطات الخاصة بالمؤسسات التي يستثمر فيها الصندوق، حيث يقصي المؤسسات المنتجة للسلاح والتبغ، المؤسسات التي لا تحترم حقوق الانسان والبيئة.

عاشراً: الصندوق السيادي في لبنان:

يكمن التحدي الاساسي بالنسبة إلى لبنان في الاجابة على السؤال التالي: ماذا يريد اللبنانيون ان يفعلوا بموارد البلد البترولية.

فهذا السؤال مهم لأنه لن تسنح للبنانيين فرصة طرح السؤال والاجابة عليه ثانية بعد ان يتم استخراج هذه الموارد من باطن الارض، فهذه موارد غير متجددة وقابلة للنفاذ بحسب وتيرة استغلالها

وعلى المسؤولين اللبنانيين ان يدركوا ان القانون الدولي ينص على استخدام الموارد الطبيعية لمنفعة مواطني البلد لأن هذه الموارد هي ملكية عامة، وبالتالي يجب ان يتم استثمار عائدات تلك الموارد لأجل خدمة اللبنانيين ومستقبلهم وحياتهم ورفاهيتهم وأن تكون حريصة على حسن ادارة هذه الموارد، والادارة الجيدة تبدأ منذ لحظة التعاقد والتفاوض مع الشركات التي ستقوم بالتنقيب والاستخراج إلى لحظة تدفق الاموال من جراء استخراج المادة النفطية واستثمارها.

فكيف سيتم استعمال العائدات البترولية وكيف يمكن استثمارها عبر صناديق سيادية ذات كفاءات عالية وشفافية وادارة جيده.

وكيف يمكن الرقابة على اموال هذه الصناديق للتحقق من الوجهة المخصصة لها ؟

من المؤكد ان للفساد وسوء الحوكمة تأثير في اضعاف انتاجية استخراج الموارد من جوف الأرض، وفي تراجع ايرادات الدولة، ومستويات الفائدة الاقتصادية والاجتماعية وهذا ما برز من خلال تجارب مرت بها دول عديدة اعتمدت على النفط.

فكيف سيستطيع لبنان ادارة ثروته البترولية وحمايتها من الفساد وما هي الاصول التي سيتبعها في الانتاج والاستخراج واستثمار الايرادات ولجهة الحوكمة والشفافية والمساءلة ؟

مما لا شك فيه بأن موضوع الغاز في لبنان، يتطلب كفاءة عالية من الموارد البشرية لحسن ادارة هذه الثروة وعائداتها، بالإضافة إلى كفاءة تفاوضية هائلة من قبل الحكومة للتفاوض مع الشركات العالمية من اجل تحقيق نتائج بناءة لمصلحة الطرفين.

الصندوق السيادي في لبنان:

على اثر اكتشاف فرصة وجود موارد بترولية في أعماق المياه الاقليمية اللبنانية صدر عن مجلس النواب القانون الذي يتعلق بأصول وشروط استثمار وادارة واستكشاف الموارد البترولية وهو القانون رقم 132 تاريخ 2017/ 8/ 24 (1)

وقد حدد هذا القانون في مطلعه ما هو المقصود بالبترول:

" النفط والغاز الطبيعي او كلاهما وجميع انواع الغاز او غيرها من المواد – الهيدروكاربونية الموجودة في حالتها الطبيعية في باطن قاع البحر وكذلك غيرها من المواد الهيدروكاربونية في حالة سائلة او غازية "

إن عملية ادارة الموارد البترولية والرقابة على ايراداتها واصول استثمارها تبدأ منذ انطلاق دورات التراخيص وتوقيع اتفاقيات الاستكشاف.

فمن اجل الحفاظ على هذه الثروة الوطنية، التي تخص الشعب بأكمله لأنها موارد بلاده الطبيعية، لا بد من ادارة حكيمة ورشيدة في الانتاج والاستثمار وفي كل مراحل العمليات البترولية.

لقد نصت الفقرة الثانية من المادة الثالثة من قانون الموارد البترولية على أن: "تودع العائدات المحصلة من قبل الدولة الناتجة عن الانشطة البترولية او الحقوق البترولية في صندوق سيادي"

وجاء في الفقرة الثالثة من المادة الثالثة نفسها: "يحدد نظام الصندوق ونظام ادارته الخاصة، ووجهة استثمار وتوظيف استعمال العائدات بموجب قانون خاص بالاستناد إلى مبادىء وأسس واضحة وشفافة للتوظيف والاستعمال، تحتفظ من خلالها الدولة برأس المال وبجزء من عائداته بمثابة صندوق استثماري للأجيال المقبلة، وتصرف الجزء الآخر وفقاً لمعايير تضمن حقوق الدولة من جهة، بما يجنّب الاقتصاد أية انعكاسات سلبية محتملة على المدعيين القصير والطويل".

يتضح من خلال هذه الفقرة بأنه سوف يتم لاحقاً إصدار قانون خاص يحدد نظام ادارة الصندوق السيادي، وهذا حتماً لأنه لم يتم بعد البدء بعملية التنقيب والاستكشاف فإن الامور ما زالت في مراحلها الأولى.

وقد ركزت المادة الثالثة في فقرتها الثالثة، على اعتماد مبادىء واضحة وشفافة في توظيف اموال الصندوق اي استثمارها وفي اصول استعمالها.

كما نصّت على ان تحتفظ الدولة برأس المال وبجزء من عائداته للصندوق السيادي، اي انه ليس جميع العائدات ستخصص لإيداعها في الصندوق السيادي.

كما يتبين بأن هدف الصندوق وغايته قد تحددت:

بأنه صندوق للأجيال من جهة، ومن جهة اخرى لحماية الاقتصاد من الانعكاسات السلبية المحتملة خاصة وان اسعار النفط تعرّضت لتقلبات كثيرة.

وإذا كانت الموارد البترولية تعود ادارتها وملكيتها حصراً للدولة بموجب المادة 4 من قانون الموارد البترولية، فإنه يتوجب ايضاً على الدولة الحرص الشديد هذه الموارد الطبيعية التي هي حق للشعب ولا يحق لها الاستهتار او التراخي في اعمال التنقيب والاستكشاف والرقابة عليهما واستعمال الايرادات والعائدات التي ستتدفق من جراء استخراج البترول وبيعه في الاسواق.

فكيف يمكن للشعب حماية موارده الطبيعية وما هي النصوص القانونية التي اعطته هذا الحق ؟

وما هي العائدات المقصودة التي سيتم ادخارها في الصندوق السيادي ؟

ومن سيشرف على رقابة هذا المال العام ؟

وما هي مبادىء ترشيد استعماله واستثماره ؟

وكيف يمكن للدولة اللبنانية تحقيق النجاح في ادارة اموال هذا الصندوق وتجنب لعنة الموارد النفطية وما يعرف بالداء الهولندي ؟

وهل يمكن للدولة او هل من الافضل لها استعمال ايرادات الصندوق لتغطية عجز الموازنة وسدّ جزء من الدين العام وخدمته ؟ ام تخصيصها لخدمة الاجيال ؟

وفي القرار رقم 1962/ 1803 الصـــادر عـــن الجمعية العامة للأمم المتحدة (1) تحت عنوان: "السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية" نص على حق الدول في حرية التصرف في ثروتها ومواردها الطبيعية وفقاً لمصالحها القومية، وعلى اساس استقلال الدول الاقتصادي.

ومما جاء في هذا القرار:

- " يتوجب ان تتم ممارسة حق الشعوب والامم في السيادة الدائمة على ثرواتها ومواردها الطبيعية وفقاً لمصلحة تنميتها القومية ورفاه شعب الدولة المعنية.

- .....

- يعتبر انتهاك حقوق الشعوب والامم في السيادة على ثرواتها ومواردها الطبيعية منافياً لروح ميثاق الامم المتحدة ومبادئه ومعرقلاً لإنماء التعاون الدولي وصيانة السلم".

- **<u>في القانون الداخلي</u>:**

- وجاء في الدستور اللبناني:

في المادة...: "

- ونصت المادة الرابعة من قانون الموارد البترولية على أن:

" ملكية الموارد البترولية والحق في ادارتها تعتبر حقًّا حصريا للدولة ".

- فهذا يعني بأنه لن يتم بيع هذه الحقوق فإن طبيعة العقود هي عقود مشاركة الدولة مع اصحاب التراخيص بالتنقيب والاستكشاف كما انه يعود حق الادارة لهذه الموارد حصرياً للدولة كما ورد في هذه المادة.

فقد جاء في المادة 6 من القانون ذاته:

" تحتفظ الدولة بحق القيام او المشاركة في الانشطة البترولية وفقاً لأحكام هذا

القانون ويمكن فيما بعد، عند " التحقق من وجود فرص تجارية واعدة إنشاء شركة بترول وطنية ".

لبنان: (كيف يمكن للبنان أن يتلافى لعنة الموارد)

لعنة الموارد: والمالية العامة في لبنان – والتنمية المستدامة في السنوات المقبلة قد يجني لبنان الثمار الاولى لموارده النفطية الموجودة في مياهه الاقليمية، وقد تؤدي هذه الموارد إلى تحويل مخاطر كثيرة معه وهو ما يعرف " بلعنة الموارد "

لأنه عندما تكتشف موارد بترولية، تفقد قطاعات اساسية من الاقتصاد قوتها التنافسية، واذا ما أراد لبنان ان يتلافى الهدر وفقاً لخطة محكمة والاهم ان يتخذ قراراً بكيفية انفاق مال النفط (1) وتنص المادة من قانون الموارد البترولية في المياه البحرية لعام 2010 على ان عائدات النفط والغاز تودع في صندوق سيادي.

ولكن هذا القانون اغفل مسألة ادارة الصندوق، واكتفى بذكر ان الصندوق يخضع لأحكام " قانون خاص " يعتمد لاحقاً.

وهذه المادة وحدها، من بين 77 مادة اخرى في قانون 2010 استقطبت النقاش حولها في مجلس النواب عند التصويت على القانون، ولا عجب في ذلك فإن الموارد المالية دائماً تدعو إلى الخلافات بين السياسيين.

وهذا الخلاف بين السياسيين يؤثر سلباً على عملية ادارة الموارد البترولية وكيفية استعمالها، لذا فإنه يجب الاتفاق السياسي، كما هو الحال في النرويج، من اجل حسن استثمار العائدات البترولية والحفاظ عليها.

فسجل لبنان في ادراة الصناديق أسود، وعلى سبيل المثال (صندوق المهجرين الذي وُصم بتهم الفساد، ومجلس الجنوب، الذي بإمكانه ان يسهم في تنمية احدى المناطق الاكثر فقراً في لبنان ولكن المال يتجزأ قبل الوصول إلى وجهته.

فعلى لبنان ان يتلافى لعنة الموارد وان يستفيد من تجارب الدول التي نجحت في استعمال وادارة مواردها البترولية كالنرويج مثلاً.

والفضل يعود إلى صندوقها السيادي النافذ والنموذجي.

فالحكومات النروجية المتتالية قد منحت الصندوق هامشاً مهماً من الحرية، فيما أبقت النمو المستدام نصب عينيها، كذلك سعت إلى تطوير الصندوق ومواءمته مع الحداثة، ولقد شهد الصندوق عدة موجات اصلاحية حتى توصل إلى الارتقاء إلى مرتبة الصندوق الاول في العالم.

ان الأسس والمبادىء الاساسية التي يجب ان يمتثل اليها لبنان للإستفادة من ادارة اموال النفط بطريق جيدة ومفيدة لجميع الاطراف تتلخص بأربعة مبادىء اساسية:

وضع اهداف واستراتيجيات استثمار محددة وواضحة.

وضع قواعد مالية واضحة ترعى استخدام اموال الصندوق.

ضرورة ارساء آلية حكم ملائمة تحدد بوضوح دور الحكومة والهيئات الحاكمة ومديري الصندوق.

ضرورة الاتسام بالشفافية والمساءلة، لذلك على الصندوق ان يعلن استراتيجية استثماره (اي ما هي فئات استثماره)، وكيف يستخدم معايير القياس والتصنيف الائتماني، وأن يعلن ايضاً بإنتظام حجم امواله ومعدل العائد وموقع الاستثمار ومحتوى العملات لديه.

ولابد ايضاً، بالإضافة إلى هذه الشروط، من دمج الصندوق بالطريقة الملائمة في المالية العامة لكي يدار ادارة فعالة، والا فسيؤدي النظام المالي الهش إلى تقويض اي صندوق، وان كان يخضع لإدارة حسنة، وقد يستخدم السياسيون الصندوق هذا لسوء ادارة الموازنة وتفادي الاصلاحات الضرورية.

وقد ينتهي المطاف، بأن يمسي الصندوق موازنة ثانية او موازية يمكن الحكومة ان تستخدمه كضمانة غير صريحة للإقراض، ما يرمي لبنان في براثن لعنة الموارد.

فلبنان له تاريخ قاتم في ادارة ماليته العامة، فلم يعدّ موازنة منذ عام 2005، وضعف المؤسسات المسؤولة عن الموازنة، المتمثل بتعدد الموازنات وضعف التدقيق والافتقار إلى الشفافية يقوض الآمال بإدارة ملائمة للصندوق، وفي غياب الشروط المذكورة سابقاً، لن يجني لبنان ثمار موارده البترولية.

فليس من المؤكد بأن موارد النفط والغاز ستكون الحل المرتقب للمشاكل التي يواجهها لبنان، خاصة اذا ما خضعت هذه الموارد لسوء الادارة، فقد يتفاقم الفساد لذا ومن اجل اجتناب لعنة الموارد يجب البدء بإصلاح المؤسسات المالية من اجل الحرص على ان يخدم الصندوق السيادي التنمية المستدامة.

حادي عشر: تحديد الايرادات النفطية في لبنان:

- ما هي العائدات النفطية في لبنان ؟ ما هي حصة الدولة فيها ؟

نصّ قانون الموارد البترولية رقم 132/2010 على اقتسام الارباح او العائدات محدداً انواع هذه الايرادات ما بين بترول الكلفة وبترول الربح والاتاوة.

وقد ورد في القانون تعريفاً واضحاً لكل من هذه الايرادات.

- **بترول الكلفة**: وهو حصة كل صاحب حق بترولي من البترول المستخرج من المكمن لتغطية التكاليف والنفقات التي تكبدها لقاء قيامه بالأنشطة البترولية على النحو المنصوص عليه في القوانين المرعية الاجراء والمحددة في كل اتفاقية استكشاف وانتاج على حدة.
- **بترول الربح**: الحصة المتوفرة لكل صاحب حق بترولي وللدولة من البترول المستخرج من المكمن بعد حسم بترول الكلفة وذلك على النحو المنصوص عليه في هذا القانون وفي كل اتفاقية استكشاف وانتاج على حدة.

- **الأتاوة**: عائدات الدولة المستحقة لها بصفتها مالكة الموارد البترولية كنسبة مئوية من البترول المستخرج من المكامن المحددة بموجب مرسوم.

فالدولة تحصل على " بترول الربح " والاتاوة.

وتكون الاولى حصة الدولة المتفق عليها بعد حسم بترول الكلفة أما الاتاوة فهي حصة نسبة مئوية من البترول المستخرج وكون الدولة هي المالكة للموارد البترولية.

كماتخضع جميع الانشطة البترولية في لبنان للقوانين والانظمة الضريبية السارية المفعول.

وقد نصت المواد 41 و 42 و 43 و 44 و 45 من قانون الموارد البترولية على حصص البترول والرسوم المتعلقة بها (وذلك في الفصل السادس من القانون).

عن الرسم المستحق:

نصت المادة 41 من القانون:

1. على صاحب الحق ان يدفع للدولة رسماً مقابل استخدام المنطقة الخاضعة لإتفاقية الاستكشاف والانتاج وذلك ابتداءً من السنة الاولى التي تلي انقضاء مرحلة الاستكشاف المحددة في اتفاقية الاستكشاف والانتاج.

2. ان طبيعة هذا الرسم تصاعدية ويحسب لكل كيلومتر مربع ويتم تحديده وطريقة احتسابه بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناءً على اقتراح الوزير المستند إلى رأي الهيئة "

يتبين لنا من خلال هذه المادة ان ثمة رسماً تصاعدياً سوف يتم استيفاؤه مقابل استخدام منطقة الاستكشاف والانتاج.

ولكن ان بدء الاستيفاء سيكون مع بداية السنة الاولى التي تلي عملية الاستكشاف، وقد حددت المادة 12 من القانون المذكور مرحلة الاستكشاف بأنها " مرحلة الاستكشاف لا تتجاوز عشر سنوات.

فإذا استنفدت عملية الاستكشاف فترة 10 سنوات بأكملها فهذا يعني، لو افترضنا ان الاستكشاف سيبدأ هذه السنة، ان الرسم التصاعدي المذكور لن يتم البدء بإستيفائه قبل احدى عشر سنة، وهذا يعني ان الايرادات من الرسم ستستغرف وقتاً طويلاً لتكوينها.

أما بالنسبة إلى حصص اطراف اتفاقية الاستكشاف والانتاج فقد نصت المادة 42 من قانون الموارد البترولية اللبنانية على:

1. يوزع البترول المستخرج من المكمن الواقع في منطقة خاضعة لإتفاقية الاستكشاف والانتاج إلى اتاوة للدولة وبترول الكلفة وبترول الربح.
2. يلزم كل صاحب حق بدفع الاتاوة ويحق له الحصول على حصته من بترول الكلفة وعلى حصته من بترول الربح بحسب نسبة مشاركته في اتفاقية الاستكشاف والانتاج "

يتضح من خلال هذه المادة ان البترول موزّع ما بين اتاوة للدولة وبترول الكلفة وبترول الربح.

وقد سبق واوردنا تعريفاً لكل منهم كما ورد في مقدمة القانون.

وكل هذه الحصص توزّع حسب نسبة مشاركة كل من الدولة والشركة صاحب الرخصة بحسب ما هو وارد في اتفاقية الاستكشاف والانتاج.

وعن الاتاوة نصت المادة 43 من قانون الموارد البترولية اللبنانية (1) على اصول وكيفية استيفاء الدولة لهذه الاتاوة العائدة لها سواءً بصورة نقدية ام عينية من البترول المستخرج، وايضاً حددت كيفية حصول التسليم.

1. ”يتوجب للدولة اتاوة عن جميع كميات البترول المستخرجة من المكامن المتواجدة في المياه البحرية.
2. يعود للدولة الخيار بين استيفاء الاتاوة العائدة لها من البترول المستخرج نقداً او عيناً وفقاً للنسب بين كميات النفط والغاز المستخرجة.
3. على صاحب الحق ان يدفع او يسلم الاتاوة للدولة، مقابل جميع كميات البترول المستخرجة من مكمن خاضع لخطة التطوير والانتاج الموافق عليها.

   وذلك بإستثناء البترول المعاد ضخه في مكمن يقع في ذات المنطقة الخاضعة لإتفاقية الاستكشاف والانتاج.
4. يتم دفع الاتاوة بحسب كميات النفط والغاز واسعارها والمبالغ المتوجب دفعها بموجب مرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزيري الطاقة والمياه والمالية على ان يبت مجلس الوزراء بأي خلاف ينشأ في هذا الشأن بعد رفعه اليه من قبل الوزير المستند إلى رأي الهيئة.
5. في حال تسليم الاتاوة عيناً إلى الدولة، تسلم لها في نقاط التسليم المحددة في خطة التطوير والانتاج من قبل الدولة دون اي كلفة على عاتقها.

ويظهر من نص المادة 43 المذكورة اعلاه، ان الاتاوة تشمل جميع كميات البترول، والمقصود بالبترول النفط والغاز على السواء، ويمكن للدولة ان تختار ان تكون الاتاوة نقداً اي مبلغاً من المال او عيناً اي كميات محددة من الانتاج البترولي ولكن تختلف الكمية حسب النسب المستخرجة من المكامن.

كما يرتبط دفع الاتاوة ومقدارها بحسب كميات النفط والغاز واسعارها، فإن اسعار البترول صعوداً او نزولاً تؤثر على تحديد مقدار الاتاوة المستحقة للدولة اللبنانية.

تقاسم الانتاج:

جاء في المادة 44 من قانون الموارد البترولية: "تحدد طريقة احتساب وتوزيع الحصص المتعلقة ببترول الكلفة وبترول الربح بموجب مرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناءً على اقتراح الوزير الستند إلى رأي الهيئة".

اي ان تفاصيل احتساب وتوزيع الحصص وتقاسم الانتاج واحتساب بترول الكلفة وبترول الربح سوف يتم تحديدها بموجب مرسوم، وبالطبع فإن هذا الامر يتعلق بالاموال العامة للدولة وهي اموال بطبيعة الحال من حق الشعب لأنها موارد بلاده الطبيعية فإن مجلس الوزراء هو المنوط بإصدار هذا المرسوم، وذلك بناءً على اقتراح الوزير اي وزير الطاقة والتي من صلب مهامها تقديم الاستشارات والدراسات في ما يتعلق بالبترول (1)

الضرائب:

نصت المادة 45 من قانون الموارد البترولية على أنه:

"تعتبر جميع الانشطة البترولية والحقوق البترولية الواردة في هذا القانون التي تجري مزاولتها في لبنان ومياهه البحرية خاضعة للقوانين والانظمة الضريبية المرعية الاجراء"

يتبين من هذه المادة ان القوانين اللبنانية هي المطبقة في ما يتعلق بإستيفاء الضرائب وبإنتظار إقرار القانون الخاص بالضرائب في القطاع النفطي.

مداخلات الجلسة الثانية

بعد انتهاء الأستاذ علي برو من عرض ورقته، قدّم رئيس الجلسة الوزير عبد الرحيم مراد كلاً من الأستاذ وسام الذهبي رئيس وحدة الشؤون الاقتصادية والمالية في هيئة إدارة قطاع البترول. والدكتور غازي وزني المختص بالأداء الاقتصادي والمالي ومستشار لجنة المال والموازنة النيابية. وكانت لهما مداخلتان تلتهما تعقيبات.

مداخلة رئيسيّة أولى الأستاذ وسام الذهبي[1]

سوف تكون مداخلتي مقتضبة وتتناول موضوع إنشاء الصندوق السيادي في لبنان. لقد استفاض الأستاذ علي برو في عرض أنواع الصناديق والتجربة النروجية وتجارب أخرى، لذلك سوف أبدأ حديثي بطرح بعض الاعتبارات لإنشاء صندوق الثروة السيادي في لبنان. والقواعد المثلى لتدفقات الصندوق وقواعد السحب منه كما لبعض المسائل المتعلقة باستراتيجيات الاستثمار للصندوق السيادي، إضافة إلى عرض الخيارات المتاحة لنموذج الإدارة.

إنّ صندوق الثروة السيادي إذا ما تم تصميمه تصميماً جيداً من شأنه أن يساعد في دعم التنفيذ الناجح للسياسة المالية العامة، غير أنّه لا يمكن أن يخدم كبديل لسياسة الدولة المالية العامة. علاوة على ذلك إنّ وجود صندوق الثروة السيادي لا يضمن في حدّ ذاته سياسة مالية سليمة وإطاراً فعالاً للسياسة المالية العامة للدولة. إنّ لإدارة صندوق الثروة السيادي ارتباطاً وثيقاً بمسألة أوسع نطاقاً وهي إدارة الأصول والديون السيادية حيث إنّ القرارات بشأن مراكمة الأصول ينبغي أن يُنظر إليها في سياق العجز المالي والديون السيادية.

1- رئيس وحدة الشؤون الإقتصادية والمالية في هيئة إدارة قطاع البترول في لبنان.

سأدخل في السياق اللبناني، قد تعلمون أنه جرت بعض ورش العمل في هذا الموضوع بمساعدة خبراء نروجيين في السنتين الماضيتين. كان هناك خبير نرويجي يعمل في صندوق الثروة السيادي في النرويج وفريق من وزارة المالية وانضمّ فريق آخر من المصرف المركزي. يوجد بعض الآراء قد يكون هذا هو الوقت المناسب لطرحها. من حيث المبادئ العامة ينبغي أن تعكس قواعد التدفقات والسحب لصندوق الثروة السيادي الوضع المالي الفعلي للحكومة. وتحقيق ارتباط وثيق بين تراكم الأصول في صناديق الثروة السيادية، والتغيرات في الأرصدة الفعلية في شكل الفائض. أمّا العجز في الموازنة العامة فمن شأنه أن يضمن انعكاس تراكم الأصول في صناديق الثروة السيادية وأن يعكس هذا التراكم التغيرات في الوضع المالي الفعلي للميزانية العمومية السيادية. وهذا النهج يبدو أكثر إلحاحاً للبلدان الشبيهة بلبنان الّتي تعاني من زيادة رصيد الدين ومن تكلفة عالية لخدمة الدين العام.

يجب على أي إطار مالي أن يسترشد بتقييم الاستدامة المالية وأن يأخذ في الاعتبار عوامل المخاطرة الخارجية، بشكل عام يجب على أُطر السياسة العامة المالية أن تعكس العوامل الخاصة في البلد والتي قد تتغير بمرور الوقت وأن تعزز استدامة السياسة المالية، وتكون مرنة بما فيه الكفاية للتمكن من زيادة الإنفاق الّذي يساهم في زيادة النمو بحسب القيود المتعلقة بالقدرة الاستيعابية ونوعية نظم الإدارة المالية العامة، كما أنّها يجب أن توفر احتياطات تلقائية مؤقتة كافية لمواجهة التقلبات والتغيرات في مستويات الإيرادات المتأتية من الموارد الطبيعية.

لذلك اعتمدت البلدان قواعد مختلفة للتدفقات والسحب من صناديق الثروة السيادية الّتي تكون عادة مصممة خصيصاً لتعكس استراتيجيات السياسة المالية العامة المناسبة لكل بلد على حدة. في ما يتعلق بالوضع اللبناني سوف أطرح بعض الأمور. حالياً يشكل عجز الموازنة اللبنانية حوالي 7٪ من الناتج المحلي الإجمالي والديون الإجمالية للدولة تصل إلى ما يقارب 140٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحسب تقرير صندوق النقد الدولي، كما تقدر

زيادة في إجمالي الديون أكثر من ٪150 من الناتج الملحي الإجمالي بحلول العام 2018. في الوقت نفسه هناك فائض أولي في الموازنة باستثناء الفائدة على الديون بنسبة 1,5 من الناتج المحلي الإجمالي مما يوضح أن دفع الفائدة على الديون يشكل نسبة حوالي ٪9 من الناتج المحلي وهذا عامل رئيس أساسي في الحاجة إلى الاستدانة.

لذا يتعيّن أن يكون الهدف هو تخصيص تدريجي في مستوى الدين العام وهذا عامل رئيسي في تصميم استراتيجية سياسة مالية لتحقيق النمو المستدام طويل الأجل في الاقتصاد اللبناني حيث يُشير ارتفاع تكلفة خدمة الدين الحالي إلى أن قيمة الدين عالية بالنسبة للعائدات المتوقعة من الأصول المتراكمة في الصندوق، أيّ أننا يجب أن نرى العائدات المتوقعة للصندوق وما هي نسبة الدين. عندما يتدين أحدهم بنسبة معيّنة ويضع صندوق ادّخار يجني له نسبة معينة عليه أن يفعل هذه الحسابات البسيطة ومن هنا عندما تنخفض مستويات الدين تتم مراكمة الأصول في صندوق استقرار مما من شأنه أن يواجه تقلبات الأسعار والسلع.

الموضوع الّذي يطرح على بساط البحث هو وجود ثلاث مراحل، المرحلة الأولى وهي المرحلة الرئيسية ذات الأولوية سوف تكون لخفض مستويات الدين وصولاً إلى مستوى أكثر استدامة. المرحلة الثانية ستواصل خفض الدين بالتوازي مع بناء صندوق يشكل عامل استقرار للتخفيف من أعباء الموازنات السنوية والأعباء الاقتصادية في فترة تقلب الأسعار أمّا المرحلة الثالثة فهي تبدأ عقب تحقيق حجم أمثل لمستوى الدين ونسبة مستهدفة لتحقيق الاستقرار. عند هذه النقطة ينبغي أن يتحول التركيز إلى أهداف تحقيق وفورات كالادخار في الأجل الطويل. هذه هي المراحل الثلاث: أولاً خفض الدين العام، ثانياً إنشاء صندوق استقرار وثالثاً تحقيق أهداف الادخار طويلة الأجل.

إذا دخلنا قليلاً في الأرقام ينبغي في المرحلة الأولى تخصيص جميع الإيرادات لسداد الديون حتّى يتم خفض الدين إلى مستوى من 80 ٪ ← 100 ٪ من الناتج المحلي. وعندما يصبح

الدين أدنى من هذه النسبة للإنتاج المحلي يخصص نصف العائدات لسداد الدين والنصف الآخر لصندوق الاستقرار وحجمه 3 ـ 4 ٪ من الناتج المحلي. وعندما يصبح الدين أدنى من 80 ← 100٪ من الناتج المحلي الإجمالي وقمة صندوق الاستقرار من 3 ← 5٪ من الناتج المحلي توضع نصف الإيرادات في صندوق الادخار.

إذا أردنا التكلم عن استراتيجيات الاستثمار أياً كانت قواعد التدفقات والسحب من صندوق الثروة السيادي الّتي سوف تعتمد فإنه من الضروري أن تُستثمر أصول صندوق الثروة السيادي في الخارج لتحقيق أهدافه المنشودة ولكن ليس في داخل الاقتصاد الوطني. إنّ استثمار أصول الصندوق في السوق المحلية من شأنه أن يؤدي إلى آثار سلبية في الدورة الاقتصادية المحلية. ولا تكون مثل تلك السياسة متوافقة مع هدف تحقيق الاستقرار لأنَّ أيّ ارتفاع في أسعار السلع الأساسية يؤدي إلى طفرة في الطلب المحلي الإجمالي وإلى التضخم وبالتالي ارتفاع سعر الصرف الحقيقي في مقابل الاقتصاد النفطي. لذلك فإن استثمار أصول الصندوق خارج الاقتصاد المحلي سيساعد على التخفيف من تلك المخاطر. بينما استثمار الأصول في الاقتصاد المحلي يعني أنّ المزيد من الأموال سوف تتدفق في مراحل تحقيق عائدات مرتفعة من البترول أو الموارد البترولية وبالتالي رفع أسعار الأصول محلياً. على العكس من ذلك يجب أن يتم السحب من الصندوق لدعم الموازنة في حالة انخفاض الإيرادات. في السياق اللبناني هناك رأي مفاده أنه في هذه المرحلة بالتحديد ينبغي أن نحدد الإطار القانوني بشرط عام هو أن أصول الصندوق فقط يجب أن تستثمر خارج لبنان. لمرحلة الاستقرار يكفي القول إنّ الأصول ينبغي أن تكون سائلة ومنخفضة المخاطر. لمرحلة المدخرات يمكن اعتبار الهدف هو تعظيم القدرة الشرائية للأصول على المدى الطويل مع مستوى مخاطر متوسط.

بخصوص الإطار المؤسساتي يجب وضع إطار قانوني واضح وشفاف لإدارة العائدات لصندوق الثروة السيادي ويمكن أن يتضمن على سبيل المثال لا الحصر الشكل القانوني

وهيكلية صندوق الثروة السيادي وعلاقته مع المصرف المركزي ووزارة المالية، وأن تكون متناسقة مع الإطار القانوني العام الّذي تنظم من خلاله الدولة عملية الموازنة. هناك أيضاً ضرورة لضمان السلامة القانونية لصندوق الثروة السيادي، ومعاملاته ودعم عملياته الفعلية وتحقيق الاستراتيجية المعلنة الّتي ينبغي أن تكون اقتصادية ومالية بطبيعة الحال. وتعزيز فعالية الحوكمة والمساءلة والشفافية.

توجد أنواع من صناديق الثروة السيادية، بعضها يمكن أن يكون كياناً قانونياً مفضلاً بموجب القانون ولديه القدرة الكاملة على العمل، أو تأخذ شكل شركة مملوكة من الدولة اللبنانية ولها شخصية قانونية مستقلة، ويمكن أن تكون كالنموذج النرويجي مجموعة أصول مملوكة للدولة أو المصرف المركزي من غير وجود هوية قانونية.

في المحصّلة، يمكن التوصية باتباع نهج من ثلاث مراحل كإطار مبدئي لإدارة إيرادات الموارد في لبنان مع التركيز في المرحلة الأولى على خفض الدَين، والمرحلة الثانية لتحقيق الاستقرار، والمرحلة الثالثة لإنشاء صندوق ادخار بالتوازي مع خفض الدَين العام. إنّ ضبط التوقيت المناسب للانتقال من مرحلة إلى أخرى يجب أن يعتمد على عدة عوامل بالإضافة إلى بعض المؤشرات على المستويات المبنية أعلاه. وكقاعدة عامة يوصى بأن يتوقف الخروج من المرحلة الأولى على تحديد مستويات الدين بشكل ثابت على مسار انحداري. إنّ تكلفة خدمة الدين في لبنان مرتفعة جداً لتبرير تجميع الأُصول لأغراض الاستثمار. كما أنّ لنهج المراحل الثلاث آثاراً على كيفية التفكير في استراتيجية الاستثمار والترتيبات المؤسسية. ومع التركيز على خفض الدين في المستقبل المنظور يجب توجيه استراتيجية الاستثمار في المقام الأوّل إلى مطابقة الأموال المتاحة بالديون إلى أن يتم السداد. ويشير ذلك إلى الاعتماد على القدرات المؤسسية القائمة بدلاً من الاعتماد على وحدات إدارية تنشأ خصيصاً. وإذا ما تم الوصول إلى المرحلة الثالثة تصبح مسألة إنشاء وحدة إدارية منفصلة أكثر ملاءمة ويمكن معالجة هذه المسألة بالاستناد إلى الظروف السائدة.

مداخلة رئيسيّة ثانية د. غازي وزني[2]

بدايةً أشكر المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق على تنظيمه هذا المؤتمر وطرحه موضوع الصندوق السيادي نظراً إلى أهمية الإضاءة على بعض النقاط الأساسية الّتي نأمل أن يأخذ بها المسؤولون عند إنشاء الصندوق.

لقد أظهرت الصناديق السيادية أهميتها حيث تم إنشاؤها في الدول لحسن استثمار ثرواتها الطبيعية من نفط وغاز ولعبت دوراً في حفظ استقرار النظام المالي العالمي. أهم هذه الصناديق وأكبرها هو الصندوق النرويجي وصندوق أبو ظبي والصندوق الروسي ثمّ الصندوق الكويتي.

إلى جانب الاستفادة من التجارب العالمية في هذا المجال يجب التركيز على الصندوق السيادي اللبناني الّذي يتعيّن إنشاؤه لحفظ عائدات الثروة النفطية المرتقبة. ولابدّ من أن يؤخذ في الاعتبار المشكلات الاقتصادية والمالية المزمنة في لبنان والدور المنوط بالصندوق السيادي لمعالجتها. مشكلة لبنان المزمنة هي العجز في المالية العامة الّذي يصل إلى ٪10 من الناتج المحلي، وهناك الدين العام المتصاعد والذي وصل إلى 80 مليار دولار ومعدّله ٪46 من الناتج المحلي. المشكلة الثانية هي مشكلة البطالة التي تتفاقم لأنَّ اقتصاد لبنان لا يخلق فرص عمل ووظائف كافية.

وحسب البنك الدولي فإن الاقتصاد اللبناني يخلق ما بين 5000 و 6000 فرصة عمل سنوياً بينما يدخل إلى سوق العمل حوالي 30 ألف شخص. ولدينا أيضاً مشكلة العجز المزمن في الميزان التجاري بمعدل ٪30 من حجم الاقتصاد، بينما لا تتجاوز الصادرات اللبنانية ٪7. هذه المشكلات يجب أن تراعى في أي صندوق سيادي يمكن إنشاؤه. كذلك لابدّ من معالجة

2- خبير إقتصادي ومصرفي.

مشكلة الفساد في لبنان إذ كيف يمكن أن يُكتب للصندوق السيادي النجاح أو أن تكون الحوكمة إيجابية وسليمة والفساد متفشٍ على نطاق واسع. علماً بأن لبنان يحتل المرتبة 127 بين 183 دولة مصنّفة في خانة الفساد، لدينا فساد إداري وهدر ومحاصصة ونزاعات طائفية ومذهبية إلخ.

أين توظف الأموال العائدة للصندوق السيادي؟ أرى أنه يمكننا أن نسحب من أرباح الصندوق المحققة سنوياً نسبة ٪4. والأموال المحققة في المرحلة الأساسية تذهب لتطوير البنية التحتية كالكهرباء وشبكات الاتصالات أو المياه أو الطرقات أو المرافئ وكلها تساهم في تحسين الاقتصاد. ويقول البنك إنّ معالجة أزمة الكهرباء في لبنان تزيد النمو الاقتصادي وتصبح هناك إمكانية لتخفيف العبء عن الموازنة والبدء بخفض الدين العام تدريجياً. يبقى وضع استراتيجية استثمارية ناجحة وضرورية على غرار الاستراتيجية الناجحة المطبّقة في النرويج والتي تتدرج بنسبة ٪62 كاستثمارات على الأسهم و٪35 على السندات و2 ـ ٪3 على العقارات. ولذلك اعتُبرت هذه الاستثمارات محدودة المخاطر ومدروسة، بينما الدول صاحبة الصناديق السيادية الّتي لم تأخذ في الاعتبار المخاطر الاستثمارية تعرضت في أزمة 2006 لخسائر تراوحت بين 40 و45 ٪. وتكتسب أهمية كبيرة كيفية توزيع الاستثمارات وضرورة ارتباطها بأهداف محدّدة تؤدي إلى الاستقرار المالي والاقتصادي وأن تكون المدخرات طويلة المدى.

النقطة الأخيرة تتعلق بالحكومة لأنَّ الصندوق السيادي لا يستطيع أن يحقق الإنجازات المطلوبة ما لم تتوافر الحكومة السليمة. وهذه الحكومة تستند إلى أربع نقاط هي الفصل بين وظائف الدولة والجهة المسؤولة عن إدارة الصندوق، والتوظيف في الصندوق يجب أن يعتمد على الكفاءة والاحترافية. والتدقيق المالي يجب أن يكون داخلياً وخارجياً، وأخيراً توفير الشفافية الكاملة في التقارير الفصلية والسنوية عن نشاط الصندوق.

تعقيبات الجلسة الثانية

تركزت تعقيبات المشاركين في الجلسة الثانية على موضوع محاربة الفساد كوسيلة لنجاح الاستثمار عن طريق الصندوق السيادي، وعلى أن تكون السياسة الاستثمارية قائمة على توسيع مجالات الاستثمار ضمن خطة استراتيجية وليست ظرفية. ورأى بعضهم أنّ جزءاً من عائدات الصندوق السيادي يجب أن يذهب للتنمية الاقتصادية في مختلف المجالات لخلق فرص عمل. وعن موضوع الدين العام لاحظ أحدهم أن ليس هناك أي خطة لمعالجة هذا الدين في الموازنات. فهل ننتظر أن نستخرج النفط بعد 7 أو 8 سنوات فيما الدين يتصاعد سنوياً؟ علماً بأن 30٪ من الموازنة تذهب فوائد للدين العام ويستفيد منها فئة قليلة من الناس ولاسيما البنوك وهكذا تعود الثروة إلى أيدي هذه الفئة القليلة على حساب الاستثمار وخلق فرص عمل وتخفيض معدل البطالة البالغ 30٪. كما جرى التركيز على الشفافية في إدارة المال العام.

ورداً على هذه الملاحظات والتساؤلات رأى الأستاذ علي برو أنّ الإتاوة وحصة الدولة من الربح الّذي تحققه الشركات يذهبان إلى الصندوق السيادي. وإذا أقرّ القانون الضريبة ونسبتها فإنها ستذهب إلى الخزينة العامة وليس الصندوق. ومن خلال الضريبة يتم إطفاء الدين العام. وتوقف عند مسألة البطء في العملية التشريعية في لبنان.

من ذلك مثلاً مشروع قانون المعاملات الإلكترونية الّذي طُرح للنقاش عام 2002 ووضعت مسودته ولا يزال غير منجز حتّى اليوم. وخلص إلى أنّ الحكومة الرشيدة في ما يتعلق بالموارد المالية الناتجة عن الموارد البترولية لا يمكن أن تتحقق إلّا إذا سادت الثقافة المرتبطة بمنظومات مكافحة الفساد.

وعرض د. ناصر حطيط لتجربة النرويج في إدارة الصندوق السيادي نظراً إلى معرفة الشخصية بها وعمله في قطاع النفط في النرويج. ورأى أن نسبة الـ 4٪ من أرباح الموارد يجب أن تذهب للصناعة البتروكيماوية بالإضافة إلى ربح قليل للدولة. والهدف هو خلق فرص عمل. وقال إن الصندوق السيادي ليس لخدمة الدين العام بل للاستثمار الداخلي وبناء معامل و مصانع لتوفير فرص عمل لحوالي 30 ألف مواطن يخرجون إلى سوق العمل سنوياً، وبالتالي فالصندوق السيادي ليس للاستثمار المالي فقط بل للاستثمار في البشر أيضاً.

ولاحظ الأستاذ وسام الذهبي أنّ العدو الإسرائيلي سبقنا في موضوع النفط والغاز، وكذلك قبرص حيث أصبح لديها 15 شركة بترول. وقد تأخرنا وبات من الضروري أن نبدأ، ولو كانت هناك بعض الأخطاء. ورأى أنّ نظام الاستثمار البترولي في لبنان ممتاز، وعلينا أن ننظر إلى المكوّنات ككل، الإتاوة والربح والضريبة، وهذا النظام يعمل على الأسعار المنخفضة والمرتفعة للبترول وقد تكون هناك بعض الأمور الّتي تحتاج إلى تصحيح. ويدور نقاش حول إنشاء شركة النفط الوطنية والتوقيت يعود لمجلس الوزراء، ويمكن أن تنشأ الشركة غداً. ولفت إلى وجود منشآت لتخزين النفط في البداوي في الشمال وفي الزهراني في الجنوب. وخلص إلى أنّ هيئة إدارة البترول مفتوحة لكل شخص لديه استفسار أو ملاحظة على أداء الهيئة.

وعرض د. غازي وزني لواقع الموازنات الرسمية لافتاً إلى عدم وجود موازنة عامة منذ عشر سنوات، ما يعني غياب الإصلاح في السياسة الضريبية. ولاحظ أنّ حجم خدمة الدين العام نسبة للناتج المحلي قد انخفض في السنوات السبع الأخيرة من 11٪ من حجم الاقتصاد إلى 9٪. من هنا يمكن القول إنّ هدف الصندوق السيادي عندنا ليس إطفاء الدين العام بل استعمال جزء من الموارد البترولية العائدة للصندوق من أجل النفقات الاستثمارية وتطوير البنية التحتية والمشاريع الإنمائية.

الجلسة الثالثة

دور شركات البترول الوطنية في إدارة وتطوير قطاع البترول: نقاش في الشروط والمبررات

رئيس الجلسة

شربل نحاس

ورقة العمل

رضوان جمّول

المداخلات الرئيسية

وليد خدوري

قاسم غريب

دور شركات البترول الوطنية في إدارة وتطوير قطاع البترول: نقاش في الشروط والمبررات

أ. رضوان جمّول
باحث وخبير في الشؤون الإقتصادية.

القسم الأول:

تعريف شركة البترول الوطنية، دورها وأهميتها وتطورها عالمياً

مقدمة حول تعريف شركة البترول الوطنية وأهميتها:

يمكن تعريف شركة البترول الوطنية (National Oil Company – NOC) على مستويين، أولهما على مستوى **الهوية** باعتبار الشركة تحمل جنسية الوطن الأم وتعمل محلياً و/أو دولياً في بعض أو جميع أقسام ومراحل الصناعة البترولية. وثانيهما على مستوى **الشكل القانوني**، حيث تعود ملكية هذه الشركة بالكامل للدولة، أو ربما تكون بالشراكة بين القطاعين العام والخاص مع احتفاظ الدولة بحصة وازنة من أسهم الشركة، بما يمكّنها من ممارسة حق الرقابة والسيطرة على الشركة.

وبذلك تعتبر شركة البترول الوطنية بمثابة الذراع التنفيذية لتحقيق أهداف الدولة ليس على صعيد إدارة القطاع وحسب، وإنما التوسع خارجاً باستخدامها كجزء من أدوات العلاقات الدولية أيضاً. وهذه الشركة قد تكون منشأة في دولة منتجة للبترول أو حتى مستهلكة على السواء.

وحالياً، تتصدر شركات البترول الوطنية مشهد الصناعة البترولية في العالم في ظاهرة تعكس تعاظم الاتجاه السائد لدى الدول المنتجة للبترول، بما فيها دول منطقة الشرق الأوسط، بالسيطرة على مواردها الطبيعية. فضلاً عن سعي هذه الدول لصياغة استراتيجية وطنية لضمان انخراط الدولة في تطوير هذه الموارد بشكل مباشر ومستقل.

أما بالنسبة لأهمية وموقعية شركة البترول الوطنية، نلاحظ أنه من أصل 20 شركة بترول دولية عابرة للقارات، يوجد حالياً 16 شركة وطنية مملوكة كلياً أو جزئياً للدولة. ومن هذه الشركات الوطنية على سبيل البيان شركة أرامكو السعودية التي تبلغ إحتياطياتها البترولية عشرة أضعاف إحتياطيات شركة إكسون موبيل (EXXON MOBIL) الأميركية بوصفها أكبر شركة عالمية خاصة من حيث قيمة الموجودات (team)[1]. علماً أن إحتياطيات تلك الشركات الوطنية قابلة للزيادة بنسبة كبيرة نظراً لوجود مساحات شاسعة في الدول البترولية النامية لم يجر استكشافها بعد.

وعلى العموم فإن ٪77 من احتياطيات الغاز والنفط في العالم موجودة لدى دول تدير إنتاجها البترولي بواسطة شركات وطنية مملوكة للدولة[2]، وإن كانت بعض ذلك النشاط يتم بالشراكة مع القطاع الخاص.

وبعدما كانت الشركات الوطنية تسيطر على أقل من ٪10 من حقول البترول في العالم في بداية سبعينيات القرن العشرين، باتت اليوم تسيطر على أكثر من ٪90 من هذه الحقول[3]. واللافت أن الحقول الأكبر والأقل تعقيداً وكلفة، والتي تشكل ٪15 من إجمالي الحقول البترولية في العالم وثلث الاحتياطي العالمي، تقع غالبيتها تحت سيطرة الشركات الوطنية[4].

1- team, editors. «national oil companies, really big oil».(the economist 2006)

2- team, editors. المصدر ذاته

3- (Jorje leis)

4 - راجع الملحق رقم (1).

وفي الإطار ذاته تشير إدارة معلومات الطاقة الأميركية (EIA) إلى أن متوسط عمر الاحتياطيات البترولية ضمن معطيات الانتاج الحالية لدى أكبر عشر شركات بترول متعددة الجنسية لا يتجاوز 13 سنة على مستوى العالم، في حين يصل هذا المتوسط إلى 78 سنة لدى أكبر عشر شركات بترول وطنية. فهذه المعطيات تفرض على المجموعة الأولى المسارعة لزيادة معدلات استبدال الاحتياطيات (Rate of Reserve Replacement- RRR)، سواء عبر الدخول في عمليات استحواذ لشركات أخرى دونها شروط تنافسية صعبة، أو التوسع في عمليات الاستكشاف والتطوير مع ما يترتب على ذلك من نفقات باهظة تنعكس سلباً على ربحية الشركات، خصوصاً مع ارتفاع نسبة النفط الثقيل والمصادر غير الاعتيادية والمكامن الموجودة في المياه العميقة في مجمل الاحتياطيات التي تديرها تلك الشركات. لا بل أن هذه الاحتياطيات ذات الكلفة العالية في ارتفاع مستمر. حيث نجد على سبيل المثال أن الاحتياطيات المذكورة باتت تشكل ٪50 من إحتياطيات شركة إكسون موبيل (Exxon Mobil) الأميركية سنة 2011، ارتفاعاً من ٪17 سنة 2004[5].

وهذا الواقع يعكس بالتأكيد تطور قدرات شركات البترول الوطنية وبراعتها في جذب الموارد التقنية والبشرية والمالية، بحيث باتت هذه الشركات منافساً قوياً لشركات البترول المتعددة الجنسية، ليس ضمن الحدود الوطنية وحسب وإنما ما وراء الحدود وفي أعالي البحار والمياه العميقة أيضاً. ومن المؤشرات على ذلك ما يلي:

- تمكنت ثلاث شركات بترول وطنية (هي: بترو شاينا -PETRO CHINA الصينية، وروزنفت ROSNEFT الروسية وبتروبراس PETROBRAS البرازيلية) مجتمعة سنة 2012 من حصد سندات دين بقيمة 27 مليار دولار في الأسواق العالمية، مقابل 10 مليار دولار

5 – (Jorje leis). مصدر سابق.

فقط حصدتها خمس من أكبر شركات البترول المتعددة الجنسية في العالم، وبشروط أفضل بكثير للأولى من الثانية[6].

- تمكنت خمس من أكبر شركات البترول الوطنية سنة 2011 من استثمار 5,3 مليار دولار في مجال الأبحاث والتطوير، مقابل 4,4 مليار دولار لأكبر خمس شركات بترول متعددة الجنسية[7]، أي ما نسبته 54,6٪ من نفقات الأبحاث والتطوير لأكبر عشر شركات عالمية.
- يسيطر مزودو خدمات الحقل البترولية المحليين، الذين تعود ملكيتهم جزئياً أو كلياً للشركة الوطنية، على ما لا يقل عن 65٪ من أسواق هذه الخدمات في كل من روسيا والصين، على سبيل المثال لا الحصر.

دوافع إقامة شركات البترول الوطنية

يمكننا تجميع دوافع إنشاء شركات البترول الوطنية بدافعين رئيسيين، نشير إليهما باختصار فيما يلي:

أولاً- الدافع الإيديولوجي – السياسي: انطلاقاً من أهمية البترول بوصفه عنصراً حيوياً ومؤثراً في الاقتصاد، لم يكن مستغرباً أن يتحول إلى هدف استراتيجي لكثير من الأنظمة الاشتراكية والشيوعية التي عمدت إلى إخضاع كل عوامل القوة الاقتصادية المحلية، بما فيه قطاع البترول لسلطة الدولة بالكامل، مستخدمة في ذلك الشركة الوطنية كإحدى الوسائل لإدارة هذا القطاع واستثماره.

وفي الكثير من الأحيان كان إنشاء شركة البترول الوطنية بمثابة ردة فعل وطنية لإحباط أية تهديدات محتملة، ليس أقلها وقوع الموارد الطبيعية المحلية تحت تأثيرات شركات البترول

6 – (Jorje leis). مصدر سابق.

7 – (Jorje leis). مصدر سابق.

الأجنبية الكبرى، خصوصاً تلك التي تحمل جنسية دول ذات تاريخ استعماري. مما يهدد بنزع السيادة الوطنية عن هذه الموارد.

ثانياً- الدافع الاقتصادي-الاستراتيجي: تبرز في هذا المجال شركة البترول الوطنية كحاجة ماسة للتخلص من عدم تكافؤ الخبرات والمعرفة المتخصصة بين الدولة والشركات المتعددة الجنسيات. ففي هذا الإطار تعتبر الشركات الوطنية وسيلة رئيسية ليس للنفاذ إلى المعلومات المتصلة مباشرة بالصناعة البترولية وحسب، وإنما اكتساب القدرة على تحليلها بما يؤدي إلى تحسين الموقع التفاوضي للدولة مع تلك الشركات الأجنبية أيضاً. فالشركة الوطنية تسمح بتكوين المحتوى المحلي للثروة البترولية عبر تراكم الخبرات من خلال التعلم بواسطة الاشتغال بالعمل الحقلي مباشرة. كما أنها تعتبر قناة أساسية لتحويل التكنولوجيا نحو الوطن الأم، وبالتالي دفع عملية تطوير المجتمع نحو الأمام.

وبالإضافة إلى الدافعين المشار إليهما، تبقى المشاركة المباشرة للدولة عبر شركة بترول وطنية الضمانة الأكثر فاعلية للمصالح الوطنية، وذلك بالمقارنة مع قوى السوق ومبادرات الشركات الخاصة المحلية والأجنبية، والتي لها مصالحها الذاتية غير المتطابقة بالضرورة مع المصالح الوطنية. وهذا الأمر لا يتعلق بالدول المنتجة للبترول وحسب، وإنما يطال دول مستهلكة تمتلك تجارب رائدة في مجال إقامة شركات نفط وطنية. ويبرز في هذا المجال على سبيل البيان إيطاليا كدولة صناعية من الطراز الأول مستهلكة للنفط. فقد تمكنت هذه الدولة من تأسيس شركة بترول وطنية (شركة إيني- ENI) تعتبر من أكبر الشركات البترولية في العالم. علماً أن هذا التأسيس كان في بداية الأمر استجابة لرغبة الحكومة الإيطالية بالدرجة الأولى في مكافحة إحتكار كارتلات البترول وصولاً لترسيخ سلامة المنافسة، وتحديداً في الأسواق المحلية.

نشأة شركات البترول الوطنية وتطورها:

تضاعف إدراك الحكومات بأهمية البترول كسلعة استراتيجية بشكل تدريجي، بالتزامن مع التوسع في استخدام المحركات ذات الاحتراق الداخلي لتسيير الآليات والمصانع والعجلة الاقتصادية عموماً. وإذا كانت أول بئر نفطية حديثة قد جرى حفرها في ولاية بنسلفاتيا الأميركية بواسطة شركات خاصة محلية، فإن شركات النفط الوطنية ظهرت للمرة الأولى في النمسا سنة 1908 بأمر من الملك مباشرة، في مواجهة فائض العرض من النفط الخام وللعمل على تصنيعة ومعالجته محلياً لأغراض الاستخدام النهائي.

ولذلك فقد عملت هذه الحكومات على بسط سيطرتها على هذه السلعة وزيادة تأثيرها في أسواق البترول من خلال شركات نفط وطنية، باتت تتولى سواء لوحدها أو بمشاركة شركات أجنبية ضمن مشاريع مشتركة (joint-venture)، عمليات الاستكشاف وتطوير الانتاج والتوزيع.

وفيما تصدرت المملكة المتحدة وفرنسا مبادرات إنشاء شركات البترول الوطنية خلال العامين 1914 و 1924 على التوالي، فإن دول أميركا اللاتينية التي شهدت اكتشافات بترولية ضخمة خلال الربع الأول من القرن العشرين، وفي طليعتها فنزويلا والأرجنتين والتشيلي، سبقت بقية الدول النفطية النامية في عملية تأسيس هذه الشركات.

لكن الصورة في الدول العربية الخليجية كدول منتجة للنفط بقيت مختلفة تماماً لفترة طويلة. حيث بقي النفط المكتشف بوفرة في تلك الدول خلال ثلاثينيات القرن العشرين لفترة طويلة تحت سيطرة كونسورتيوم من الشركات البترولية الدولية العريقة ، الأمر الذي سنوضحه لاحقاً عند استعراض تجارب إنشاء شركات البترول الوطنية.

ومع تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" (OPEC) في ستينيات القرن العشرين، تعاظمت القدرة التفاوضية للدول الأعضاء من جراء هذا التطور المفصلي في مواجهة شركات البترول العملاقة. مما خلق واقعاً جديداً كانت له تأثيرات واضحة في أسواق النفط العالمية، تجسدت بشكل رئيسي في بداية ارتفاع ملموس لأسعار البترول اعتباراً من بدايات السبعينيات. وفي موازاة هذه التطورات أدركت الدول المنتجة للنفط الحاجة لأذرع تنفيذية تتولى تحقيق تطلعات تلك الدول في مضاعفة عائداتها من الريع البترولي المستجد. الأمر الذي أوجد الأرضية المناسبة لتأسيس شركات بترول وطنية عمدت إلى تقاسم عمليات الاستكشاف والتطوير والانتاج والتوزيع مع الشركات الأجنبية المستثمرة. (راجع الملحق رقم -2- حول عينة مختارة من شركات البترول الوطنية وتاريخ تأسيسها حول العالم).

والملاحظ أن مسيرة إنشاء وتطور شركات البترول الوطنية قد ارتبطت إلى حد بعيد بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ بداية سبعينيات القرن الماضي، والتي تطورت بحسب الرسم البياني التالي:

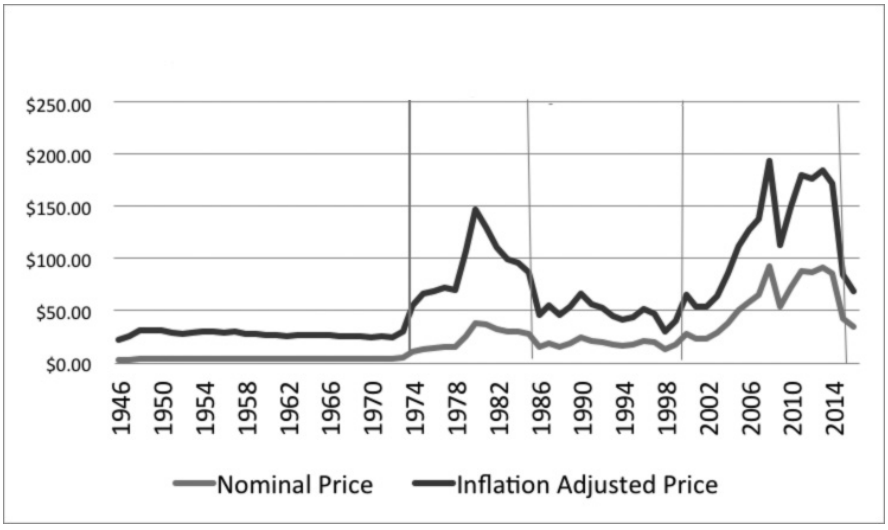

Source: oil price history and analysis, wtrg.com

فبالاستناد إلى مؤشرات الرسم البياني أعلاه عموماً، يمكن تحديد أربعة مراحل أساسية لتأسيس وتطور شركات البترول الوطنية. وذلك على الشكل التالي:

- **مرحلة ارتفاع أسعار البترول الأولى 1974- 1984 :**

حيث ارتفعت أسعار برميل النفط خلال هذه الفترة من تسعة دولارات للبرميل الواحد إلى 29 دولاراً، مترافقة مع فورة كبيرة في تأسيس شركات بترول وطنية، أو تأميم شركات أجنبية قائمة، مثل أنغولا وماليزيا وقطر وفنزويلا وفيتنام وغيرها..

- **مرحلة هبوط أسعار البترول الأولى 1986 – 1998:**

فقد شهدت هذه الفترة تراجعاً في أسعار برميل النفط من 28 دولاراً للبرميل الواحد إلى 12 دولار. مما دفع العديد من الدول الناشطة نفطياً إلى خصخصة شركاتها البترولية جزئياً، كالصين والبرازيل وباكستان والنرويج واليابان. في حين عمدت دول أخرى إلى إخضاع شركاتها البترولية الوطنية لإصلاحات هيكلية، كما الحال في أندونيسيا والجزائر.

- **مرحلة ارتفاع أسعار البترول الثانية 1999 – 2014:**

ارتفع في هذه المرحلة مجدداً سعر برميل النفط بشكل قياسي في الأسواق العالمية من 16 دولار للبرميل الواحد إلى 85 دولاراً. وقد بلغ هذا السعر ذروته سنة 2008 ليصل حدود 138 دولار أميركي للبرميل الواحد. وهنا وجدنا أن العديد من الدول المنتجة قد اندفعت نحو تغيير قواعد اللعبة طمعاً بزيادة حصتها من الريع النفطي مستخدمة في ذلك وسائل متعددة، منها زيادة الضرائب على الشركات المشغلّة والتأميم (كما حدث في دول مثل بوليفيا وفنزويلا وروسيا)، أو تأسيس شركات بترول وطنية جديدة أعادت خلط الأوراق في العقود مع الشركات الأجنبية (مثل أوغندا وتشاد)، أو عبر قيام دول رئيسية مستهلكة وأخرى منتجة للنفط (مثل الصين والهند والبرازيل والجزائر) بدعم شركاتها البترولية الوطنية للتوسع خارجاً عن طريق الاستحواذ على شركات نفطية أجنبية كلياً أو جزئياً.

حيث باتت تلك الشركات قادرة على منافسة شركات عريقة للفوز بعقود نفطية في المياه العميقة، كما سنلاحظ في سياق العرض اللاحق لتجارب بعض الدول المنتجة للنفط.

- **مرحلة هبوط أسعار البترول الثانية منذ منتصف العام 2014 وحتى تاريخه:**

لقد كان الهبوط في هذه المرحلة كبيراً ً إلى حد نضوب الموارد المالية للعديد من الدول المنتجة للنفط. مما ترك تأثيرات حادة على موازنات هذه الدول واضطرها بالتالي لإعادة النظر بخططها الطموحة لاستكشاف حقول جديدة مكتفية بتطوير إحتياطياتها الموجودة. الأمر الذي انعكس سلباً على تطلعات ووضعية شركات النفط الوطنية لدى تلك الدول. فبدلاً من القيام بمهامها كمشغّل قادر على تطوير الحقول الجديدة المكتشفة، فضلاً عن تغطية تكاليف حصتها في الأعمال المشتركة مع المشغلين الأجانب، وجدت هذه الشركات نفسها في صراع مرير مع الدولة الأم لتأمين التمويل اللازم للقيام بكل هذه المهام.

ومما لا شك فيه أنه إذا كان تاريخ شركات البترول الوطنية حافل بالتجارب الناجحة التي أسهمت بفاعلية في تعظيم عائدات الموارد الطبيعية الوطنية ودفع عملية التنمية إلى الأمام، يبقى هناك بالمقابل تجارب فاشلة تسببت فيها شركات البترول الوطنية بمضاعفة الإنفاق غير المجدي وعرقلة الاستثمار واستنزاف الموارد واستشراء الفساد والمحسوبيات.

وعلى صعيد آخر، قد يطرح السؤال عن التوقيت المناسب لتأسيس شركة بترول وطنية. لكن الإجابة تبقى مرهونة باختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية للدول المنتجة للبترول. مما يجعل الحديث عن توقيت مثالي لهذا التأسيس أمراً غير واقعي.

ولذلك نجد أن قواعد تأسيس شركات البترول الوطنية تتفاوت بشدة تبعاً لاختلاف ظروف المكان والزمان. فبعض الدول قامت بتأسيس شركاتها البترولية

إما مباشرة بعد اكتشاف البترول بفترة وجيزة، أو بعد سنوات من بداية الاستخراج (راجع الجدول رقم 2 في الملحق). هذا في حين قامت دول بتأسيس شركات بترول وطنية على أنقاض عمليات تأميم ومصادرة استثمارات نفطية خاصة أجنبية ومحلية، ولا سيما خلال عقد السبعينيات من القرن العشرين. وإن كان العديد من هذه الشركات أعيد خصخصتها جزئياً في وقت لاحق. وهو ما يتبين من خلال عرضنا لبعض التجارب في الفقرة التالية.

عينة مختارة لتجارب شركات البترول الوطنية

السعودية

استمرت مجموعة من الشركات الأميركية لسنوات عديدة تهيمن بشكل مباشر على البترول المكتشف في السعودية خلال ثلاثينيات القرن العشرين. وهذه الشركات المؤلفة من كل من: Standard Oil of California-S.O.CAL, (Mobil, Exxon, Texaco اتخذت لاحقاً إسماً جديداً ضمن كونسورتيوم موحد هو أرامكو "Aramco" (Arab-American Oil co.). وقد استمر الوضع على تلك الحال حتى سنة 1950 عندما اضطرت شركة أرامكو لقبول مشاركة الحكومة السعودية في أرباحها بنسبة 50٪ تحت طائلة تهديد الملك بتأميم الشركة. وبعد حرب اكتوبر 1973 عادت الحكومة السعودية لتتملك 25٪ من أسهم الشركة، ثم ارتفعت هذه النسبة إلى 60٪ في السنة التالية قبل أن تنتقل ملكية الشركة بالكامل إلى الحكومة سنة 1980 مع إبقاء تشغيل وإدارة حقول البترول بيد الشركات الأميركية. وفي العام 1988 صدر المرسوم الملكي بتغيير إسم الشركة إلى "أرامكو السعودية"، واستعادة تشغيل وإدارة حقول النفط والغاز من أيدي الشركاء والخبراء الأميركيين لتصبح بيد الحكومة

السعودية مباشرة. والجدير ذكره أن قيمة موجودات شركة أرامكو قدرت بما يقارب 781 مليار دولار سنة 2005.[8]

إيران

بعد مرور أكثر من 24 عاماً على اكتشاف البترول للمرة الأولى في إيران سنة 1908، عمد الملك رضا شاه سنة 1932 إلى إلغاء جميع العقود مع الشركات الأجنبية. ممهداً بذلك لتوقيع اتفاقية جديدة مع شركة النفط الأنجلو – إيرانية (AIOC) البريطانية في السنة التالية مباشرة، باتت بموجبها السيادة على البترول الإيراني بيد البريطانيين حصراً. إلا أنه مع إطاحة الشاه وانتخاب مصدق رئيساً للوزراء سنة 1951، أقر مجلس النواب بالإجماع تأميم الصناعة النفطية الإيرانية وتشكيل "شركة نفط إيران الوطنية» (NIOC) كمشغل وحيد لقطاع البترول المحلي تنتقل إليه جميع موجودات الشركة البريطانية.

لكن سرعان ما نظّمت الولايات المتحدة الأميركية بزعامة أيزنهاور إنقلاباً سنة 1953 أطاح بحكومة مصدّق وأعاد شاه إيران إلى السلطة. وكان من نتائجه تشكيل تحالف نفطي دولي على شكل شركة قابضة بزعامة الشركات الأميركية تحت إسم « المساهمون بالنفط الإيراني « (IOP)[9]. حيث تولى هذا التحالف حصراً تشغيل وإدارة مختلف عمليات الصناعة النفطية على قاعدة تقاسم الأرباح مع شركة النفط الوطنية، التي بقيت تحتفظ شكلياً بملكية حقول البترول ولكن دون أن تمتلك حق الاطلاع على دفاتر الشركة القابضة أو انتداب إيرانيين لمجلس إدارة تلك الشركة.

---

8 – (David G. Victor; Silvana Tordo)

9 – يضم هذا التحالف الشركات التالية: BP, Shell, Chevron, Total, Exxon, Gulf, Mobil, Texaco,

وقد استمر هذا الوضع على حاله، باستثناء تعديلات بسيطة تمثلت باستبدال عقود المشاركة بعقود الخدمة منذ العام 1974، إلى حين انتصار الثورة الاسلامية سنة 1979 وما رافقها من فرار الشركات الأجنبية المشغلة. حيث انتقلت موجودات هذه الشركات إلى الشركة الوطنية، التي كانت راكمت ما يكفي من الخبرات والإمكانيات الضرورية لتمكينها من القيام لوحدها بمهام الصناعة البترولية بمختلف مراحلها، وسط ظروف صعبة من الحصار الاقتصادي والمالي والتجاري والتكنولوجي الأميركي والأوروبي الخانق.

وحالياً يخضع قطاع البترول الإيراني لاستراتيجية مزدوجة يمكن إيجازها على الشكل التالي:

- لامركزية في إدارة المهام والأنشطة البترولية. حيث جرى تفريع الشركة الوطنية إلى ستة عشر شركة وطنية فرعية تبعاً لطبيعة العمليات البترولية. أبرزها ما يلي:
  - شركة نفط الجنوب الإيرانية الوطنية (NISOC)
  - شركة الحقول المركزية الإيرانية الوطنية (NICFC)
  - شركة الغاز الإيرانية الوطنية (NIGC)
  - شركة البتروكيماويات الوطنية (NPC)
  - الشركة الوطنية الإيرانية لتوزيع وتكرير البترول (NIORDC)
- تعدد الهيئات المركزية للإشراف والرقابة. فإلى جانب وزارة البترول التي لديها العديد من الأعضاء في مجلس إدارة شركة النفط الوطنية ممن يعملون في الوقت نفسه لصالح الوزارة، هناك المجلس الأعلى للطاقة الذي أنشىء سنة 2001 برئاسة رئيس الجمهورية وعضوية وزراء الطاقة والبترول والاقتصاد والتجارة والزراعة

والمناجم والصناعة. ويتولى هذا المجلس الإشراف على قطاع الطاقة برمته.

البرازيل

أنشئت شركة البترول الوطنية البرازيلية "بتروبراس" (Petro bras) بموجب قرار اتخذه الكونغرس البرازيلي سنة 1954، يرمي إلى إيجاد إحتكار للدولة في قطاع الصناعة البترولية. وذلك في وقت لم تكن قد اكتشف فيه بعد أي احتياطي نفطي. كما لم تكن البلاد تمتلك الخبرات اللازمة لإدارة مختلف مراحل الصناعة البترولية.

وقد عمدت الدولة في السنوات اللاحقة إلى مصادرة المصافي والمنشآت التي كانت تديرها الشركات الخاصة. مما جعل شركة "بتروبراس" الوطنية تعتمد في السنوات الأولى لعملها على الدعم المالي من موازنة الدولة، قبل أن تتحول لاحقاً إلى واحدة من أكبر وأنجح الشركات العالمية.

ولكن مع تولي الجيش السلطة نتيجة الانقلاب العسكري سنة 1964، انتهجت الحكومة العسكرية بزعامة الجنرال كاردوسو (Cardoso) مبدأ الخصخصة الجزئية. وأعادت أيضاً المنشآت المصادرة للشركات الخاصة المحلية والأجنبية في موازاة تقليص الوضع الاحتكاري لشركة "بتروبراس"، وصولاً إلى إنهاء هذا الوضع بالكامل سنة 1995.

الجزائر

أنشئت شركة "سوناطراك" الوطنية سنة 1963 في البداية كشركة محاصة (joint stock). وبالرغم من تبعيتها التامة للدولة إلا أنها كانت تتمتع باستقلال

معنوي وصلاحيات واسعة لإدارة قطاع الصناعة البترولية بكل مراحلها، بما في ذلك الإيرادات النفطية. لكن شركات النفط العالمية استمرت بإدارة المشاريع البترولية الحيوية للبلاد لتعزز بذلك موقعها بالنسبة لخزينة الدولة كمصدر رئيسي للريوع البترولية.

إلا أن الدولة بزعامة هواري بومدين اتجهت سنة 1971 نحو التأميم الشامل لقطاع البترول. وباتت حينذاك شركة ''سوناطراك'' الوطنية اللاعب الوحيد في هذا القطاع. ومع حلول سنة 1980 أدركت الحكومة مساوىء خيارها المركزي الشديد في إدارة الثروة البترولية، فعمدت إلى إنشاء شركات نفط وطنية أخرى، متخذة من الشركة الأم كنواة لهذه الشركات.

النرويج

اكتشف البترول في النرويج على صعيد تجاري للمرة الأولى سنة 1969، بعد خمس سنوات من منح أولى التراخيص سنة 1965 بالتزامن مع وضع المبادىء الأساسية لإدارة قطاع النفط والغاز النرويجي، فيما بات يعرف «بالوصايا العشر» (والتي أقرها البرلمان النرويجي سنة 1972، (راجع الملحق رقم 3 حول الموضوع). إلا أن عمليات الضخ لم تبدأ عملياً سوى في سنة 1977، لتبدأ بذلك النرويج الحقبة النفطية بعدد سكان يقل عن أربعة ملايين نسمة، إنما بمؤسسات مصممة جيداً وفاعلة ومستويات بطالة متدنية، والأهم بطاقم إداري من الموظفين المتمرسين على إدارة الثروات الطبيعية الأخرى التي كانت برعت فيها النرويج، مثل توليد الطاقة الكهرومائية والمناجم والصيد البحري.

وقد تجلى الاهتمام الواسع والفوري للسياسيين والمجتمع النرويجي عموماً في المسارعة إلى تشكيل شركة نفط وطنية مملوكة للدولة بالكامل سنة 1972 تحت

إسم ''ستات أويل» (Statoil). وهي شركة تضاهي أفضل شركات النفط العالمية الخاصة من حيث الانتاجية والحوكمة ومستوى الإنجاز. ومباشرة بعد ذلك عاودت الحكومة رفع مساهمة الدولة في المشغّل النرويجي المحلي (Norsk Hydro) إلى ٪51 بغرض الاحتفاظ بالأغلبية، إلى جانب تشجيع بقية المصالح البترولية النرويجية الخاصة للاندماج في إطار مشغّل ثالث اسمه Saga Petroleum. وتبع ذلك كله مباشرة تشكيل '' مديرية البترول النرويجية'' كإدارة رسمية مهمتها تعزيز قدرة الحكومة في الرقابة على قطاع البترول والسيطرة عليه.

ومع أن الحكومة لم تتعرض لمصالح الشركات المشغّلة الخاصة المحلية، الناشطة في مجال استكشاف وتطوير الثروة البترولية النرويجية، إلا أنها منحت شركة النفط الوطنية ٪50 من حقوق الاستكشاف الجديدة اعتباراً من سنة 1974، يجري رفعها تدريجياً إلى ٪80 بالتزامن مع إنطلاق مرحلة التطوير والانتاج.

ومع اكتمال نضوج شركة ''ستات أويل'' الوطنية تمت خصختها جزئياً سنة 2001. مما مكنّها من مضاعفة قدراتها التقنية والتوسع للعمل في أعالي البحار، حيث المياه العميقة والظروف الطبيعية الصعبة. قبل أن يجري لاحقاً دمج شركة النفط الوطنية مع المشغّل الخاص المحلي Norsk Hydro سنة 2007 بهدف إيجاد مشغل نرويجي عملاق يمتلك القدرة على المنافسة الخارجية.

ماليزيا

بدء استخراج البترول على نطاق تجاري في ماليزيا خلال أوائل العقد الأول من القرن العشرين. وقد استمرت شركات بترول دولية مثل «شل» (Shell) و''اكسون'' (Exxon) باحتكار امتيازات تشغيل القطاع البترولي في ذلك

البلد طوال عشرات السنين دون أي تدخل من قبل الحكومة الماليزية، التي كانت تكتفي بالعلاوة (royalty) التي تدفعها هاتين الشركتين.

وقد بقي هذا الوضع مستمراً حتى سنة 1974، حين قررت الحكومة الماليزية تأسيس شركة "بتروناس" (Petronas) كمنظّم ومشرف أوحد على مختلف أنشطة القطاع البترولي، ولكن دون التعرض لتأميم موجودات الشركات الأجنبية. بل فرضت الحكومة على هذه الشركات التخلي عن جزء من المصالح في الأنشطة التي تحتكر إدارتها، لمصلحة تكوين الشركة الوطنية الجديدة. وبعد فترة وجيزة جرى منح الشركة الوطنية وضعاً احتكارياً، مقابل استبدال امتيازات الشركات الأجنبية بعقود مشاركة في الانتاج. ومن معالم هذه العقود وضع سقف لبترول الكلفة لا يتجاوز ٪20 للنفط و٪25 للغاز، مع تخصيص علاوة للدولة بنسبة ٪10. أما بترول الربح المتبقي بنسبة ٪70، فيوزع بنسبة ٪30 للشركات و٪70 للدولة.

وبالرغم من ملكية الدولة الكاملة لشركة "بتروناس" إلا أن الشركة بقيت خاضعة لقانون الشركات الماليزي، أسوة ببقية الشركات البترولية. ويترتب على ذلك أن الشركة الوطنية كانت تحتفظ بالأرباح التي تحققها، مقابل دفع العلاوة ورسوم التصدير وضرائب الأرباح للحكومة كبقية الشركات المشغّلة للقطاع. وإضافة إلى ذلك، فإن الحكومة (ممثلة بوزارة المالية) وبوصفها مالك لأسهم الشركة الوطنية تحصل في نهاية كل عام على حصص الأرباح التي تودع في صندوق حكومي خاص.

وخلال 12 سنة من نشاطها باتت بتروناس اليوم من كبريات شركات النفط العالمية، التي تعمل على الصعيد الدولي وفي أعالي البحار. بحيث باتت عائدات

الشركة من عملياتها في الخارج لسنة 2008 تشكل حوالي 40٪ من إجمالي عائداتها. ولذلك تعتبر شركة نفط "بتروناس" الماليزية من أبرز تجارب شركات البترول الوطنية الناجحة في العالم.

أنغولا

أسست شركة النفط الأنغولية «سونانغول» (Sonangol)على أنقاض شركة النفط البرتغالية التي سبق أن قامت الحكومة الأنغولية بتأميمها، وذلك بعد مرور عام واحد على استقلال أنغولا عن البرتغال سنة 1976. وقد سبق هذا التأسيس إنشاء الحكومة لجنة وطنية لإعادة هيكلة قطاع البترول سنة 1975. وبما أن هذه الشركة الوطنية كانت تفتقد للامكانيات والخبرات اللازمة لإدارة عمليات الاستكشاف والانتاج، فقد استعانت بخدمات شركة أميركية (آرثر ليتل – Arthur Little) لمساعدتها في بناء القدرات الذاتية وبلورة استراتيجية واضحة وبعيدة المدى لإدارة عمليات القطاع. كما أرسلت الشركة الوطنية أيضاً نخبة من كوادر الصف الأول لديها إلى الخارج للتدرّب لدى شركات نفطية مرموقة، مثل «سوناطراك» الجزائرية و«إيني» الإيطالية. ولا زالت الشركة حتى تاريخه تخصص منحاً دراسية أكاديمية للتخصص في الخارج ضمن مجالات الصناعة البترولية لتعزيز خبراتها الوطنية.

فنزويلا

بدء استخراج البترول في فنزويلا في بدايات العقد الأول من القرن العشرين، حيث تولت الشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات حينها عمليات الاستكشاف والتطوير والانتاج بموجب امتيازات طويلة الأجل. ثم أسست

فنزويلا شركتها النفطية الوطنية الأولى سنة 1959 كمنافس لامتيازات تلك الشركات. إلا أنه مع تراجع مستويات الانتاج والاحتياطيات النفطية مطلع عقد السبعينيات، قامت الحكومة بتأميم صناعة النفط الفنزويلية سنة 1975. وأسست بعدها مباشرة شركة نفط وطنية جديدة هي PDVSA بالتزامن مع فرض قيود على مشاركة شركات النفط الخاصة المحلية والأجنبية في تشغيل القطاع البترولي.

ولكن تعاظم اعتماد الحكومة الفنزويلية على العائدات النفطية، وبالتالي اهتمامها بالاستحواذ على أكبر قدر ممكن من العائدات البترولية التي تجنيها الشركة الوطنية، أكثر من اهتمامها بتنمية وتطوير هذا المورد، أوجد ضغوطاً كبيرة على الشركة الوطنية وأدى إلى توتر العلاقة مع الحكومة وكذلك مع بقية الشركات الخاصة المحلية.

أغراض شركات البترول الوطنية ووظائفها:

أولاً- الأغراض :

يتبين من التجارب المشار إليها أعلاه تعدد أغراض إقامة شركات بترول وطنية تبعاً لاختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لكل دولة. وعلى العموم يمكن الإشارة إلى أبرز هذه الأغراض على الشكل التالي:

- **ضمان أكبر حصة ممكنة للدولة** من الموارد المالية للثروة البترولية من أجل تغطية نفقاتها المتزايدة. فبالإضافة إلى الرسوم والضرائب التي تجبيها الدولة من شركات البترول المشغّلة، مثل: العلاوات (bonuses)، والأتاوات (royalties)، والضرائب على بترول الربح (profit oil taxes)، ورسم السطح

(surface fee)، وما إلى ذلك.. غالباً ما تطمح العديد من الدول إلى زيادة حصتها المباشرة في البترول المستخرج. فتلجأ إلى تأسيس شركة بترول وطنية لتحقيق هذه الغاية، سواء عبر القيام بعمليات استكشاف وتطوير واستخراج البترول بشكل منفرد أو بالإشتراك مع الشركات العاملة في القطاع.

- **ضمان السيطرة الوطنية** على المصادر الطبيعية كهدف حيوي يتصل بموضوع السيادة. والوسيلة الفضلى لتحقيق ذلك بالنسبة لدول كثيرة تكون عبر تأسيس شركة بترول وطنية وتمكينها من السيطرة على القطاع بشتى الطرق.

- **ضمان أمن الإمدادات النفطية**: غالباً ما تخشى العديد من الدول من الوقوع تحت رحمة الشركات البترولية التي تدير القطاع النفطي، خصوصاً في أوقات الأزمات الدورية في الأسواق العالمية. ولذلك فإن رغبة الدول في تحصين إقتصادها ومجتمعها المحلي في مواجهة هذه التحديات، فضلاً عن الحد من الاعتماد على المصادر الأجنبية، يعد من الدوافع الرئيسية لإقامة شركات بترول وطنية وتطوير مهامها كي تشمل مختلف مراحل الصناعة البترولية.

- **الحد من عجز الموازنة**، من خلال تقليص فاتورة المحروقات المستوردة. إذ أن وجود شركة نفط وطنية يعتبر ضمانة لاستدامة تغطية احتياجات الاستهلاك المحلي من المشتقات البترولية بأسعار التكلفة.

- **تعزيز المحتوى المحلي** للثروة البترولية كأرضية مناسبة لدعم سياسات التنمية الاقتصادية، سواء عبر تطوير الترابطات بين مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، أو من خلال دور الشركة الوطنية في مضاعفة حجم الموارد المحلية المستخدمة في عمليات الاستخراج والمعالجة المحلية وتوظيف الموارد البشرية.

- **القيام بجانب من الأعباء الاجتماعية**، حيث تعمد العديد من الدول المنتجة إلى إلقاء الكثير من أعباء البرامج الاجتماعية على كاهل شركات النفط الوطنية.

ثانياً- الوظائف :

ولتحقيق الأغراض المشار إليها أعلاه يناط عادة بشركة البترول الوطنية تأدية أدوار متعددة، لكل منها شروطه ومستلزماته المادية والمالية والبشرية. وبطبيعة الحال فإن هذه الأدوار تبدو متدحرجة تبعاً لمراحل تطور الشركة الوطنية ومشاركتها في استغلال الاحتياطيات البترولية.

ففي المراحل الأولى لإنشاء شركات البترول الوطنية تقتصر التكاليف عادة على تأدية مهام إدارية غير تجارية، منها على سبيل البيان لا الحصر: تأدية دور الناظم لعملية منح التراخيص بالنيابة عن الدولة، ووضع القواعد المفصلة لضبط الإنجاز واحترام القواعد والقوانين الحاكمة للصناعة النفطية، والموافقة على إنفاذ القرارات الرئيسية للشركات المشغّلة، بالإضافة إلى التركيز على بناء القدرات والتدريب. وفي المقابل تتولى شركات البترول الأجنبية المهام التجارية في مختلف مراحل الصناعة البترولية، بما فيها الانتاج والنقل والمعالجة، مع ما تتطلبه من خبرات وامكانيات مالية ومادية مكلفة جداً تفتقد إليها غالباً الشركات الوطنية الحديثة العهد.

وإذا كانت الموازنة الحكومية تشكل مصدر التمويل الرئيسي لشركات البترول الوطنية الحديثة أعلاه، إلا أننا قد نجد في العديد من التجارب أن هذه الشركات تحصل في المراحل المبكرة لإنشائها على حصة من الأسهم في المشروع كشرط في منح تراخيص للشركات الأجنبية. وتتراوح هذه الحصة بين 5٪ و 20٪، بينما تتولى الشركات الأجنبية المشغّلة تغطية تكاليف الاستكشاف والتطوير. وهذه الحصة قد تحدد بموجب القانون أو كحصيلة للتفاوض بين الطرفين. مع ذلك قد تكلف بعض الشركات الوطنية في هذه المرحلة المبكرة باستيراد المشتقات النفطية وتسويقها محلياً مع فرض رسوم على المبيعات، كما يحصل في العديد من الدول الأفريقية.

وشيئاً فشيئاً تعمد الكثير من شركات البترول الوطنية إلى زيادة حصتها في تراخيص تطوير الحقول البترولية، بالتزامن مع تعزيز مواردها المالية المشار إليها أعلاه، بالإضافة إلى موارد أخرى سنوردها أدناه، بما يكفي لتمويل تلك الحصة من التراخيص. فضلاً عن تركيز جهودها على تطوير قدراتها التقنية والبشرية بموازاة توسيع نشاطاتها في مجالات تطوير منبع الثروة واستغلالها تجارياً. وكلما ازداد ولوج هذه الشركات لميدان النشاط البترولي التجاري، فإنها عادة ما تتخلى عن الأنشطة الجانبية الإدارية والإجتماعية تدريجياً لصالح مؤسسات أخرى في الدولة تؤسس لهذه الغاية، وذلك تجنباً لإرهاقها.

وبطبيعة الحال، فإن استراتيجيات شركات البترول الوطنية تتخذ بعداً جديداً يتناسب مع تطور دورها كمشغّل للحقول البترولية وحجم الانتاج اليومي من جهة، ومدى اتساع نشاطاتها في مجالات النقل والمعالجة والتسويق والتخزين وما إلى ذلك من جهة أخرى.. فمع وصول نشاط هذه الشركات إلى ذروته، خصوصاً من خلال التوسع في الاكتشافات كمياً وجغرافياً لزيادة إحتياطياتها النفطية، تصبح أمام تحديات وفرص من نوع جديد. مما يفرض إخضاع القرارات المتعلقة بالانتاج والتمويل والتوظيف والتسويق لمعايير أكثر تشدداً لضمان تطوير قدراتها كمشغّل رئيسي للثروة البترولية، بدءاً من منبعها (upstream) وصولاً إلى وجهتها الاستهلاكية النهائية (downstream).

ولذلك نلاحظ على سبيل البيان، أن شركات البترول الوطنية تحرص في هذه المرحلة المتقدمة من تطوير الحقول البترولية على جعل عقودها وصفقاتها مع الشركات البترولية المتعددة الجنسية مرنة، بما يسمح لها بتمويل حصتها في أية رخصة مشتركة مع تلك الشركات في مختلف الظروف، بما فيها تقلبات الأسعار في أسواق النفط العالمية، أو عدم استقرار موارد الموازنة العامة للدولة، أو في حال كانت التدفقات المالية من بيع البترول دون المتوقع، أو تأخر الاستخراج أو حتى تعليقه لأسباب طارئة، أو ارتفاع كلفة الاستدانة الخارجية مع

تراجع العائدات البترولية..وما إلى ذلك. ومما لا شك فيه أن الشركات الوطنية تعلم جيداً أن الحفاظ على دورها في تلك الحالة، كشريك في تشغيل وتطوير الحقول البترولية يتطلب منها أيضاً توظيف المزيد من الخبراء والفنيين والامكانيات التقنية، مع ما يتطلبه كل ذلك من نفقات مالية باهظة.

وكلما أصبحت شركة البترول الوطنية قادرة على الإنتاج بكميات أكبر والدخول باكتشافات جديدة وتوسيع أسواقها، كلما قل اعتمادها على مخصصات الموازنة العامة للدولة، لا بل تتحول الشركة بذاتها إلى أحد أبرز مصادر تمويل خزينة الدولة. ومما لا شك فيه أن وصول الشركة الوطنية إلى هذه المرحلة المتقدمة من الصناعة البترولية يعني أنها باتت على درجة من النضوج والخبرة، بما يؤهلها لتحصين نفسها في مواجهة تقلبات الأسعار في أسواق البترول العالمية والكثير من الظروف غير المؤاتية، المشار إليها أعلاه.

والجدير ذكره أن شركات البترول الوطنية حول العالم، وكذلك تلك المتعددة الجنسية تقوم بانجاز الكثير من عمليات وأنشطة تطوير الآبار البترولية بشكل غير مباشر، عبر شركات خدمات متخصصة بتطوير الحقل النفطي، قد تكون تابعة بالكامل للقطاع الخاص أو ملكية مشتركة بين الطرفين. مما يعفي ميزانيات هذه الشركات من أعباء توظيفات رأسمالية طائلة.

وغالباً ما يرتبط نجاح شركات البترول الوطنية في تأدية مهامها خلال تلك المرحلة الأخيرة الحساسة، المشار إليها أعلاه بوجود استراتيجية مستقرة وواضحة تحدد بموجبها مهام الشركة بعناية، بالتعاون بين مدرائها من جهة ومسؤولي الدولة من جهة أخرى. بما في ذلك الصلاحيات المالية للشركة، وعلى رأسها آليات تأمين احتياجاتها المالية، سواء من مواردها الذاتية، أو عبر التمويل الخارجي من خلال إصدار الأسهم في البورصات العالمية أو سندات الدين. وذلك لتغطية تكاليف استثماراتها التي تكون عادة مرتفعة في هذه المرحلة، خصوصاً أن مشاريع الاستكشاف والتطوير التي تشارك فيها شركة البترول الوطنية تأخذ فترة قد تتراوح بين سبع إلى أربعة عشر سنة قبل توقّع تدفق الإيرادات.

ويلاحظ أنه في بعض التجارب الناجحة كان مدراء الشركة الوطنية يتولّون في ذات الوقت مناصب سياسية عالية في السلطة، أو سياسيون سابقون. وهو ما يوفر فرصاً إضافية لإنفاذ قرارات تلك الشركات دون عوائق أو ممانعة من قبل السلطات، مع أن هذا الواقع قد يفرض على الشركة أيضاً تحدي الإلتزام بدعم المصالح والسياسات الوطنية للبلد الأم.

مصادر تمويل شركات البترول الوطنية:

تحتاج شركة البترول الوطنية الحديثة العهد إلى دعم مالي في بداية عملها لتمكينها من تغطية نفقاتها وتمكينها من الانطلاق، بانتظار استخراج البترول وتوزيعه وتحصيل المردود المالي الكافي، والذي يستغرق عادة بضع سنوات من تاريخ إنشاء وبداية عمل هذه الشركة كمشغّل في القطاع. وخلال هذه المرحلة الانتقالية تصبح الدولة الممول الرئيسي للشركة، من خلال المصادر التالية:

- مخصصات الموازنة العامة، وهي تخضع لآليات الإنفاق العام، وبالتالي يتوقع أن يكون هذا المصدر متقلباً ولا يمكن الاعتماد عليه بالكامل.
- عائدات نشاط الشركة ذاتها، من خلال عمليات ثانوية تقوم بها: كالتكرير والنقل والتوزيع. وقد تلجأ بعض الشركات الوطنية في حالات معينة إلى تمويل جانب من نفقاتها بواسطة الرسوم التي تفرضها على بيع النفط في الأسواق المحلية. ومن الواضح أن هذه المصادر الإضافية غير مستقرة تبعاً لتقلبات السوق.
- الاحتفاظ بقسم من عائدات بيع المعلومات الجيولوجية أو مدفوعات المشغلين (كعلاوات التوقيع على التراخيص، ورسوم استغلال السطح،...).
- مساهمات القطاع الخاص كشريك في رأس المال.

وبما أن الكثير من هذه المصادر تكون عادة محدودة ، فإن ذلك يضاعف من القيود المالية على توسع الشركات الوطنية في المرحلة التي تسبق الاستخراج على نطاق تجاري، وبمعنى آخر يجعل حجمها محدوداً بشرياً ومالياً وتكنولوجياً.

ولكن يتبين من خلال العديد من التجارب التي سبق استعراضها، أن الكثير من شركات البترول الوطنية نشأت وتطورت في خضم الصناعة البترولية بمختلف مراحلها، إما عبر التأميم أو شراء الأسهم أو عمليات الدمج وما إلى ذلك. وفي مثل هذه الحالات تكون الأوضاع المالية والمادية للشركة في حال جيدة نسبياً، بما تملكه من أصول ثابتة ومتداولة قد تكون كافية لتمكينها من الاستغناء عن المساعدات المالية للدولة.

القسم الثاني:

إنشاء شركة البترول الوطنية في لبنان، الجدوى والدور- التحديات والتكاليف- حلول مناسبة وآليات التأسيس

مقدمة:

تتباين المقاربات بخصوص تأسيس شركة بترول وطنية على الصعيد اللبناني لاعتبارات مختلفة، فبعضها ينطلق من قناعات أيديولوجية تتصل بالموقف من تدخل الدولة ودورها عموماً في الحياة الاقتصادية، فيما يرى البعض الآخر أن الوقت ما زال مبكراً للحديث عن شركة وطنية، بينما يعتبر فريق لا بأس به أن الشركة سوف تشكل عاملاً إضافياً من عوامل الفساد والهدر في الدولة، فضلاً عن أن هذه الشركة لن تكون أفضل حالاً من بقية المؤسسات العامة لناحية سوء الفعالية والانتاجية.

ما نود الاشارة إليه أن مثل هذه المواقف تتجاهل في الواقع خصوصية الثروة البترولية، أولاً بوصفها سلعة استراتيجية ذات طبيعة خاصة لكونها ثروة قيّمة غير متجددة، بمعنى أنها معرّضة للنضوب والاستنزاف خلال فترة قصيرة نسبياً، وثانياً لأهميتها في إحداث تحوّل مصيري وجوهري ليس على صعيد الحياة الاقتصادية والاجتماعية وحسب، وإنما على مستوى العلاقات السياسية والديبلوماسية للبلاد. خصوصاً في بلد صغير كلبنان يعاني منذ عقود أزمة إقتصادية ومالية حادة، حيث يراهن الكثيرون على هذه الثروة للخروج من دوامة الأزمة المذكورة. وفي هذا الإطار نجد أن الكلفة المرتفعة للطاقة تشكل أحد أبرز عناصر التكلفة المعوّقة لتنافسية القطاع الصناعي في لبنان. وبالتالي فإن توفير هذه الطاقة بسعر تنافسي للصناعات اللبنانية من شأنه إعطاؤها الفرصة لإثبات وجودها ودعم ميزان المدفوعات اللبناني.

يكفي أن نشير في هذا المجال إلى دور الطاقة في حكاية النهوض الاقتصادي الأوروبي. فمنذ العام 1951 اتفقت قلة من الدول الأوروبية في إطار "المجموعة الأوروبية للفحم والصلب" على اتخاذ هاتين السلعتين الحيويتين لاقتصادياتها، واللتين لطالما لعبتا دوراً مميتاً في الصراع بينها، كقاعدة مصالح مشتركة لها للحيلولة دون نشوب حروب جديدة بسببها. وقد شكلت هذه المجموعة فيما بعد نواة الإتحاد الأوروبي الذي نعرفه اليوم.

لذلك نعتقد أن الموقف النهائي من شركة النفط الوطنية ينبغي أن يتحدد على ضوء ما نريده من الثروة البترولية الموعودة. فهل ننوي تحويل هذه الثروة إلى قوة دافعة للنهوض بالقطاعات الاقتصادية والتنمية المستدامة إقتصادياً واجتماعياً، وهو ما نطمح إليه، أو الاكتفاء بتحصيل مردود مالي محدد لتغذية خزينة الدولة وإطفاء الدين العام. وشتان ما بين الخيار الأول الذي اعتمدته الدول الأوروبية وأوصلها إلى مراحل متقدمة من التطور الاقتصادي والرقي الاجتماعي، وبين الخيار الثاني الذي سارت به الكثير من الدول النامية في أفريقيا وآسيا وأدى بها إلى إقتصاد ريعي بمستويات عالية من البطالة والفساد. فضلاً عن أن الخيار المالي وحسب قد لا يحقق الكثير من آمال الخزينة اللبنانية في ظل ما يتم تداوله حول حجم الاحتياطيات القابلة للاستغلال التجاري من النفط والغاز.

فتقديرات هذا الاحتياطي تتراوح بين 25 إلى 96 تريليون قدم مكعب (tcf) من الغاز وحوالي 865 مليون برميل من النفط. وتسييل هذه الكميات مالياً يعني أن قيمتها ستتراوح بين 140 إلى 300 مليار دولار كحد أقصى. فإذا كانت الشركات المشغلّة ستحصل على حصة من البترول المتاح (بما فيه بترول التكلفة وحصتها في بترول الربح) قد تصل إلى ٪70 ، أي ما قيمته 210 مليار دولار، فذلك يعني أن القيمة المتبقية للدولة (بما فيها الإتاوة وحصتها في بترول الربح والعائدات الضريبية) لن تتعد ٪30، أي ما قيمته 90 مليار دولار في أحسن الأحوال. وهذه الحصة الأخيرة ستتوزع ما بين القطاعين العام والخاص بنسبة 45,9 مليار

دولار للأول (أي أقل من قيمة الدين العام للدولة) و44,1 مليار للثاني، في حال الافتراض أن القطاع الخاص سيشارك بنسبة ٪49 من رأسمال شركة البترول الوطنية المنشودة.

وعلى أية حال فإن طرح موضوع تأسيس شركة بترول وطنية في لبنان بحد ذاته يثير العديد من التساؤلات، من أبرزها ما يلي:

- ما هي مبررات وجدوى إنشاء مثل هذه الشركة؟
- ما هو التوقيت المناسب لتأسيس هذه الشركة؟
- ماذا عن محاذير وعوائق إقامة هذه الشركة؟
- ما هي الاستراتيجيات والسياسات الكفيلة بتجنب هذه المحاذير والعوائق؟
- كيف سيتم تمويل شركة البترول الوطنية في ظل العجز المالي للدولة؟
- ما هي معايير حوكمة شركة البترول الوطنية في ظل الواقع اللبناني المثقل بالفساد.

هذه التساؤلات وغيرها تشكل موضوعات للمعالجة ضمن الورقة المطروحة، وذلك بالاستناد إلى خلاصة المفاهيم والتجارب العالمية الرائدة في هذا المجال، والتي سبق أن استعرضنا بعضاً منها أعلاه، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف المحلية من مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية.

شركة البترول الوطنية في التشريع اللبناني:

اقتصر ذكر شركة البترول الوطنية صريحاً في التشريع اللبناني على عبارة مقتضبة، وردت في المادة السادسة (الفقرة 2) من القانون رقم 132 (قانون الموارد البترولية في المياه البحرية)، على الشكل التالي: " يمكن عند الاقتضاء، وبعد التحقق من وجود فرص تجارية واعدة،

إنشاء شركة بترول وطنية، بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير بالاستناد إلى رأي الهيئة".

وفي إشارات أخرى غير واضحة حول شركة البترول الوطنية، فقد اعتبرت المادة التاسعة من الأحكام الرئيسية لإتفاقية التشغيل المشترك الواردة في الملحق (ج) من اتفاقية الاستكشاف والانتاج (اتفاقية الاستكشاف والانتاج مرسوم رقم 43) أنه " في حال اكتسبت الدولة أو أي كيان مملوك من الدولة نسبة مشاركة وفق المادة 36 من اتفاقية الاستكشاف والانتاج، تصبح الدولة أو الكيان المملوك من الدولة طرفاً في اتفاقية التشغيل المشترك.. ".

وفيما نصت المادة الخامسة – الفقرة 2 من إتفاقية الاستكشاف والانتاج على مشاركة الدولة كما يلي: « يمكن للدولة أو لأي كيان مملوك من الدولة أن تصبح/ يصبح في المستقبل صاحب حق تبعاً للمادة 36 من هذه الاتفاقية،.."، إلا أنها سبقت ذلك في الفقرة 1 من المادة ذاتها بحرمان الدولة من المشاركة في دورة التراخيص الأولى، من دون أن تحدد آليات مشاركة الدولة في دورة/ أو دورات التراخيص اللاحقة أو الجدول الزمني لذلك، حيث نصت تلك الفقرة على ما يلي: "من دون الإخلال بأحكام المادة 36 (2) (هـ)، ليس للدولة نسبة مشاركة في دورة التراخيص الأولى".

وبدلاً من أن تكون شركة البترول الوطنية هي المرجع الصالح لإدارة حصة الدولة من الإتاوة وبترول الربح، فقد أوكلت المادة 82 من المرسوم التطبيقي رقم 10289 تاريخ 2013/ 4/ 30 هذا الدور إلى صاحب الحق في الرخص البترولية من خلال النص التالي: ".. على صاحب الحق، ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك، بيع على أساس مشترك ومكرس الإتاوة المستلمة عيناً من قبل الدولة والحصة المستحقة للدولة من بترول الربح، معاً وبموجب نفس الشروط والأحكام السارية على بيع حصته من البترول المتاح".

لذلك، وانطلاقاً من واقع البترول بوصفه سلعة استراتيجية غير عادية في عالم اليوم لها طابع جيو-سياسي، ومن أجل توسيع دائرة القرار والمشاركة قد يكون مفيداً إدخال بعض

التعديلات على القانون المذكور. ومنها على سبيل البيان لا الحصر تعديل المادة السادسة أعلاه لجهة ربط إنشاء الشركة ليس بناء على اقتراح وزير الطاقة وحسب وإنما باقتراح يتقدم به عشرة نواب على الأقل أيضاً.

مبررات وجدوى إنشاء شركة النفط الوطنية في لبنان:

هناك العديد من المبررات والمزايا التي تدعم التوجهات لإنشاء شركة النفط الوطنية، نذكر فيما يلي أبرزها:

- لقد احتفظ القانون رقم 132 المشار إليه أعلاه، في الفقرة الأولى من المادة السادسة، للدولة بحق القيام أو المشاركة بالأنشطة البترولية. وبذلك يصبح وجود شركة البترول الوطنية أمراً حتمياً كمرجع تجاري صالح لإدارة حصة الدولة في الرخصة البترولية المنصوص عنها في المادة المذكورة.

- يعتبر البترول سلعة استراتيجية تحتم السيطرة المباشرة عليها باعتبارها ثروة ناضبة لا يمكن تعويضها، وذلك لضمان عدم إساءة الشركات الأجنبية والخاصة عموماً إستغلالها طمعاً بالربح السريع. مما قد يطيح بالكثير من الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية الحيوية، والتي سنأتي على ذكرها لاحقاً. وهي أهداف لا يمكن ضمان تحقيقها فعلاً من دون امتلاك شركة نفط وطنية، باعتبارها وسيلة مباشرة لمشاركة الدولة في إدارة قطاع البترول.

- ارتكاز السياسة البترولية عموماً لأية دولة على **أربعة أركان رئيسية** تشكل مجتمعة منظومة متكاملة للإدارة والسيطرة على قطاع البترول، ولا يمكن بدونها الوصول بالمخرجات النهائية لإدارة الثروة البترولية إلى مستويات مرتفعة من

الانتاجية والفعالية، فضلاً عن استحالة بناء سياسة تنموية بعيدة المدى بالاستناد إلى هذه الثروة الناضبة، والتي لا يمكن تعويضها بأي شكل من الأشكال. وبالتالي فإن غياب أي من هذه الأركان ستكون نتيجته حتماً قصوراً لا يعوّض في أكثر من مجال مالي واقتصادي وتنموي وسياسي وأمني وما إلى ذلك. وهذه الأركان هي:

- **الركن السياسي**، ويتمثل في السلطة السياسية العليا صاحبة الحق في اتخاذ القرارات المتعلقة بمصير قطاع البترول. وهذه السلطة تتجسد محلياً بمجلس الوزراء عموماً ووزارة الطاقة والموارد المائية والكهربائية خصوصاً.
- **الركن الإداري- التنظيمي**، ويتجسد في لبنان بهيئة إدارة قطاع البترول بوصفها الجهة الرسمية التي تتولى إدارة عملية تأهيل الشركات ومنح التراخيص تحت إشراف الوزير، وتعاونه أيضاً بالاشراف على تطبيق إتفاقيات الاستكشاف والانتاج والتزام الشركات بالمعايير المعتمدة في عمليات الاستكشاف وتطوير الآبار. وإن كانت تركيبة هذه الهيئة تخضع للتوزيع الطائفي، بما يجعلها تحت وطأة التأثير المباشر للأحزاب والشخصيات السياسية النافذة الساعية لزيادة حصتها في الثروة البترولية الموعودة.
- **الركن التجاري**، وتجسده شركات البترول الوطنية بما تقوم به من أنشطة بترولية مختلفة، سواء عند الاستكشاف وتطوير الحقل (Up stream) أو في النقل والتخزين والمعالجة (Mid stream) والتصنيع والتكرير والتسويق (Down stream). وهي غير موجودة حالياً في لبنان.

- **الركن المالي**، المتمثل بالصندوق السيادي (Sovereign Wealth) كأداة مالية لإدارة العائدات المالية للثروة البترولية بالشكل الأمثل، وبالتالي ضمان عدم ضياعها وإهدارها. وهذا الركن الرابع غير موجود حتى الآن أيضاً في لبنان.

ومن الواضح تماماً أن هذه الحلقة ما زالت بعيدة عن الاكتمال في لبنان. حيث يفتقد هذا البلد إلى ركنين أساسيين، هما شركة البترول الوطنية والصندوق السيادي، يعني استمرار غيابهما التنازل عن الكثير من مزايا الثروة البترولية للشركات الأجنبية المشغلة من جهة، وخسارة فرص تنموية لا تعوّض من جهة أخرى.

- تعتبر شركة النفط الوطنية مصدراً رئيسياً مستقلاً للتدفقات المالية التي تغذي الصندوق السيادي، بدلاً من الاقتصار على الفتات من الشركات الخاصة المشغّلة.

- تطرح سياسة المحتوى المحلي كأحد أبرز مبررات تأسيس شركة بترول وطنية. فهذه الشركة تعتبر أداة قيّمة لتكوين ذلك المحتوى. فهي تسمح بتراكم الخبرات محلياً بالتعلم من خلال العمل المباشر. وهذه بالتأكيد لا يمكن اكتسابها بمجرد تصميم عقود جيدة مع الشركات المشغلّة حتى لو ضمنت الدولة التزام الشركات بتنفيذها فعلاً، أو إعداد نظام مالي- ضريبي متماسك وفعّال، أو غير ذلك من الترتيبات والتشريعات الناظمة.

فشركة البترول الوطنية بعملها كقناة لنقل وتوطين التكنولوجيا في الداخل، تعمل في الوقت ذاته كقوة دافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، سواء من خلال تعزيز الترابط والتطور الأفقي بين القطاعات الاقتصادية، وتحديداً قطاعي الصناعة والخدمات. أو عبر إيجاد فرص عمل تحد من تفشي البطالة،

وكذلك نشوء صناعات جديدة مثل التكرير والبروكيماويات والأسمدة ذات القيمة المضافة العالية والتي تكفي لسد حاجة السوق المحلي وتصدير الفائض نحو الخارج.

وبالتأكيد فإن سياسة المحتوى المحلي المذكورة أعلاه، والتي كتب عنها مجلدات كاملة، ينبغي أن تكون معدّة بشكل جيد وفق مبادىء محددة، من أبرزها ما يلي:

- أهداف مرحلية واضحة وقابلة للتحقق في ضوء الإمكانيات المتاحة.
- التركيز على تطوير القدرات المحلية القابلة للانتقال إلى قطاعات أخرى. وهذا يتطلب تشجيع المهارات المشتركة بين مختلف القطاعات الاقتصادية من والصناعة البترولية من جهة أخرى، بما يسمح بتحويل هذه المهارات فيما بينها.
- أن تكون الأهداف بحد ذاتها قابلة للقياس والتقييم المرحلي.
- أن تكون هذه الأهداف أيضاً مرنة وقابلة للتنسيق مع الأدوات والسياسات الحكومية ذات الصلة. لا بل من الضروري مواءمة السياسات والبرامج والقوانين والإجراءات الحكومية بما يخدم أهداف سياسة المحتوى المحلي.

ولا يخفى في هذا الإطار أن خلق فرص العمل وإزالة الفقر تعتبر من المعايير الرئيسية لتوظيفات واستثمارات الكثير من شركات البترول الوطنية، دون أن يكون ذلك بالطبع على حساب سلامة وفعالية هذه الاستثمارات بحد ذاتها.

- إن لبنان بوصفه بلداً مستورداً للمشتقات النفطية تضغط فاتورته البترولية بشدة على ماليته العامة وأمنه الاجتماعي، ويخضع في الوقت ذاته لتحكم ومزاجية الاحتكارات السائدة، يعتبر بحد ذاته حافزاً كافياً لانخراط الدولة في

هذا النشاط سعياً على الأقل لإيجاد التوازن المطلوب في أسواق هذه المشتقات وعدم تركها كلياً للقطاع الخاص (الأجنبي والمحلي)، وذلك لاعتبارات منها استراتيجي يتصل بالسيادة ومنها المالي باعتبار هذا القطاع مورداً مالياً حيوياً، فضلاً عن سلامة واستدامة الإمدادات النفطية، بما يحمي البلاد في مواجهة أية صدمات خارجية غير متوقعة في سوق يخضع تماماً للتقلبات والتجاذبات الدولية على اختلافها من جهة، وكذلك توفير أوسع قاعدة منافسة ممكنة من جهة أخرى.

وبمعنى آخر، فإن تحول شركة البترول الوطنية إلى عنصر توازن في السوق المحلية على الأقل، يحد من قدرة الشركات الأجنبية على التلاعب بالإمدادات النفطية المحلية أو التلكؤ أو الانسحاب لأسباب خاصة بالشركة أو بالبلد الأم. وهو ما يساهم في نهاية الأمر في تعزيز قدرة الدولة كلاعب قوي في سوق النفط.

- يجد تأسيس شركة البترول الوطنية مبرراته أيضاً في الواقع السائد لجهة عدم تكافؤ العلاقة بين الدولة والشركات صاحبة الحق نتيجة التفاوت الهائل في توفر الخبرات والمعلومات للطرفين، خصوصاً أن الطرف الثاني غالباً ما يكون عبارة عن شركات عملاقة متعددة الجنسيات تملك خبرات واسعة وامكانيات مالية ضخمة. وهو ما يمنح هذا الطرف قدرة أكبر على المناورة في التفاوض من جهة، ويجعل الدولة غير مؤهلة تماماً لفهم حقيقة التعقيدات الفنية للصناعة البترولية من جهة أخرى، خصوصاً ما يجري على صعيد تطوير المكامن البترولية، فضلاً عن قصورها في إدراك المخاطر والتبعات البيئية لعمليات التطوير المذكورة.

وهذا الخلل أيضاً يثير الخشية من عدم قدرة الدولة في هذه الحالة على صياغة عقود مجدية ومنصفة لناحية تخصيص المخاطر وتوزيع الفوائد بين الطرفين. ناهيك

عن وضع أنظمة مالية مجزية وفعّالة تحقق الأهداف النهائية المتمثلة بتعظيم العائد من الثروة البترولية من جهة ثانية. ولذلك يصبح إنشاء الشركة الوطنية حاجة ملحة للمساهمة في ردم هذه الهوة، إذ تمتلك الدولة عندها أداة مباشرة تستطيع من خلالها تكوين خبراتها ومعلوماتها مع مرور الوقت على قاعدة "التعلم من خلال العمل- learning by job"، خصوصاً في حال دخول الشركة الوطنية كشريك غير مشغّل ولو بحصة ضئيلة إلى جانب الشركات المشغلة صاحبة الحق. الأمر الذي يفضي في نهاية المطاف إلى تحسين الموقع التفاوضي للدولة ويزيد من قدرتها على الرقابة والسيطرة.

- تمكين الدولة من الإطلاع عن كثب بشكل دائم على عمليات التنقيب وبرامج الاستكشاف والتطوير والانتاج، إلى جانب الاحتفاظ بحقها في حضور إجتماعات حاملي التراخيص بصفة مراقب.
- إن وجود شركة البترول الوطنية يمكّن الدولة من امتلاك وسيلة إضافية لصياغة وتنفيذ سياسات طاقوية وبيئية فاعلة.
- إن دخول شركة النفط الوطنية كصاحبة حق غير مشغل يساهم في ضمان التزام بقية المشغلين بتنفيذ أحكام المرسوم التطبيقي رقم 10289، المتصل بالأنظمة والقواعد المتعلقة بالأنشطة البترولية. كما أن وجود الشركة الوطنية في هذه الحالة يسمح أيضاً بالقيام بدراسات نفطية موازية، وعدم الاكتفاء بالدراسات والتقارير التي تقدمها الشركات المشغّلة.
- امتلاك الدولة خيارات وبدائل جاهزة تضفي المزيد من المرونة على سياساتها فيما يتعلق بتنفيذ التشريعات البترولية. ومن هذه التشريعات على سبيل البيان المادة 36- الفقرة 2، البند هـ من إتفاقية الاستكشاف والانتاج المتعلقة بالتنازل

الجبري والتي تعطي الوزير الصلاحية لاختيار كيان مملوك بالكامل للدولة للحلول كصاحب حق مكان أية شركة ملزمة بالتنازل الجبري عن حقها نتيجة إخلالها بأحكام الاتفاقية مع الدولة.

محاذير وعوائق إنشاء شركة بترول وطنية في لبنان:

مما لا شك فيه أن تأسيس شركة بترول وطنية يطرح العديد من المحاذير والتحديات، والتي لا تعني بالضرورة إلغاء هذا المطلب الحيوي من أساسه بقدر ما تفرض على المعنيين دراسة الموضوع بكل جد وإخلاص وصولاً إلى إيجاد الحلول الملائمة. وهو ما تطمح هذه الورقة للمساهمة به، وذلك على الشكل التالي:

- تتطلب الصناعة البترولية استثمار رؤوس أموال طائلة. لا بل أن ضمان تنافسية شركة النفط الوطنية يتطلب توظيفات دائمة ومكلفة جداً في تكنولوجيات جديدة لتطوير الحقول. وكل ذلك يجعل تأسيس شركة بترول وطنية أمراً مستحيلاً، في ظل العجز الهائل لميزانية الدولة والمديونية المرتفعة للمالية العامة.
- إن الصناعة البترولية تحمل في طياتها الكثير من المخاطر. وليس أقلها احتمال الفشل أصلاً في التوصل إلى اكتشاف كميات تصلح للتسويق على نطاق تجاري. بالإضافة إلى نوعية البترول المكتشف وتقلبات الأسعار التي من شأنها الإطاحة بالكثير من البرامج والخطط.
- الندرة النسبية للخبرات والكوادر البشرية الملائمة للخوض في غمار الصناعة البترولية المعقدة، وإن كان الكثير من المسؤولين والمراقبين، ومنهم وزير النفط شخصياً، يؤكدون على توفر الموارد البشرية المتخصصة بالصناعة النفطية، وهي تتولى مراكز مرموقة في إدارة شركات نفطية كبرى في الخارج.

- إن المرحلة الأولى من عمل شركة البترول الوطنية، بما في ذلك خصوصاً الدخول كشريك في الرخص مع الشركات الأجنبية المشغّلة، أو حتى تكوين مشاريع مشتركة معها، كل ذلك يتطلب توفر ميزانية كافية لتمويل هذه النشاطات وتغطية كلفة المشاركة.
- احتمال توسع نفوذ الشركة وتدخلها للتأثير في مجريات الأحداث السياسية المحلية.
- ارتفاع مستويات الفساد بمختلف أشكاله وبكل المقاييس والمؤشرات العالمية في مرافق الدولة. مما سيعيق الشركة عن تحقيق المستويات المطلوبة من الفعالية والتنافسية، بحيث تتحول الشركة إلى مصدر جديد للمحاصصة وتوزيع المغانم على الأزلام والمحاسيب.
- التضارب المحتمل في المصالح بين شركة البترول الوطنية التي ستعمل حكماً في السوق المحلي على أسس تجارية، وبين العديد من أقطاب السياسة والمال في البلاد ممن يمتلكون استثمارات في قطاع التجارة بالمشتقات النفطية وما يتصل بها من خدمات.

استراتيجيات وسياسات مقترحة لتجنب المحاذير والعوائق المحتملة:

يمكن حصر تحديات وعوائق تأسيس شركة بترول وطنية المذكورة أعلاه بثلاثة جوانب رئيسية هي:

- الجانب التقني- البشري، المتعلق بالتقنيات والتكنولوجيا العالية للصناعة النفطية من جهة، وبتواضع الخبرات المحلية من جهة أخرى.
- الجانب المالي المتمثل بارتفاع تكلفة الاستثمار في الأنشطة البترولية مقابل عوائد غير مؤكدة ومتقلبة.

- جانب السياسات (policies) أو حوكمة الشركة الوطنية في مواجهة الفساد المستشري، والذي قد يحوّل الشركة إلى مركز استقطاب إضافي لتقاسم المغانم والحصص، ويحد من فعاليتها وتنافسيتها.

ولأهمية هذه الجوانب يصبح من المستحسن استعراض السياسات والاستراتيجيات المطروحة لمواجهتها ضمن عناوين منفصلة على الشكل التالي:

بالنسبة للتحديات والعوائق التقنية – البشرية،

يمكن تصنيف مراحل الصناعة البترولية إلى أربع مراحل هي:

- مرحلة ما قبل الاكتشافات التجارية.
- مرحلة ما بعد الاكتشافات وقبل الانتاج.
- بدايات الانتاج (على نطاق ضيق).
- مرحلة الانتاج التجاري الكبير.

وهنا فإن اختيار التوقيت المناسب لتأسيس شركة البترول الوطنية وتحديد مهامها يكتسب أهمية حاسمة في مواجهة الكثير من عوائق هذه العملية، التي سبقت الإشارة إليها.

ولذلك، من الضروري تأسيس شركة النفط الوطنية في مراحل مبكرة من انطلاق عملية الاستكشاف، وتحديداً في المرحلتين التمهيديتين الأولى والثانية كتوقيت مناسب وعدم الانتظار حتى تبدأ عمليات الضخ، حتى يصبح بالامكان لهذه الشركة أن تحقق الغاية المنشودة المشار إليها أعلاه. وبذلك فقط تستطيع الدولة امتلاك أداة رئيسية للسيطرة المتدرجة والرقابة على هذا القطاع الحيوي والاستراتيجي، تمكّنها لاحقاً من إدارة القطاع لناحية التحكم بالكميات والجدول الزمني للانتاج تبعاً للأهداف والاحتياجات السياسية والمالية للبلاد.

ففي المرحلتين التمهيديتين الأولى والثانية يوجد حّيز زمني متاح للشركة الوطنية، قد لا يقل عن سبع سنوات من تاريخ منح التراخيص، يمكنها خلاله العمل على تطوير قدراتها البشرية والإدارية والفنية سواء عبر الممارسة المباشرة بالاحتكاك مع الشركات المشغّلة أو من خلال والتدريب، ريثما يتم التأكد من وجود كميات بترولية على نطاق تجاري وتبدأ عملية الانتاج الفعلي للبترول. بحيث يمكن للشركة حينها تقرير مجالات العمل المناسبة لها، كما سنشير لاحقاً.

ولا بد من التوضيح في هذا المجال أن ما هو مطروح يقتصر على تأسيس شركة وطنية كصاحبة حق غير مشغّلة[10] (non-operator) تمنح حصة محددة تتراوح لا تقل عن 10٪ في رخصة واحدة أو أكثر من الرخص الممنوحة للشركات المستثمرة، والموزعة على بلوك معين أو أكثر (على أن تحسم هذه التفاصيل في حينه تبعاً لظروف التفاوض مع الشركات المعنية). وذلك بما يتناسب مع المادة (2) من الأحكام الرئيسية لإتفاقية التشغيل المشترك الواردة في الملحق (ج) من إتفاقية الاستكشاف والانتاج، والتي تحدد هذه الحصة بنسبة 10٪ كحد أدنى لصاحب الحق غير المشغّل و35٪ كحد أدنى لصاحب الحق المشغل.

ثم تتدرج بالمهام الموكلة إليها تبعاً لتطور مراحل الصناعة البترولية ومجالات العمل فيها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن لكل مرحلة ومجال عمل تكلفته المالية والامكانيات البشرية والخبرات الفنية اللازمة. ففي نهاية الأمر يحتاج تطوير لاعب وطني فاعل في قطاع النفط إلى مزيد من الوقت والمال.

---

10 - يوجد بحسب دفاتر الشروط لتأهيل شركات البترول المشاركة في جولات التراخيص لاستكشاف وانتاج البترول في المياه اللبنانية نوعين من الشركات صاحبة الحق: النوع الأول عبارة عن شركات مشغّلة تتولى الإدارة المباشرة للعمليات الحقلية، بما في ذلك التصميم والحفر وإلاستخراج وتسهيلات البناء والصيانة والخدمات اللوجستية. وهي تمتلك أصول حول العالم لا تقل عن 10 مليارات دولار. والنوع الثاني شركات غير مشغّلة يقتصر دورها على المشاركة في لجنة إدارة التكتل النفطي الذي يضم المشغلين وغير المشغلين، وعلى ممارسة أنشطة تسويقية وتجارية وتولي مهام تنظيمية. ولا تقل أصول هذه الشركات عن 500 مليون دولار.

ففي المراحل اللاحقة للصناعة البترولية، ولا سيما في البدايات الأولى لظهور الانتاج، يفترض أن تتاح مجالات عمل جديدة أمام الشركة. فمن المعروف أن مجالات عمل هذه الصناعة تتوزع عموماً إلى ثلاث مجموعات رئيسية الأنشطة البترولية المتتالية، وهي: **المجموعة الأولى** تضم كافة أعمال الاستكشاف وتطوير الحقل وعمليات الانتاج (Up Stream)، فيما تضم **المجموعة الثانية** أعمال مثل النقل والمعالجة والتخزين والتوزيع (Mid Stream). أما **المجموعة الثالثة** فتشمل عمليات التصنيع والتكرير والبتروكيماويات (Down Stream). وذلك على الشكل المبين في الرسم البياني التالي:

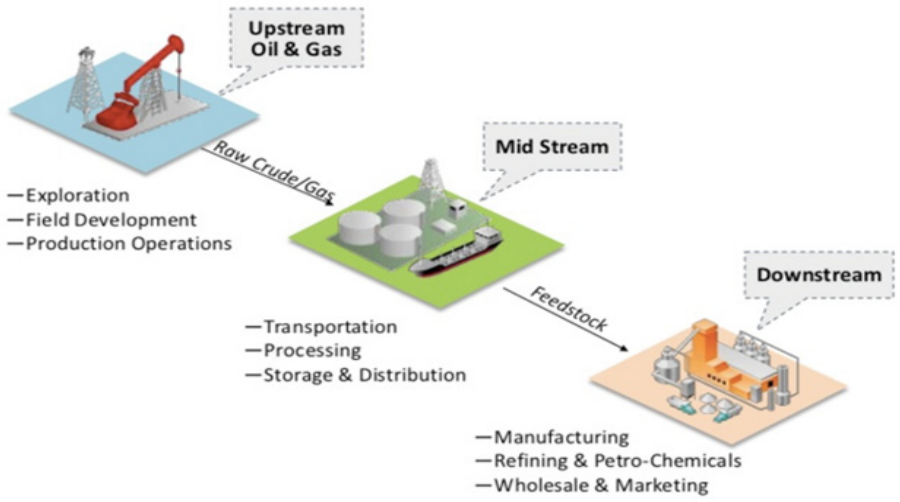

وبالتالي فإن الشركة الوطنية يمكن أن تطور مهامها في هذه المرحلة بداية نحو القيام بأي من الأنشطة البترولية التي تتضمنها المجموعة الثالثة المشار إليها أعلاه. وذلك بعد أن تكون قد راكمت خلال السنوات الماضية ما يكفي من الخبرات والمعلومات والامكانيات المادية والبشرية، التي تؤهلها للقيام بالأنشطة المذكورة، كمرحلة وسيطة للانتقال لاحقاً

نحو للمشاركة فعلياً في إدارة القطاع بكل مراحله، بما في ذلك أعمال الاستخراج وتطوير المكامن. ويصبح حينها بامكان الشركة الوطنية الدخول في مشاريع مساهمة مقابل حصة من الأسهم مع مشغلين أجانب، سواء لتطوير حقل معين أو لإقامة بنى تحتية معينة. وقد تستعين أيضاً بشركات خدمات بترولية متخصصة، منتشرة حالياً وتعمل على مستوى العالم مع أرقى الشركات النفطية. وإن كانت تكلفة هذا الخيار الأخير مرتفعة نسبياً. لا بل قد تتمكن الشركة الوطنية فيما بعد من تطوير استثماراتها نحو تأسيس شركات خدمات مماثلة، في حال توفر الموارد المالية.

وعلى سبيل المثال، قد تشكل أنشطة مثل التكرير وتسويق حصة الدولة من الإتاوة وبترول الربح محلياً وخارجياً مجالاً لعمل الشركة الوطنية في المرحلة الوسيطة المذكورة أعلاه، أي بمعنى آخر تولي المهام التجارية للحكومة في قطاع البترول المنشود. وإن كانت بعض هذه الأنشطة تتطلب توظيفات رأسمالية أعلى من المرحلة التمهيدية السابقة، كما في حالة معالجة الغاز الطبيعي المستخرج وتخزينه. ولكنها تبقى أقل نسبياً بالمقارنة مع أعمال تشغيل وتطوير المكمن البترولي.

وتجدر الإشارة في هذا المجال أن الشركة الوطنية في مهامها تلك لن تنطلق من الصفر. فهناك موجودات ثابتة (fixed assets) يمكن أن تساعدها في الانطلاق بعملياتها. والمقصود بهذه الموجودات منشآت النفط في كل من الزهراني وطرابلس التي تعود ملكيتها للدولة، والتي أوقف العمل فيها خلال السنتين 1989 و 1992 على التوالي. وبات العمل في هذه المنشآت يقتصر حالياً على استيراد الفيول أويل والغاز أويل من خلال المصب فيهما، ثم تخزين هذه المشتقات ليتم بعد ذلك معالجتها وتوزيعها في السوق المحلية بواسطة شركات خاصة. علماً أن هذه المنشآت تتمتع بقدرة تخزين عالية تصل إلى 270 ألف طن، يمكن زيادتها بسهولة إلى ما يفوق 600 ألف طن. بما يجعلها من أضخم منشآت التخزين في المنطقة.

وإلى جانب المهام المشار إليها أعلاه، قد يكون ضرورياً توسيع مفهوم شركة البترول الوطنية نحو ما يسمى ''شركة الطاقة الوطنية». بحيث تتولى هذه الشركة مهام إنتاج مختلف أشكال الطاقة المتجددة أيضاً، إلى جانب البترول، بما يؤمن للشركة موارد مالية إضافية من جهة ويوفر للبلاد مصادرطاقة نظيفة هي بأمس الحاجة إليها من جهة أخرى.

ومع تولي شركة البترول الوطنية لتلك المهام وإدارة المصالح التجارية للحكومة في قطاع البترول المنشود، تصبح حلقة إدارة القطاع أقرب للاكتمال مع استيفاء الأركان الرئيسية الثلاث لهذه الإدارة، أي السياسية والإدارية-التنظيمية والتجارية المذكورة آنفاً، بانتظار اكتمال المكوّن الرابع المتمثل بالصندوق السيادي.

بالنسبة للتحديات المالية:

بما أن المهام في المرحلتين المشار إليهما أعلاه تكون محدودة عادة وغير معقدة، يتوقع أن تكون الموارد والامكانيات المطلوبة كذلك في هاتين المرحلتين محدودة نسبياً أيضاً، فلا تتطلب موازنات ضخمة واستثمارات مالية كبيرة، خصوصاً أن الشركة الوطنية كما هو مطروح بداية ليست شركة مشغّلة كما سبق وأشرنا. فعلى سبيل المثال، يكون الكادر البشري لشركة البترول الوطنية على الأقل في المرحلتين الأولى والثانية محدوداً بعدد يتراوح بين 12 إلى 50 شخصاً من ذوي الاختصاص والخبرة، بحسب مختلف التجارب العالمية. وهذا العدد مرشح للتزايد بقدر توسع مهام الشركة.

وحتى مع افتراض قدرة الدولة على التمويل، ليس من الحكمة بداية توظيف استثمارات مكلفة وكبيرة لتطوير القدرات التشغيلية للشركة الوطنية، ما لم يتم التأكد من وجود احتياطيات بترولية على نطاق تجاري تكفي لمدة لا تقل عن 15 سنة، بحيث تتحقق الجدوى الاقتصادية لهذا الاستثمار.

فهدف الشركة الوطنية في هذه المراحل التمهيدية ليس تحقيق الأرباح والمكاسب المالية. إذ لا وجود أصلاً لتكاليف تشغيل عالية أو لديون يتحتم سدادها، كما سبق وأشرنا، إنما

الهدف الرئيسي الاطلاع عن كثب على مجريات تشغيل القطاع من قبل الشركات الأجنبية المشغلّة، واكتساب الخبرات الإدارية والتكنولوجية من خلال الاحتكاك المباشر والعمل جنباً إلى جنب مع تلك الشركات، وصولاً إلى تطوير المهارات والقدرات التنفيذية الخاصة بكوادرها. ومن أبرز عناصر التكلفة في هذه المرحلة التمهيدية ما يلي:

– تمويل حصة الشركة في إدارة المشروع. فمنح الشركة الوطنية حصة في الرخصة المعطاة لشركة أجنبية (licence)، والتي تبلغ 10٪ في الحد الأدنى كما أشرنا سابقاً، يفرض عليها مبدئياً المساهمة في تغطية جزء مناسب من تكاليف المشروع. وفي الكثير من الحالات تتولى الشركة الأجنبية نفسها هذه التغطية، تبعاً لمهارة المفاوضين الرسميين من قبل الدولة من جهة، ولطبيعة المكمن البترولي موضوع الرخصة من جهة أخرى. ففي نهاية الأمر، يحمل مشاركة الشركة الوطنية بحصة محدودة من الرخصة الممنوحة للشركة الأجنبية صاحبة الحق إمتيازات غير مباشرة للشركة الأجنبية نفسها. فوجود الدولة ممثلة بالشركة الوطنية إلى جانب الشركة الأجنبية يساهم فعلياً في تقريب وجهات النظر وتذليل الكثير من العقبات التي قد تعيق عمل الشركة صاحبة الحق. كما تجعل تواصل الشركة المذكورة مع مؤسسات الدولة المعنية ربما أسهل وأسرع.

- تغطية تكاليف التشغيل الجارية (رواتب وإيجارات ونثريات ومصاريف يومية..).

-تكاليف التدريب والتأهيل والسفر.

ونظراً لغياب العائدات البترولية في السنوات الأولى لعمل الشركة الوطنية، يصبح التمويل عبر الموازنة العامة للدولة بمثابة المصدر شبه الوحيد لتغطية التكاليف المذكورة أعلاه. الأمر الذي يفرض أعباء إضافية على خزينة الدولة تفوق قدرتها بطبيعة الحال، بخاصة في ظل

العجز الكبير والمديونية المرتفعة. وهذه الإشكالية الرئيسية باستطاعة الدولة حلها عبر إيجاد مصادر مالية جديدة يمكن توفيرها على الشكل التالي:

- التزام الشركات الأجنبية صاحبة الحق نفسها بتحمل الجزء من التكاليف المتصلة بحصة الشركة الوطنية. وهذا الأمر ينسجم مع نص المادة 6 (البند: 1-6) المتعلقة بعمليات البترول الحصرية، والتي تجيز لصاحب حق أو أكثر تمويل المشاركة الاقتصادية لصاحب حق آخر فيما يتعلق بالقيام بعمليات البترول الحصرية.

- تخصيص عائدات رسوم مفروضة على أصحاب الرخص الممنوحة لمختلف البلوكات، وذلك من أجل تمويل نفقات الشركة الوطنية. ومن هذه الرسوم على سبيل البيان علاوات التوقيع (bonus) ورسوم السطح أو رسوم المنطقة (sur-face tax). وقد حددت قيمة الرسم الأخير بمبلغ 350 دولار للكلم المربع الواحد في السنة الأولى، ترتفع إلى 400 دولار في السنة الثانية وما بعدها.

- مشاركة القطاع الخاص في تحمل الكلفة المبدئية، على أن يتم استيفاؤها تدريجياً خلال فترة زمنية محددة، ربما تكون خمس سنوات على سبيل المثال..

- عائدات بيع المعلومات الجيولوجية المتصلة بالمنطقة الاقتصادية الخالصة. وكذلك عائدات الدراسات الموازية التي يفترض أن تقوم بها الشركة الوطنية.

- فرض رسوم إضافية على الشركات صاحبة الرخص، تخصص لعمليات وبرامج التدريب في الشركة الوطنية.

- السماح للشركة الوطنية بالقيام بأنشطة تجارية جانبية محددة لتحصيل عائدات تساهم في تغطية جزء من نفقاتها.

أما في المراحل اللاحقة والمتقدمة، ومع البدايات الأولى للانتاج على نطاق تجاري، فإن الشركة الوطنية يفترض أن تصبح قادرة على تمويل نفقاتها بواسطة مواردها الذاتية من خلال عملها بداية في مجالات الأنشطة البترولية المتعلقة بالمجموعة الثانية لمجالات العمل (Downstream) المشار إليها سابقاً، كالتسويق والنقل والتخزين ومعالجة حصة الدولة من بترول الربح. وبذلك يقل اعتماد الشركة الوطنية على الموازنة العامة للدولة، لا بل تصبح أحد مصادر تمويل هذه الموازنة.

ومن المصادر المحتملة لتمويل الشركة الوطنية أيضاً في هذه المرحلة ما يلي:

- تمكينها من الاستدانة عبر إصدار مدروس للسندات في السوق الدولية، وخاصة مع ظهور نتائج الاستكشاف وتأكد وجود البترول بكميات تجارية. ومن البديهي أنه كلما كانت مخزونات المكمن المكتشف وكذلك اتجاهات الأسعار في الأسواق العالمية واعدة ومجزية كلما كانت عملية الإصدار سهلة.
- زيادة رأسمال الشركة عبر توسيع المشاركة باصدار المزيد من الأسهم في السوق المالية.

والجدير ذكره أن هذه المصادر الأخيرة للتمويل تعتبر ضرورية لتمكين الشركة من تنفيذ برامج أكثر طموحاً لتطوير المكامن البترولية، لا سيما مع دخول الشركة عمليات الانتاج والتطوير مباشرة (أي Upstream)، وربما بالشراكة مع شركات بترولية أخرى. حيث تصبح الشركة الوطنية في هذه المرحلة المتقدمة أكثر قدرة بالاعتماد على نفسها ليس لتمويل نشاطاتها وحسب بل تمويل خزينة الدولة أيضاً.

بالنسبة للسياسات وحوكمة شركة البترول الوطنية

تعتبر حوكمة قطاع البترول عموماً والشركة الوطنية خصوصاً على مستوى عال من الأهمية. فالدول التي تبنت بكفاءة أصول الحوكمة الرشيدة في مؤسساتها العامة، كانت أقدر على إدارة عائدات الموارد الطبيعية وتوظيفها في الإقتصاد بشكل ناجح وفعال مكنّها من تحقيق معدلات مرتفعة للنموالإقتصادي ، فضلاً عن تقويض النزعات الريعية ومكافحة الفساد. في حين أن الوضع في بلد كلبنان يكاد يكون مختلفاً تماماً. فركائز الحكم الرشيد: كالمشاركة والاستقرار السياسي وسيادة القانون والشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد، تعتبر شبه مفقودة لا بل سلبية بالكامل (باحثين). وما يثير الشكوك والمخاوف بهذا الصدد هو بلوغ الفساد مستويات متقدمة بحسب «مؤشر مدركات الفساد" لعام 2016، مع احتلال لبنان المرتبة 136 في هذا المؤشر من أصل 174 دولة وفقاً لدراسة منظمة الشفافية الدولية (Institution).

وإنطلاقاً من ذلك، وفيما خص شركة البترول الوطنية وعلاقتها بالواقع اللبناني المذكور يمكن طرح موضوعين رئيسيين، وهما:

- العلاقة المفترضة لشركة البترول الوطنية بالدولة، الكفيلة بتحصينها في مواجهة الفساد.
- السياسات العامة المثلى لضمان أعلى مستوى ممكن لإنتاجية الشركة الوطنية وتنافسيتها.

ولأهمية هذين الموضوعين فإن ذلك يستدعي تسليط المزيد من الضوء عليهما فيما يلي:

1-3) تحصين علاقة شركة البترول الوطنية بالدولة

يثير الفساد المتفشي بأشكال مختلفة في مختلف مؤسسات ومرافق القطاع العام، بدءاً من التخمة في التوظيف السياسي والمحسوبيات وصرف النفوذ وصولاً إلى عدم احترام معايير

الحوكمة والشفافية، مروراً بالهدر والسرقات والإرتشاء مخاوف جدية من أن يؤدي هذا الواقع إلى تعطيل فاعلية وإنتاجية شركة البترول الوطنية والحد من قدراتها التنافسية.

ويبدو أن المشترّع اللبناني قد استجاب نسبياً لهذه المخاوف. حيث يلاحظ أن المادة 162 من المرسوم التطبيقي رقم 10289 تاريخ 30/4/2013 قد فرضت على كل شخص معنوي أو طبيعي يشارك في الأنشطة البترولية، إتخاذ إجراءات إدارية تأديبية وقانونية فورية لمنع الممارسات المتعارضة مع القوانين اللبنانية والاتفاقيات الدولية.

لذلك، لا بد من اعتماد سلسلة ترتيبات وإجراءات متكاملة على أكثر من مستوى، في سبيل تحصين الشركة الوطنية إدارياً ومالياً وتشريعياً في مواجهة أطماع وتدخلات القوى والنخب السياسية والتجارية، بحيث لا تتحول هذه الشركة إلى مركز استقطاب ونفوذ لهذه المصالح، بدلاً من الدفاع عن مصالح الدولة. ومن أبرز هذه الترتيبات والإجراءات ما يلي:

أولاً- تشكيل المجلس الأعلى للبترول: يمكن أن يكون هذا المجلس برئاسة رئيس مجلس الوزراء، ووزراء الطاقة والمالية والصناعة والبيئة والخارجية. ومن مهام المجلس العتيد نذكر ما يلي:

- يمثل الدولة ككل في العلاقة مع شركة البترول الوطنية.
- يشكل إطاراً مناسباً للتنسيق وضمان عدم التعسف وتنازع الصلاحيات بين الجهات المعنية بإدارة قطاع البترول، وهي وزارات: الطاقة، والصناعة، والمالية، والبيئة، والخارجية.
- متابعة تنفيذ السياسات والتشريعات البترولية العامة التي تقررها السلطتين التنفيذية والتشريعية، وتولي الإدارة الفعلية لقطاع البترول بشكل يحفظ المصالح العليا للدولة. بما في ذلك ضمان حسن سير وإدارة الصندوق السيادي بالتعاون مع مصرف لبنان.

- يشكل المجلس مجتمعاً سلطة الوصاية الرسمية على عمل شركة البترول الوطنية. وهو لذلك يتسلم ميزانية الشركة السنوية ويحيلها إلى مجلس الوزراء للموافقة، وله الحق في ممارسة الرقابة المباشرة وغير المباشرة على أعمال الشركة، وعلى الأخص التأكد من حسن إدارتها لحصة الدولة من بترول الربح (profit oil).
- يقترح تعيين مفوض الحكومة في الشركة الوطنية.
- يعتبر المجلس بمثابة خلية عمل تقوم بدراسة ونقاش وبلورة وإعداد السياسات والبرامج المتعلقة بالمصالح البترولية العليا للدولة، بالطبع قبل عرضها على مجلس الوزراء مجتمعاً للموافقة النهائية، بما في ذلك كيفية إدارة توزيع حصة الدولة من بترول الربح بين الاستهلاك والتسويق الخارجي أو التصنيع.

ثانياً- الشكل القانوني لتأسيس الشركة: تتخذ شركة البترول الوطنية شكل شركة مساهمة لبنانية. تمتلك الدولة ٪51 من أسهمها وتطرح الأسهم المتبقية بنسبة ٪49 للاكتتاب العام من قبل جميع اللبنانيين. وبذلك يصبح لهؤلاء المساهمين من القطاع الخاص، بما فيهم من سياسيين ومواطنين عاديين مصلحة مباشرة في محاربة الفساد والحرص على المحاسبة والرقابة من أجل ضمان زيادة العائدات المالية للشركة.

ثالثاً- ممثلو الدولة في مجلس الإدارة: تتمثل الدولة في مجلس إدارة الشركة بطريقتين، هما:

- مدراء تنفيذيون من ذوي الاختصاص يجري تعيينهم بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء وفق معايير محددة مسبقاً، تراعي الكفاءة والمهارات الشخصية بعيداً عن المحاصصات الطائفية والسياسية، وعلى أن لا يكون هؤلاء ممن يشغلون وظائف رسمية على اختلاف فئاتها، بحيث لا يتم الجمع بين وظيفة الشركة ووظيفة الدولة. وهؤلاء يعملون لتحقيق الأهداف البترولية البعيدة للدولة وعدم الالتفات لأغراض السلطة.

ويكون المدير العام ورئيس مجلس الإدارة بمثابة رئيس للشركة يمثل الدولة ويجري انتخابه من قبل أعضاء مجلس الإدارة مجتمعين.

- مفوض للحكومة يجري تعيينه بنفس المرسوم الخاص بتعيين حصة الحكومة من أعضاء مجلس الإدارة. وذلك بصفة مراقب وليس عضواً أصيلاً، بمعنى أنه يحضر الجلسات ويرفع التقارير لرئاسة مجلس الوزراء دون أن يكون له حق التصويت.

رابعاً- ضمان الاستقلال المالي والإداري للشركة الوطنية، بمعنى إعطائها حرية العمل وفق القواعد التجارية للسوق، وبما لا يتعارض مع سياسات الدولة التجارية والاقتصادية والبيئية والتنموية عموماً. وبذلك يكون لمجلس الإدارة حرية تصميم السياسات والاستراتيجيات الخاصة بعمل الشركة، بما في ذلك إعداد الميزانية وتنفيذها مع ما تتضمنه من تحديد للنفقات ومصادر تمويل الاستثمارات (بعد تصديقها من السلطات المختصة كما سيرد) وتوزيع أنصبة الأرباح على المساهمين وإدارة وتمويل البرامج الاستثمارية وتقييم الأداء والنتائج التشغيلية وحرية التعاقد مع الشركات وترتيب اللقاء السنوي للجمعية العمومية للمساهمين وإدارة الأسهم وما إلى ذلك..

خامساً- ضوابط وآليات إفصاح ورقابة لضمان حد أدنى من الشفافية والمساءلة: بما أن شركة البترول الوطنية قد تكلّف بإدارة حصة الدولة من بترول الربح. ونظراً لتمويل الجزء الأساسي من نفقاتها عن طريق الموازنة العامة، كما سبق وأشرنا، فلا بد أن تخضع الإدارة المالية لهذه الشركة لحدٍ أدنى من الرقابة على إدارتها المالية، وذلك بواسطة آليات محددة منها على سبيل البيان لا الحصر ما يلي:

- خضوع الميزانية السنوية للشركة الوطنية للتصديق من قبل السلطة التشريعية، وذلك بعد موافقة مجلس الوزراء مجتمعاً عليها.

- عدم السماح للشركة الوطنية بإيداع عائداتها في أية بنوك محلية أو خارجية، وإنما في حساب خاص لدى مصرف لبنان (في حال عدم وجود الصندوق السيادي في حينه)، بحيث تقوم الشركة بتحريك وإجراء مدفوعاتها وتحويلاتها المحلية والخارجية حصراً عبر هذا الحساب بحرية تامة إنما ضمن الميزانية المصادق عليها من مجلس النواب، وعلى أن يبقى هذا الحساب وما يجري عبره من عمليات خاضعاً لرقابة مصرف لبنان أو أية جهة ترتأيها الدولة، كما سيرد لاحقاً.
- تقوم الحكومة ممثلة بالمجلس الأعلى للبترول بتكليف مكاتب تدقيق محاسبية دولية مختصة ومحايدة للتدقيق دورياً في الحساب المذكور أعلاه، في سبيل التأكد من صحة العمليات المالية للشركة. ولا ينبغي أن تكون لهذه المكاتب أية علاقة بتلك التي قد تكلّفها الجمعية العمومية للمساهمين للتدقيق في دفاتر الشركة.

2-3) سياسات عامة مثلى لضمان تنافسية وإنتاجية شركة البترول الوطنية.

تتطلب هذه السياسات التقيّد بجملة من المبادىء الأساسية، أبرزها ما يلي:

- تجنب تحويل شركة البترول الوطنية إلى أداة لتطبيق سياسات الدعم الاجتماعي الحكومية، بما في ذلك إلزام الشركة ببيع المشتقات النفطية محلياً بأسعار مدعومة تقل عن أسعار السوق. نظراً لما يترتب على هذه السياسة من عواقب وخيمة لناحية استنزاف ميزانية الشركة الوطنية والحد من حوافز تحقيق الأرباح لديها من جهة، وصرف انتباه الشركة عن التركيز على مهامها التجارية الرئيسية نحو اهتمامات اجتماعية تقلل من تنافسيتها من جهة أخرى.

- قد تتطلب المراحل الأولى من عمل شركة البترول الوطنية، على الأرجح نوعاً من الحماية والامتيازات، لتمكينها من تكوين موجوداتها وبناء قدراتها التنافسية وتقليص فجوة المعلومات والخبرات والإمكانيات بينها وبين بقية الشركات الأخرى صاحبة الحق. **إلا أن هذه الحماية ينبغي أن تكون مؤقتة قدر الإمكان ومشروطة بمدى تقدم الشركة والتزامها بتحقيق الأهداف وأغراض السياسات البترولية الرسمية**. ومن أبرز هذه الامتيازات على سبيل البيان نذكر ما يلي:
  - فرض معاملة تفضيلية لمصلحة الشركة الوطنية في العلاقة مع المشغلين الأجانب، دون المس بطبيعة الحال بالحوافز الضرورية لجذب الاستثمارات الخارجية المباشرة في مجال البترول.
  - العمل في مراحل متقدمة من الأنشطة البترولية (upstream) على فرض حد أدنى إلزامي من مشاركة الشركة الوطنية في العمليات التي تقوم بها الشركات الأجنبية أو الاحتفاظ لهذه الشركة بحصة ثابتة من إجمالي الرخص.
- تجنب إعطاء الشركة الوطنية وضعاً إحتكارياً في السوق، نظراً لتبعات هذا الأمر على صعيد تشجيع الفساد والقدرات التنافسية والانتاجية للشركة.
- قد تتعرض الشركة الوطنية لضغوطات مالية وتجارية كبيرة تحت تأثير تطورات استثنائية لأسواق النفط العالمية. مما قد يضعف التصنيف الائتماني للشركة، وبالتالي يحتم على الدولة في هذه الحالة مد يد العون المالي والإداري للشركة لتمكينها من الصمود والمحافظة على وضعيتها المالية وتعزيز الثقة الائتمانية بها داخلياً وخارجياً. ولا ينبغي بأي حال أن ينظر إلى هذا الدعم كعبء مالي على الخزينة. إذ أن مردوده الإقتصادي والاجتماعي على الاقتصاد والمجتمع والوضع المالي عموماً يبقى أكبر بكثير.

- ينبغي على الشركة الوطنية دفع الضرائب المتوجبة على أرباحها مثل بقية الشركات التجارية.
- عدم جواز تكليف الشركة بالقيام بأية مهام إجتماعية أو إدارية خارج مهامها التجارية المنصوص عنها في قانون إنشائها.

ملحق رقم (1): توزيع حقول البترول بين الشركات المشغلّة بحسب هوية الشركات وطبيعة الحقل

مواصفات الحقل	المشغلين	النسبة من إجمالي الاحتياطيات ٪	النسبة من إجمالي الحقول (٪)
حقول أكبر وأقل تعقيداً وأكثر سهولة في التطوير والاستخراج (مخاطر وأحجام استثمار أقل)	شركات وطنية في الغالب	35	15
حقول أكبر وأكثر تعقيداً وصعوبة في التطوير والاستخراج (مخاطر وأحجام استثمار أعلى)	المستثمر الأساسي شركات متعددة الجنسيات بمشاركة جزئية للشركات الوطنية	50	10
حقول أصغر وأقل تعقيداً (وهي الأقدم عادة)	شركات وطنية عبر شركات خدمات نفطية وشركات خاصة محلية مستقلة	10	55
حقول أصغر وأكثر تعقيداً	شركات خاصة محلية مستقلة وشركات وطنية وشركات خدمات	5	20

المصدر: (Jorje leis) مصدر سابق

ملحق رقم (2): تاريخ تأسيس شركات بترول وطنية مختارة

الدولة	إسم الشركة الوطنية	سنة التأسيس	بداية الاستخراج	ملكية الدولة
روسيا	Roseneft	1993	1876	51٪
روسيا	Gazprom	1989	1876	38٪
السعودية	ARAMCO	1962	1935	100٪
إيران	NIOC	1951	1908	100٪
قطر	QGPC	1974	1949	100٪
الأرجنتين	YPF	1922	1907	41٪
إيطاليا	ENI-Agip	1926	لا يوجد	30٪
المكسيك	Pemex	1938	1901	100٪
البرازيل	Petrobras	1954	1939	32٪
الهند	ONGC	1956	1890	74٪
الكويت	KNPC	1960	1934	100٪
الجزائر	Sonatrach	1963	1958	100٪
العراق	INOC	1967	1927	100٪
ليبيا	LNOC	1970	1955	100٪
اندونيسيا	Pertamina	1971	1885	100٪
نيجيريا	NNOC	1971	1956	100٪
النرويج	Statoil	1972	1969	71٪
ماليزيا	Petronas	1974	1900	100٪
فنزويلا	PdVSA	1959 -1975	1914	100٪
المملكة المتحدة	BP	1914	1851	51٪
كندا	Petro-Canada	1975	1950	81٪
أنغولا	Sonangol	1976	1952	100٪
تشاد	SHT	2006	1996	100٪

ملحق رقم (3): الوصايا العشر لإدارة القطاع البترولي في النرويج[11]

1- التأكيد على الرقابة والسيطرة الوطنية على جميع العمليات البترولية.

2- استثمار الاكتشافات البترولية بالطريقة التي تجعل النرويج مستقلة أقصى ما يمكن عن الآخرين في التزود بالنفط الخام.

3- ينبغي تطوير صناعات جديدة قائمة على البترول.

4- تطوير صناعة بترولية ينبغي أن يراعي النشاطات الصناعية الموجودة وحماية الطبيعة والبيئة.

5- حرق الغاز القابل للاستخدام غير مسموح، باستثناء فترات اختبار وجيزة.

6- ينبغي كقاعدة عامة أن يتم نقل البترول المستخرج إلى داخل النرويج، باستثناء الحالات التي تفرض فيها اعتبارات سياسية واجتماعية خيارات أخرى.

7- ينبغي أن تصبح الدولة منخرطة على مختلف المستويات بما يساهم في تعزيز مصالح النرويج في الصناعة البترولية النرويجية ، ولا سيما على صعيد إيجاد كيان بترولي متكامل يجسد رؤية الدولة وطنياً ودولياً.

8- تأسيس شركة بترول وطنية تأخذ على عاتقها مصالح الدولة التجارية وتسعى لتعاون أفضل مع المصالح البترولية المحلية والأجنبية.

9- اختيار نموذج من الأنشطة شمال خط الاستواء عند 62 درجة، والذي يعكس شروطاً اجتماعية-سياسية سائدة في ذلك الجزء من البلاد.

10- اكتشافات بترولية نرويجية ضخمة من شأنها أن تفرض مهام جديدة في السياسة الخارجية للنرويج.

---

11 – Steiner Holden .Avoiding the Resource Curse – the Case Norway .Oslo: University of Oslo ،June 2011

ملحق رقم (4):

تطور أسعار برميل النفط الإسمي والحقيقي خلال الفترة 1946- 2016

السنة	السعر الإسمي للبرميل	السعر الحقيقي للبرميل
1946	$1.63	$19.80
1947	$2.16	$23.27
1948	$2.77	$27.76
1949	$2.77	$28.02
1950	$2.77	$27.73
1951	$2.77	$25.70
1952	$2.77	$25.13
1953	$2.92	$26.23
1954	$2.99	$26.82
1955	$2.93	$26.31
1956	$2.94	$26.07
1957	$3.14	$26.90
1958	$3.00	$25.04
1959	$3.00	$24.79
1960	$2.91	$23.72
1961	$2.85	$22.96
1962	$2.85	$22.69
1963	$2.91	$22.90
1964	$3.00	$23.30
1965	$3.01	$23.00
1966	$3.10	$23.01
1967	$3.12	$22.53

$21.99	$3.18	1968
$21.81	$3.32	1969
$21.04	$3.39	1970
$21.42	$3.60	1971
$20.74	$3.60	1972
$25.56	$4.75	1973
$45.60	$9.35	1974
$54.61	$12.21	1975
$55.46	$13.10	1976
$57.20	$14.40	1977
$55.24	$14.95	1978
$82.51	$25.10	1979
$109.51	$37.42	1980
$94.83	$35.75	1981
$79.50	$31.83	1982
$70.34	$29.08	1983
$66.67	$28.75	1984
$60.27	$26.92	1985
$31.72	$14.44	1986
$37.62	$17.75	1987
$30.33	$14.87	1988
$35.60	$18.33	1989
$42.62	$23.19	1990
$35.73	$20.20	1991
$33.04	$19.25	1992

1993	$16.75	$27.94
1994	$15.66	$25.44
1995	$16.75	$26.48
1996	$20.46	$31.40
1997	$18.64	$27.98
1998	$11.91	$17.60
1999	$16.56	$23.89
2000	$27.39	$38.29
2001	$23.00	$31.30
2002	$22.81	$30.52
2003	$27.69	$36.26
2004	$37.66	$47.98
2005	$50.04	$61.65
2006	$58.30	$69.64
2007	$64.20	$74.44
2008	$91.48	$102.00
2009	$53.48	$59.93
2010	$71.21	$78.65
2011	$87.04	$93.21
2012	$86.46	$90.72
2013	$91.17	$94.25
2014	$85.60	$87.05
2015	$41.85	$42.53
2016 (جزئي)	$34.39	$34.13

(Source: www.wtrg.com (Williams

قائمة مراجع الدراسة:

- قانون الموارد البترولية في المياه البحرية رقم 132، تاريخ 24 آب 2010- بيروت، الجريدة الرسمية رقم 41 تاريخ 2/ 9/ 2010،

- نموذج إتفاقية الاستكشاف والانتاج - مرسوم رقم 43. بيروت، 19 كانون الثاني, 2017.

- الأنظمة والقواعد المتعلقة بالأنشطة البترولية - مرسوم تطبيقي رقم 10289. بيروت، 30 نيسان, 2013.

- تحديات إدارة ثروة النفط في لبنان، بين الواقع الراهن والآمال المنشودة، مجموعة باحثين، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، بيروت 2014.

Brandons Tracy, Noora Arfaa Silvana Tordo .National Oil Companies and Value Creation . Washington: World Bank.2011 .

David R. Hults, Mark Thumber David G. Victor .Oil and Governance, State-Owned Enterprises and the World Energy Supply .New York: Cambridge University.2012 .

editors team" .national oil companies, really big oil ".the economist.(2006)

International Transparency Institution .http://www.transparency.org .January, 2016.

James Baker III Institute .the changing role of the national oil companies in international energy markets .policy report .Houston: James Baker III Institute .April 2007.

www.wtrg.com.Oil Price History and Analysis , James L. Williams

Jeremy Arbid .fostering enviroment: recommendations for increased participation in Lebanon's petroleum policy discourse .Beirut: Fuleihan financial institute .October 2014.

Jhon Maccreery, Juan Carlos Gag Jorje leis .National Oil Companies Reshape the Playing Field .,Houston - USA: Bain & Company.2012 .

John McCreery, Juan Carlos Gay Jorje Leis .national oil companies reshape

the playing field .Dallas: BAIN & COMPANY.2012 ،

Matthew E. Chen & Amy Myers Jaffe" .energy security: meeting the growing challenge of national oil companies ".the whitehouse of diplomacy and international relations.21 :(2007)

Ogbonna G.N" .Petroleum Income and Nigerian Economy: Empirical Evidence ".arabian journal of business and management review, Vol.1, no.9 April, 2012.

Stacy L. Eller .Empirical Evidence of the Operational Efficiency of National Oil Companies .Houston: the James A. Baker III Institute for Public Policy - Rice university ،March 2007.

Steiner Holden .Avoiding the Resource Curse - the Case Norway .Oslo: University of Oslo ،June 2011.

the Changing Role of National Oil Companies in International Energy Markets .policy report .Houston: James A. Baker III Institute for Public Policy of Rice University.2007 ،

the global oil and gas industry association for enviromental and social issues. local content, a guidance document for the oil and gas industry .London: IP-IECA.2016 ،

»the Norwegian Oil Experience: Main Conclusions and Challengs for Lebanon ".Assadissa no.5 ،October, 2014.

Valerie Marcel .Guigelines for Good Governance in Emerging Oil and Gas Producers 2016 .research paper .London: Chatham House ،September 2013.

Wolf C. and Pollitt M. G .Privatising National Oil Companies: assessing the impact on firm performance .working papers .London: Cambridge Judge Business School.2008 ،

world bank .the petroleum sector value chain .washington: worl bank ،June 2009.

www.economist.com. 10 .August, 2006.

مداخلات الجلسة الثالثة

بعد انتهاء أ. رضوان جمول من عرض ورقته. قدّم رئيس الجلسة د. شربل نحاس كلاً من د. وليد خدوري ود. قاسم غريب وكانت لهما مداخلتان تلتهما تعقيبات.

مداخلة رئيسيّة أولى د. وليد خدوري[12]

تقييمي اليوم سيكون مداخلة وليس تعليقاً لأسباب لوجستية إذ لم أستلم الورقة إلّا الآن. المداخلة ستكون حول ثلاثة أمور. الأمر الأوّل ما هي ضرورة الشركة الوطنية في ردف الصناعة النفطية وما هو التوقيت الملائم لتشكيل الشركة. الأمر الثاني هو خصوصية الشركة في دولة مثل لبنان ودور القطاع الخاص المهم في لبنان. الأمر الثالث هو المهام المستقبلية للشركة الوطنية ودورها في ظل متغيرات الطلب على الطاقة.

أولاً، لماذا هناك ضرورة لتشكيل شركة نفط وطنية في ظل وزارة مسؤولة عن النفط والطاقة وفي ظلّ هيئة حاكمة استشارية متمثلة بهيئة إدارة قطاع النفط. أنا لا أعتقد أنّ هناك داعي لتأسيس شركة قبل اكتشاف الحقول الضخمة والواعدة، فهناك وقت بين التأسيس والاكتشاف. إذاً ماذا تفعل الشركة الوطنية لو أسّست قبل الاكتشاف الّذي سيكون من قِبل الشركات الدولية؟ المهم إذاً أن الشركة تعمل بعد الاكتشافات لأنَّ القوانين والنظم الخاصة بالاتفاقات النفطية تعتمد الاشتراك في الإنتاج، وهناك لجان إدارة مشتركة تتكون من شركات دولية ومن شركة النفط الوطنية نيابة عن الدولة والمسؤولين في لجان الإدارة المشتركة من الشركة الوطنية سيتابعون خطوة خطوة تطوير الحقل وتكاليف الأبنية وهم سيكونون عين الدولة في هذه الحقول وسيكون للدولة معرفة كاملة وشاملة عن كلّ حقل

12 - خبير إقتصادي وكان رئيساً للقسم الاقتصادي في جريدة الحياة ومستشار نشرة Middle East Economic

وكلّ مكمن في الحقل كما لدى الشركات. هذا معناه أيضاً أنّ الشركة الوطنية ستحصل للدولة على جميع المعلومات اللازمة للحقل وتطويره ومكامنه وثانياً مراقبة ممثلي الدولة لمصاريف الشركات الّتي كثيراً ما تكون باهظة وكيفية محاسبة الشركات عندما تأتي فواتيرها. وهنا نتكلم عن مليارات الدولارات لأنَّ بناء منصة واحدة في شرق البحر الأبيض المتوسط يكلف حوالي 6 مليارات دولار وهذه الكلفة في الدول المجاورة وما يجب أن نتوقعه هنا أن تكون الحقول في المياه اللبنانية ما بين 15 ـ 20 ألف قدم على سطح البحر يعني مثل الدول المجاورة. الأهمية الثانية للّجان المشتركة هي الخبرة المتراكمة لدى العناصر الوطنية في القطاع النفطي. هؤلاء سيكونون على اتصال مع الشركات الأجنبية وسيحصلون على خبرة ممتازة بهذه الطريقة. والتجارب المتوفرة لدينا من الدول العربية الأخرى تفيد أنّ قطاع البترول لا يقتصر فقط على مؤسسة واحدة، فهناك وزارة، وهيئة حاكمة وشركة نفطية وكلّ واحدة منها لديها مسؤولية: وزارة النفط مسؤولة عن سياسات النفط، والهيئة الحاكمة تراقب، وشركة النفط تنفذ. طبعاً هناك تداخل أحياناً ونزاعات لكن هذا هو المفروض.

متى يبدأ تأسيس شركة نفط وطنية؟ أعتقد أنّه بعد اكتشاف حقول ضخمة تؤسس الشركة ليعمل موظفو الشركة اللبنانية مع الشركة الدولية، ولأن العدد محدود في لبنان من الضروري أن يكون لدى المسؤولين عن قطاع النفط في لبنان سواء في الوزارة أو الهيئة بنك معلومات عن الخبراء اللبنانيين الذين في الخارج وهناك العديد منهم.

على سبيل المثال، أكبر مسؤول عن الإنتاج الصخري في الولايات المتحدة هو لبناني ولديه شركة مهمة جداً لتصدير الغاز إلى آسيا. والشخص المسؤول عن أكبر مشروع غاز اليوم في قطر والرجل الثاني في الشركة مع شركة Shell هو لبناني. والذي أسس أهم معهد طاقة في العالم، معهد Oxford لدراسات الطاقة، هو لبناني والذي خلفه لبناني. ولدينا في الخارج خبراء يمكن التشاور معهم أو استقطابهم إلى لبنان والأمر يتوقف على ظروف العمل والمعاشات إلخ.

إنّ تجارب الشركات الوطنية تختلف من دولة لأخرى، لكنها تعتمد جميعها على نظام الحكم، وعلى عدد المتعلمين والمهنيين في البلد وعلى التمويل لكن أهم شيء هو نظام الحكم وعدد المهنيين في البلد. مثلاً، تجربة العراق تختلف عن تجربة الجزائر أو السعودية أو إيران أو قطر، وكلّ منها لديها علاقات مختلفة مع الشركات الدولية. في دولة مثل الإمارات هناك شركة Adnoc وهي شركة وطنية ولكن ثمة شركات متفرعة تشترك معها. الجزائر تبرم عقوداً مع شركات دولية. في العراق أخذت الشركات تدخل في اتفاقيات وعقود خدمة. بعض الشركات لعبت دوراً أساسياً في تنمية البلد، عندما كان الوضع في العراق مستقراً كانت شركة النفط العراقية تنتج 3 ملايين برميل في اليوم وكلهم شباب عراقيون ولا أجنبي بينهم. في قطر الآن معظم الذين يعملون في قطاع الغاز قطريون. في إيران أيضاً كلهم إيرانيون. وصلنا لمرحلة في الشرق الأوسط تعتمد على الشباب الوطني في الإنتاج وتطوير الحقول. ويمكن أن تعتمد دولة على أخرى. الكويت لديها شركة تنقب عن النفط خارج الكويت، وماليزيا لديها شركة مهمة في الخارج وليس في الداخل. لقد تطورت شركات النفط الوطنية وأصبحت تعمل في الخارج وليس في ديارها فقط. المهم أنّ كلّ شركة وطنية تتعامل مع المحيط الّذي هي فيه. علماً بأن الشركة الوطنية لا تملك الاحتياطي، مثلاً شركة أرامكو اليوم تريد أن تبيع ٪5 من حصصها وهي لا تبيع احتياطي السعودية بل نسبة من الأرباح وميزانية الشركة. وأقترح أنّ المهم في لبنان للقطاع الخاص أن يشارك في الشركة الوطنية للمساعدة على تمويل الشركة ومحاولة التخلص من موضوع المحاصصة، وهناك تجربة ناجحة مع شركة طيران الشرق الأوسط، وتجربة فاشلة مثل كازينو لبنان. لكن أعتقد أن أسهم الشركة الوطنية اللبنانية يجب أن تباع عن طريق بورصة بيروت وأن تكون معروفة وعلنية.

ويمكن للشباب العاملين في الشركة الوطنية في لبنان أن يعملوا بعد فترة في الخارج مثل البنوك الّتي تعمل في الخارج. ما هو مستقبل شركة النفط الوطنية؟ أعتقد أنه مع تطور صناعة البترول والبدائل المستدامة مثل الرياح والطاقة الشمسية فإن دور النفط والغاز سيتقلص تدريجياً. ويمكن جداً لشركة نفط وطنية أن تقدم لمحطات البنزين في البلد الهيدروجين أو الطاقة الكهربائية، كما يمكن أن تدخل في مجال الطاقة الشمسية لأنَّ لديها مهندسين وخبراء وتجربة الطاقة.

هذه نظرة مستقبلية للشركة الوطنية الّتي يمكن أن نسميها شركة طاقة أكثر من بترول.

مداخلة رئيسيّة ثانية د. قاسم غريب[13]

بدايةً أود أن أشكر المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق على الدعوة إلى هذا المؤتمر منوّهاً بالدور الّذي يقوم به على صعيد الجهد الفكري فيما يتعلق بقطاع البترول. ثانياً لابد من الثناء على ورقة العمل المقدمة من الأستاذ رضوان جمول الّتي لا ينقصها العمق ولا الإحاطة وتقدم أطروحة متكاملة تستحق دراسة معمقة ومناقشة موسعة. كذلك لا بد من التنويه بمداخلة الدكتور وليد خدوري بحكم خبرته الطويلة والغنية. إنّ قطاع البترول جديد على لبنان تصاحبه رزمة من التحديات والفرص غير المسبوقة. فالتحديات متنوعة منها التقنية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية، والفرص لا تقتصر على تحول جذري في بنية لبنان الاقتصادية والأمل بمستقبل يتوقف فيه البلد عن لعب دور المصنّع والمورّد للطاقات الفكرية ويتحول إلى بلد منتج يستوعب طاقاته وينميها ويحفّزها على الإبداع.

هناك ملاحظات لابدّ من التأكيد عليها قبل شروعي بالكلام عن دور شركة النفط الوطنية.

أوّلاً، النفط بطبيعته كما أشار الجميع ثروة ناضبة غير متجددة.

ثانياً، الحفر في المياه العميقة وشديدة العمق يستبطن تحديات من نوع خاص حتّى بمعايير الدول ذات الخبرة العريقة في المجال.

ثالثاً، اللبنانيات واللبنانيون يضعون آمالاً عريضة على النفط والغاز في ما يتعلق بمستقبلهم ومستقبل أبنائهم وبناتهم.

رابعاً، عند التفكير بالثروة النفطية الموعودة لابدّ من التأكيد على أن العمل يجب أن ينصبّ ليس على تعظيم المردود على المديات القصيرة فحسب وإنما على الطويلة وهذا يضاف إلى لائحة التحديات. قد نعظم المردود على المدى القصير لكن ذلك يؤثر على مردودنا على

13- استاذ مادة هندسة البترول في الجامعة الأميركية.

المدى البعيد وهذا بطبيعته تحدٍ. فالتحديات ضخمة وتستوجب تضافر كلّ الجهود المخلصة في قطاعات البلد الحكومية والصناعية والأكاديمية. بناءً على ما سبق وبحكم انعدام أو شبه انعدام الخبرة على مستوى البلد في ما يتعلق بالقطاع النفطي، فلا بدّ من التواضع والانفتاح بصدق على كلّ الأفكار. ولابد من جهة أخرى من تصويب المساهمات على صعيد البلد باتجاه البناء على حساب النقد والإيجابية على حساب السلبية.

بعد هذه المقدمة سألقي نظرة عامة سريعة على سلسلة إمدادات النفط والغاز لأعطي من بعدها مثلين على شركات نفط وطنية تغطي كامل السلسلة. سأتناول بعدها المهمات الملقاة على عاتق اللبنانيين على المدى القصير والمتوسط في ما يخص قطاع البترول مباشرة مستنداً في ذلك إلى نموذج اتفاقية الاستكشاف والإنتاج. بناءً على ذلك سوف أعرض الخيارات المتاحة للقيام بهذه المهمات لأستخلص بعدها رأيي المتواضع فيما يتعلق بالتوقيت والدور. تتضمن سلسلة إمدادات النفط المتكاملة عناصر عدة هي: الإنتاج بدءاً من عمليات الاستكشاف، والتطوير مع كلّ المراحل التابعة، والنقل والتخزين والمعالجة والتصدير والاستعمال. ويضيف الغاز أبعاداً أخرى إلى ما تقدم، إذ إنّ للغاز بنى تحتية معقدة من معالجة وتسييل وتصنيع وتصدير وغيرها. ومما لا شكّ فيه أنّ إدارة هذه السلسلة والمواءمة بين مقوماتها وتعظيم القيمة منها يتطلب شركات بترول وطنية. سأعطي مثلين سريعين على الشركات المتكاملة هما شركة أبو ظبي الوطنية وقطر بتروليوم. الأولى أدنوك تعتمد نظام المشاركة في الإنتاج بشكل عام لتطوير حقولها وذلك مع عدة شركات بنسب مختلفة، وأدخلت في العهد الحديث شركات صينية وكورية وغيرها وتجدر الإشارة إلى أنّ Adnoc وقّعت عقود شراكة إنتاج خاصة بحقول برية جديدة في سنة 2015 بعد انقضاء العقود القديمة. هنا أعرض قسماً من الشركات الّتي تعمل تحت جناح الشركة الأم كأذرع عملانية وتنفيذية على مستويات السلسلة الثلاثة، الاستكشاف والإنتاج، والتكرير والمعالجة، والتسويق والتوزيع. مثلاً في الإنتاج البري هناك Adco شركة البر، وفي الإنتاج البحري هناك Adma.

وكان هناك شركة Zadco وغيرها وقد تم الدمج بين Zadco و Adma في السنة الماضية. وتحدث تغيرات كبيرة في أبو ظبي على مستوى الإنتاج فهناك شركة تكرير، وشركة لمعالجة الغاز، وللتسويق هناك شركة Adnoc الّتي تملك كلّ محطات البنزين في أبو ظبي. وهناك سلسلة متكاملة تبدأ بالاستكشاف حتّى التصدير وكلّ السفن والأساطيل ملك للشركة الأم.

عل منوال مشابه، تعمل شركة قطر للبترول ولكن حقول نفط وغاز قطر مقسّمة من حيث طبيعة اتفاقات الإنتاج إلى ثلاثة أقسام حقول مطورة من قبل QP مباشرة وعلى رأسها حقل دخان وهو من أقدم حقول النفط في العالم. وهناك production sharing agreement وهي تشمل حقولاً كثيرة. وهناك حقل الشاهين الّذي تحول من صيغة PSA في عام 2015 إلى صيغة joint venture لأسباب اقتصادية أو غيرها. وتجدر الإشارة إلى حقل الشمال للغاز حيث الاحتياطات الغازية تزيد على 900 ترليون قدم مكعب. وهنا يجب أن نتواضع عندما نتكلم عن ثروتنا الغازية في لبنان.

وعلى نفس الصورة نرى مدينة رأس لفان حيث يعالج معظم الغاز والنفط المنتج في قطر. وقد حوّل إنتاج النفط والغاز في هذا البلد شركة قطر للبترول إلى عملاق بأذرع متعددة. كذلك من الإجحاف مقارنة لبنان بأبو ظبي أو قطر على صعيد النفط والغاز ولكن مع ذلك إنّ دراسة تطور القطاع النفطي في هذين البلدين وغيرهما ضرورية ليس لنتبع خطوات تلك البلدان الّتي لها ظروفها الجغرافية والتاريخية إنما لتفادي المطبات الّتي وقعت فيها. فأنا إذا أردت أن أنشئ شركة موبايل فلن أبدأ باختراع Nokia الّذي اخترع في عام 1995 ولكن أبدأ من المكان الّذي وصلت إليه الآن.

بالعودة إلى الحالة اللبنانية سأتطرق إلى عدد من الأدوار والمهام الّتي يجب علينا القيام بها حفظاً لمصالحنا في هذا القطاع ابتداءً من تاريخ التلزيم. سأعتمد في ذلك على مقتطفات من اتفاقية الاستكشاف والإنتاج. إنّ دراسة خطط الاستكشاف والتقويم والتطوير،

والإنتاج مع احتمالات خطط لعدة حقول متوازية وتبعاً لتعقيدات الخطط، تتطلب طواقم تقنية كبيرة متكاملة تضم اختصاصيين في الجيولوجيا وصولاً إلى الإنتاج، والدراسات الاقتصادية والبيئية كما أسلفت في المقدمة. والهدف ليس التأكد من عدم وجود عيب ظاهر في هذا المخطط بل التأكد من أنّها تعظم الفائدة للبنان. على سبيل المثال هذه الخطط تشمل البنية التحتية للغاز وتضم تفاصيل معقدة وتحتاج إلى خبرات عالية وجهود كبيرة للتأكد من صوابيتها. فمع وجود عدة شركات قد يكون لاختيار سيناريو من سيناريوهات البنى التحتية دون الآخر انعكاسات كبيرة على مستوى الكلفة بالنسبة للبنان. مثال على ذلك البنى التحتية المستقلة أو المشتركة، هل من الأجدى مثلاً بالنسبة للبنان أن تتعاون الشركات لبناء بنية تحتية موحدة أم من الأجدى أن تبني كلّ شركة بنيتها؟ ومن هو الذي يقرر أنّ الخيار الأول أفضل من الخيار الثاني أو العكس بالنسبة للبنان. وعلى نفس المستوى فإن دراسة مراجعات الخطط حول طبيعة الحقول الخضراء تتطلب خبرات وطواقم كبيرة. أمّا الأمر الآخر الشديد الأهمية فهو متابعة سير العمليات بالنسبة للاستكشاف أو للتقويم وصولاً للتطوير ونتائج تطبيق تلك المشاريع. هذا أيضاً يتطلب جهداً كبيراً ومستمراً وطاقات كبيرة بطبيعة الحال. أمّا الأهمية القصوى لكل ذلك فتعود إلى الكلفة لأن لبنان يدفع كلّ العمليات من نفطه وغازه. فليس لدينا بالتالي خيار إلّا مراجعة كلّ الخطط مراجعة مستفيضة ومتابعة التنفيذ متابعة دقيقة. ليس فقط التأكد من أنّ المشاريع والخطط تحقق تعظيم الفائدة إذا بنينا على حسن نية الشركات الأجنبية ولكن لسبب أكثر أهمية هو احتمال تضارب المصالح بين تلك الشركات ولبنان على المدى البعيد مما يجعل هذه الشركات تخطط لتعظيم فائدتها على المدى القصير حتّى لو أدى ذلك إلى خسائر وطنية كبيرة على المدى البعيد. كلّ ذلك يحتاج إلى دراسات موازية تقوم بها طواقم كبيرة لأننا لا نستطيع أن نفهم ما يحدث في القطاع النفطي إلّا إذا قمنا بهذه الدراسات. والذي يقول عكس ذلك لا يعرف ما معنى تطوير الحقول.

وهذا ما نستطيع قوله في البيانات الّتي نحصل عليها تباعاً كما هو مؤكد في مسودة اتفاقية الإنتاج.

وأخيراً، في قسم الأعباء والمهام نود الإشارة إلى موضوع الأنشطة البترولية المنسقة وتجزئة الإنتاج. في الحالة الّتي يتجاوز فيها مكمن ما حدود الخط الفاصل للجرف القاريّ أو لمياه إقليمية خاضعة لقوانين دولة أخرى. في هذه الحالة يتطلب تحليل هذه المكامن عملاً مضاعفاً لسببين. أولاً، الإنتاج من الجهة الأخرى يضاعف التحديات التقنية في ما يخص تقدير الاحتياط النفطي من جهتنا. ثانياً، لا يمكننا أن نعتمد على طرف ثالث ليحدد الحصة اللبنانية. مثلاً، في حقل مشترك بيننا وبين فلسطين المحتلة نحن لا نعتمد على شركة توتال Total كي تذهب وتتفاوض مع noble energy من جهة «إسرائيل» لتحدد حصة لبنان من حقل لبناني حتّى لو بنينا على حسن نيّتهم بل يجب أن نقوم بتلك الدراسات بطريقة منفصلة نحن ولذلك نحتاج إلى طواقم عمل كبيرة. هذه المسألة لم تلحظ في الاتفاقية وتركت للشركات المستقرة أن تتفاوض مباشرة مع الشركات المستقرة للجهة الأخرى من الحدود وأن تعطي نتائج الدراسات للدولة اللبنانية وأن يقوم مجلس الوزراء بالمصادقة أوّلاً على هذه النتائج. ما هي خياراتنا للقيام بهذا المهام الّتي تبدأ بالاستكشاف والتقويم والتطوير ومتابعة جميع العمليات؟ الخيار الأوّل هو التعاون مع شركات الخدمات النفطية والاستشاريين وهذا الخيار بالإضافة لكلفته العالية يعيق بناء الخبرات الوطنية.

إنّ نموذج اتفاقية الاستكشاف لم يلحظ أي تغير يطرأ على هيكلية إدارة قطاع النفط في المستقبل ومن ضمنها إنشاء شركة نفط وطنية. حتّى بعد 30 سنة فإن هيئة النفط هي الّتي تتفاوض تقنياً مع الشركات Decomishining يعني القانون لم يذكر جهة ثالثة ممكن أن تحددها الدولة اللبنانية للتفاوض على Decomishining. ولا بد من الإشارة إلى أن مستلزمات التدريب المنوطة بأصحاب الحقوق قد تستخدم بطريقة أسلم عبر تعيين موظفي

شركة البترول الوطنية من خلال نظام الإعادة بحيث يتمرن هؤلاء الموظفون على حقول البلد وتشغيلها باستقلالية في المستقبل.

أخيراً اسمحوا لي أن أنهي بالتأكيد على أمور أولها أن شركة البترول الوطنية ستكون ضرورة حتمية من أجل صناعة نفطية وغازية متكاملة. ثانياً، بمعزل عمن يقوم بها أو من تؤول إليه وتحت أي مسمى، هناك مهمات جسام وأعباء تقنية ضخمة وضرورية لحفظ المصلحة الوطنية، وهذه الأعباء ليست مهمة على المدى البعيد فحسب ولكن على المديين القصير والمتوسط أيضاً. ثالثاً، من ناحية الكلفة قد يكون على الأرجح من الأوفر على لبنان إنشاء شركة نفط وطنية في أقرب وقت ممكن من الناحية العملية، لأننا إذا بدأنا من اليوم التفكير في إنشاء هذه الشركة فقد لا تكون المراسيم جاهزة بعد مرور خمس سنوات ولنا في هيئة النفط عبرة. ومن أجل القيام بالمهام الجسام الّتي أشرت إليها في هذه الورقة علينا أن نتّبع أسلوب التدرّج في ما يتعلق بحجم الشركة تبعاً للمهام المدرجة الملقاة على عاتقها.

تعقيبات الجلسة الثالثة

عقّب عدد من المشاركين على ما ورد في الورقة المقدمة من الأستاذ رضوان جمول ومداخلتي د. وليد خدوري ود. قاسم غريب وذلك على النحو التالي:

د. شربل نحاس.

إنّ الجو العام يذهب إلى اعتراف صريح أو ضمني بأن مسألة الشركة الوطنية مسألة أساسية للائحة طويلة من الأسباب. هذا من جهة أولى. ومن جهة ثانية فإن المسار الفعلي للمراسيم الّتي صدرت هو عكس ذلك. أنا عندما كنت في مجلس الوزراء كان المطروح أن يكون أعضاء هيئة إدارة قطاع النفط خمسة ثمّ أصبحوا ستة يتولون رئاسة الهيئة مداورة. وهذه ظاهرة عظيمة نريد أن نعمّمها على كلّ الدولة. إنّ الاقتصاد السياسي وتغليب الحسابات الآنية على الحسابات البعيدة وإجراء تحويرات على النصوص العليا من خلال نصوص دنيا، هذه كلّها من الإجراءات المعهودة. وبالتالي أتمنى في ختام هذا المؤتمر أن نكون قادرين على تغيير شيء وليس أن نكون في موقع المناشدة والتأسف.

د. عبد الحليم فضل الله

يقال إنّ إنشاء شركة نفط وطنية يكون عند اكتشاف النفط بكميات تجارية علماً بأن واحدة من مهام الشركة الوطنية أن تغطي البعد التجاري في كلّ عملية من مساهمة الدولة. هذا يصح عندما نتكلم عن دولة مثل النرويج تقدم تقريباً 20 دورة ترخيص ولديها كلّ سنة أو سنتين دورة ترخيص. لكن نحن نتوقع في لبنان ضمن السياسة الموجودة أن تكون لدينا دورة ترخيص واحدة كلّ عشر سنوات. وقد ورد في نموذج الاتفاقية الّتي قرأناها أنّ الدولة لا تكون لها مساهمة في دورة التراخيص الأولى، فمتى تكون دورة التراخيص التالية؟ لذلك إذا كنا نريد أن ننتظر فما المانع أن تكون لدينا من الآن شركة وطنية لها حصة في إحدى

الشركات الحاملة للحقوق من دون أن تكون مشغّلة، فمن جهة نبني الخبرة ومن جهة ثانية نكون قريبين من المجال التنفيذي لكي نتمكن من جمع المعلومات والمعطيات، ونكون بذلك قد كرّسنا حضور الدولة.

مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ إيرادات النفط سوف تأخذ وقتاً حتّى تأتي، وأن النقاش حول النفط أخذ حتّى الآن سبع سنوات منذ القانون 132 عام 2010، فالنقاش المسبق في أمر الدين العام مهم. خلال هذه المدة استطعنا احتواء الدين العام بمجموعة مركزية من إجراءات مقصودة وغير مقصودة. أولاً، احتويناه بالنمو التضخمي، إذ كان معدل ارتفاع الأسعار أعلى من معدل ارتفاع الإنفاق في الموازنة العامة. يعني أننا قمنا بتمويل الدين العام وخففنا عبئه بالنمو الاقتصادي وبالتضخم إذ كان لدينا معدلات تضخم عالية. قمنا بتغطيته أيضاً من خلال السياسة النقدية الّتي هي الأداة الّتي كانت تستخدم لجذب المزيد من الأموال من الخارج عبر الزيادة غير المنطقية وغير المبررة بأسعار الفائدة لكنها كانت تكوّن موجودات للقطاع المصرفي وتجعلنا نعيد تمويل الدين. الأمر الثالث هو أنّ البنك المركزي اليوم يحمل 40٪ من الدين العام بالليرة اللبنانية، 28 ألف مليار ليرة من أصل 71 ألف مليار الّتي هي ديون بالليرة وتشكل 30٪ من مجمل الدين العام. هذا ما جعلنا نحتوي الدين العام ولسنا مضطرين عندما تأتي العائدات النفطية أن نكرّر التجربة نفسها أي أن نترك هذه العائدات لخدمة الدين العام. عندما يأتي النفط نستثمر بالثقة، واستثمار الثقة يجعلنا نعتمد سياسة نقدية مع فوائد منخفضة جداً. ويجعلنا نستغني عن أهمية وجوهرية استدعاء الأموال من الخارج، كما يجعلنا قادرين على شراء وقت طويل جداً من دون أن نضع في صدارة اللائحة إطفاء الدين العام. هنا تكون سياسة الصندوق السيادي أكثر ارتياحاً، أي أننا نأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الاستثمارية، واحتياجات زيادة الأصول من البنى التحتية وغيرها مقابل الأصل الطبيعي وهو النفط الّذي نستخرجه.

د. قاسم غريب

نريد أن نتفق هل هيئة إدارة قطاع النفط هي إدارة ناظمة أم ليست ناظمة؟ إذا قلنا إنّها ناظمة ستكون كلّ الأدوار التقنية غير منوطة بها، وإذا قلنا إنّها هيئة ليست ناظمة وتقوم بالشق التقني من حيث دراسة مشاريع الاستكشاف ومشاريع الإنتاج ومراقبة الإنتاج، كلّ ذلك إذا أرادت أن تقوم به هيئة النفط يحتاج إلى طاقم تقني ضخم بكل المعايير. لكن بعد 30 سنة كل النقاشات المتعلقة بقبول المشاريع تقنية بطبيعتها. وتقوم بها شركة النفط الوطنية في كلّ الدول. في أبو ظبي مثلاً ومنعاً لحدوث اشتباكات بالنسبة للمهام فإن شركة "أدنوك" وهي الشركة الأم تقوم بكل الاتفاقات مع الشركات الأخرى. وهناك أذرع تنفيذية لها هي الّتي تشترك في الإنتاج مع الشركات الأجنبية. والشركة الأم هي الّتي تلزم وتراقب عمل شركاتها الوطنية والشركات الأجنبية. إذاً لا يمكننا أن نقول إنّ شركة النفط الوطنية الّتي هي الشركة الأم قامت بالتلزيم والمراقبة في نفس الوقت وأن ذلك يخل بالشفافية بل بالعكس إذا انقسمت الشركة الأم إلى طبقة كبيرة من فوق وأذرع للتنفيذ من تحت فسوف تنقسم السلطات ولا يكون لدينا تشابك.

الأستاذ علي برو

هناك موضوعان ينبغي التفرقة بينهما وهما موضوع حصة الدولة وموضوع شركة النفط الوطنية. يمكن أن يكون لدينا حصة للدولة مع أو من دون شركة نفط وطنية. ومعظم النقاش كان يخلط بين هذين الموضوعين اللذين جرى تأجيلهما في دورة التراخيص الأولى حيث لا حصّة للدولة ولا شركة نفط قبل أن تكون هناك اكتشافات واعدة.

في ما يتعلق بحوكمة قطاع النفط فإنها مبنية على مثلث يتربع على رأسه صانع السياسات وإلى جانبه الجهة المنظمة، وهيئة قطاع النفط. هذه الهيئة لا ينطبق عليها صفة الجهة المنظمة

لأنَّ الهيئات الناظمة تُطبَّق في الأسواق وليس في القطاعات الّتي لها علاقة بالاستخراج، لكن إلى جانب هذا المثلث تقع الجهة الّتي تتولى الإدارة والرقابة، وعلى الجانب الآخر من المثلث يقع كلّ مَن يمارس الجوانب التجارية، سواء كانت الدولة هي الّتي تتولى الجانب التجاري عبر شركة نفط وطنية أو شركات قطاع خاص على مبدأ المعاملة بالمثل أياً كان نوع هذه الشركات وطنية أم خاصة.

هناك أدوار مختلفة لشركات النفط الوطنية، منها شركات تتولى إدارة القطاع وتمثل الدولة في الرقابة على القطاع والترخيص للشركات، وهذه يوجد منها نماذج قليلة في العالم مثل شركة Petronas الماليزية. هذه المقاربة تتطلّب مستوى عالياً جداً من الشفافية والنزاهة لأن الدمج بين الوظائف المختلفة يمثل نِسبةً عالية من الفساد والاستنسابية وتعارض المصالح.

د. نقولا سركيس

بالنسبة لمختلف الآراء حول شركة النفط الوطنية أتصور أنه يمكن إيجاز الموضوع بخمس نقاط. النقطة الأولى: نلاحظ منذ 40 سنة تقريباً تطوراً في تأسيس شركات النفط الوطنية ليس في البلدان النامية فقط بل في البلدان الصناعية الّتي شعرت بالحاجة لإنشاء شركات نفط وطنية. لماذا؟ لأنه قبل هذه الشركات كانت صناعة البترول في العالم تحت سيطرة 6 أو 7 شركات كبرى، بلدان كفرنسا وألمانيا، وإسبانيا، وإيطاليا كلّها شعرت بالحاجة لإنشاء صناعة نفطية وطنية وشركة وطنية خاصة لتأمين مصالحها الخاصة من حيث سلامة التموين أو إنماء شركات نفط وطنية. النقطة الثانية: نلاحظ أنّ الشركات الوطنية تطورت بسرعة إلى درجة أننا نجد اليوم شركات بترول وطنية تسيطر على ما يقل عن ٪80 من الإنتاج في العالم وأكثر من ٪90 من الاحتياطي العالمي في حين أنّها قبل أربعين سنة كانت تسيطر على ٪10 فقط. النقطة الثالثة: عندما نتحدث عن بلد مثل لبنان أو غيره من البلدان النامية فإن الشركة

الوطنية تتعدى كونها شركة نفطية لتصبح شيئاً فشيئاً العمود الفقري في الاقتصاد الوطني. هناك فرق كبير بين بلد كبريطانيا أو النرويج أو فرنسا لديها بترول أو تنشئ شركة وطنية لتنمية البترول وبلد مثل لبنان. الفرق أنه في البلدان الصناعية حين تنشأ صناعة جديدة للبترول أو غيره فإنما تنشأ في محيط صناعي، أي يمكنها مثل سائر القطاعات أن تشتري أو تبيع ما تحتاج إليه أو يمكن أن تبيعه، لكن في بلادنا هذا غير ممكن وشركة النفط الوطنية تنمي شيئاً فشيئاً صناعات أخرى لذلك تصبح العمود الفقري للاقتصاد. والخلاصة أنّ السؤال اليوم ليس هل يجب أن تكون لدينا شركات نفط وطنية أم لا؟ ولكن السؤال هو هل يجب أن يكون لدينا سياسة بترولية أم لا؟.

الجواب هو إنشاء شركة نفط وطنية يمكنها أن تعمل كما في الدول المجاورة.

الجلسة الرابعة

الموارد البشرية اللازمة لتطوير الصناعة البترولية محلياً، النظام التعليمي أنموذجاً.

رئيس الجلسة

وسام شباط

ورقة العمل

حسين العزي

المداخلات الرئيسية

كمال حمدان

عصام عطاالله

الموارد البشرية اللازمة لتطوير الصناعة البترولية محلياً، النظام التعليمي أنموذجاً.

عُقدت الجلسة الرابعة برئاسة الأستاذ وسام شباط عضو هيئة إدارة قطاع البترول، واستهلها بكلمة تناولت النقاط الآتية:

أولاً: إنّ قطاع البترول في العالم عمره أكثر من 150 سنة. وكما قال الدكتور قاسم غريب علينا أن نبدأ من مكا ما وأن نتعلم من الأخطاء ونتجنّبها ونراكم النجاحات ونطورها.

نحو اليوم في خِضمّ دورة التراخيص، وإذا تفحصنا الأوراق والمحاور التي كنا نتباحث فيها نجد العديد من الأمور الّتي تصلح لأن تكون محور النقاش على المدى القريب والمتوسط والبعيد. لكن النقاش والقرار النهائي بشأنها يجب أن يكون بعد التلزيم. أمّا اليوم فيجب أن نعمل على جذب الشركات.

ثانياً، يجب أن تكون لدينا سياسة مرِنة لإدارة قطاع النفط بشكل عام لأنّ الأمور تتغيّر من عام إلى عام وكلفة إنتاج برميل النفط الّتي كانت قبل ثلاث أو أربع سنوات تتراوح بين 10 و12 دولاراً أصبحت اليوم بين 5 و 7 دولارات. في عام 2007 وضعنا سياسة لقطاع النفط تمّ على أساسها إقرار القانون في عام 2010. بعد ذلك تأخرت المراسيم لأسباب معلومة لدى الجميع. واليوم أخذنا القرار ومضينا في دورة التراخيص. ويجب أن لا ننسى أنه لم يتم حفر أي بئر في بحرنا حتّى الآن، والمخاطر الاستكشافية والجيولوجية عالية حتّى ولو وجدت مسوحات زلزالية، وأنا أسمح لنفسي بقول هذا لأنّني أرأس وحدة الجيولوجيا.

فهذا علم غير مكتمل. وهناك جزئيات كثيرة ناقصة لبناء قرار على الكميات والأسعار وخطط التصدير وطريقة التعاطي مع الصناعات المكملة للصناعة البترولية أو الرديفة لها.

ثالثاً، في ما يتعلّق بالصندوق السيادي الّذي يجب أن تذهب إليه جميع العائدات النفطية. وهناك نظام لإدخال الأموال إليه وكيفية صرفها بطريقة واضحة وشفافة وضمن المعايير الدولية. وهذا لا يمنع من ذهاب قسم من هذه الأموال لدعم سداد الدين العام عند الحاجة وتطوير الصناعات الّتي تخلق فرص عمل في البلد.

رابعاً، إنّ موضوع شركة النفط الوطنية يحتاج إلى نقاش أكبر عن تكوينها ودورها. والمسألة تبدأ باتخاذ قرار حول استثمار الثروة البترولية. ويجب أن يكون دور الشركة واضحاً بمعزل عن موضوع السياسات في لبنان حتّى لا نحوّل الثروة النفطية من نعمة إلى نقمة. ولا أتصوّر أنّ أحداً من المشاركين في هذه الندوة ضد إنشاء الشركة الوطنية، لكن النقاش يدور حول دورها وتوقيتها. وهذا يتطلب أن نتفق جميعاً، الدولة، والمجتمع المدني، والشخصيات الفاعلة، على أن دور الشركة الوطنية هو خدمة المصلحة العامة وحدها.

بعد ذلك عرّف رئيس الجلسة بالدكتور حسين العزي مقدّم الورقة حول (دور قطاع التعليم في مواكبة مراحل الصناعة البترولية في لبنان). وهو باحث قانوني في المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، حائز على دكتوراه في القانون الدولي، وخبير في القانون الدولي الإنساني وقانون النزاعات المسلحة معتمد من قِبل لجنة الصليب الأحمر منذ عام 2003، وأستاذ محاضر في القانون الدولي.

دور قطاع التعليم في مواكبة مراحل الصناعة البترولية في لبنان

حسين العزّي
دكتوراه في القانون وأستاذ محاضر في الجامعات، باحث ومستشار قانوني.

المقدمة

يعدّ إكتشاف البترول من أهم الاكتشافات التي توصل اليها الإنسان منذ العام 1918، فهو مصدر أساسي للطاقة ومحور من محاور الإنتاج الصناعي والزراعي في العالم المعاصر، ومكوّن رئيسي في انتاج الكثير من السلع الصناعية في العالم،إذ يُشكل البترول وفقاً لتقديرات منظمة التجارة العالمية[1] ما نسبته 17٪ من حجم الصادرات العالمية.

وقد دخلت منطقة البحر المتوسط مدار الاهتمام الاقليمي والعالمي في مجال الطاقة بعد ظهور الاكتشافات الاخيرة للغاز الطبيعي في الحوض الشرقي. وتأتي أهمية الغاز الطبيعي المكتشف من موقعه الجيو-سياسي والجيو- اقتصادي بين مصر، ولبنان، واسرائيل، وقبرص، وتركيا، سيّما أن هذه الدول كغيرها بحاجة لمصادر للطاقة.

وتم الاعلان في السنوات الاخيرة عن اكتشاف عدة حقول للغاز الطبيعي تحت مياه البحر المتوسط، وتشمل حقل افروديت، وتمار، والعملاق لفياثان وحقل ظُهر في مصر.

1- WTO. «International Trade Statistics 2015.» 2016.

* شاركت الباحثة زهراء برو في إعداد ورقة العمل.

جدول 1 : أبرز حقول الغاز المكتشفة في منطقة شرق المتوسط

اسم الحقل	الاحتياطيات المتوقعة (مليار متر مكعب)	سنة الاكتشاف
تمار – « إسرائيل»	٢٨٠	٢٠٠٩
ليفياثان- « إسرائيل»	٦٢٠	٢٠١٠
أفروديت - قبرص	١٢٨	٢٠١١
ظُهر - مصر	٨٤٥	٢٠١٥

Ellinas , Charles, et al. «Hydrocarbon Developments in the Eastern Mediterranean The Case for Pragmatism.» 2016.

أمّا في لبنان، فتشير الدراسات والمسوح التي أجريت إلى وجود نحو 25 تريليون قدم مكعّب من الغاز الطبيعي في المنطقة الاقتصاديّة الخالصة الخاصّة به[2]. وهي ثروة واعدة، خصوصاً أن 0.2 تريليون قدم مربّع فقط كفيلة بتوفير الطاقة 24/ 24 لمدة عشرين سنة، بحسب هيئة إدارة قطاع النفط في لبنان. إلا أن الوصول إلى استثمار هذه الثروة لا يزال معلقاً على اتفاقات لم تتم.

ومع ازدياد الاهتمام على الصعيدين المحلي والاقليمي بموضوع استخراج النفط والغاز في لبنان، أصبح من الضروري تحضير الأرضية السليمة للانشطة البترولية في كافة مراحلها، خاصة وان الأنشطة البترولية في المياه البحرية اللبنانية ستشكل عامل جذب للاستثمارات الأجنبية ما يساهم في تطوير الاقتصاد وخلق فرص عمل، وفي إطار تحضير الأرضية السليمة لقطاع نفطي مثمر ومستقر، تبرز أهمية تأهيل قطاع أكاديمي – مهني متطوّر وشامل قادر على مواكبة عمليات الصناعة النفطية بمراحلها كافة.

2- IMF. «2014 Article IV Consultation – Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Lebanon.» IMF Country Report No. 14 /237. 2014.

هذا الامر يجب أن يحظى بأولوية في لبنان حيث تغيب السياسات الحكومية الناظمة لجميع القطاعات ومنها قطاع التعليم بكافة مستوياته، إذ تقاعست الحكومات المتعاقبة عن وضع استراتيجية تسترشد بها وزارة التربية التعليم العالي، وكذلك الجامعات والمعاهد وكافة المؤسسات الاكاديمية والفنية المهنية، في استيعاب الطلاب وتوجيههم نحو اختصاصات مهملة او مستجدة تنفيذاً لسياسة استراتيجية واضحة لدعم قطاع معين او استنهاض آخر وتنشيطه. فالإحصاءات والدراسات المتخصصة تُشير إلى توجه الطلاب اللبنانيين وتركزهم في اختصاصات جامعية محددة ، ما يساهم في زيادة نسبة البطالة لدى شريحة كبيرة من حملة الشهادات الجامعية.

ونظراً لمساهمة القطاع التعليمي البارزة في مواكبة تطوّر قطاع البترول عموماً، فقد خصصنا هذه الدراسة لإتاحة الفرصة أمام المهتمين للتعرّف عن كثب على حاجة قطاع البترول والأنشطة المرافقة له لاختصاصات أصيلة ورديفة بتصنيفاتها المختلفة الأكاديمية والمهنية والفنية.

لذلك سنعرض في هذه الدراسة المحاور الآتية:

المحور الأول: طبيعة الصناعة النفطية و مراحلها.

المحور الثاني: الاختصاصات الاكاديمية والمهنية والفنية المطلوبة في قطاع البترول.

المحور الثالث: القطاع الأكاديمي اللبناني: واقع واحتياجات.

تشير كلمة بترول Petroleum إلى الزيت الخام Crude Oil والغاز الطبيعي Natural Gas وهي كلمة لاتينية الأصل تتكون من مقطعين Petr وتعنى الصخر و Oleum تعنى الزيت، وبهذا تعنى العبارة "زيت الصخر»، ويوجد النفط عادة عند سطح الأرض أو في باطنها متخذاً أحد الشكلين، إما الشكل السائل Crude Oil الزيت الخام أو الشكل الغازي Natural Gas. والبترول في الأساس هو عبارة عن خليط معقّد وغير متجانس من مركبات عضوية هيدروكربونية Hydrocarbons ذي تركيبات جزئية متنوعة وخواص طبيعية كيميائية

مختلفة، ويلاحظ أن أهم العناصر في محتوى البترول من ناحية الوزن هما عنصرا الكربون والهيدروجين.

وبعيداً عن اختلاف النظريات بشأن منشأ النفط[3]، فقد رجحت نظرية الأصل العضوي على غيرها من النظريات، ومؤداها ان العوامل الطبيعية من زلازل وبراكين تُحوّل المواد العضوية تحت تأثير الضغط والحرارة الشديدين إلى مواد هيدروكربونية (زيت خام وغاز طبيعي)، تتجمع وتستقر فيما يسمى بالمكامن النفطية Petroleum Reservoirs او مصائد النفط Oil Petroleum Traps في باطن الأرض.

والمكامن هي عبارة عن التركيبات الجيولوجية الصخرية المحتوية على مادة النفط والمانعة لتسربه إلى خارجها، ويوجد الزيت الخام في المكمن مخلوطاً بالماء وهو عادة ما يكون تحت مادة الزيت نظراً لأن كثافته أعلى من كثافة الزيت، كما يتجمّع الغاز في فوهة المكمن محتوياً على الكثير من الشوائب المختلفة.

ويُعرّف القانون اللبناني للموارد البترولية في البحر في مادته الأولى المكمن بأنه " تراكم للبترول في وحدة جيولوجية محددة بمزايا خاصة ذات طبيعة صخرية او تراكيبية او

3- إختلف العلماء كثيراً حول الأصل في منشأ النفط وظهرت نظريات عديدة تحاول تفسير ذلك، ومن أهم هذه النظريات ما يلي:

(أ) نظرية الأصل المعدني

وهي تفترض أن الفحوم الهيدروجينية قد تشكلت نتيجة لتأثير بخار الماء على كربيدات المعادن القلوية الترابية في أعماق الأرض، ومع مرور الزمن تكاثف نتاج ذلك مشكلاً المادة المعروفة بالنفط.

(ب) نظرية الأصل العضوي:

تعد هذه النظرية خلاصة الفكر في مجال تفسير أصل منشأ النفط ويؤيدها الرأي الغالب من العلماء. وتفترض هذه النظرية أن الأصل في منشأ النفط يرجع إلى تحلل المواد العضوية من بقايا الحيوانات والنباتات خلال ملايين السنين، حيث إختلطت المواد العضوية التي كانت تجرفها الأنهار والرياح إلى قاع البحيرات والبحار والمحيطات بمواد عضوية أخرى داخل هذه البحيرات والبحار والمحيطات، ثم كونت طبقات الطمي والرمل التي حملتها الأنهار والرياح على التراسب فوق هذه المواد العضوية المتحللة.

استراتيغرافية بحيث يكون الضغط في النفط او الغاز داخل الوحدة الجيولوجية باتصال غير مقيد .

ويتطلب تكوّن حقل النفط عادة توافر شروط عدة أهمها:

أ-وجود المواد العضوية (النباتية والحيوانية) المطمورة في قاع البحار والمغطاة بالأتربة والرمال المساعدة في تكوين النفط.

ب-وجود الطبقات الصخرية المسامية الرسوبية التي تسمح للنفط بالتحرك أو الهجرة عبر مساماتها.

ج- وجود مصائد النفط التي يتجمّع عندها النفط الخام مختلطاً بالماء.

- **تكوّن الغاز الطبيعيّ:**

يعتبر الغاز الطبيعيّ من مصادر الطاقة الأوليّة الضروريّة للصناعة الكيماويّة، وهو من أبرز مصادر الطاقة ذات الطبيعة الأحفوريّة، ويتكوّن من عددٍ من الغازات وبقايا الكائنات الحيّة التي تحلّلت في المحيطات، ثمّ تعرّضت للضغط والحرارة اللذين امتدّا لآلاف السنين، ويتميّز بتكلفته القليلة وسهولة استخراجه وفعاليته العالية، كما أنّه غازٌ لا لون له ولا رائحة ، بالإضافة إلى قلّة الملوّثات البيئية التي تنبعث منه كما يُعد الغاز الطبيعي بديلاً نظيفاً عن الفحم، وفي وقتنا الحاضر بات من مصادر الطاقة الأهمّ على نطاق العالم. وتشبه طريقة تكوّن الغاز الطبيعي ونشأته مبدأ تكوّن الوقود الأحفوريّ[4] ، ومن الجدير بالذكر أنّ الظروف المحيطة بتكوّن الغاز الطبيعيّ هي ذاتها المحيطة بالبترول، ويتشابهان أيضاً بكونهما مركبَين ينتميان إلى عائلة الهيدروكربون، وتتّم عمليّة فصل الغاز الطبيعيّ عن المواد السائلة

4 -Demirbas, Ayhan. Methane Gas Hydrate. 2010.

-Devold, Håvard. Oil and gas production handbook :An introduction to oil and gas production,transport, refining and petrochemical industry. 2013.

بتعرّضه لدرجة حرارة عالية جداً، يتبخّر معها ليتكاثف عند حرارة معينة، ومن ثم يتم فصلها وتصفيتها بين أنواع الغاز المتعددة كالميثان والإيثان والبوتان والبروبان .

كيفية استخراجه:

يكثر تواجد الغاز الطبيعي في الأماكن البعيدة عن الشواطئ ويتم استخراجه باستخدام الآبار، حيث تقوم شركات التنقيب بنقل كميّات الغاز المستخرجة من منصّات الإنتاج بواسطة أنابيب، ليتم تجميعها على الشاطئ ومن ثمّ تكريرها في معامل التكرير وتنقيتها، ويستلزم الحصول على الغاز القيام بعملية مركبة تنقسم إلى مراحل بعدّة مراحل ، تبدأ بمرحلة التنقية، أي فصل الماء والسوائل الأخرى عن الغاز الطبيعيّ بفعل الجاذبيّة، ومن ثمّ يتم تمرير الغاز المستخلص الجافّ[5]، عبر مبرّد حيث يتم تسييل البروبان وتجميعه،ليصار إلى بيعه وتسويقه كغاز طبيعيّ مسال، أو معبأ بقوارير كوقود، ومن ثم يُضخّ ما تبّقى من الغاز الطبيعيّ عبر شبكة إمداد خاصّة، أو إسالته بالتبريد والضغط، ومن ثم بيعه كغاز طبيعيّ، للغاز الطبيعيّ أهميّة اقتصاديّة بالغة؛[6] نظراً لكونه ثروةً طبيعيّةً قيّمة، كما أنّه من أهمّ مصادر الطاقة، إلى جانب دخوله في صناعات بتروكميائية كمادة أوليّة، إضافة إلى أنّه يدخل في صناعة الأسمدة، ومعجون الأسنان، والأدوات البلاستيكيّة، وبعض المواد الغذائيّة.

مكوّنات الغاز الطبيعي:

يتكوّن الغاز الطبيعي من ثلاث غازاتٍ هيدروكربونيةٍ رئيسةٍ بنسبٍ متفاوتة، هي : الميثان الذي يشكل النسبة الأكبر من وزن الغاز بنسبةٍ تصل إلى سبعين بالمئة. الإيثان وتكون نسبته واحد إلى عشرةٍ بالمئة من وزن الغاز. البروبان ويشكل نسبةً ضئيلةً من وزن الغاز[7].

5- Jones, David et Peter Pujadó. Handbook of Petroleum Processing. Springer, 2006.

6- Demirbas, Ayhan. Methane Gas Hydrate. 2010.

7- المصدر السابق

رسم بياني 1 : خواص الغاز الطبيعي

Demirbas, Ayhan. Methane Gas Hydrate. 2010.

رسم بياني 2: مشتقات الغاز الطبيعي

مشتقات الغاز الطبيعي

المنتج	الحالة	المكونات	الاستخدام
الغاز الجاف Dry Gas	غاز	الميثان ونسبة قليلة من الايثان	توليد الكهرباء التدفئة– وقود منزلي و صناعي – مادة اولية
الغاز الطبيعي المسال LNG	سائل في درجة 162مئوي تحت الصفر	الميثان ونسبة قليلة من الايثان	توليد الكهرباء التدفئة– وقود منزلي و صناعي – وسائط النقل
الغاز البترولي السائل LPG	غاز سائل	البروبان والبيوتان	وقود منزلي وصناعي التدفئة– وسائل النقل مادة اولية
الغاز الطبيعي المضغوط CNG	غاز تحت ضغط يصل الى اكثر من 200جو	الميثان ونسبة قليلة من الايثان	وقود صناعي وسائط النقل
الغازولين الطبيعي Natural Gasoline	سائل	الهبتان والاثقل C_5H_{12} +	انتاج –البنزين مادة اولية
الميثان	غاز	CH_4	انتاج الاسمدة
الايثان	غاز	C_2H_6	انتاج البتروكيمياويات
البروبان	غاز سائل	C_3H_8	وقود– مادة اولية
البيوتان	غاز سائل	C_4H_{10}	وقود– صناعة الولاعات والمشاعل

Demirbas, Ayhan. Methane Gas Hydrate. 2010.

المحور الأول: طبيعة الصناعة البترولية ومراحلها

أجمع المختصون على ان الصناعة البترولية بنوعيّها الاستخراجية والتحويلية، تتألف من مراحل متعددة ومتسلسلة من الناحية العملية، تبدأ بالتنقيب وتنتهي بالتصنيع والتسويق، كما انها تتسم بخصائص تجعل منها صناعة مميزة لاسيما انها تعتمد على مورد ناضب غير متجدد، فما هو مضمون تلك الصناعة، وماهي مراحلها وأبرز خصائصها؟، كل ذلك سنحاول الإجابة عليه في فقرات ثلاث على الشكل الآتي:

فقرة أولى: طبيعة الصناعة النفطية.

فقرة ثانية: خصائص الصناعة النفطية.

فقرة ثالثة: مراحل الصناعة النفطية.

فقرة أولى: طبيعة الصناعة النفطية

تعرّف الصناعة النفطية على أنها: «مجموعة الأنشطة والاعمال أو العمليات الصناعية المتعلقة باستغلال الثروة النفطية، بإكتشافها خاماً وتحويلها إلى منتجات سلعية صالحة للاستعمال والاستهلاك المباشر أو غير المباشر من قبل الإنسان». ولقد أصبح شائعاً لدى المعنيين بالشؤون الاقتصادية النفطية التمييز والتفريق بين أنشطة الصناعات النفطية المختلفة وبصورة خاصة بين مراحل الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية.

وتتضمن الصناعة البترولية عدة مراحل مختلفة منها الاستخراج والانتاج، والنقل والتكرير، والتسويق والتوزيع، وكذلك الصناعات المرافقة أي الصناعات القائمة على المنتجات النفطية أو ما يطلق عليها البتروكيمياوية.

وإذا كانت الصناعة النفطية هي صناعة استخراجية وتحويلية في آن واحد، ويتجسّد فيها التكامل العمودي والأفقي بصرف النظر عن التلازم بينهما او عدمه، فإن ذلك لا يعني

من الناحية الواقعية أن التناسب بين الصناعتين يقوم بصورة متماثلة أو متساوية أو كاملة ومتكاملة في منطقة أو بلد نفطي واحد. فعلى سبيل المثال قد تقوم في بعض الدول النفطية المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية أو بريطانيا صناعة نفطية متكاملة (إنتاج للخام، والتحويل، والتكرير وإنتاج البتروكيمياويات)، بينما تجري في بعض الدول النفطية النامية أو الضعيفة اقتصادياً، على الأغلب صناعة استخراجية للنفط الخام ترافقها بعض الصناعة البتروكيميائية، وهناك أيضاً دول غير نفطية تنشط فيها صناعة نفطية تكريرية أو بتروكيميائية أو كلتاهما معا كاليابان وإيطاليا.

فقرة ثانية: خصائص الصناعة النفطية

إن تنوع النشاط الصناعي النفطي وتعدد مراحله، يفترضان تمتعه عموماً بخصائص متميّزة عن بقية الانشطة الاقتصادية الصناعية الأخرى. ومن أبرز هذه الخصائص:

- إن الصناعة النفطية تتطلب رؤوس أموال كبيرة بل وضخمة جدا من أجل استغلال الثروة النفطية. فعلى سبيل المثال تتراوح كلفة حفر بئر بترول واحد في الأرض ما يقارب المليون دولار، وتختلف الكلفة باختلاف صعوبة وسهولة استخراج النفط ومكان تواجده في البر او البحر [8].

- **تقوم الصناعة النفطية على وسائل ومعدات عمل وإنتاج متطورة ومعقدة ومتقدمة فنياً وتكنولوجياً**، إلا أن الوسائل والمعدات تتسم بالتطور السريع ما يعني تغير عناصر الإنتاج المستخدمة في إنتاج الكميات المختلفة بسبب ارتفاع نسبة بدل استبدال الآلات طيلة مدة

8- HILYARD, JOSEPH F. The oil and gas industry : a nontechnical guide. PennWell Corporation, 2012. P49

الإنتاج أو بسبب استهلاكها والتقدم التقني في وسائل الإنتاج، **ما يعني تغير حجم النفقات بتغير وقت بدء الإنتاج**.

- **تتميز الصناعة النفطية بالتكامل الرأسي**، حيث تتداخل مراحل إنتاج النفط بصورة يصعب معها أحيانا الفصل بين نفقات بعض المراحل عن بعضها الأخر. ويمكن تلخيص هذه المراحل في البحث والاستكشاف، والحفر والتنقيب، والاستخراج والإنتاج، والتجميع، والنقل، والتخزين، والتقطير، والتنقية، والتكرير، والتصنيع، والتوزيع والتسويق.

- **يعتمد النشاط الصناعي النفطي بصورة كبيرة وغالبة على العمل المركّب** أي العمل المتطلب مهارات وفنيات عالية وتدريب خاص وتحصيل علمي متقدم وعالي، ما يؤدي إلى ضخامة حجم الاستثمارات اللازمة في مراحل الصناعة النفطية وخاصة المرحلة الأولية، اي ضخامة حجم النفقات الثابتة والقابلة للإسترداد.

- **تتسم الصناعة النفطية بارتفاع هوامش المخاطرة في معظم المراحل الإنتاجية**، وخاصة في المرحلة الخاصة بالاستكشاف والتنقيب، وذلك بسبب القيام بإنفاق استثماري كبير ولمدة زمنية ليست بالقصيرة من دون التحقق من وجود الثروة النفطية أم لا، وهل فرص وجودها واعدة ما يبرر استغلالها اقتصادياً لأغراض تجارية ؟

- **تتميز الصناعة النفطية بطول زمن الإنتاج**، ما يزيد من آثار سرعة تغير التكنولوجيا وتغير طبيعة سوق كل عنصر من عناصر الإنتاج، وبتغير طبيعة سوق النفط واختلاف هوية الملكية أو الاحتكارات، وبعدم ثبات القدرات الإنتاجية، وصعوبة حساب تغيرات أسعار صرف العملات المستخدمة في حساب النفقات.

- **تعتمد هذه الصناعة على البترول وهو مادة ناضبة وغير متجددة بطبيعتها**، أي أن عمر الصناعة النفطية محدود زمنياً ويتوقف على مدى تطوّر نسبة مخزون الاحتياط النفطي. وفي

هذا السياق نذكر ان منظمة أوبك أوردت في تقريرها[9] للعام 2016 أن معدلات الاحتياطي العالمي من النفط بلغت 1492 مليار برميلاً في عام 2015، و منها 1211 مليار برميل هي حصة الدول الأعضاء في منظمة الأوبك اي ما يقارب 81.2 ٪ من الاحتياطي العالمي.[10]

وبحسب دراسات الخبراء في اقتصاد الطاقة، فإن استمرار الضغط على الدول المنتجة لزيادة انتاجها السنوي من النفط الخام بهذه الوتيرة من أجل سد الحاجات في السوق العالمي إلى ما يزيد عن 93 مليون برميل يومياً في العام 2020، سيؤدي إلى نضوب المخزون الاحتياطي في غضون ثلاثين عاماً.

فقرة ثالثة: مراحل الصناعة النفطية

قسّم المختصون الصناعة النفطية إلى مراحل متعددة ومختلفة، ومن أبرزها التقسيم الثنائي أو الثلاثي، وجميعها على جانب كبير من الاهمية، إلا أننا سنعتمد التقسيم الذي يتناسب مع هدف هذه الدراسة، والذي يراعي خصوصية كل مرحلة بالنسبة للاختصاص الأكاديمي المطلوب او الخبرة الفنية الأكثر حاجة.

تتضمن الصناعة النفطية مجموع الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بإكتشاف واستخراج وإنتاج وتوزيع واستهلاك للموارد البترولية ، سواء كانت بصورتها الخام أم بصورة سلع متنوعة من منتجات نفطية أو بتروكيماوية.

وقد انتهجت الدراسات منذ أواخر القرن العشرين منهجاً يقوم على تقسيم مراحل النشاط الصناعي النفطي تقسيماً ثنائي او ثلاثي للمراحل[11] وهي مرحلة المنبع) (Upstream

9- OPEC. «OPEC : Annual Statistical Bulletin 2016.» 2016.

10- راجع الملحق رقم (1) في آخر الدراسة، ص66.

11- ShaleNET. «A GUIDE TO CAREERS IN THE OIL AND NATURAL GAS INDUSTRY.» 2013..P: 8

والمرحلة الوسطى (Midstream) ومرحلة المصب (Downstream)، وسنعرض لكل منها كالآتي:

المرحلة الأولىUpstream مرحلة المنبع وهي مرحلة الاستكشاف والإنتاج والتطوير وتشتمل على التنقيب وعمليات الإنتاج.

المرحلة الثانية أي المرحلة الوسطى (Midstream) وتشمل نقل النفط الخام والغاز الطبيعي من مصادرهما وتجميعهما قبل المعالجة والتكرير.

المرحلة الثالثة أي مرحلة المصب DownStream وتشمل المعالجة والتكرير وهي عملية مكمّلة للعمليات الإنتاجية، وتتضمن معالجة المواد الخام وتكريرها وتهيئتها للتوزيع والتسويق وفقاً لآليات السوق العالمية وتحضيرها للمعالجة والتكرير، وتليها مرحلة توزيع وتسويق المشتقات النفطية وبيعها.

المرحلة الأولى: مرحلة المنبع: [12](Upstream)، وتدعى هذه المرحلة كذلك ''المرحلة العليا''، وتضم مجموع الأنشطة المختلفة والمتعددة التي تشمل الدراسات النظرية المعرفية والعلمية، وكذلك التحليلية والتطبيقية في جوانبها الفنية والتنظيمية والإدارية الجيولوجية التكنولوجية والاقتصادية، الهادفة إلى معرفة وتحديد تواجد الموارد النفطية وتجمعها وأنواعها وموقعها الجغرافي والجيولوجي وكذلك الجدوى الاقتصادية لاستثماره.

على الرغم من ان هذه المرحلة هي مجاز لمرحلة واحدة، إلا أنها فعلياً تتضمن أربع مراحل (محطات) أساسية متداخلة ومتكاملة فيما بينها هدفها واحد وهو تحديد أماكن وجود البترول وطبيعته، وتحديد خصائصه ومميزاته الممهدة لاستثماره الاقتصادي نظرياً وعملياً، وسنعرض تلك المراحل الاربع على النحو الآتي:

12- Devold, Håvard. Oil and gas production handbook :An introduction to oil and gas production,transport, refining and petrochemical industry. 2013.Page: 12

1 -**مرحلة البحث والاستكشاف** Survey and Exploration : ظهرت مرحلة البحث والاستكشاف منذ اكتشاف علاقة النفط بأنواع الصخور المكوّنة للأرض حيث ثبت أنه يوجد غالباً في الصخور الرسوبية.

تشمل هذه المرحلة مختلف الدراسات التحليلية والاعمال التطبيقية في الجوانب الفنية والجيولوجية والاقتصادية والتكنولوجية الهادفة إلى معرفة وتحديد تواجد الثروة النفطية وميزاتها كماً ونوعاً.

ان هذه المرحلة من النشاط الاقتصادي النفطي تتميز بارتفاع عنصر المخاطرة، حيث يجري إنفاق رؤوس اموال كبيرة ولمدة زمنية ليست بالقصيرة مع احتمال عدم تحقيق نتائج إيجابية مرضية. ويتم في هذه المرحلة تحديد المكمن النفطي ومن ثم البحث بواسطة الحفر داخل المكمن عن موقع البئر الاكثر وفرة ضمن حدود المكمن، ويهدف هذا الحفر إلى الاستكشاف ويسمى بالحفر الاستكشافي.

والحفر الاستكشافي – The Exploratory Drilling[13] هو الآلية الوحيدة التي يتم بموجبها التحقق من وجود النفط أو من عدمه، حيث يجب توخي الدقة في اختيار مواقع الآبار خاصة الاستكشافية منها، لانها توضح مدى صحة المعلومات التي تم الحصول عليها، فالدقة في اختيار مواقع الآبار تحتمها النواحي العلمية والاقتصادية وهي مسألة مرتبطة مباشرة بموضوع ضبط بترول الكلفة وتحقيق أوفر ربح للدولة المنتجة.

تكشف أعمال الحفر الإستكشافي إلى تأكيد الوجود الفعلي للنفط في باطن الأرض بالكميات التجارية المطلوبة، ويشمل هذا الحفر أبرز الاعمال التالية:

13- HILYARD, JOSEPH F. The oil and gas industry : a nontechnical guide. PennWell Corporation, 2012..Page:57

أ. تسوية موقع الأرض المستهدفة وتنظيفها وتهيئتها للحفر، وشق الطرق المناسبة.

ب. إقامة هيكل الحفر وتثبيت أجهزة الحفر اللازمة.

ج. تنفيذ عملية الحفر.

ومن أجل القيام بذلك يتم الحفر بطرق عديدة منها[14] :

- طريقة الحفر بالدق – Cable-tool Drilling Method

- طريقة الحفر بالدوران Rotary Drilling Method

- طريقة الحفر التوربيني – Turbine Drilling Method

د-إجراء المسوحات بأنواعها المختلفة، ومنها على سبيل الذكر لا الحصر:

(أ) طريقة المسح الجيولوجي[15] The Geological Survey Method:

تعد هذه الطريقة نقطة البدء في عمليات الإستكشاف النفطية، حيث يتعرّف بواسطتها على طبيعة المنطقة المستهدفة بالتنقيب، وذلك من خلال إعداد خرائط جيولوجية للطبقات السطحية للأرض تحدد، بشكل مبدئي، نوعية الطبقات الأرضية وطبيعتها ومواصفات الصخور وفحصها في المختبرات.

ومن الطرق المكمِّلة لعمليات المسح الجيولوجي طريقة التنقيب الجيوكيميائي -The Geo chemical Excavation Method، وتستعمل هذه الطريقة في حالة وجود منطقة مغطاة بأتربة كثيفة أو نباتات من نوع معين، حيث تتسرب الغازات الموجودة في عمق الأرض إلى سطح التربة وتظهر في المياه السطحية أو التربة الكثيفة. **و تعد في الوقت الحاضر ذات أهمية خاصة لانها تسمح بالتعرف على الأمور الآتية:**

14-HILYARD, JOSEPH F. The oil and gas industry : a nontechnical guide., 2012.op.cit. Page:69-86

15- Assaad, Fakhry A. Field Methods for Petroleum Geologists :A Guide to Computerized Lithostratigraphic Correlation Charts Case Study: Northern Africa. 2009.Page :21

- درجة تسرب النفط والغاز إلى سطح الأرض.
- نوعية العينات الصخرية ومصدرها.
- سلوك هجرة النفط من مكان لآخر.
- تقويم وتحديد كمية النفط المكتشف.

(ب) طريقة المسح الجيوفيزيائي The Geophysical Survey Method[16]:

يُعد المسح الجيوفيزيائي من التقنيات العملية الأدق لاستكمال وتدقيق المعلومات المفيدة عن بنية الطبقات المكامن البترولية، وكيفية الحصول عليها في المناطق صعبة التضاريس كالمناطق البحرية، والصحاري، والصحاري الجليدية القطبية، ومناطق البراكين. ويستخدم المسح الجيوفيزيائي **في المناطق التي لا تظهر فيها شواهد نفطية على السطح** ولا يمكن الكشف عنها بعمليات المسح الجيولوجية العادية مثل: البحار، ودلتا الأنهار، ولمناطق الصحراوية.

تشمل الطرق الجيوفيزيائية الشائعة الاستخدام المسح السيزمي أو بالزلزالي، والطرق الكهربية والجاذبية، وكذلك الطرق الأقل استخداماً وهي قياس الإشعاع والحرارة بالقرب من سطح الأرض أو في الجو. وإذا كانت الطرق السيزمية والجاذبية هي، أساسا أدوات للبحث عن البترول، فإن الطرق الكهربائية تستخدم عادة للكشف عن المعادن، غير أن بعض الخبراء كالروس والفرنسيين يستخدمون الطرق الكهربائية والمغناطيسية معاً في البحث عن البترول والمعادن.

ويرتكز المسح الجيوفيزيائي على وسيلتين أساسيتين هما:

وسيلة المسح السيزموجرافي The Seismographic Survey Method[17]:

تهدف هذه الوسيلة إلى قياس درجة توصيل الطبقات الأرضية للاهتزازات من حيث

16- Devold, Håvard. 2013.op.cit.Page: 52

17- Devold, Håvard. 2013.op.cit op.cit.Page: 52

سرعتها وزمن عودتها إلى سطح الأرض. ويتم المسح السيزموجرافي من خلال إعداد حفرة في باطن الأرض ووضع ديناميت بها وتفجيرها لإحداث هزات أرضية، ويتم قياس سرعة هذه الهزات بواسطة أجهزة قياس خاصة تحدد زمن عودتها إلى سطح الأرض. وتعتبر وسيلة المسح السيزاموجرافي عموماً من الوسائل الناجحة وذات الكلفة المرتفعة.

وسيلة المسح المغناطيسي[18] The Magnetic Survy Method:

تتباين درجة الجذب المغناطيسي من مكان لآخر بسبب اختلاف تركيبات الطبقات الصخرية في باطن الأرض، وفي القباب والطيات المحتوية على النفط، وبالتالي يتم قياس قوة الجذب المغناطيسي للصخور لمعرفة طبيعة التركيبات التي يسترشد بها في تحديد إحتوائها على النفط أو عدمه. وتتم عملية القياس بواسطة جهاز مغناطيسي Magnetometer يقيس درجة واتجاه الجاذبية المغناطيسية للمكامن الأرضية الناتجة عن تركيبة باطن الأرض، وتتم هذه العملية على سطح الأرض أو باستخدام الطائرات.

-2**مرحلة الاستخراج والإنتاج**[19] : وهي المرحلة الهادفة إلى استخراج النفط او الغاز الخام من باطن الأرض ورفعه إلى سطح الأرض ليكون جاهزاً أو صالحاً للنقل والتصدير والتصنيع في الأماكن القريبة أو البعيدة، وفي داخل المنطقة أو البلد أو الخارج، وتتضمن هذه المرحلة النشاط المتعلق بتهيئة المنطقة النفطية للاستغلال الاقتصادي سواء كان من الجوانب الفنية أو التكنولوجية أو الإنشائية.

3 -**مرحلة التطوير (أو التنمية)**:Development

عندما يتم التأكد من وجود النفط في أحد الحقول المكتشفة بكميات استثمارية، فإنه يلزم

18- Assaad, Fakhry .2009.op.cit. Page :21

19- OGAP. Oil and Gas at Your Door? A Landowner's Guide to Oil and Gas Development. Oil & Gas Accountability Project, 2005..Page:I-16

قبل البدء في الإنتاج تعيين حدود الحقل وتقدير الإحتياطي الموجود به، ثم العمل على تطويره (أو تنميته).

وهناك العديد من العوامل التي تؤثر في إتخاذ القرار بتطوير حقل أو عدمه منهاعلى سبيل المثال، نتائج الضغط وتدفق النفط ومعدلاته، بالإضافة إلى معلومات أخرى، وتشتمل عمليات التطوير أو التنمية على الأعمال التالية:

(أ) حفر الآبار التطويرية[20]:

وهي كناية عن آبار إضافية يتم حفرها في الحقل للمساعدة في تحسين الإستثمار الأمثل للنفط المكتشف، وذلك بالإنتاج منها أو استخدام المعلومات الناتجة عنها في تقدير الإحتياطيات الموجودة بالحقل، ولا فرق بين عمليات الحفر التطويري والحفر الإستكشافي للآبار من الناحية الفنية والأدوات والآليات المستخدمة إلا من حيث الغرض المقصود بعملية الحفر نفسها.

(ب) إعداد الآبار أو الحقل للإنتاج[21]:

بمجرد الإنتهاء من حفر وتجهيز الآبار التطويرية، يتم إنجاز الترتيبات اللازمة لجعل الآبار صالحة للإنتاج، ومن هذه الترتيبات المسائل التالية:

1. تأمين أجهزة تجميع النفط والغاز المنتج من خلال نظام للتجميع يسمى Gathering System.
2. وضع أجهزة التوصيل لربط الآبار بعضها مع بعض من خلال أنابيب خاصة Flow Lines تسمح بتدفق النفط.

20- OGAP. 2005. op.cit Page : I-17

21- OGAP. 2005. op.cit Page : I-23

3. إعداد معدات تجميع النفط في محطات التجميع التي يتم من خلالها ربط رؤوس الآبار Well Head بأنابيب التدفق.

4. وضع أجهزة المعالجة من أجل فصل الشوائب عن النفط والغاز وتقديمه للتصدير في أجود ونوعية ، وهو ما يتم من خلال أجهزة نظام المعالجة Treating System.

5. وضع الترتيبات اللازمة لأجهزة تخزين الغاز والنفط في صهاريج أو خزانات خاصة تمهيداً لتصديره أو إرساله إلى المحطات التكرير Refinery. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه في حالة اشتمال النفط المنتج على كمية كبيرة من الغاز، فإنه يتم ربط الخزانات بمحطات تجميع الغاز وبيعه من خلال ما يسمي بنظام استعادة البخار Vapor Recovery System، أما إذا كانت كميات الغاز قليلة فيتم التخلص منها بحرقها في الهواء[22].

6. معدات الضخ Pumping Equipments، التي يتم تركيب بعضها على الآبار لاستخراج النفط أي رفعه لأعلى في حالة انخفاض الضغط بالآبار، والبعض الآخر يتم استخدامه لضخ النفط إلى مراكز الشحن.

4 -مرحلة الإنتاج – Production:

بعد الإنتهاء من حفر الآبار وتطويرها تبدأ مرحلة إنتاج النفط، أي إستخراجه من باطن الأرض برفعه من المكمن إلى السطح وتحقيق ذلك يجري بالطرق التالية:

(أ) طريقة التدفق الطبيعي The Natural Flow Method

يتم الإنتاج بواسطة هذه الطريقة من خلال الإعتماد على قوة الدفع الطبيعية التي ترفع النفط إلى السطح، وذلك عندما يكون الضغط في باطن المكمن كافياً لدفع النفط الخام إلى أعلى.

22– Jones, David et Peter Pujadó. Handbook of Petroleum Processing. Springer, 2006.

(ب) طريقة الحقن بالغاز Gas Injection Method [23]

تعتمد هذه الطريقة على حقن كميات من الغاز تحت ضغط مرتفع في المكمن، ما يؤدى إلى إحداث ضغط عالٍ داخل البئر ومن ثم رفع خام النفط إلى أعلى فوهة البئر. وتستخدم هذه الطريقة في حالة وجود كميات كبيرة من الغاز المستخرج من آبار مجاورة بحالة يمكن استخدامها عنصراً أساسياً في هذه الطريقة وبتكلفة مادية متدنية .

(ج) **طريقة الحقن بالماء** Water Injection Method [24]

في هذه الطريقة يتم حقن كميات كبيرة من الماء في البئر بما يكفل رفع النفط الخام إلى أعلى فوهة البئر، وقد يستخدم في ذلك مياه البحر العادية أو المياه المستخرجة من آبار مجاورة.

(د) طريقة الرفع بواسطة المضخات Crude Oil Pumping [25]:

يجري استخدام هذه الطريقة عند تعذّر استعمال اي من الطرائق السابقة وبتكاليف معقولة، بالإضافة إلى انخفاض معدل الضغط بالبئر إلى حد كبير، حيث يجري تركيب مضخات على البئر لضخ مادة النفط الخام إلى أعلى فوهته وفقاً لطريقة ميكانيكية بحتة.

ثانياً: المرحلة الوسطى Midstream: وتتضمن عمليتي نقل البترول وتكريره على النحو الآتي:

-1**مرحلة نقل النفط**: وتشمل هذه المرحلة عملية نقل النفط الخام من مراكز أو مناطق إنتاجه إلى مناطق تصديره أو تكريره أو تصنيعه أو استهلاكه، ويجري بواسطة بناء المنشآت

23- Lyons, William. Standard Handbook of Petroleum and Natural Gas Engineering. Vol. 2. Gulf Publishing Company, 1996.Page : 260

24- Lyons, W. 1996.op.cit. Page : 262

25- Chaudhuri, Uttam Ray. Fundamentals of Petroleum and Petrochemical Engineering. 2011..Page:49

مع توفير مختلف الوسائل والمعدات لنقل النفط بأنواعها البرية كالأنابيب والشاحنات.... وسكك الحديد، أو البحرية كالسفن العملاقة، وقد تكون مناطق تصدير النفط وتصنيعه قريبة أو بعيدة وعلى النطاق الداخلي أو الخارجي ويجري ذلك بالوسائل التالية:

- النقل بخطوط الأنابيب

تعتبر من أسرع وأهمّ الوسائل، وأقلها كلفة من حيث الصيانة، وأكثرها أماناً لنقل الغاز والبترول، بسبب عدم وجود أيّ حواجز أو عوائق، تعيق سرعة وصول الغاز والبترول، إلى الموانئ أو مصافي التكرير، وتعتمدُ الأنابيب في عمليّة نقل الغاز والبترول على تفعيل ضغط عالٍ، حيث توجد نقاط تقوية للضغط في بداية خطّ الأنابيب، وفي كل 50 إلى 250 كيلومتراً؛ لتجنّب تقليل سرعة النقل الناتج عن احتكاك الموادّ في جدران الأنابيب، وتمتدّ هذه الأنابيب في كافّة التضاريس الجغرافيّة، مع مراعاة وسائل السلامة البيئيّة، حيث تمتدّ على سطح الأرض، أو تحتها، أو تحت سطح الماء، وفي أعالي قمم الجبال، وفي السهول، ويتمّ تحديدها بعلامات تعريفيّة لتجنب وقوع الحوادث، ويصل طول هذه الأنابيب إلى آلاف الكيلومترات، وتتم صناعتها بأقطار مختلفة، ويعتبرُ خطّ أنابيب الصداقة الروسي، بأنّه أطول خطّ أنابيب لنقل الغاز والبترول عالميّاً، حيث يمتدّ طول إلى أربعة آلاف كيلومتراً، ويصل إلى جمهورية التشيك، والمجر، وألمانيا، وبولندا، وسلوفاكيا، وبيلاروسيا.

- النقل البحريّ بواسطة الناقلات البحريّة، تعتبر هذه الوسيلة بأنّها مكمّلةً لوسيلة النقل باستخدام الأنابيب، ويبدأ دور الناقلات البحريّة في نقل الغاز والبترول عند وصولهما من مناطق الإنتاج إلى مرافئ التصدير؛ بسبب صعوبة مدّ أنابيب لطول المسافات أو لعدم وجود جدوى عمليّة من مدّها، حيث تُستخدمُ الناقلات البحريّة العملاقة، التي تزيد حمولتها عن 300 ألف طن، لاستكمال عملية النقل، كما تستخدم بعض الدول، الناقلات في عمليّة تخزين الغاز والبترول في حال انخفاض أسعار البترول والغاز.

- النقل بواسطة الصهاريج، حيث يتم نقل الغاز والبترول باستخدام خطوط السكك الحديديّة، أو عن طريق الشاحنات العملاقة، مع مراعاة وجود مواصفات خاصّة للصهاريج المستخدمة في عمليّة النقل، بضمان معايير السلامة، وضمان تهدئة حركة السوائل خلال عمليّة النقل، وتعتبرُ الشاحنات العملاقة بأنّها من أهمّ الوسائل في عمليّة نقل الغاز والبترول لنقاط الاستهلاك النهائيّة.

2 –**مرحلة التكرير والتصنيع** Refining and Manufacturing[26]: من غير الممكن استخدام النفط في صورته الخام، فلا بدّ من تكريره وتصنيعه حتى يتم الحصول على المشتقات النفطية المتعددة التي تحتاجها دورة الحياة المعاصرة. وتهدف هذه المرحلة إلى تصنيع النفط في مصافي التكرير بتحويله من صورته الخام إلى أشكال من المنتجات السلعية النفطية المتنوعة والمعالجة لسد وتلبية الحاجات الإنسانية إليها مباشرة أو للعمليات التصنيعية لمراحل صناعية لاحقة متعددة.

وتتنوع المنتجات النفطية بين ما هو أساسي أو رئيسي وبعضها والآخر ثانوي، ومنها ما هو خفيف كالبنزين والكيروسين، ومنها ما هو ثقيل كالإسفلت أو الشمع. ويطلق على هذه المرحلة الصناعية مرحلة الصناعة التحويلية، لانها تتضمن نشاطاً صناعياً معتمداً على المادة الخام النفطية لتحويله إلى منتجات مصنعة.

ويقصد بعملية التكرير والتصنيع إعادة ترتيب الجزئيات المكوّنة من الهيدروجين والكربون لتشكيل مجموعات تختلف عن تلك الموجودة في النفط الخام. وتجري هذه العملية من خلال تسخين الزيت ومعالجته بطرائق مختلفة، حيث يتم التسخين في جهاز خاص بالتقطير (التكرير) يحوّل من خلاله النفط إلى بخار يدخل بطريقة ميكانيكية إلى أسفل برج يشبه

26- Speight, James G. et Baki Ozum. Petroleum Refining Processes. CRC Press, 2001.. Page: 310.

صوامع الغلال ويسمي برج التقطير، حيث يتم ترتيب المشتقات النفطية من أعلى برج التقطير إلى أسفله على النحو التالي: البنزين، الكيروسين، زيوت التشحيم، السولار (الديزل)، الشموع، المازوت الثقيل (زيت الوقود)، وأخيراً الأسفلت. وتبرز في هذه المرحلة عمليات **تصنيع البتروكيمياوية**[27]، وهي المرحلة الهادفة إلى تحويل وتصنيع المنتجات السلعية النفطية إلى منتجات سلعية بتروكيماوية مختلفة ومتنوعة، كالأسمدة الزراعية والمنظفات والمبيدات والأصباغ والمواد البلاستيكية والأنسجة الاصطناعية وغيرها، وتضم هذه المرحلة عدداً واسعاً وغير محدود من النشاطات الاقتصادية والصناعية المهمة والحيوية في الدورة الاقتصادية.

ثالثاً: **مرحلة المصب** Down stream: تأتي هذه المرحلة في نهاية سلسلة الصناعة النفطية، وتدعى كذلك بالمرحلة الدنيا، وتشمل مجموعة الأنشطة المختلفة والمتعددة التي تقوم باستغلال مادة النفط بعد استخراجه وتكريره. وترتكز هذه المرحلة على الجانب الاقتصادي والتجاري أكثر مما ترتكز على الجانب النظري والمعرفي.

وتقوم مرحلة المصب كسابقتيها على مجموعة من مراحل أخرى متسلسلة ومترابطة ومتكاملة عموديا فيما بينها تدخل تحت عملية واسعة تسمى **مرحلة التسويق والتوزيع**.

و تهدف هذه المرحلة إلى تسويق وتوزيع البترول بصورته الخام أو بصورة منتجات نفطية او غازية إلى مناطق وأماكن استعماله واستهلاكه القريبة والبعيدة وعلى النطاق المحلي أو الإقليمي أو العالمي. تكون مراكز التوزيع مراكز رئيسية أو فرعية وتتوفر فيها المعدات والأدوات وأماكن الاستلام والتخزين للنفط الخام أو المنتجات النفطية وما تستلزمه من شبكات وتقنيات إعادة التوزيع.

27- Speight, J., & Ozum, B. 2001. Op.cit.Page: 590.

المحور الثاني: خريطة الاختصاصات الاكاديمية - الفنية المطلوبة في قطاع البترول

سنعرض في هذا المحور لأبرز الاختصاصات الاكاديمية والفنية في المرحلة الجامعية وما قبلها التي تؤدي دوراً رئيسياً في إعداد الموارد البشرية اللازمة لقيام قطاع بترولي سليم ومثمر على المستويات كافة بدءاً من المهام الاستشارية مروراً بالإدارية وصولاً إلى الأعمال العملانية في ميدان الحقل النفطي.

ولذلك سنقسّم تلك الاختصاصات إلى مستويات ثلاثة محاولين ربطها بشكل متسلسل بمراحل الصناعة البترولية وفقا للتقسيم الوارد سابقا. وعليه نبدأ باختصاصات العلوم والهندسة بكافة فروعها مع التركيز على هندسة البترول وما يتفرّع عنها من اختصاصات هندسية مساعدة، ومن ثم سنسلّط الضوء على فروع التخصصات المهنية والفنية وأبرز الشهادات الفنية التخصصية التي ينبغي تحصيلها بهدف رفع المستوى المعرفي والخبرات التدريبية في كل اختصاص، كما سنشير إلى بعض الوظائف التي لا تحتاج إلى تحصيل شهادة اكاديمية بل تعتمد بشكل أساس على الخبرة المكتسبة من الممارسة العملية.

وعليه قسّمنا المحور الثاني بحسب الاختصاص إلى فقرات أربع وهي : اختصاصات العلوم، والهندسة، والاختصاص الفني، واختصاصات إدارية وأخرى متنوعة، والتي سنعرضها فيما يلي تباعا.

فقرة أولى: اختصاصات العلوم

اختصاصات العلوم هي اختصاصات أساسية وتشكّل خلفية معرفية قوية تسمح بتكوين أساس صلب لشريحة واسعة من العاملين المتخصصين بمجال البترول . وتؤدي تلك الاختصاصات دورها بشكل بارز في المرحلة الأولى من مراحل الصناعة البترولية، أي

مرحلة المنبع، حيث تشكل تلك العلوم أسس معرفية في مرحلتي الاستكشاف والإنتاج، فضلاً عن دورها في بقية المراحل وخاصة المرحلة الوسطى حيث تتم عملية التكرير. وتضم هذه الفقرة ثلاثة اختصاصات رئيسية من اختصاصات العلوم هي الجيولوجيا، والجيوفيزياء، والجيوكيمياء، و تسهيلا للاطلاع سنعرض المعلومات من خلال جدول يتضمن نوع الاختصاص، والمسمى الوظيفي، والحد الأدنى للتحصيل العلمي، مع خانة مخصصة لأهمية الاختصاص في مرحلة معينة من مراحل الصناعة النفطية ومدى علاقته بها، بالإضافة إلى عرض لأهم الشهادات الدولية المعتمدة في هذا الاختصاص. اما في ما يخص مرحلة الصناعة البترولية وعلاقتها بالاختصاص، فسنعتمد المؤشر التالي المرتكز على استعمال الألوان بشكل متدرج للدلالة على أهمية الاختصاص بالنسبة لمرحلة معينة من الصناعة البترولية.

رسم توضيحي 1: مؤشر أهمية الاختصاص في كل مرحلة من المراحل النفطية

المصدر : من إعداد فريق البحث

جدول 2 : اختصاصات العلوم وارتباطها بالصناعة النفطية[28]

المهام الوظيفي	تفاصيل الوظيفة	الحد الأدنى للتحصيل العلمي	مرحلة الصناعة النفطية	شهادات دولية معتمدة في الاختصاص
جيولوجي	يقوم الجيولوجي بتحديد طبيعة الصخور ودراستها، واستخدام البيانات من الآبار الموجودة، ودراسة المعلومات التي يجمعها من أجهزة الاستشعار عن بعد بواسطة الأقمار الصناعية، وإجراء المسوحات الجيولوجية، وتحليل المعلومات التي تم جمعها من الدراسات الزلزالية، ووضع الخرائط السطحية والداخلية لتحديد احتياطيات النفط والغاز.	إجازة	Upstream Mid–stream Down–stream	

28- تم تحديد هذه الاحتياجات بناءً على :

1.OGAP. Oil and Gas at Your Door? A Landowner's Guide to Oil and Gas Development. Oil & Gas Accountability Project, 2005.

2.HILYARD, JOSEPH F. The oil and gas industry : a nontechnical guide. PennWell Corporation, 2012.

3.Assaad, Fakhry A. Field Methods for Petroleum Geologists :A Guide to Computerized Lithostratigraphic Correlation Charts Case Study: Northern Africa. 2009.

4.Devold, Håvard. Oil and gas production handbook :An introduction to oil and gas production,transport, refining and petrochemical industry. 2013.

جيوفزيائي	يهتم الجيوفيزيائي بدراسة باطن الأرض عن طريق دراسة التباين في الخصائص الفيزيائية بين طبقات الصخور كالاختلافات بين درجات الصلابة والخصائص المغناطيسية والمقاومة الكهربائية وقدرة التوصيل الحراري وشدة الجاذبية وغيرها من الخصائص الفيزيائية الأرضية، كما تحليل البيانات الصادرة عن المسوحات السيزمية (الزلزالية) التي تغطي قطاعا عرضيا لطبقات الأرض تحت السطحية، وتحليل سرعة الموجات الأولية في الطبقات للتمكن من تحديد أماكن وجود البترول والغاز الطبيعي.	إجازة	Up–stream Mid–stream Down–stream	

جيوكيمائي	تهدف دراسة الجيوكيمياء إلى الكشف عن مكامن الخامات المفيدة، الموجودة على عمق كبير بحيث يصعب أو يستحيل الكشف عنها بالوسائل الجيولوجية الأخرى، وخاصة بعد أن نَفَدَت معظم المكامن السطحية قليلة العمق. كما تساعد الجيوكيمياء في حل كثير من المسائل الجيولوجية كتحديد العمر المطلق، ومنشأ الصخور والفلزات والخامات، وشروط تشكلها وغيرها من الأمور الهامة التي تساعد في توجيه أعمال التنقيب عن الخامات المفيدة.	إجازة	Upstrea Midstream Down–stream

المصدر :

1. ShaleNET. «A GUIDE TO CAREERS IN THE OIL AND NATURAL GAS INDUSTRY.» 2013.

2.ShaleTEC. «Oil & Gas /Energy Career Directory :Center for Workforce Information & Analysis.» 2012.

3. API. «Career : Opportunities in the Oil and Gas Industry .» 2015.

4. PetroLMI. 2016. Petroleum Labour Market Information. <http://www.careersinoilandgas.com />.

فقرة ثانية : اختصاصات الهندسة

تحتل علوم الهندسة باختصاصاتها المتعددة مكانة بارزة واساسية في صناعة البترول بجميع مراحلها، وعلى الرغم من تشعب مجالات قطاع البترول وصناعاته، تبقى هندسة البترول وحدها غير قادرة على انتاج ما يكفي من الكوادر البشرية المتخصصة الضرورية التي تغطي الأنشطة المتنوعة المكوِّنة لمحطات الصناعة البترولية، فتطوّر الصناعة البترولية حتّم دخول فروع من علم الهندسة وقد بلغ عددها اثني عشر اختصاصاً إلى ميدان الخبرة والعمل إلى جانب الاختصاص الأساس وهو هندسة البترول. فاختصاصات الهندسة الأخرى باتت تؤدي دوراً مساعداً مهماً إلى جانب هندسة البترول، وأصبح نجاح الصناعة البترولية مشروطاً بتضافر جميع الاختصاصات الهندسة : الأساسية منها والمساعدة. فماهي تلك الاختصاصات وما مدى مساهمتها في الصناعة البترولية؟ هذا ما سنراه في الجدول التالي.

جدول 3 : الاختصاصات الهندسية و مساهمتها في الصناعة النفطية

المهام الوظيفي	تفاصيل الوظيفة	الحد الأدنى للتحصيل العلمي	مرحلة الصناعة النفطية	شهادات دولية معتمدة في الاختصاص
مهندس جيولوجي Engineering Geology	تدرس الهندسة الجيولوجية الصخور والظواهر والعمليات الجيولوجية التي تحدد أسس بناء المنشأة الهندسية، وظروف استثمارها والاحتياطات الواجب اتخاذها لضمان استقرار الكتل والطبقات الصخرية، كما تهتم بدراسة التغيرات التي تطرأ على الصخور وطبقاتها، الناجمة عن إقامة المنشآت المختلفة، وتدخل في هذا الاختصاص أيضاً دراسة الخصائص الكيمياوية والفيزيائية والميكانيكية للصخور، وتحديد صلاحيتها للاستخدامات المختلفة، وخصائص مواد البناء وأحجار الزينة وغيرها.	**إجازة**	**Up–stream** **Mid–stream** **Down–stream**	**شهادة مهندس محترف معتمد** Certified Professional Engineer

مهندس البترول Petroleum Engineer	يعمل مهندس البترول في تصميم واختبار وتنفيذ طرق إنتاج البترول من باطن الأرض والبحر. ويشارك في تأكيد الوجود التجاري للنفط أو الغاز، وتحديد مواقع الحفر، وتصميم المنتجات، من خلال تضافر جهودهم مع جهود التخصصات الهندسية الأخرى، كما يساهم المهندس في تطوير البرمجيات لمراقبة وتشغيل المعدات ومحاكاة تدفق النفط والغاز عبر المكمن، وتخطيط تطوير الحقل، والإشراف على استخراج ومعالجة النفط. وينصب اهتمام الهندسة على أربعة مجالات متعلقة بالبترول وهي: العثور على النفط والغاز، وتقويم إمكانات إنتاجهما، وزيادة حجم المادة المستخرجة، والنقل والتخزين. وتشمل التخصصات الرئيسة التصميم، والإشراف وإدارة أعمال الحفر والإنتاج، وأداء الاختبارات المعملية، والدراسات، والتجارب لفهم المكمن وأساليب الاستخلاص المعزز، وتطوير نماذج المحاكاة الحاسوبية لتحديد عملية الاستخراج الرشيد.	**اجازة**	**Upstream** **Mid–stream** **Down–stream**	CPE – Certified Professional Engineer

مهندس إتمام آبار Com- pletion Engineer	ويختص مهندس إتمام الآبار بملاحظة ومتابعة عملية إتمام بناء بئر البترول بما في ذلك استخدام الأنابيب، والتكسير الهيدروليكي أو تقنيات التحكم بالضغط. كما يحدد الطريقة الفضلى لإتمام بناء البئر بما يسمح بتدفق النفط أو الغاز السلس من باطن الأرض.	**إجازة**	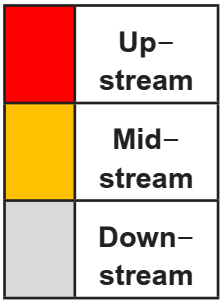	CPE – Certified Professional Engineer
مهندس الحفر Drilling Engineer	يقرر أفضل طريقة لحفر بئر النفط أو الغاز، آخذاً في اعتباره العديد من العوامل ومنها التكلفة. كما أنه يعمل على التأكد من أن عملية الحفر تجري بصورة آمنة وفعالة، وبالطريقة الأقل ضرراً للبيئة.	**إجازة**	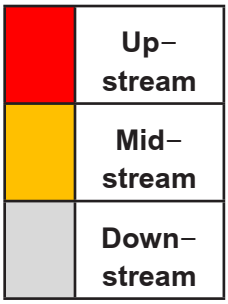	CPE – Certified Professional Engineer
مهندس الإنتاج Production Engineer	يتولى مهندس الإنتاج مراقبة إنتاج البئر من النفط والغاز الطبيعي، ويأتي دوره بعد إتمام بناء بئر النفط، ويكون مسؤولاً بشكل أساسي عن مسألة زيادة الإنتاج، ومراقبة الكميات المستخرجة وفقاً لتحليل المسوحات، ويقوم أيضاً بمحاولة الوصول إلى طرق أخرى تزيد من الكمية المستخرجة.	**إجازة**	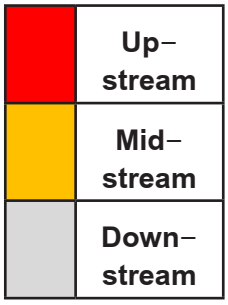	CPE – Certified Professional Engineer

مهندس إدارة المكامن Reservoir Engineer	يقوم مهندس إدارة المكامن بتقدير كمية النفط أو الغاز التي يمكن استردادها من المكامن أو مصائد النفط بباطن الأرض. وكذلك يدرس خصائص تلك المكامن وتحديد أفضل الطرق لتحديد الاستخراج الأمثل للنفط أو الغاز منها، كما يراقب العمليات للتأكد من أن المستويات المثلى من تلك المصادر يمكن استردادها.	**إجازة**	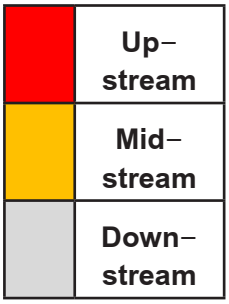	CPE – Certified Professional Engineer
مهندس خطوط الأنابيب Pipeline Engineer	وهو المسؤول عن تصميم وبناء وتشغيل ومراقبة جودة وصيانة خطوط الأنابيب وأنظمة خطوط أنابيب نقل البترول والغاز.	**إجازة**	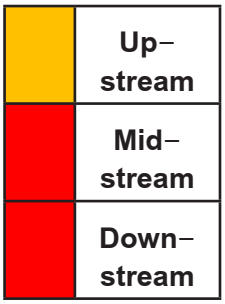	CPE – Certified Professional Engineer

مهندس بحري	يتخصص المهندس البحري في دراسة تصاميم السفن وكيفية تصنيعها وبنائها، وطرق اتزانها، وعلم الإبحار والمحركات البحرية، وغيرها من الدراسات الهندسية ذات الصلة بمجال السفن والحاويات والنقل البحري. كما يدرس مجالات تصميم وإنشاء المنصات البحرية مثل منصات استخراج النفط والغاز في البحار والمحيطات. ويمكن ايضاً ان يعمل على متن السفن البحرية كمهندس لمراقبة حجم الحمولات وتشغيل السفن ومتابعة المحركات خلال الرحلات المختلفة، وغيره من المهام ذات الصلة.	إجازة	Upstream Mid–stream Down–stream	CPE – Certified Professional Engineer
مهندس مدني	يُعدّ المهندس المدني الخرائط والرسوم والبيانات الطوبوغرافية والجغرافية اللازمة لتخطيط أي مشروع. ويضع التصاميم حول آلية تنفيذ الطرقات والجسور والسدود والأنفاق وغيرها من المنشآت. كما يقوم بمهام إشرافية بشكل مستمر ليتحقق من مطابقة آلية التنفيذ للمعايير الموضوعة، لجهة كمية المواد المستعملة ونوعها وطريقة خلطها اثناء عملية البناء.	إجازة	Up–stream Mid–stream Down–stream	CPE – Certified Professional Engineer PMP– Project Manage–ment Professional Certifica–tion

مهندس الكهرباء	يصمّم مهندس الكهرباء ويطوّر الآلات الكهربائية وأنظمتها لتصبح صالحة للاستعمال الصناعي، التجاري، العلمي، ويختبر النشاطات التصنيعية والوظيفية للآلات الكهربائية، ويتأكد من مطابقتها للمواصفات والمعايير، كما يعدّ برامج خاصة تضمن السلامة العامة وشروط الأمان عند استعمال الآلات الكهربائية، ويجري احياناً الأبحاث التفصيلية حول سبل الاستفادة من الطاقة الكهربائية وكيفية ترشيد الإنفاق، ويشرف على أعمال الصيانة التي تقوم بها شركات الطاقة والكهرباء.	إجازة	Up–stream Mid–stream Down–stream	CPE – Certified Professional Engineer PMP– Project Manage–ment Professional Certifica–tion
مهندس الميكانيك	يتولى مهندس الميكانيك مهام عديدة منها، تصميم، وتقييم، وتركيب، وتشغيل، وصيانة المنتجات والمعدات الميكانيكية، وفحص المعدّات المنجزة للتأكد من أنها مطابقة للمواصفات ولقواعد السلامة.	إجازة	Up–stream Mid–stream Down–stream	CPE – Certified Professional Engineer PMP– Project Manage–ment Professional Certifica–tion

المصدر :

1. OGAP. Oil and Gas at Your Door? A Landowner's Guide to Oil and Gas Development. Oil & Gas Accountability Project, 2005.

2. HILYARD, JOSEPH F. The oil and gas industry : a nontechnical guide. PennWell Corporation, 2012.

3. Assaad, Fakhry A. Field Methods for Petroleum Geologists :A Guide to Computerized Lithostratigraphic Correlation Charts Case Study: Northern Africa. 2009.

4. Devold, Håvard. Oil and gas production handbook :An introduction to oil and gas production,transport, refining and petrochemical industry. 2013.

فقرة ثالثة : اختصاصات الادارة

يهدف علم الإدارة إلى تدريب الأفراد على اتخاذ القرارات والقيام بالخطوات اللازمة المؤدية إلى تحقيق الاهداف المرسومة باستغلال الموارد المتاحة ، وفق منهج محدد وضمن بيئة معينة ، هذا بشكل عام ، أما بالنسبة لتخصص الادارة في النفط والغاز فهو بهدف تزويد المتخصص بالمهارات اللازمة لادارة العمليات والمراحل المتعددة في الصناعة البترولية . ولا سيما في المسائل المتعلقة بإدارة العمليات واتخاذ القرارت الادارية الحاسمة والصحيحة للانتاج البترولي الرشيد والأمثل ، والعمل على تنسيق الانشطة المتنوعة من أجل الحصول على اعلى انتاج ممكن مع الحفاظ على جودة عالية ومخاطر محدودة بتكلفة مدروسة ومعقولة.

وبالاجمال فإن اختصاص علم الادارة العامة يُدرس لكافة طلاب هذا الاختصاص مع التركيز على المميزات الخاصة للقطاع الذي يتجه الطالب للتخصص فيه .

جدول 4 : الاختصاصات الادراية ومدى ارتباطها بالصناعة النفطية

المهام الوظيفي	تفاصيل الوظيفة	الحد الأدنى للتحصيل العلمي	مرحلة الصناعة النفطية	شهادات دولية معتمدة في الاختصاص
تخصص ادارة عامة في ادارة النفط والغاز Oil and Gas Management	يدمج هذا الاختصاص ما بين المعرفة التقنية في مجال صناعة النفط والغاز وما بين مبادئ الادارة، ويُغطي هذا الاختصاص جوانب أساسية في صناعة النفط والغاز كالجيولوجيا والهندسة البترولية، اضافة إلى قوانين الاعمال ومبادئ التجارة. ونتيجة لصعوبة أخذ القرار في هذه الصناعة نظراً لتداخل المصالح الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لهذا القطاع وأثره الاقتصادي المؤثر على الدولة فعلى خريج هذا القطاع ان يمتلك المهارات والمعارف التقنية في مجال البترول، اضافة إلى معرفة القواعد الاقتصادية التي تتحكم بهذه الصناعة، ناهيك عن المعارف المحاسبية والمالية المتخصصة بهذه الصناعة، والسياسات والتشريعات العالمية الراعية لهذه الصناعة.	ماستر	Up–stream Mid–stream Down–stream	

محاسبة في مجال البترول Petroleum Accountant	يتولى المحاسب او المدقق المالي تنفيذ الإجراءات المالية والمحاسبية المعتمدة في الشركات النفطية وبترافق مع البترول عنصر المخاطر وصعوبة تطابق التوقعات مع الواقع ما يخلق مشاكل محاسبية تجعل معالجتها مختلفة عن المعالجة المحاسبية لأي مشروع أخر فعامل عدم التأكد تتميز به هذه الصناعة دون غيرها ، كذلك هناك اعتبارات الضرائب وما تتطلبه قوانينها وتعليماتها وما لذلك من أثر على حسابات شركة النفط المعنية وثمة عامل أخر هو كبر حجم هذه الشركات وتعقيد عملياتها مما يجعل الكثير منها يتبع النظم المحاسبية التي تسودها السمة العملية والسهولة دون التعقيد .	**إجازة أو إجازة فنية او امتياز فني**	**Up–stream** **Mid–stream** **Down–stream**	APA Ac–credited Petroleum Accountant CPA – Certified Public Ac–countant CMA– Certified Manage–ment Ac–countant CIA– Certified Internal Auditor

المحلل المالي في مجال البترول	إن طبيعة الصناعة البترولية المعقّدة تتطلب تحليلات وحسابات مختلفة نسبياً عن نظيراتها في الصناعات الأخرى وخاصة ان العوامل المؤثرة في الطلب والعرض محفوفة بمخاطر عدم اليقين ما يجعل عملية التوقعات أصعب، وبالتالي فإن المحلل المالي في الشركات البترولية يكون لديه معرفة وخبرة متخصصة سيّما ان الصناعة البترولية تعتمد على مؤشرات مالية تختلف بطبيعتها عن تلك المستخدمة في الشركات التجارية الأخرى.	إجازة أو إجازة فنية او امتياز فني	Up–stream Mid–stream Down–stream	CFA – Chartered Financial Analyst DipIFR – Diploma in International Financial Reporting FP&A– Certified Corporate Financial Planning & Analysis

ادارة المخاطر في قطاع البترول	إدارة المخاطر هي جزء أساسي في الإدارة الإستراتيجية لقطاع النفط والغاز. فشركات البترول تواجه العديد من المخاطر منها المتعلق بالأسعار المتقلبة للنفط التي تؤثر على مسألة العرض والطلب، اضافة إلى المخاطر المرتبطة بالسلامة العامة، والمخاطر البيئية وغيرها. ويقوم الخريج من هذا الاختصاص بدراسة الإجراءات التي يجب ان تتبعها الشركات النفطية لمواجهة الأخطار المصاحبة لأنشطتها، بهدف تحقيق المزايا المستدامة من نشاطاتها .	إجازة	Up–stream Mid–stream Down–stream	PRM–Profes–sional Risk Manager PMI– –RMP PMI Risk Manage–ment Pro–fessional FRM –Financial Risk Man–ager

المتخصص في الموارد البشرية Human Resources in Oil and Gas Industry	تختلف ادارة المورد البشرية في قطاع النفط والغاز عن غيره من القطاعات وذلك نتيجة كبر حجم العمليات وتعقدها داخل وخارج حدود الدولة مالكة الموارد البترولية. وبالتالي فإن الشركات البترولية تسعى دوماً إلى تغطية فجوة الكفاءات عبر استخدام برامج التمهن apprentice-ship، إضافة إلى الحفاظ على الكفاءات الموجودة في ظل المنافسة القوية في مجال المهارات في هذا القطاع عبر برامج تدريبية متواصلة.	إجازة	**Up-stream** **Mid-stream** **Down-stream**	SHRM-CP SHRM Certified Professional SHRM-SCP SHRM Senior Certified Professional PHR-Professional in Human Resources

مدير سلسلة الامداد والتوريد	إن قطاع النفط والغاز يتألف من سلسلة عمليات متداخلة مع تبدأ من عملية المنبع وتنتهي بمرحلة المصب، وهي بحاجة إلى مدير لهذه السلسلة من أجل توجيه العمليات التي تبدأ من مرحلة الاستحواذ على النفط والغاز وعمليات التنقيب والأعمال اللوجستية لنقل النفط الخام إلى المصافي ،إضافة إلى متابعة عملية تصفية النفط ونقله إلى المستهلك النهائي حول العالم، كما يُجري تحليلات باستخدام النماذج التحليلية والتحليل الرياضي، كما يستخدام نتائج التحليل من أجل تحسين عمليات سلسلة التوريد، والأداء وخفض التكاليف.	إجازة	Up–stream id–stream Down–stream	CSCP - Certified Supply Chain Professional

محلل الاعمال	إن طبيعة المعلومات وأهميتها التي تصاحب قطاع النفط والغاز في مراحله المتعددة تزيد من أهمية محلل الأعمال الذي يقوم بتحليل وتصميم النظم، بما في ذلك الأعمال والإدارات والتنظيمات التجارية وغيرها، كما يقوم بتقييم نماذج الأعمال وتكاملها مع التقنية وذلك من أجل رفع الانتاج وتحسين أداء الشركات النفطية .	ماجستر	Up–stream Mid–stream Down–stream	CBAP – Certified Business Analysis Profes–sional

المصدر :

1. OGAP. Oil and Gas at Your Door? A Landowner's Guide to Oil and Gas Development. Oil & Gas Accountability Project, 2005.

2. HILYARD, JOSEPH F. The oil and gas industry : a nontechnical guide. PennWell Corporation, 2012.

3. Assaad, Fakhry A. Field Methods for Petroleum Geologists :A Guide to Computerized Lithostratigraphic Correlation Charts Case Study: Northern Africa. 2009.

4.Devold, Håvard. Oil and gas production handbook :An introduction to oil and gas production,transport, refining and petrochemical industry. 2013.

فقرة رابعة : الاختصاصات القانونية

جدول 5 : الاختصاصات القانونية

المهام الوظيفي	تفاصيل الوظيفة	الحد الأدنى للتحصيل العلمي	مرحلة الصناعة النفطية	شهادات دولية معتمدة في الاختصاص
محام	لا يختلف عمل المحامي في شركات البترول عن عمل المحامين في الشركات التجارية المختلفة، حيث يتولى مهام الدفاع عن حقوق الشركة تجاه الغير، ويمثلها امام القضاء ويتولى مسائل إعداد العقود وابرامها وتجديدها، ولا سيما عقود العمل والتأمينات كافة.	إجازة	Up–stream Mid–stream Down–stream	

خبير في التحكيم	تحتاج شركات البترول إلى وجود خبير في التحكيم على المستويين الوطني والدولي، خاصة ان الأنشطة البترولية تمتد إلى خارج إقليم الدولة مالكة الموارد ما يستلزم معها وجود خبير في التحكيم يتولى تمثيل لشركة في المنازعات التحكيمية بمواجهة الغير. ولا سيما انه عادة ما تتضمن اتفاقية الاستكشاف والانتاج بنداً ينص على حلّ النزاعات بين الشركة والدولة بواسطة التحكيم.	إجازة	Up–stream Mid–stream Down–stream	– دورات متخصصة في تحكيم عقود النقل البحري والبري وعقود التأمينات بأنواعها.

المصدر :

1. OGAP. Oil and Gas at Your Door? A Landowner's Guide to Oil and Gas Development. Oil & Gas Accountability Project, 2005.

2.HILYARD, JOSEPH F. The oil and gas industry : a nontechnical guide. PennWell Corporation, 2012.

3.Assaad, Fakhry A. Field Methods for Petroleum Geologists :A Guide to Computerized Lithostratigraphic Correlation Charts Case Study: Northern Africa. 2009.

4. Devold, Håvard. Oil and gas production handbook :An introduction to oil and gas production,transport, refining and petrochemical industry. 2013.

فقرة خامسة : الاختصاصات المهنية والفنية

منذ بدء الحديث عن فرص اكتشاف البترول واستخراجه في لبنان، سارعت بعض الجامعات والاوساط الاكاديمية إلى التركيز على اختصاص هندسة البترول باعتباره الاختصاص الرئيس والابرز في مجال الصناعة البترولية، إلا ان هذا الأمر وإن كان صحيحاً، إلا انه لايقلل من أهمية الاختصاصات الفنية ودورها البارز بصفتها الوسيط او الرابطة المحورية بين معرفة المهندس وبين الخبرة العملية المكتسبة في ميدان الصناعة، فهذه الاختصاصات تشكل حلقة وسطى تتكامل فيها العلوم الهندسية مع الخبرة العملية. لذلك سنُفرِد لها مكانةً خاصة في القسم التالي من الجدول على النحو الآتي:

جدول 6 : الاختصاصات المهنية والفنية زمساهمتها في الصناعة النفطية

المهام الوظيفية	تفاصيل الوظيفة	الحد الأدنى للتحصيل العلمي	مرحلة الصناعة النفطية	شهادات دولية معتمدة في الاختصاص
الإنتاج والقياسات الحقلية	يقوم الخريج في هذا القسم بمراقبة سير العمليات الانتاجية أثناء حركة البترول الخام من المكامن الجوفية وحتى مستودعات التخزين بما في ذلك من إجراء قياس الضغط ودرجات حرارة رؤوس الابار . كما يُجري اختبارات للآبار بصفة دورية . ويراقب عمليات الفصل والمعالجة للنفط الخام والتأكد من مدى مطابقتها للمواصفات والمعايير القياسية العالمية .	بكالوريا فنية أو امتياز فني	Up–stream Mid–stream Down–stream	دورات متخصصة راجع قسم الدورات

حفر الآبار النفطية والغازية	يكتسب خريج هذا الاختصاص الكفاءة والقدرة على التعامل مع انواع و احجام مختلفة من أنابيب الحفر و الأسلاك وطرق استخدامها، إضافة إلى تحضير سوائل الحفر و مقاييس خصائصها الفيزيائية. وإعداد تقرير متابعة يومي لجهاز الحفر بشكل مستمر ومتتابع.	بكالوريا فنية أو امتياز فني	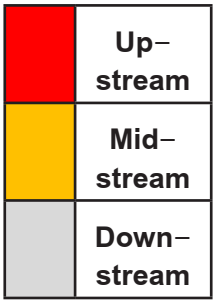	دورات متخصصة راجع قسم الدورات
صيانة وتصليح أجهزة الحفر	يقوم الخريج بصيانة وتصليح كافة منظومات ومعدات أجهزة الحفر ومعدات العمليات المصاحبة، ويكون ملماً بمعرفة أسس اختيار المعدات مثل (المضخات, الضواغط, المحركات). كما يُجري أعمال الصيانة للمعدات الدوارة كالفك وإعادة التجميع، ضبط المحاور واستبدال قطع الغيار،إضافة إلى تصنيع بعض قطع الغيار باستخدام معدات الخراطة والتفريز والجلخ، ومراقبة أداء التوربينات.	بكالوريا فنية أو امتياز فني	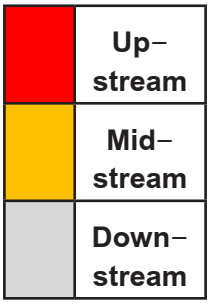	

التشغيل والسيطرة	يؤهل قسم التشغيل والسيطرة الخريجين للعمل على تشغيل وحدات الإنتاج لإنتاج النفط الخام والمشتقات النفطية من النفط الخام، ابتداءً من وحدات العزل والكبس والتكرير للنفط الخام ولغاية إنتاج زيوت التزييت في وحدات المزج ووحدات خدمات الطاقة. كما يقوم بمراقبة عمليات الإنتاج والتكرير والسيطرة وكشف أعطال التشغيل وحلها أو تلافي حدوثها،إضافة إلى تطبيق قواعد السلامة في التشغيل بما يضمن سلامة الأفراد والمعدات.	بكالوريا فنية أو امتياز فني	Up–stream Mid–stream Down–stream	دورات متخصصة راجع قسم الدورات
تقنية الغاز	يكون الخريج قادراً على العمل على تشغيل وحدات الإنتاج لإنتاج النفط الخام و الغاز الطبيعي وعمليات فحص و انتاج الغاز على اختلاف انواعه، ابتداءً من وحدات العزل و الكبس للغاز الطبيعي ولغاية انتاج الغاز السائل و المكوّنات المرافقة للإنتاج و وحدات خدمات الطاقة .	بكالوريا فنية أو امتياز فني	Up–stream Mid–stream Down–stream	

اللحام الغازي والكهربائي	يتدرب خريجو هذا القسم على لحام مختلف انواع المعادن الحديدية وغير الحديدية المختلفة وبكافة الاوضاع وحسب طرق اللحام الغازي واللحام بالقوس الكهربائي اليدوي واللحام بالقوس الكهربائي المحمي بالغازات الخاملة ويُنفذ أعمال اللحام طبقاً للمواصفات العالمية (ASME)، كما يُحضّر ويُهيئ وصلات اللحام واحتياجات مواد اللحام، اضافة إلى استعمال مختلف اجهزة ومكائن القطع. ويستخدم أيضاً اجهزة الفحص الهندسي للتأكد من جودة اللحام وكشف العيوب والتشوهات الداخلية والخارجية ومعالجتها. ويتدرب على معرفة اجزاء معدات ومكائن اللحام وتحديد أعطالها وكيفية صيانتها.	بكالوريا فنية أو امتياز فني	Up–stream Mid–stream Down–stream	دورات متخصصة راجع قسم الدورات

المضخات والتوربينات	يقوم خريجو هذا الفرع بالعمل في نصب وتشغيل وصيانة المضخات والكابسات والتوربينات الغازية والبخارية. إضافة إلى تركيب وصيانة محطات ضخ النفط وكبس الغاز، ومحطات ضخ توليد الطاقة الكهربائية (الغازية والحرارية)، ومحطات ضخ الماء.	بكالوريا فنية أو امتياز فني	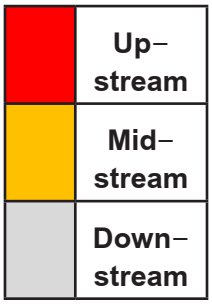	دورات متخصصة راجع قسم الدورات
خطوط الانابيب	يتولى خريج قسم خطوط الانابيب عمليات مدّ وصيانة خطوط الانابيب الناقلة للنفط الخام والمنتجات النفطية، وتشييد خزانات النفط الخام والمنتجات النفطية، و تشغيل خطوط الانابيب وصيانتها. إضافة إلى تصنيع بعض ملحقات الانابيب وتركيب الانابيب في وحدات الانتاج ووحدات التصفية، وكذلك صيانة الصمامات وتبديل الحشوات المستهلكة والعمل في محطات ضخ المياه.	بكالوريا فنية أو امتياز فني	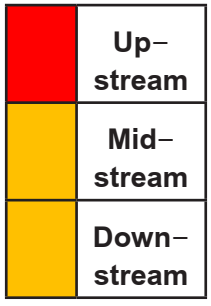	

صيانة المعدات نفطية	يعمل خريج هذا الاختصاص في صيانة الخزانات النفطية، والمراجل البخارية ، الافران ، ابراج التصفية ، اوعية الضغط ونصب وصيانة المعدات المختلفة كالمبادلات الحرارية المداخن المرشحات والعازلات ،وكذلك نصب وتفكيك السقالات ومعدات الفحص الهندسي للمعدات النفطية.	بكالوريا فنية أو امتياز فني	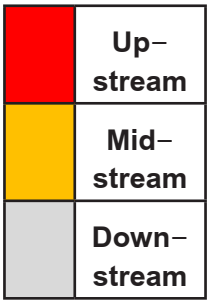	
السلامة الصناعية	يعمل خريج هذا القسم بتنفيذ و متابعة إجراءات السلامة الصناعية التي تهدف إلى حماية الأفراد و المنشآت النفطية من المخاطر الصناعية، ومكافحة الحرائق النفطية بكافة أنواعها. كما القيام بتقديم الإسعافات الصحية الأولية.	بكالوريا فنية أو امتياز فني	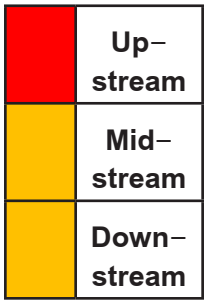	

اختصاص القياس والسيطرة	يتولى خريج هذا القسم صيانة وفحص اجهزة القياس و السيطرة الهوائية و الالكترونية، و صيانة مختلف انواع المعدات المستخدمة في منظومات السيطرة والحماية و ،الاطفاء والمصافي، ومحطات عزل الغاز، ومحطات توليد الطاقة الكهربائة في المؤسسات الصناعية الموجودة في الحقول النفطية.	بكالوريا فنية أو امتياز فني	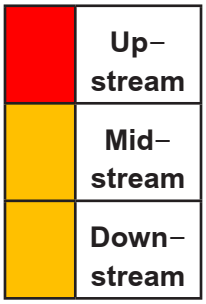	دورات متخصصة راجع قسم الدورات
كهرباء معدات نفطية	يعمل خريج هذا الاختصاص على صيانة الاجهزة و المعدات الكهربائية ، و المعدات النفطية الكهربائية بانواعها، ويعمل على مكائن التيار المستمر و محركات التيار المتناوب ، إضافة إلى مراقبة نظام السيطرة و صيانته .	بكالوريا فنية أو امتياز فني	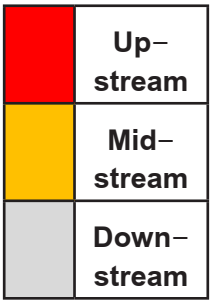	

تقنية المعلومات	يعمل خريج هذا الاختصاص في تقنية المعلومات باستخدام الحواسيب والتطبيقات البرمجية لتحويل، تخزين، حماية، معالجة، إرسال، إسترجاع والأمن المعلوماتي(السيبراني)، ويهتم أيضاً بتقنيات التشبيك والصيانة، وكذلك يؤهل هذا الاختصاص الخريج على تلبية المتطلبات التقنية للعمل في القطاع العام والشركات النفطية من خلال اعداد برامج متخصصة من المعرفة والمهارات التي تخوّلهم تلبية المتطلبات الأساسية لهذه المؤسسات.	بكالوريا فنية أو امتياز فني	Up–stream Mid–stream Down–stream	MCSD – Microsoft Certified Solutions Developer MCP – Microsoft Certified Professional

المصدر :

1. المعهد التقني السعودي لخدمات البترول (السعودية)
http: / /www.spsp.edu.sa /arabic /index.php
2. معهد النفط للتأهيل والتدريب (ليبيا) https: / /ptqi.edu.ly /online /home.php
3. معهد التدريب النفطي (بغداد/ العراق) http: / /www.boti.oil.gov.iq /ar_home.htm
4. معهد التدريب النفطي (البصرة / العراق) http: / /bsroti.oil.gov.iq /

فقرة سادسة : الشهادات المتخصصة المعتمدة في قطاع النفط والغاز

Specialized Certificates in Oil and Gas Indusrty Accredited

الشهادات المعتمدة هي نظام يقوم بتصميمه وتنفيذه مجموعة من الخبراء الأكاديميين المتخصصين والاستشاريين والخبراء المهنيين العاملين في مجال ما، بهدف التعرف على الاختصاص من الناحية العملية وضمان التأكد من أن الحاصل على هذه الشهادة يملك المستوى الضروري من المهارات والعلوم المعرفية والخبرات التدريبية الوظيفية الضرورية للعمل بكفاءة في تلك المجالات.

واكتسبت الشهادات المعتمدة أهمية بالغة في مختلف حقول العلم ، حيث باتت الشركات العالمية الكبرى تشترط تحصيلها من قبل الموظفين شواء من استحقاقهم الترقية او تعينهم في مناصب هامة وحساسة . زكذلك تُعد هذه الشهادة بمثابة اثبات على استيفاء شروط التأهيل الميداني وامتلاك الخبرة العملية في اي حقل من الحقول .

- CareerOneStop. «COMPETENCY MODELS –COMMUNICATING INDUSTRY'S EDUCATION AND TRAINING NEEDS.» 2015.

-ILO. «Skills for improved productivity, employment growth and development.» International Labour Conference, 97th Session. 2008.

- الدورات التدريبية في مجال القطاع النفطي

نعرض فيما يأتي نموذجاً للدورات التخصصية الشاملة التي يجريها معهد "Petroskills" لكافة الاختصاصات النفطية من العلوم والهندسة والادارة والتسويق المواكبة للصناعة البترولية.

وتأسس معهد "بتروسكلز" من قبل الشركات النفطية "Shell"و « BP» و «OGCI» في عام 2001 من أجل توفير التدريب في المراحل النفطية المتعددة وتقديم البرامج التدريبية التي أصبحت ضرورية لتطوير الايدي العاملة في القطاع النفطي وزيادة مهاراتها . ويتألف اليوم هذا المعهد من 30 عضواً يمثلون حوالي 40٪ من الشركات النفطية المنتجة للبترول في العالم، ويقدم هذا المعهد دورات من مستوى أساس للمبتدئين إلى بلوغ مستوى الاحتراف المهني .

دورات متخصصة في الحفر وإدارة الآبار

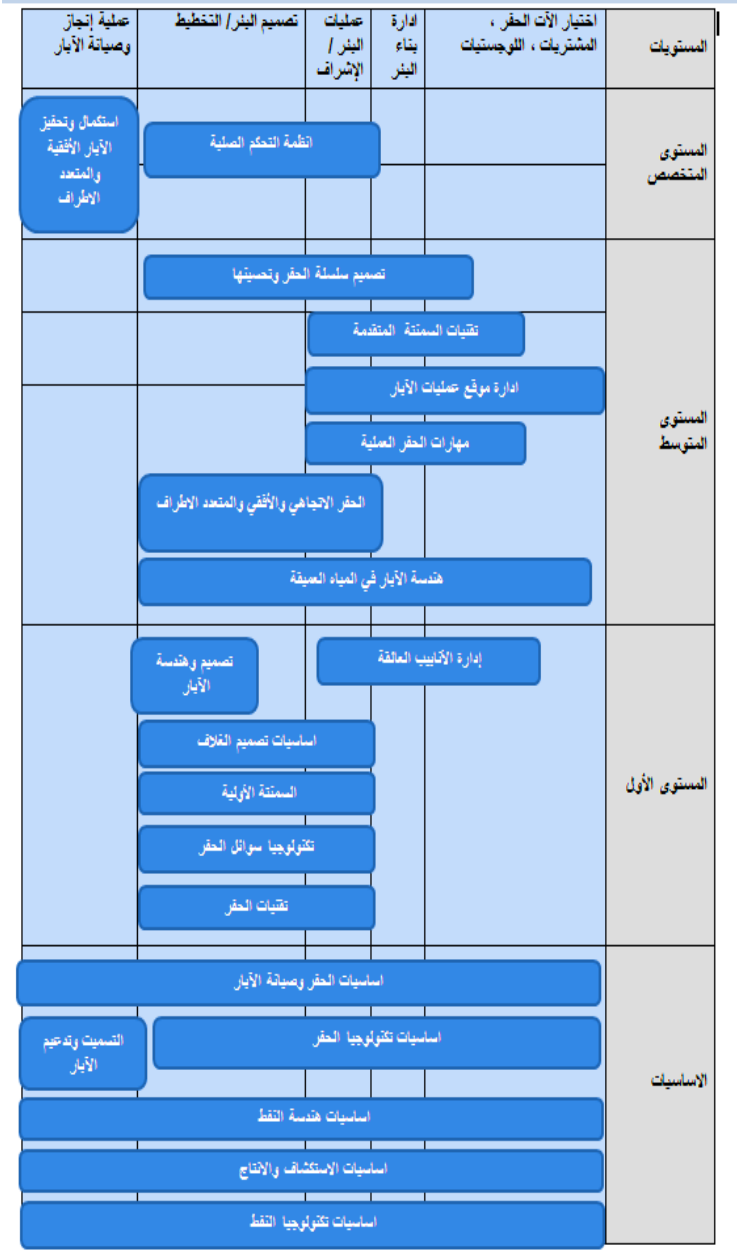

المصدر : https: / /www.petroskills.com /progression-map /well-construction-drilling

دورات متخصصة في مجال الهندسة الميكانيكية والقياس والسيطرة والكهربائيات

المستويات	الهندسة الميكانيكية	القياس والسيطرة والكهربائيات
المستوى المتخصص	الاشراف وصيانة المحركات التوربينية الانظمة الضاغطة – ميكانيك	
المستوى المتوسط	صيانة الآلات الدواره أساسيات مضخة وأنظمة الضغط المواصفات الميكانيكية للأوعية الضغط والمبادلات الحرارية أنظمة الأنابيب - التصميم الميكانيكي والمواصفات	التحكم التناسبي التكاملي التفاضلي PID Controllers وعملية موالفة الحلقة Loop Tuning اجهزة قياس التدفق ومستويات نقل الاجسام المادية تكنولوجيا الصمامات والمحركات تكنولوجيا PLC و SCADA**
المستوى الأول		أساسيات الهندسة الكهربائية لمهندسي المرافق أجهزة التحكم والسيطره والأنظمة الكهربائية لمهندسي المرافق أساسيات أجهزة التحكم والسيطرة التي يحتاجها مهندسي المرافق *
الاساسيات	الاستخدام الآمن للآلات الدوارة	

المصدر:

https://www.petroskills.com/progression-map/instrumentation-controls-electrical

https://www.petroskills.com/progression-map/mechanical

* مهندس المرافق : الإشراف على تخطيط وتنظيم وتوجيه ومراقبة قسم هندسة المرافق من خلال متابعة الدراسات والتصاميم والمخططات والرسومات والأعمال الهندسية بكافة تخصصاتها والمتعلقة بالمشاريع والإشراف على تنفيذ واستلام هذه المشاريع.

** نظام الأسكادا : هو نظام للتحكم والمراقبة و الاشراف ويستخدم غالبا في المشاريع الضخمة فقط , نظراً لإرتفاع التكاليف في هذا النظام , و يستخدم في محطات التوليد و حقول البترول ، فهذه المشاريع تحتاج إلى التحكم في مجموعة كبيرة جدا من العناصر العاملة بدقة ضمن منظومة عمل معقدة.

دورات متخصصة في اختصاصات الادارة

المصدر : https: / /www.petroskills.com /progression-map /petroleum-business

في الرسم البياني أدناه ، تُعبّر حجم الدائرة عن أهمية الاختصاص بالنسبة لمرحلة البحث والاستكشاف، لذا، نجد ان الاختصاصات الأكثر أهمية هي الاختصاصات ذات الدوائر الكبرى، ومن ثم تليها الاختصاصات المساعدة المشار اليها بدوائر أصغر فأصغر بما يتناسب ودورها بالنسبة لمرحلة محددة من الصناعة البترولية.

رسم توضيحي 2 : الاختصاصات المتعلقة بمرحلة البحث والتنقيب

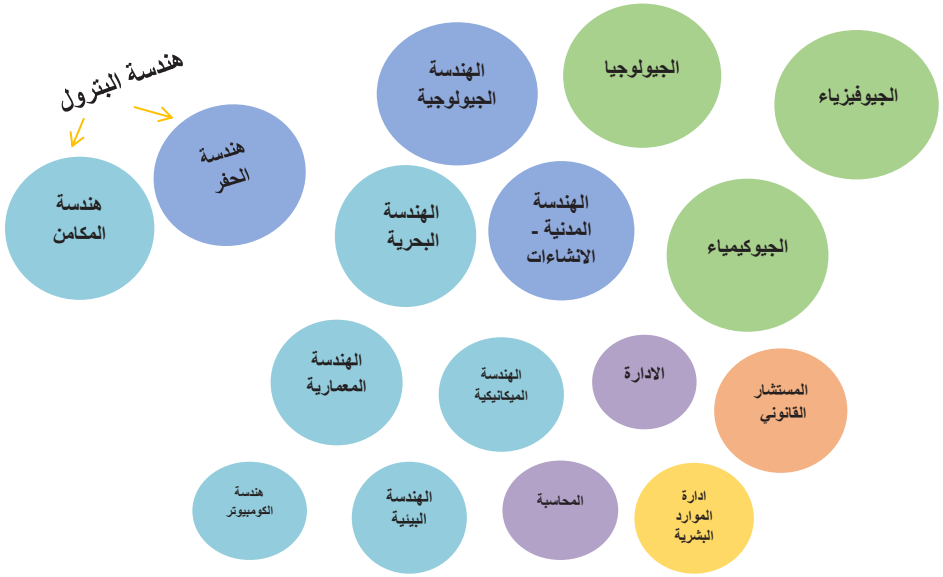

المصدر: من إعداد فريق البحث

رسم توضيحي 3 : الاختصاصات المتعلقة بمرحلة الإستخراج والإنتاج

كما في الرسم السابق، يبين هذا الرسم انه في مرحلة الاستخراج والإنتاج تحتل هندسة الإنتاج وهندسة خطوط الانابيب الأهمية الأكبر، في حين تتقلص أهمية الاختصاصات المتعلقة بالمحاسبة او التحليل المالي او الجانب القانوني على سبيل المثال.

رسم توضيحي 4: الاختصاصات المتعلقة بمرحلة التسويق والتوزيع

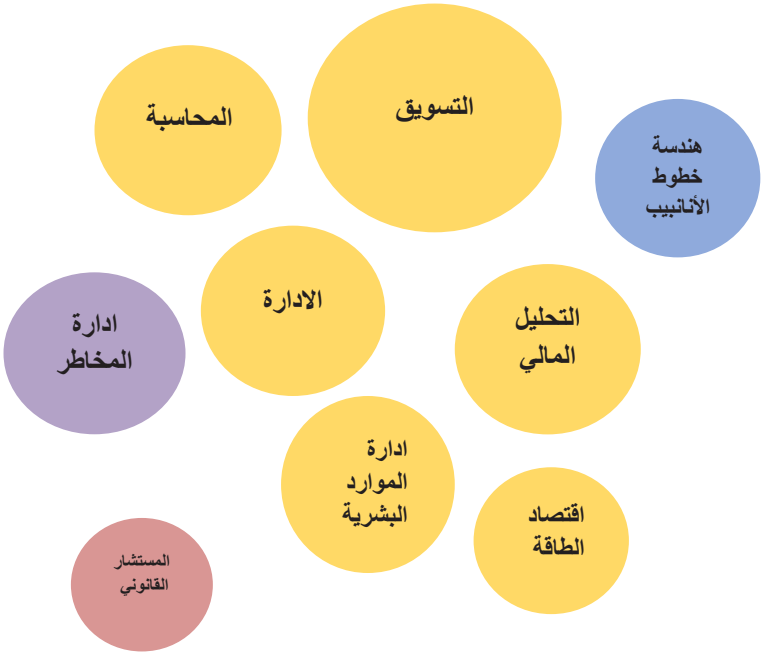

المصدر: من إعداد فريق البحث

يظهر هذا الرسم أهمية بعض الاختصاصات بالنسبة لمرحلة التسويق والإنتاج، في حين تتضاءل أهمية اختصاصات أخرى، ففي مرحلة التسويق والتوزيع من المنطقي ان تتعاظم أهمية الاختصاصات العملية الخاصة بالتسويق والتجارة الدولية على حساب اختصاصات أخرى تؤدي دوراً ثانوياً في تلك المرحلة، لذلك يمكن ان نستنتج من الرسم أن الاختصاص الأهم يحتل الدائرة الأكبر حجماً، والعكس صحيح، فاختصاصا التسويق والمحاسبة على سبيل المثال هما الأكثر أهمية في مرحلة التسويق والتوزيع.

المحور الثالث:

سوق العمل، البطالة، والموارد البشرية اللازمة لقطاع البترول في لبنان

فقرة أولى : لمحة عامة عن البترول في لبنان ،الواقع والتقديرات

بدأ التنقيب عن النفط اللبناني أيام الانتداب الفرنسي عقب إصدار المفوض السامي الفرنسي هنري دو جوفنيل في العام 1926 تشريعاً أجاز فيه التنقيب عن مناجم النفط والمعادن واستثمارها واستخراجها، ولاحقاً أجريت العديد من المحاولات في النصف الثاني من القرن الماضي لمعرفة جدية وجود الثروات المعدنية والغازية في لبنان، وصولاً للعام 2002 حين تعاقدت الحكومة اللبنانية مع شركة «سبكتروم» الإنكليزية التي قامت بإجراء مسح ثنائي الأبعاد غطّى معظم الساحل اللبناني، توصلت بنتيجته إلى وجود محتمل للنفط والغاز في باطن هذا الساحل، وكان آخر تلك المسوحات المسح الثلاثي الابعاد في العام 2013.[29]

رسم بياني 3 : المسح الزلزالي للساحل اللبناني

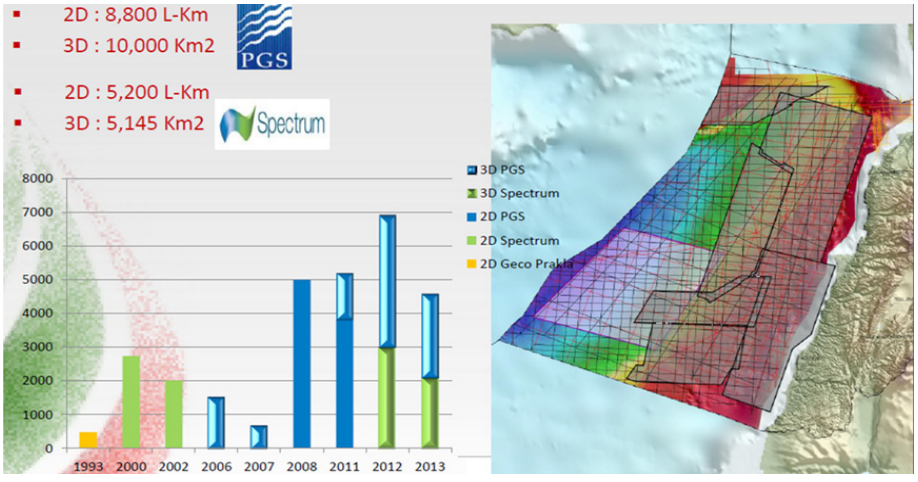

29 ناصر، حطيط: قطاع البترول في لبنان : تاريخ ، فرص وتحديات، السادسة ، 2014.

يُشكل استكشاف الموارد البترولية في المياه البحرية اللبنانية خطوة واعدة نحو تحقيق البحبوحة والنهوض الاقتصادي، إذا ما توفرت إرادة سياسية وطنية مقرونة بإدارة شفافة ونزيهة، وخصوصاً ان لبنان من الدول التي تعتمد بشكل كبير على استيراد موارد الطاقة، اذ انه ينفق أكثر من 15 ٪ من ناتجه المحلي الاجمالي على واردات الطاقة، لذا فمن المتوقّع ان تساهم صناعة النفط والغاز في بلوغ الاكتفاء الذاتي من خلال تلبية حاجات السوق المحلي، الامر الذي من شأنه ان ينعكس ايجابياً على الناتج المحلي الاجمالي، كما ان استخراج الثروة النفطية والأنشطة المصاحبة لها سيخلق فرص عمل جديدة ، وخصوصاً في بعض المناطق اللبنانية المحرومة اقتصادياً الواقعة خارج العاصمة بيروت.

وتشير التقديرات المستندة إلى نتائج تحاليل المسوحات الزلزالية الثنائية والثلاثية الأبعاد، التي أجريت للمنطقة الاقتصادية اللبنانية الخالصة، إلى أن الموارد المحتملة والإجمالية، مبدئياً، من الغاز على مدى 15 ألف كيلومتر مربع في المياه اللبنانية، هي 25 تريليون قدم مكعب غاز[30]. وهذه التقديرات مرشحة للازدياد لا سيما مع اكتشاف حقول غازية جديدة كحقل « ليفياتان Leviathan'' الذي يحوي ما لا يقل عن 16 تريليون قدم مكعب وذلك في منطقة تقع قبالة الشواطئ اللبنانية في منطقة بحرية تقع بين حدود فلسطين البحرية وقبرص، وحقول تمار وكاريش وتانين. إلا ان تلك التقديرات ليست مؤكدة، بمعنى انها تستند فقط إلى تحاليل داتا المسوحات، ولكن التقديرات الفعلية الاكيدة لا تظهر الا بعد اجراء عملية الحفر الاستكشافي.

30- IMF. «2014 Article IV Consultation – Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Lebanon.» IMF Country Report No. 14/237. 2014.

فقرة ثانية: سوق العمل وأزمة البطالة في لبنان

في ظل تعاظم الحديث عن ملف النفط في لبنان والصعوبات التي تعترضه، تظهر تحديات عدة تقنية وإقتصادية لتزيد صعوبة دفعه إلى الأمام، ومن تلك الصعوبات إعداد الموارد البشرية اللازمة للعمل في قطاع البترول.

فتأهيل القوى البشرية اللبنانية والمهارات اللازمة للعمل في القطاع النفطي، يشكِّل تحدياً صعباً، إذا لم توضع خطة وطنية لإعداد الكفاءات اللازمة في الوقت المناسب ما سيدفع إلى استيراد أيدٍ عاملة أجنبية وبالتالي التسبب في حالة من الإغراق الاجتماعي.

وللبطالة أسبابها المعروفة عموماً، وإن كان في لبنان ينبغي زيادة عاملين إضافيين للبطالة: الأول غياب سياسات حكومية مدروسة وواضحة لسوق العمل ما جعل أزمة البطالة مُزمنة على مر السنين؛ والثاني غياب التنسيق بين متطلبات سوق العمل وبرامج إعداد الكوادر المهنية والتقنية في الجامعات والمعاهد الجامعية، علاوة على مسألة النزوح السوري وما تركه من تداعيات اقتصادية أدت إلى زيادة حالة الاغراق الاجتماعي وارتفاع معدل البطالة لدى القوى العاملة اللبنانية من 11 ٪ عام 2011 قبل الأزمة السورية إلى ما يناهز 18-20 ٪ بعد الأزمة[31].

من المعلوم ان الصناعة البترولية هي على درجة عالية من التقنية وتعتمد بشكل أساسي على تقدم التكنولوجيا والمهارات التخصصية، لذلك كان من الطبيعي ان يحتل المهندس مركزا متقدماً في العمليات التقنية المرافقة لمراحل الصناعة النفطية، أضافة إلى حاجة شركات البترول إلى شريحة كبيرة من التقنيين والفنيين الذين يتمتعون بمهارة عالية ويستطيعون العمل مباشرة او بعد الخضوع لبرامج تدريب مكثف.

31- IMF. 2014. 2014 Article IV Consultation –ibid.

فبحسب آراء بعض الخبراء[32] ، فإن القطاع النفطي يحتاج إلى ثلاثة مستويات من التخصص والخبرة، تبدأ مع فئة المهندسين في كافة الاختصاصات وأهمها هندسة البترول، ومن ثم تليها فئة حملة الشهادات الجامعية التقنية والفنية، ويليها في أسفل الهرم الوظيفي الموارد البشرية العاملة في قطاع البترول، من عمال الحقول الذين لا يحتاج معظمهم إلى شهادات اكاديمية، إنما إلى دورات تخصصية ميدانية كسائقي الحافلات والالآت الضخمة.

ويؤكد الدكتور "حطيط" على ان الركيزة في هذا القطاع هي فئة المتخصصين من تقنيين وفنيين الذين يعملون إلى جانب المهندسين المختصين، حيث من المتوقع ان يستوعب قطاع البترول في مراحله الأولى ما بين مائتي مهندس في حين قد يتراوح عدد ما يحتاجه القطاع من يد فنية وتقنية وخبرة عملية ما بين االفين (2000) إلى أربعة آلاف(4000) موظف وعامل، فقد يحتاج كل مهندس بالحد الأدنى إلى سبعة تقنيين وفنيين لمواكبته ومعاونته في انجاز مهامه. لذلك ومن أجل التخفيف من ظاهرة تنامي نسبة البطالة بين الشباب الجامعي، ينبغي العمل على إنشاء واستحداث وتطوير المعاهد الجامعية الفنية والتقنية بكافة مراحلها، وتوجيهها بشكل سليم نحو حاجات القطاع النفطي والأنشطة المرافقة له كافة. وهذا الامر هو في غاية الأهمية ويشكل تحدياً لا سيما إذا ما التزمنا بأحكام قانون البترول رقم 132/ 2010 والمراسيم التطبيقية له وخصوصاً نص المادة (20(من مسودة اتفاقية الاستكشاف والإنتاج التي الزمت المتعهد بتوظيف وتشغيل اليد العاملة اللبنانية بنسبة ٪80 من مجموع العاملين في هذا القطاع .

في حين نصت المادة (75) من القانون 132/ 2010 على التدريب بموجب قرارات صادرة عن الوزير تفرض على أصحاب الحقوق تنظيم وتمويل دورات تدريب لموظفي القطاع العام الذين ترتبط طبيعة عملهم بالأنشطة البترولية.

32- ناصر حطيط، عضو هيئة إدارة قطاع البترول في لبنان، من محاضرة القاها المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، 2016.

كما تضمنت المادة 83 من المرسوم رقم 10289 –صادر في 30/ 4/ 2013 (الأنظمة والقواعد المتعلقة بالأنشطة البترولية 2010)، الزام صاحب الحق بالمساهمة في التكاليف وذلك بنصها الآتي :

"على صاحب الحق أن يدفع للدولة، حين تنص على ذلك اتفاقية الاستكشاف والانتاج، مساهمته في التكاليف المنوي إنفاقها على التدريب وبرامج الدعم المتعلقة بتدريب العاملين في القطاع العام وكذلك الدعم المؤسساتي، وشددت المادة 155 على أهمية تأهيل وتدريب العاملين، وعلى التزام صاحب الحق بضمان توفير المؤهلات والتدريب الكافيين لتنفيذ أعمالهم على نحو فاعل وسليم لدى جميع العاملين المنخرطين في الأنشطة البترولية، وعلى التزامه المماثل بتدريب الاجراء على التعامل مع حالات الطوارئ.

والاهم من ذلك النص الصريح على التزام صاحب الحق والمتعاقد معه إعطاء أولوية لتدريب اللبنانيين من أجل توظيف اللبنانيين في جميع المستويات التنظيمية، كما الزمته بالتشاور مع الوزير بشأن اقتراح وضع وتنفيذ برنامج فاعل لتوظيف وتدريب اللبنانيين لكل مرحلة من مراحل الأنشطة البترولية وفي جميع مستويات الإدارة، مع مراعاة متطلبات السلامة والحاجة إلى المحافظة على معايير معقولة بشأن الفاعلية في تنفيذ تلك الأنشطة، ويمكن ان يكون التدريب داخل الجمهورية اللبنانية أو خارجها حسبما تتطلبه برامج التدريب المعدة[33].

33- وبمضمون مماثل نصت المادة 156. تدريب العاملين في القطاع العام ودعم الدولة:على صاحب الحق والمشغل توفير التدريب لموظفي الدولة المنخرطين في إدارة الموارد البترولية ورصد الأنشطة البترولية والأنشطة المرتبطة بها. وينطبق نفس هذا الالتزام التدريبي المطلوب من صاحب الحق والمشغل على المعلمين والمدربين العاملين أو المرتبطين بمؤسسات لبنانية ممولة من القطاع العام.

على كل صاحب حق التعاون مع الوزير في منح الفرصة لعدد متفق عليه بينهما من موظفي الدولة المدنيين والعاملين المرتبطين بهيئات حكومية تعنى بإدارة الموارد البترولية ورصد الأنشطة البترولية ومراقبتها، للمشاركة في الأنشطة التدريبية التي يتم توفيرها لعمال ومستخدمي صاحب الحق أو أي من الشركات المرتبطة.

إضافة إلى ما تقدم، فقد فرض القانون رقم 132/ 2010 إلزام صاحب الحق برصد ميزانية للتدريب تنفق سنويا من أجل إعداد كوادر وطنية قادرة على استلام زمام الأمور والاستمرار في تسيير القطاع البترولي والنهوض بصناعة النفط بمختلف جوانبها.

ونخلص للقول، إن القطاع النفطي وما يرافقه من أنشطة ملازمة له، لا شك بأنه سيحرك عجلة الاقتصاد الوطني و سيخلق سوقاً للعمل ينبغي استثماره بالشكل الصحيح لتحقيق نقلة نوعية في النمو وتقليص نسبة البطالة إلى مستوى أدنى.

ويتطلب قطاع البترول مجموعة واسعة من المهن تتراوح بين المهن التقنية (مهندس، تقني، عامل) إلى إدارة الأعمال (إدارة، تسويق، بيع...) ما يعني الحاجة إلى إنشاء وتطوير معاهد جامعية متخصصة في قطاع البترول، بالإضافة إلى وضع مناهج تدريسية ومقررات تخصّصية للطلاب من أجل الإنخراط في هذا القطاع.

وفي هذا المجال يطرح التساؤل حول جهوزية قطاع التعليم اللبناني من جامعات وبرامج تدريس وأساتذة ذوي خبرة في مجال التدريس، هذا ما سنحاول الإجابة عليه بشكل مفصل في القسم الأخير من الدراسة، فالحصول على نتائج دقيقة أمر في غاية الأهمية إذا ما علمنا ان معدلات البطالة ترتفع تدريجياً مع ارتفاع المستوى التعليمي للعاملين. فقد أرتفع معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية الى٪14، وبين حملة شهادات المستوى الثانوي إلى ٪15 ولكنه انخفض مع انخفاض المستوى التعليمي ليبلغ عند مستوى التعليم الابتدائي (7 ٪) وعند غير المتعلمين (10 ٪). انظر الرسم البياني أدناه.

ومن الواضح أن ارتفاع معدلات البطالة لدى حملة الشهادات الجامعية يعود إلى طبيعة الاختصاصات التعليمية لدى شريحة العاملين منهم وعدم تطابقها مع احتياجات سوق العمل. حيث تتركز أعداد الخريجين وطلاب الجامعات في اختصاصات جامعية ومهنية محددة وتقليدية ومتوفرة بشكل فائض عن الطلب، بينما تنحصر نسبتها في اختصاصات

أخرى على الرغم من أهميتها وحاجة سوق العمل اليها، وعلى سبيل المثال نذكر أن حوالي ثلث الطلاب في الجامعات الخاصة اللبنانية يدرسون إدارة الاعمال بحسب إحصاءات وزارة التربية والتعليم العالي.

رسم بياني 4 : نسب البطالة حسب المستوى التعليمي

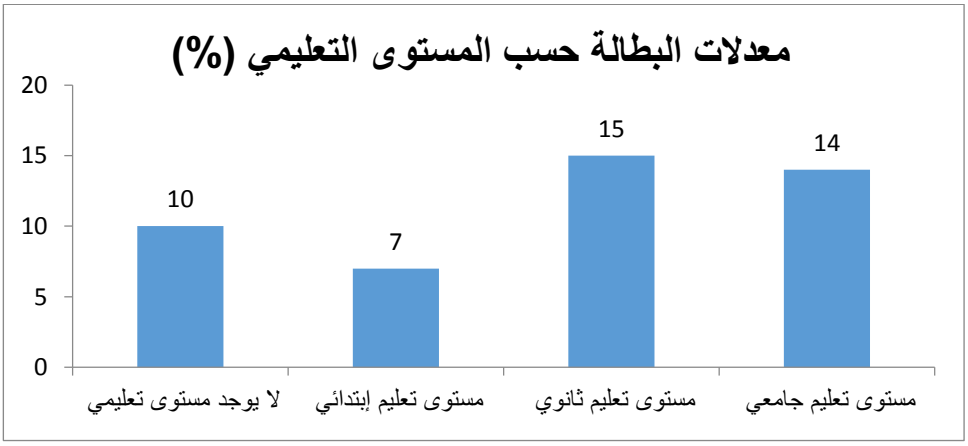

Robalino, David and Haneed Sayed. "The Role of Macro, Investment, Education, Labor and Social Protection Policies ("Miles")." 2012.

تُقدر حاجة السوق اللبناني من المهارات في المجالات المذكورة سابقاً بما يُقارب الـ 30 ألف يد عاملة للأربع سنين الأولى من البداية الفعلية للتنقيب عن النفط. على أن يرتفع هذا العدد إلى 50 ألفا بحسب حجم التلزيمات والسياسة التي ستُعتمد من ناحية نسبة العمالة الأجنبية.

ولكن خلق فرص العمل هذه لن يكون فعالاً إذا لم يترافق مع عدد من الخطوات الإقتصادية والأكاديمية كفرض نسبة محددة لعدد العمال الأجانب، ودعم القروض للقطاع الخاص بهدف الاستثمار في كل القطاعات مما يسمح بإنشاء حركة إقتصادية ناشطة وداعمة لنمو فرص العمل، وإعادة النظر في انظمة التعليم وتوجيهها بحسب حاجة السوق والتوقف

عن السماح للجامعات بتوزيع الشهادات التي لم تعد تؤمن للشباب اللبناني فرص عمل، وكذلك وضع برامج تأهيلية للأيدي العاملة العاطلة عن العمل، وتخفيض الضرائب على الشركات التي تخلق فرص عمل جديدة.

فقرة ثالثة: مدى جهوزية قطاع التعليم في لبنان لتلبية حاجات قطاع البترول

في ظل الحراك بشأن ملف النفط في لبنان والصعوبات التي تعترضه، تظهر تحديات تقنية واقتصادية عديدة، لتزيد من صعوبة دفع هذا القطاع إلى الأمام، لا سيما تلك المتعلقة بالطاقات البشرية، ومدى الجاهزية للعمل في هذا القطاع الذي يمثل أملاً كبيراً على مختلف الصعد لجهة خلق فرص عمل للشباب اللبناني. ومن ابرز المكاسب التي ستحققها الانشطة البترولية تكمن في تعزيز مكانة لبنان على خريطة النفط في الشرق الاوسط وتكريس استقلاله في مجال الطاقة. علاوة على ذلك، سيتيح استخراج الثروة النفطية خلق فرص عمل جديدة وزيادة عائدات الدولة.

ولغاية اليوم لا توجد تقديرات رسمية حول حاجة السوق اللبنانية لليد العاملة إلا أنه بحسب دراسة لعضو هيئة ادارة قطاع البترول ناصر حطيط قدّر فيها الحاجة من 100 إلى 200 عامل بين مهندس وتقني لكل بئر بترول ، إضافة إلى تمكن الشركات المتوسط والصغيرة اللبنانية من الاستفادة بنسبة 50 ٪ من الاموال المستثمرة في كل بئر وستتوفر مئات فرص العمل ، فالإستثمار المرتبط بتطوير حقول النفط والغاز في قاع البحر وبناء المنشآت فوق سطح البحر سيشهد ارتفاعاً كبيراً ويبلغ مليارات الدولارات وسوف تشمل الهندسة حفر عدة آبار إنتاج وتركيب الأنابيب في قاع البحر سيتيح لشركات الهندسة والبناء اللبنانية وشركات الخدمات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من هذه الاموال بنسبة 50 60-٪ ٪ مما سيؤدي إلى خلق الآف فرص العمل للتقنيين والمهندسين .

وبالتالي إن تطوير الصناعة البتروكيمائية والصناعة عموماً في لبنان يتساهم في خلق الآف الفرص الدائمة لأكثر من عشرين سنة . ومن الصناعات القابلة للتطور في لبنان على سبيل المثال هي الغاز الطبيعي المسال ، تسييل الغاز ، محطات توليد الطاقة ، الميثانول والايثلين والأسمدة ، اليوريا والألمنيوم ..

وعلى صعيد التوظيف ، يشكل استهلاك الغاز عاملاً اساسياً لتحديد عدد وطبيعة الوظائف المستحدثة والمصنفة حسب المعدل السنوي للتوظيف المباشر وغير المباشر ، فضلاً عن التوظيف الطويل الأمد المباشر وغير المباشر والتشجيع على التوظيف الطويل الأمد . وبالاستناد إلى تقديرات الصادرة عن الدول النامية الحديثة العهد بإنتاج الغاز ، تُشكل نسبة الوظائف الادارية 25 ٪ ، الوظائف التقنية والهندسة 40 ٪ والوظائف الأخرى 35 ٪.

جدول 7 : الصناعة البتروكيمائية التوقعات بحسب المشروع دراسة أولية

	الميثانول / الايثلين	الغاز الطبيعي المسال	تسييل الغاز	أسمدة	ألمنيوم
الغاز المستهلك (مليون قدم مكعب)	١٦	٢٢٥	١٣٠	١٥	٦٠
مساحة أراضي المصانع(هكتار)	٢٠	٢٠٠	٢٠		٢٠٠
متوسط الوظائف المباشرة	١٠٠	٤٥٠	٥٠٠	٨٠	٣٠٠
متوسط الوظائف الغير مباشرة	٢٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	١٠٠٠	٢٠٠٠

حطيط, ناصر. «قطاع البترول في لبنان : تاريخ ، فرص وتحديات.» السادسة (2014).

وبناءً على ما تقدم، نجد أن حاجة القطاع البترولي لمهارات عالية ويد عاملة متخصصة تقنياً وفنياً ، وعلى اختلاف مستوياتها، تفرض على المعنيين ادخال مقررات ومناهج تخصصية في الجامعات والمعاهد، من أجل تسهيل انخراط الطلاب في هذا القطاع. وعلى الصعيد اللبناني نجد ان النسبة الأعلى من طلاب الجامعات الرسمية والخاصة تُشجل في المجالات الهندسية والتقنية، حيث تحتل فروع الهندس المدنية والمعمارية رأس القائمة، وعلى مستوى الجامعات الخاصة، فإن طلاب ادارة الاعمال والقانون يشكلون النسبة الاعلى، بينما في الجامعة اللبنانية تأتي فروع الإنسانيات والفنون في المقدمة ومن ثم يليها ادارة الاعمال والقانون.

رسم بياني 5 : توزع اختصاصات طلاب الجامعات الخاصة في لبنان 2011-2012

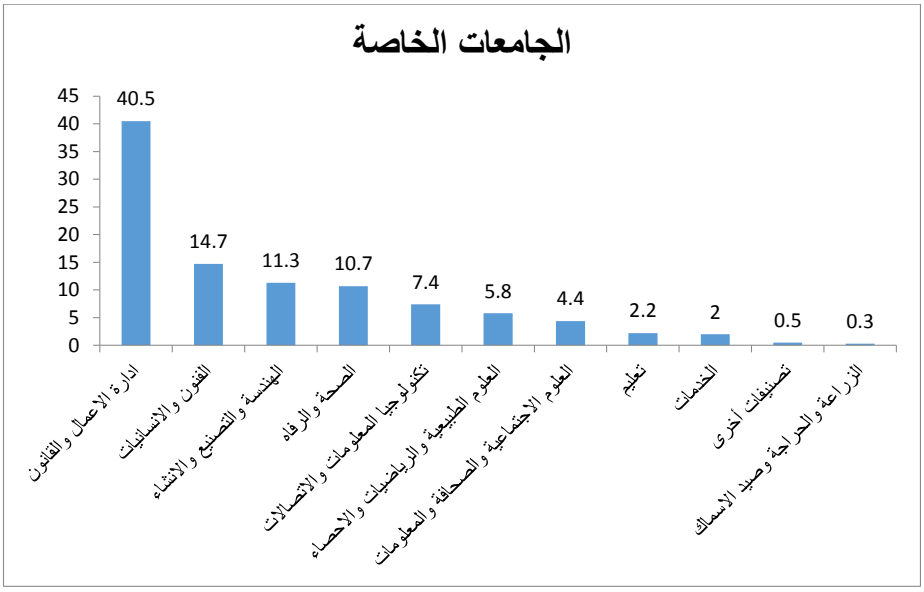

المصدر : من إعداد فريق البحث بناءً على النشرة الاحصائية لعام 2011-2012 الصادرة عن مركز البحوث والإنماء و التصنيف الدولي الموحد للتعليم.

رسم بياني 6 : : توزع اختصاصات طلاب الجامعة اللبنانية في لبنان 2011-2012

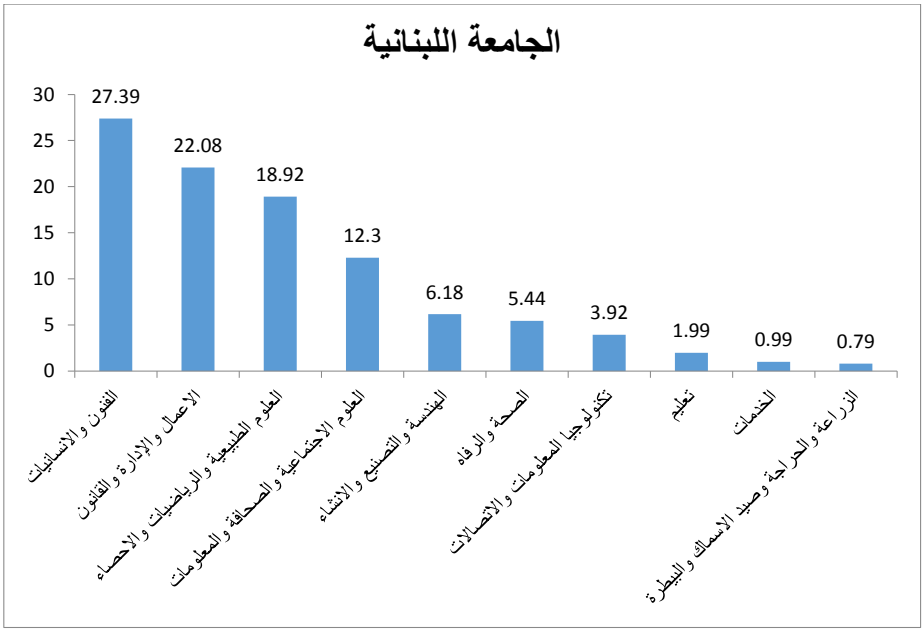

المصدر : من إعداد فريق البحث بناءً على النشرة الاحصائية لعام 2011-2012 الصادرة عن المركز التربوي لـ (CRDP) لبحوث والإنماء والتصنيف الدولي الموحد للتعليم.

وقد استحدثت بعض الجامعات في لبنان اختصاصات جديدة مرتبطة بالطاقة والبترول والكيمياء، "جيولوجيا نفطية" و"هندسة كيميائية" و"هندسة بترولية" و"ماجستير في الغاز والبترول"، وهذه اختصاصات متعلقة بشكل مباشر وغير مباشر بالنفط ، لأن الشركات المسؤولة عن التنقيب ستحتاج إلى مختلف الاختصاصات النفطية في مراحل التنقيب والاستخراج كافة، عملاً بالاحكام القانونية الناظمة لليد اللبنانية والأجنبية العاملة في قطاع البترول الواردة في كافة الأنظمة والقوانين ذات الصلة.

ويختلف اختصاص النفط بين جامعة وأخرى، انطلاقًا من شروط الانتساب وامتحان

الدخول وعدد الطلاب المحدد لكل سنة دراسية، وعدد سنوات الدراسة ونوعيّة الشهادة التي يحصل عليها المتخصص، فإمّا أن تكون شهادة هندسة أو دبلوم ماجستير.

أمّا الجامعات التي أدخلت في برامجها الدراسية الاختصاصات النفطية فهي، الجامعة الاميركية والبلمند، وجامعة بيروت العربية، وجامعة الروح القدس الكسليك، والجامعة اللبنانية-الفرع الاول، وجامعة اللويزة وجامعة مار يوسف، و المعهد العالي للعلوم التطبيقية والاقتصادية Cnam، وسنعرض لها بشكل موجز على النحو الآتي :

- مؤخراً في العام 2015 استحدثت الجامعة اللبنانية في كليتي العلوم والهندسة في الفرع الاول، إجازة في "الجيولوجيا البترولية" على أن تستتبع بالماجستير.

- أطلقت الجامعة الأميركية في بيروت، برنامج "الهندسة البترولية" الذي يختلف عن اختصاص "الدراسات النفطية"، فالاول معني بالمرحلة الاستكشافية لحقول النفط والغاز فيما يرتكز الثاني على وضع الأسس العملية لمعالجة النفط الخام للمنتجات، والاهتمام بتخزين هذه المنتجات بشكل يحافظ على جودتها، فضلا عن الدور العملي إلى جانب المهندسين الإلكترونيين والميكانيكيين.

- المعهد العالي للعلوم التطبيقية والاقتصادية Cnam، افتتحت اختصاص الهندسة الذي يمنح شهادة " Génie des Procédés" ما يخوّل حاملها القيام بدور بارز في وضع استراتيجية التنقيب عن النفط ومراقبته، فضلا عن دوره في وضع استراتيجية تصنيع المنتجات ومراقبة عملية التصنيع في اي شركة صناعية. ويحق لكل طالب أتم سنتين جامعيتين في البيوكيمياء والكيمياء او البيولوجيا الانتساب إلى Cnam لاستكمال ثلاث سنوات

دراسية بعدها يحصل على شهادة الهندسة. وبالتالي يتمكّن حامل اجازة الكيمياء والبيولوجيا من تغيير مسار حياته عبر استكمالها بشهادة هندسية تفتح امامه افاقًا جديدة.

-استحدثت جامعة بيروت العربية في كلية الهندسة اختصاص "هندسة البترول" وتمتد فترة الدراسة إلى خمس سنوات، وهي تخوّل المهندس القيام بهندسة الحفر والتنقيب لاستخراج النفط والغاز وانتاجهما.

- أطلقت جامعة القديس يوسف ماجستير استكشاف النفط والغاز وإنتاجهما وإدارتهما، ويتضمّن هذا الاختصاص المواد العلمية الأساسية وتقنيات الاستكشاف والمسح الزلزالي، وتقنيات تطوير الآبار والحقول النفطية، وتقنيات ادارة القطاع من الناحية الاقتصادية والمالية والتسويقية والبيئية.

وفي جامعة البلمند هناك اختصاص الهندسة الكيميائية وشهادة البترول في حين تدرّس في جامعة روح القدس –الكسليك هندسة الكيمياء.

وفيما يلي جدول يُبين وجود بعض الاختصاصات في جامعات لبنان وخريطة توزعها:

جدول 8 : وجود بعض الاختصاصات في جامعات لبنان وخريطة توزعها

الفرع	الاختصاص	توفر الاختصاص في لبنان	اسم الاختصاص	اسم الجامعة	المراحل العلمية
العلوم	جيولوجي	متوفر	جيولوجيا نفطية	الجامعة اللبنانية / كلية العلوم	إجازة
			جيولوجيا	الجامعة الأمريكية	بكالوريس / ماستر
	جيوفزيائي	غير متوفر			
	جيوكيمائي	غير متوفر			
الهندسة	مهندس جيولوجي	غير متوفر			
	مهندس البترول	متوفر	هندسة بترول	جامعة بيروت العربية	بكالوريس
			هندسة بترول	الجامعة اللبنانية الأمريكية	بكالوريس / ماستر
			الهندسة النفطية	جامعة فينسيا	بكالوريس
			بترول وغاز	جامعة القديس يوسف	ماستر
	مهندس إتمام آبار	غير متوفر			
	مهندس الحفر	غير متوفر			
	مهندس الإنتاج	غير متوفر			
	مهندس إدارة المكامن	غير متوفر			
	مهندس خطوط الأنابيب	غير متوفر			
	هنسة كيميائية	متوفر	هندسة كيمياء صناعية والبتروكيمائية	الجامعة اللبنانية / كلية الهندسة	بكالوريس

الهندسة			هندسة كيميائية	الجامعة الأمريكية	بكالوريس
			هندسة كيميائية	جامعة البلمند	بكالوريس / ماستر
			هندسة كيميائية	جامعة الروح القدس	بكالوريس/ ماستر
	مهندس بحري	متوفر	هندسة بحرية	جامعة المنار / طرابلس	بكالوريس
	مهندس مدني	متوفر	هندسة مدنية	تقدم برامج الهندسة المدنية عدد كبير من جامعات لبنان لكنه اختصاص عام ولا يوجد فيه مواد متخصصة بالصناعة النفطية	بكالوريس وماستر
	مهندس الكهرباء	متوفر	هندسة كهربائية	تقدم برامج الهندسة المدنية عدد كبير من جامعات لبنان لكنه اختصاص عام ولا يوجد فيه مواد متخصصة بالصناعة النفطية	بكالوريس وماستر
	مهندس الميكانيك	متوفر	هندسة ميكانيك	تقدم برامج الهندسة المدنية عدد كبير من جامعات لبنان لكنه اختصاص عام ولا يوجد فيه مواد ممتخصصة بالصناعة النفطية	بكالوريس وماستر
			ميكانيك وطاقة	CNAM	دبلوم جامعي هندسة
الادارة	إدارة عامة	متوفر	ادارة الطاقة	جامعة الروح القدس	ماستر
			دراسات الطاقة	الجامعة الأمريكية	ماستر

الادارة	المحاسب او المدقق	متوفر		تُقدم هذه البرامج ضمن برامج ادارة الاعمال من قبل عدد كبير من جامعات لبنان لكنه اختصاص عام ولا يوجد فيه مواد خاصة بالنفط	بكالوريس وماستر
	المحلل المالي	متوفر		تُقدم هذه البرامج ضمن برامج ادارة الاعمال من قبل عدد كبير من جامعات لبنان لكنه اختصاص عام ولا يوجد فيه مواد مخصصة بالنفط	
	مدير المخاطر	متوفر		تُقدم هذه البرامج ضمن برامج ادارة الاعمال من قبل عدد كبير من جامعات لبنان لكنه اختصاص عام ولا يوجد فيه مواد متخصصة بالنفط	
	المتخصص في الموارد البشرية	متوفر		تُقدم هذه البرامج ضمن برامج ادارة الاعمال من قبل عدد كبير من جامعات لبنان لكنه اختصاص عام ولا يوجد فيه مواد متعلقة بالنفط	

الادارة	المتخصص في التسويق والأبحاث	متوفر		تُقدم هذه البرامج ضمن برامج ادارة الاعمال من قبل عدد كبير من جامعات لبنان لكنه اختصاص عام ولا يوجد فيه مواد متخصصة بالنفط	
	مدير سلسلة الامداد والتوريد	غير متوفر		يتم التخصص في هذا المجال عبر الشهادات الدولية المعتمدة	شهادات دولية معتمدة خاصة
	ادارة المشاريع	غير متوفر		يتم التخصص في هذا المجال عبر الشهادات الدولية المعتمدة	شهادات دولية معتمدة خاصة
	محلل الاعمال	غير متوفر		يتم التخصص في هذا المجال عبر الشهادات الدولية المعتمدة	شهادات دولية معتمدة خاصة
القانون	محام	متوفر		تُقدم هذه البرامج من قبل عدد كبير من جامعات لبنان لكنه اختصاص عام ولا يوجد فيه مواد خاصة بالنفط	بكالوريس / ماستر
	خبير في التحكيم	متوفر	قانون التحكيم	جامعة القديس يوسف	دبلوم الدراسات المعمقة ١٢ شهراً بعد الاجازة

المصدر: من إعداد فريق البحث بناءً على دليل الجامعات 2016 الصادر

عن المركز الإسلامي للتوجيه والتعليم العالي

أما على صعيد قطاع التعليم المهني والتقني فيعاني لبنان غياب خطة استراتيجية لقطاع التعليم عموماً، ونقصاً حاداً في عدد المعاهد الفنية والتقنية وخاصة المعاهد الجامعية، ومن الطبيعي ان ينسحب هذا النقص على المعاهد المتخصصة في العلوم التقنية البترولية. فإذا ما رأينا تركيبة الاختصاصات في التعليم المهني والتقني في مراحله الثلاث البكالوريا الفنية والامتياز الفني والاجازة الفنية نرى سيطرة لاختصاصي المحاسبة والعناية التمريضية في حين ان الاختصاصات ذات الطابع الهندسي يحتل مراتب متدنية.

جدول 9 : الاختصاصات المهنية والفنية في لبنان

BT / الاختصاص	النسبة ٪	TS/ الاختصاص	النسبة ٪	الاختصاص	النسبة ٪
المحاسبة والمعلوماتية	31	المراجعة والخبرة في المحاسبة	18	العناية التمريضية	28
العناية التمريضية	12	العناية التمريضية	15	العلوم المخبرية الطبية	12
التربية الحضانية	9	التربية الحضانية والابتدائية	13	المراجعة والخبرة في المحاسبة	12
الفنون الفندقية- الانتاج	7	المعلوماتية الادارية	10	المعلوماتية: فرع البرمجيات	7
البيع والعلاقات التجارية	7	البناء والاشغال العامة والمساحة	5	المساحة	6
التجميل الداخلي	5	العلوم المخبرية الطبية	4	الاختصاصات الخمسة الاولى	٦٥

تكنولوجيا المعلوماتية	5	الادارة الفندقية	4	باقي الاختصاصات	٣٥
مجموع الاختصاصات الخمسة الاولى	٦٦	الادارة والتنظيم	4		
مجموع باقي الاختصاصات	٣٤	الفنون الاعلانية والغرافيكية	4		
		الادارة والتسويق	3		
		مجموع الاختصاصات العشرة الاولى	٨١		
		مجموع باقي الاختصاصات	١٩		

المصدر : من إعداد فريق البحث بناءً على النشرة الاحصائية لعام 2011-2012 الصادرة عن المركز التربوي للبحوث والإنماء و التصنيف الدولي الموحد للتعليم.

بالرغم من ادخال عدد من الجامعات في لبنان إلى مناهجها التعليمية اختصاصات متخصصة في مجال البترول، إلا أن هذه البرامج لا تُغطي كل المهن المطلوبة لهذا القطاع، مثل مهندس الحفر، مهندس المنشآت النفطية، مهندس الخزانات، دراسات في اقتصاد الطاقة، اختصاص محاسبة مالية متخصصة بكيفية احتساب الربح، مدقق النفقات، علوم جيوكيميائية او جيوفيزيائية، مسؤول المخزون نفطي، عامل تلحيم متخصص وغيرها من المهن.

جدول 10 : خارطة الاختصاصات المهنية والفنية المتوفرة في لبنان

الاختصاص	توفر الاختصاص في لبنان	اسم الاختصاص	اسم المعهد	المراحل العلمية
الإنتاج والقياسات الحقلية	غير متوفر			
حفر الآبار النفطية والغازية	غير متوفر			
صيانة وتصليح أجهزة الحفر	غير متوفر			
اللحام الغازي والكهربائي	غير متوفر			
مضخات و التوربينات	غير متوفر			
خطوط الانابيب	غير متوفر			
معدات نفطية	غير متوفر			
السلامة الصناعية	غير متوفر			
اختصاص القياس والسيطرة	غير متوفر			
كهرباء معدات نفطية	غير متوفر			
تقنية المعلومات	متوفر			

على الرغم من حاجة لبنان إلى اليد العاملة لوظائف مطلوبة من مراحل الاكتشاف والانتاج كافة بما في ذلك إنشاء البنى التحتية، والتعدين واستخراج وتجهيز الآبار على المنصات، اضافة إلى التخزين والنقل والتوزيع. وعليه فان قطاع النفط في لبنان يفتقد إلى برامج تدريس في الجامعات تُعنى بتأهيل يد عاملة متخصصة في المجالات كافة.

في هذا السياق على لبنان الاقتداء بتجارب دولية ناجحة(النموذج التعليمي النرويجي) في هذا المجال، وذلك للاستفادة منها في انتهاج سياسة توائم بين واقع الاقتصاد اللبناني المترهّل

وبين تحديات قطاع النفط المُستجِد، بحيث يكون في أول سلم الاولويات إنشاء واستحداث و تطوير المعاهد التقنية المتخصصة في إعداد وتأهيل الكوادر البشرية اللازمة للنهوض في قطاع البترول، وتجنيبه ما تعانيه القطاعات الاقتصادية الأخرى من قصور وفشل.

فقرة رابعة: تجارب رائدة: النموذج التعليمي الذي اعتمدته دولة النرويج

أدركت النرويج أهمية تطوير المناهج المهنية والتقنية نظراً، لدورها الكبير في رفد القطاع بالوظائف التقنية والمهنية بشكل كبير، لذا ، انتهجت سياسة تقوم على التعاون بين المؤسسات الأكاديمية ومن جهة وبين الشركات البترولية من جهة أخرى ، وقد أثمرت هذه الشياسة عن وفيما يلي عرض للنموذج الذي اعتمدته دولة النرويج:

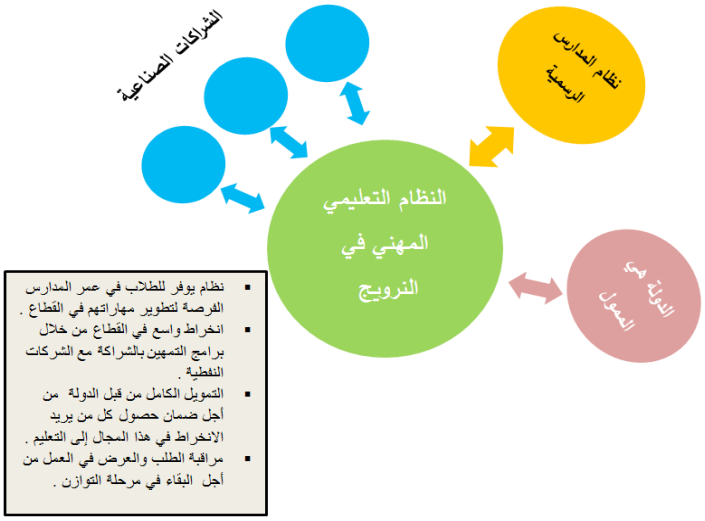

Andrews, Phil et Jim Playfoot. Education and Training for the Oil and Gas Industry: Building A Technically Competent Workforce. 2014.

. القاسم, فاروق. النموذج النرويجي : إدارة المصادر البترولية. سلسلة عالم المعرفة. 2010.

يبيّن النظام النرويجي مدى التعاون ما بين الدولة والمؤسسات التعليمية التابعة لها والشركات النفطية وقد سعى هذا النظام إلى تحديد الحاجات التعليمية للقطاع النفطي في النرويج، والمؤهلات المطلوبة، إضافة إلى وضع أسس لبرامج تقويم البرامج.

حيث يبدأ الطلاب الذين يرغبون في تعلم المهن النفطية من سن السادسة عشرة سنة، ويخضعون لىلى برنامج مزودج ما بين التعليم الأكاديمي والتعليم ضمن المهنة عبر عملية التمهن "appren-ticeship".

وينخرط الطلاب في برنامج التعليم على الشكل الآتي:

يدرس الطلاب الراغبون في التخصص في ادارة الآبار في السنة الاولى برنامجين للتعليم وهما برنامج الانتاج التقني والصناعي وبرنامج الكهرباء والإلكترونيك، وفي السنة التي تليها يتابعون في الاختصاص البترولي الذي وقع عليه اختيارهم، في حين تستمر البرامج التدريبية في مجال الصحة والامان والبيئة خلال سنوات تدريس الاختصاص كافة.

وبعد مضي سنتين من الدراسة على الطالب ان يختار تخصصه من أجل ان يبدأ في برنامج التدريب المهني الميداني مع الشركة في الاختصاص الذي اختاره، ويشترط على جميع الشركات التي تعمل على "برنامج المهن" او التدريب المهني الاحترافي ان تكون حاصلة على موافقة من الجهات الرسمية كوزارة التربية او التعليم العالي.

وتخضع البرامج التي تقدمها الشركات للتقويم من قبل أجهزة الحكومية الرسمية، وذلك بغية الحفاظ على مستوى مهني عال، وتتعهد الشركات بأن تكون دوماً على استعداد لتقويم برامجها في أي مرحلة من العام الدراسي، كم أن المادة التعليمية التي تقدمها الشركات النفطية ينبغي ان تكون مدروسة ومتقنة وخاضعة للمراقبة.

يحصل خريجو هذا البرنامج على شهادة تخصص متقدمة، بالاضافة إلى فرص العمل فور تخرجهم، مع تقديم التسهيلات لهم عند متابعتهم للدراسة في المراحل العليا. كما يسمح هذا النظام للعاملين في مجال الصناعة، وللراغبين في تطوير مهاراتهم في مجال الصناعة البترولية، ان يخضعوا لبرنامج تأهيلي لمدة خمس سنوات وحصولهم على شهادة تقنية تعزز فرص تقدمهم في ذلك المجال.

ملحق رقم (1)

رسم بياني (1) يظهر نسب المخزون الاحتياطي من النفط في في الدول الأعضاء في منظمة أوبك وفي الدول غير الأعضاء عام 2015.

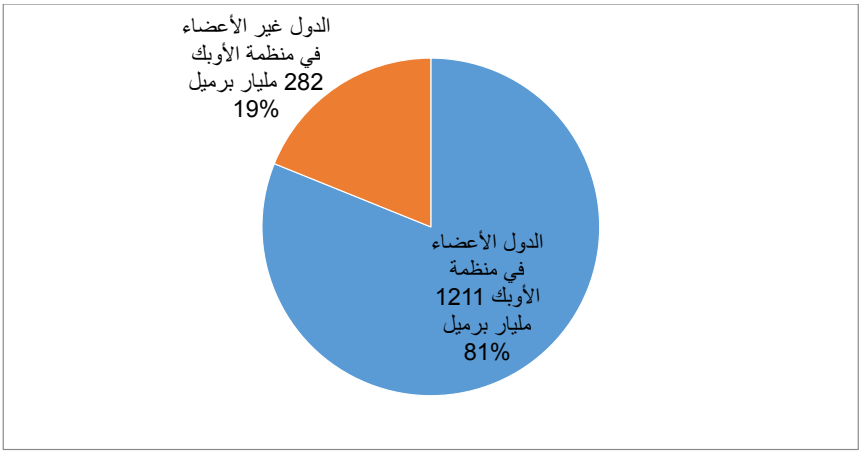

.OPEC. «OPEC : Annual Statistical Bulletin 2016.» 2016

رسم بياني (2) يظهر نسب المخزون الاحتياطي من النفط لكل الدول الأعضاء في منظمة أوبك لعام 2015 .

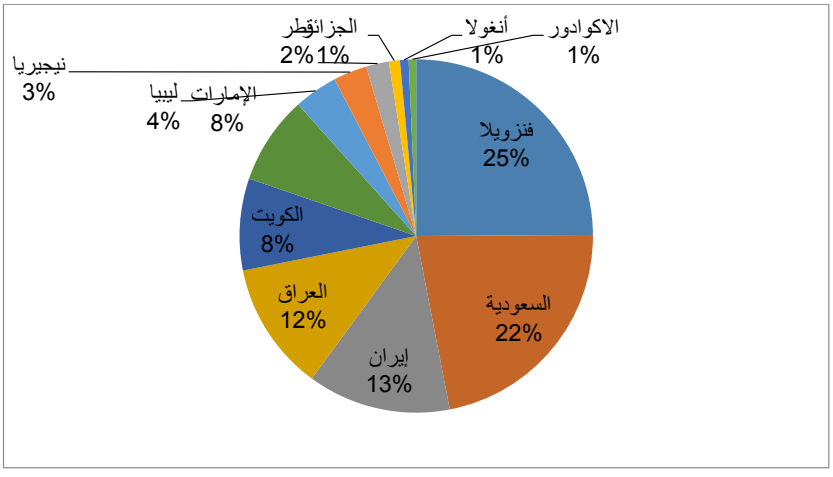

.OPEC. «OPEC : Annual Statistical Bulletin 2016.» 2016

الجدول رقم (1) : كميات ونسب المخزون الاحتياطي من النفط لكل الدول الأعضاء في منظمة أوبك لعام 2015

الدولة	مليون برميل	النسبة (٪)	الدولة	مليون برميل	النسبة (٪)
فنزويلا	300878	24.9	ليبيا	48363	4.0
السعودية	266455	22.1	نيجيريا	37062	3.1
إيران	158400	13.1	قطر	25244	2.1
العراق	142503	11.8	الجزائر	12200	1.0
الكويت	101500	8.4	أنغولا	9524	0.8
الإمارات	97800	8.1	الاكوادور	8273	0.7

.OPEC. «OPEC : Annual Statistical Bulletin 2016.» 2016

مصادر ومراجع الدراسة:

1. Andrews, Phil et Jim Playfoot. Education and Training for the Oil and Gas Industry: Building A Technically Competent Workforce. 2014.

2. Assaad, Fakhry A. Field Methods for Petroleum Geologists :A Guide to Computerized Lithostratigraphic Correlation Charts Case Study: Northern Africa. 2009.

3. Chaudhuri, Uttam Ray. Fundamentals of Petroleum and Petrochemical Engineering. 2011.

4. Devold, Håvard. Oil and gas production handbook :An introduction to oil and gas production,transport, refining and petrochemical industry. 2013.

5. Ellinas , Charles, et al. "Hydrocarbon Developments in the Eastern Mediterranean The Case for Pragmatism." 2016.

6. HILYARD, JOSEPH F. The oil and gas industry : a nontechnical guide. PennWell Corporation, 2012.

7. API. «Career : Opportunities in the Oil and Gas Industry .» 2015.

8. CareerOneStop. «COMPETENCY MODELS –COMMUNICATING INDUSTRY'S EDUCATION AND TRAINING NEEDS.» 2015.

9. CRDP. «Statistics Bulletin 2011–2012.» 2012.

10. Demirbas, Ayhan. Methane Gas Hydrate. 2010.

11. ILO. «Skills for improved productivity, employment growth and development.» International Labour Conference, 97th Session. 2008.

12. IMF. «2014 Article IV Consultation – Press Release; Staff Report; and

Statement by the Executive Director for Lebanon.» IMF Country Report No. 14/237. 2014.

13. Jones, David et Peter Pujadó. Handbook of Petroleum Processing. Springer, 2006.

14. Lyons, William. Standard Handbook of Petroleum and Natural Gas Engineering. Vol. 2. Gulf Publishing Company, 1996.

15. OGAP. Oil & Gas at Your Door? A Landowner's Guide to Oil and Gas Development. Oil & Gas Accountability Project, 2005.

16. OPEC. «OPEC : Annual Statistical Bulletin 2016.» 2016.

17. PetroLMI. 2016. Petroleum Labour Market Information. <http://www.careersinoilandgas.com/>.

18. Robalino, David and Haneed Sayed. "The Role of Macro, Investment, Education, Labor and Social Protection Policies ("Miles")." 2012.

19. ShaleNET. «A GUIDE TO CAREERS IN THE OIL AND NATURAL GAS INDUSTRY.» 2013.

20. ShaleTEC. «Oil & Gas/Energy Career Directory :Center for Workforce Information & Analysis.» 2012.

21. Speight, James G. et Baki Ozum. Petroleum Refining Processes. CRC Press, 2001.

22. UNESCO. «ISCED Fields of Education and Training 2013 (ISCED-F 2013).» 2014.

23.WTO. «International Trade Statistics 2015.» 2016.

24. القاسم, فاروق. النموذج النرويجي : إدارة المصادر البترولية. سلسلة عالم المعرفة, 2010.

25. حطيط, ناصر. «قطاع البترول في لبنان : تاريخ ، فرص وتحديات.» السادسة (2014).

26. مرمل, عماد. «متى يُفرج القرار السياسي عن الثروة البترولية؟ الغاز في البحر اللبناني80 ألف مليار قدم مكعب.» جريدة السفير (2015).

27. هيئة إدارة قطاع البترول في لبنان. «قطاع النفط والغاز في لبنان.» 2015.

28. ناصر حطيط، عضو هيئة إدارة قطاع البترول في لبنان، من محاضرة القاها المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، 2016.

المعاهد التقنية :

1. المعهد التقني السعودي لخدمات البترول (السعودية)

http: / /www.spsp.edu.sa /arabic /index.php

2. معهد النفط للتأهيل والتدريب (ليبيا)

https: / /ptqi.edu.ly /online /home.php

3. معهد التدريب النفطي (بغداد/ العراق)

http: / /www.boti.oil.gov.iq /ar_home.htm

4. معهد التدريب النفطي (البصرة / العراق)

http: / /bsroti.oil.gov.iq /

5. معهد PetroSkills

https: / /www.petroskills.com /

المراسيم والقوانين اللبنانية

1. قانون رقم 132/ 2010 المتعلق بالأنشطة البترولية .

2. مرسوم رقم 10289 –صادر في 30/ 4/ 2013 (الأنظمة والقواعد المتعلقة بالأنشطة البترولية 2010).

3. مسودة اتفاقية الاستكشاف والانتاج المقدمة لمجلس الوزراء .

مداخلات الجلسة الرابعة

بعد انتهاء د. حسين العزّي من عرض ورقته. قدّم رئيس الجلسة أ. وسام شباط كلاً من د. كمال حمدان ود. عصام عطا الله وكانت لهما مداخلتان تلتهما تعقيبات المشاركين في المؤتمر.

مداخلة رئيسيّة أول د. كمال حمدان[34]

تضمنت مداخلة الدكتور كمال حمدان عرضاً مفصلاً لسوق العمل وللتعليم الجامعي والمهني في لبنان ونسبة الخرّيجين إلى الوظائف المتاحة. ودعا إلى تطوير جذري للتعليم العالي وعلى رأسه الجامعة اللبنانية لإعداد خريجين في المجالات الّتي يتطلبها قطاع النفط وكذلك مختلف القطاعات الإنتاجية بدلاً من حمل شهادات غير مطلوبة في سوق العمل الّذي يطغى فيه العرض على الطلب.

بدأ د. حمدان مداخلته بشكر المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق على دعوته للمشاركة في أعمال المؤتمر. وأوضح أنه بعد العرض الغني الّذي قدّمه الدكتور حسين العزي سوف يكتفي بإبداء ملاحظات معظمها ذو طابع مكرو اقتصادي. وقد تمحورت تلك الملاحظات حول النقاط التالية:

هناك اختلالات كبيرة في سوق العمل في لبنان وعلينا الشروع في إصلاح هذه الاختلالات من أجل السماح للمفاعيل غير المباشرة للاستثمار النفطي أن تفعل فعلها عبر موجات متلاحقة حتّى تطال فروع النشاطات والقطاعات غير المرتبط مباشرة بالنفط. والمقصود بهذه الاختلالات هو باختصار أن لدينا ندرة نسبية في الكفاءات المهنية.

إنّ نسبة 78٪ من الذين يعملون أو كانوا يعملون في قطاع التجارة والخدمات ومعظمها خدمات بسيطة ذات قيمة مضافة متواضعة إلى جانب تجارة تجزئة بالمفرق ومطاعم. وقد

34- مدير مركز البحوث والاستشارات.

أحصينا في عام 2004 نحو 200 ألف مؤسسة 92٪ منها تشغل 5 عمال. فأي مراهنة على زيادة متوسط القيمة المضافة للفرد إذا كان هذا الثقل الطاغي على بنية المؤسسات يتركز في هذه الفئة من خمسة عمال فما دون؟ علماً أن النظرية الاقتصادية تفيد أن متوسط القيمة المضافة يميل إلى الارتفاع كلّما ارتفع حجم المؤسسة. وعلى صعيد سوق العمل أيضاً فإن مستوى الأجر الوسطي للأجراء متدنٍ بكل المقاييس ونقصد بشكل خاص القطاع الخاص لأنَّ فلسفة المكتسبات في القطاع العام والعطاءات ونظام التقاعد والحماية الصحية توجد خللاً بين مستوى الأجر الوسطي والمنافع في القطاع العام على كلّ ما هنالك من اهتراء وربما بسبب هذا الاهتراء. وإلى موجات النزوح السوري وقبله النزوح الفلسطيني، نحن أكثر دولة في العالم لدينا خدم منازل يمثلون 12٪ من القوى العاملة الّتي يمكن أن تصل إلى حوالي مليون ونصف.

على صعيد التعليم العالي ولاسيما الجامعة اللبنانية الّتي تضم 70 ألف طالب ويتخرج منها سنوياً حوالي ثلث الخريجين في سائر الجامعات. هناك بعض الكليات الّتي يمكن الحفاظ عليها والباقي يلزمه إلغاء، والجامعة اللبنانية يجب تفكيكها كلياً وإعادة بنائها إذا كنا نفكر في الخمس والعشرين سنة القادمة وكيف يمكننا أن نعلم أولادنا ليس لدغدغة مشاعر الناس أنهم يمتلكون شهادات جامعية على سبيل الشعور بالترقي الاجتماعي لا من حيث إنتاجية العمل والكفاءات والمهارات المطلوبة. أتكلم بحرقة عن الجامعة اللبنانية وهذا لا يسري على الجامعات الخاصة ومعظمها لطوائف اقتنصت التراخيص لها. لدينا 35 ألف خرّيج جامعي بينهم 7 ـ 8 ٪ غير لبنانيين، و12٪ يسافرون لمتابعة دراستهم في الخارج. هذا هو الرقم الوسطي يضاف إليهم 15 ـ 20 ألف خريج، فضلاً عن خرّيجي التعليم المهني النظامي وغير النظامي بحيث أننا نتكلم عن حوالي 50 ألف خرّيج جامعي أو مهني ينزلون إلى سوق العمل سنوياً ولا نعرف ماذا يريد الاقتصاد. نعلم أن الدولة الّتي تعلن وقف التوظيف مراراً توظف من تحت الطاولة حوالي 6 آلاف موظف إمّا كعسكر أو أساتذة متعاقدين وغير ذلك.

وأما الـ200 ألف مؤسسة في القطاع الخاص فتوظف بدل الذين يتقاعدون أو من توجد لهم وظائف ما بين 4 إلى 5 آلاف حسب بعض الدراسات الجزئية. وتقديرات البنك الدولي أن الطلب على العمل يصل إلى 27 ألف طالب عمل بينما الاقتصاد يُنزل إلى سوق العمل 5 آلاف وظيفة فأين يذهب الـ 22 ألفاً الباقون؟ ويتوقع البنك الدولي أنه بسبب الأزمة السورية زاد عدد العاطلين عن العمل حوالي 200 ألف وبلغت نسبة البطالة 18 ـ 20٪.

إذا عدنا إلى الاختصاصات الجامعية مثلاً نجد الخلل في أعداد المهندسين بين العرض والطلب، علماً أن الهندسة كانت محصورة أساساً بقطاع البناء. أمّا الاختصاصات الّتي يمكن أن تكون على تماس أكبر مع الصناعات الاستخراجية فهي محدودة إذ لم يكن لها قيمة سوقية كبيرة في النمط الاقتصادي الّذي كان سائداً، وليس هناك مَن يوجه المناهج لتلبية الاحتياجات المستجدة لدينا اليوم على صعيد العرض 15 ـ 16٪ بين هندسة وعلوم من طلاب الجامعات في لبنان. وهناك نوع من الإغراق في أنماط التخصصات في الهندسة والعلوم. أمّا الاختصاصات الّتي لها علاقة بقطاع الصناعة الاستخراجية فليست واضحة. ما يستدعي إعادة النظر في المناهج من حيث علاقة المكوّن النظري بالمكوّن التطبيقي الّذي يبدو شبه معدوم. وفي كلّ ما له علاقة بالموارد البشرية في القطاع النفطي هناك تأكيد على أهمية الربط بين العلوم النظرية التقنية الصرف وبين العلوم التطبيقية الّتي يمكن أن تطبّق على سنوات معيّنة أو فترة التخصص أو على انتقالية بعد التخصص. كل ذلك يجب أن يكون بإشراف العين الرائية الّتي تخطط وتنظّر وتجمّع وتوجّه والتي هي غائبة حتّى الآن.

إنّ معظم تعليمنا المهني حتّى النظامي منه ليس موجّهاً نحو أعمال إنشائية صناعية فيها قيمة مضافة عالية وغير مفتوح على الابتكار والتطور التكنولوجي. ولا تزال نظرة المجتمع إلى التعليم المهني أدنى من التعليم العام رغم تدهور نوعية العام، والقيمة الفعلية لهذا النوع من

التعليم لا تزال بائسة وفي هذا الجو لا يمكن أن نفكر بالوسيلة التي تقرب بين صناعة النفط وإنتاج سوق العمل.

وفي هذا السياق أشار د. حمدان إلى فكرة ثانية مبنية على تجربته وخبرته الشخصية باعتباره خريج معهد النفط الفرنسي منذ أربعين سنة، إلّا أنه لم يعمل في مجال النفط إلّا مع د. نقولا سركيس حيث أمضى حوالي أربع سنوات كرئيس تحرير النشرة العربية. ورأى أنّ الصناعات الاستخراجية ليست مولداً أساسياً لفرص العمل إذا نُظر إليها من زاوية سوق العمل ككل، والمعني بذلك نسبة نصف إلى واحد في المئة من القوى العاملة. لذلك يجب النظر إلى الفرص المتاحة من وراء الموارد النفطية واستثمارها كأداة من بين أدوات أخرى لفتح شرايين الاقتصاد ككل. من هنا يبرز الأثر الأهم لوجود قطاع البترول بالنسبة إلى الموارد البشرية وهو كيف نطوّر السياسات ذات الطابع المحلي المربوطة خلفياً بصناعة النفط ورأسياً عن طريق ترويج هذه الاستثمارات ما بين مخرجات القطاع البترولي الّتي يمكن أن تصبح مدخلات في صناعات وخدمات تساهم بالنهوض العام في إنتاجية العمل عبر الحلقة المفقودة لدينا. فنحن انتقلنا من الزراعة إلى خدمات بائسة ولم نمر بالصناعة. ولو أننا أقمنا صناعة على قدر مقاسنا لكان نوع الخدمات الّذي أتى لاحقاً أجود وأعلى قيمة مضافة.

وخلص إلى التأكيد على تطوير السياسات التكاملية الأفقية والعمودية، الخلفية والرأسية، الّتي تدور حول موضوع النفط لتفتح شرايين قطاعات وفروع اقتصادية أخرى وتخلق فرص عمل لائقة، وإذا لم نفعل ذلك من مورد ناضب خلال 30 ـ 40 سنة نكون قد عبرنا بجانب الموضوع ولم نمسك بالمشكلة.

مداخلة رئيسيّة ثانية د. عصام عطاالله[35]

الموارد البشرية والصناعة النفطية تطوير النظام التعليمي

إن برنامج الأمم المتحدة من أجل التقدّم قد ربط التطور الإنساني بكمية الخيارات المتاحة لهُ. في عام 1991 أكد تقرير الأمم المتحدة عن النمو البشري أن الإنسان بحاجة لأن يتطور اقتصادياً ومن دون هذا التطور لا يمكن أن يتمّ التغيير الأفضل الذي نريده للحالة الإنسانية.

لكن برنامج الأمم المتحدة لم يربط التطور البشري بالتطور الاقتصادي فقط، بل ركّز على أهمية تحسين الحياة المادية، وإقامة مؤشر لمقياس نوعي لهذه الحياة، وتوسيع إطارها، لكي تستطيع أن تشمل حقوق الإنسان والمشاركة في الحياة المدنية...

في تقريرين صدرا عام 1992 و 1993 تم التركيز على مبدأ الحرية الإنسانية التي تعتبر عاملاً أساسياً لا بل ضروري للعدالة تجاه الأجيال المقبلة التي تأخذ جل نموها من خلال التطور الذي هو عملية مستمرة ومتصاعدة والذي يسمح لجميع الأفراد بتوسيع مساحة قدراتهم إلى حدّها الأقصى، وتوجيه هذه القدرات لاستغلالها ليسَ فقط من أجل الأجيال الحالية بل لكل الأجيال اللاحقة.

وعليه نجد أن واقع التحوّل البشري يضعنا أمام حالتين:

الحالة الأولى: تحديد الثروات المحلية وإقامة برامج علمية لاستثمارها، علماً أن الثروات المحلية لا تحدُّها الموارد الطبيعية كالمعادن او الطاقة بل تشمل القدرات الإنسانية أيضاً؛ ممّا يعني أن علينا أن نستثمر كل هذه الطاقات التي حولنا من أجل تقييمها واستخراج الاستثمار العلمي والحضارّي لمصلحة الإنسان والوطن.

الحالة الثانية: هي أن نخرج إلى الفعل ونخلق تجمّعات ومراكز أبحاث تقوم بإنجاز إحصّائيات عن الثروات والحاجات الوطنية الحالية والمستقبلية، ومن أهمها: الموارد البشرية،

35- أستاذ جامعي في كلية إدارة الأعمال، وخبير في مجال التنمية البشرية.

وتحديد خصائصها ومعرفتها، وبما أن مراكز الدراسات والأبحاث والإحصائيات تعتبر ضرورة في كل عملية تخطيط، ولأن بناء الحاضر والمستقبل لا يُمكن أن يقوم سوى على أسُس المعرفة والعلم، فيجب علينا أن نعمل على تحسين هذه المراكز والتجمعات.

من خلال تلك الحالتين تبرز **حالة ثالثة** وهي حجر الأساس لبناء المجتمع والوطن ألا وهي الإنسان.

لا نستطيع بناء وتطوير هذا الإنسان إلا بالعلم والثقافة والبرامج التعليميّة، ولذلك تبرز أهمية التعليم العالي فهو الركيزة الأساسية لا بل الضرورية لتطوّر المجتمعات البشرية. والتعليم العالي هو مشروع مجتمع بأكمله أو من خلال مجموعة أشخاص داخل المجتمع، لذلك كانت الجامعات في العالم تعمل لكي تذوب في حاجات المجتمع الأهلّي و تُعلي من شأنه وقِوامه وذلك من خلال تطلّعات الدولة وتوجهاتها ومُساعدتها على تطوير الإنسان فيها. وعلى التعليم العالي أن يرسّخ في ذهن الإنسان المبادىء العلمية الحقيقية والمبادىء الأخلاقيّة التي تضمن للوطن أمنه. إن الجامعة تعلّم الإنسان مبادىء الحرية والعدالة والمساواة والكرامة البشرية. وعلى الإنسان أن يتعلّم هذه المبادىء وأن يؤمن بها من خلال التوجيه والتطّلع إلى بناء إنسان سليم معافى صاحب معرفة وكفاءة تفيد المجتمع.

2 – تطور المعرفة السريع و تغيّر التقنيات

بناء على ما تقدم، نجد بأنّ الدول المصدرة للبترول تعمل على إحياء خطط ما بعد البترول ونحن في لبنان ما زلنا نفكر بكيفية استخراج هذه الثروة، في عصر العولمة هذا حيث الحاجات البشرية والمعرفة يتغيران بسرعة تفوق الوصف. فهل يستطيع لبنان في ظل المنافسة العالمية أن يجد لنفسه موقعاً في عالم الطاقة؟ على الأبحاث أن تحدّد إلى أي مدى سيبقى هذا المورد الطبيعي بعد استخراجه يعود بفائدة على الوطن حيث الشركات المنقّبة الكبرى تعمل على الاستثمار في هذه الصناعات لمصلحتها وتصبح الدول أحياناً محدودة الخيارات ممّا يؤثر سلباً على المواطنين.

هل تأخرنا على وضع استراتيجيات تعليمية في إطار الهندسة والإدارة لقطاع النفط؟ وهل نستطيع مواكبة التطور في هذا المجال والمنافسة فيه؟

إن الاهتمام العالمي بقطاع النفط والغاز ينصب على الصناعات الرديفة أو البديلة أو البيتروكيميائية في ظل انحدار أسعار النفط عالمياً، حيث تصب الأبحاث ومراكز الدراسات اهتمامها على التوجه نحو إنتاج الطاقة البديلة من خلال موارد طبيعيّة غير ملوّثة . وبما أن مؤتمركم يركّز على الثروة النفطية كأحد العوامل التي تساعد الوطن على النهوض من كبوته الاقتصادية، لا نستطيع أن نغفل أن عدم الاستثمار بهذه الصناعة منذ عقود قد يكون أحد الاسباب الرئيسية التي تضع لبنان أمام تحديات قد لا يكون جاهزاً لها حالياً، إلاّ إذا تمّ الإعتماد على صناعة الكفاءات البشرية المطلوبة سريعاً.

والسؤال المطروح هنا: هل لبنان جاهز لمواكبة الحداثة من خلال الخبرات والموارد البشرية؟ وهل من الممكن العمل على استنهاض خبرات مهنية وعلمية في مجال الصناعة النفطية والغاز؟

إن مواكبة الحداثة من خلال تجديد الأنظمة التعليمية بالسرعة اللازمة لتطوير الصناعات البترولية محلياً ضرورة ملحّة، علماً بأن الإمكانيات الهائلة الموجودة تبقى أسيرة ثقافة الفساد وثقافة الزبائنية وغياب الخطط الاستراتيجية والإحصاءات الحقيقية لحاجات الوطن من النواحي التقنية والفكرية والإدارية، بالرغم من أن لبنان لديه القدرات التي تجعله هذه الواحة المصدّرة للطاقة وبكلفة تنافسية بحسب الدراسات المقدّمة والتي سمعنا عنها في مؤتمرات عديدة .

الجدير بالذكر أننا في لبنان لم نتحرك بالوتيرة المطلوبة حيث تمّ تقسيم المناطق النفطية في البحر الابيض المتوسط منذ المسح الثلاثيّ الأبعاد في العام 2013، ولو وجدت رؤية علمية لكان باستطاعتنا أن نخرّج من جامعاتنا هذا العام إختصاصيين حملة ماجستير في العلوم

الهندسية النفطيّة المتخصصّة والمعتمدة عالمياً. وهذا أمر لم يحصل سوى بالعناوين الكبرى وليس في المنهج.

3 – التعليم والأبحاث: رؤية مستقبلية

إن عامة التعليم والتعليم العالي خاصة هو ما يصهر الحاضر والمستقبل للإنسان، والتعليم الجامعي هو المرشد العقلي والذهني للمجتمع، ما ينمّي الشعور بالانتماء إلى الوطن والنهج. كما أنه يؤمّن تطوّر الموارد البشرية التي هي الموارد النوعية للوطن.

من مهام التعليم العالي أيضاً التركيز على الأبحاث التي هي عملية تضع الجامعة امام وظائف اساسية ومنها:

– تكوين كوادر في مختلف الميادين كالزراعة والتجارة والصناعة والنفط، وإعداد المرشّحين الذين سيصبحون أساتذة وباحثين علميين خصوصاً في علوم الطاقة، وحثّ الدولة على التوجه منذ اليوم نحو الاستثمار في علوم النانو وتكنولوجيا المعرفة المستقبلية لكي نجد لأنفسنا موقعاً في مستقبل الحداثة والإنسانية.

– تطوّر الجامعة في سياق التعليم ومن خلال نتائج الأبحاث خصوصاً في تطوير مفهوم الصناعات النفطية والتأسيس للصناعات المستقبليّة منذ اليوم لكي لا يخسر لبنان الهامش الزمني الأساسّي للمنافسة والربح وتحقيق الأهداف التي قام من أجلها.

– استعمال أعضاء الجسم التعليمي، ومن عنده كفاءات أكيدة، لكي يصبحوا خبراء واستشاريين في هذا المجال من خلال التدريب وخلق حوافز وتقدير الجهود المبذولة: وهي الطريقة الأسرع اليوم للنهوض بكوادرنا البشرية إلى مستوى مهنيّ عالميّ.

على التعليم العالي أيضاً أن يشكل رابطاً بين الإنسان والمجتمع الذي يحيط به من خلال مساعدته اجتماعياً، وبالتالي قد تكون بعض الشروط ضرورية للتطوّر مثل :

- السماح للطالب بأن يساهم في تنمية مجتمعه وإفساح المجال لإنخراطه في الأبحاث والدراسات والتدريب محلياً وفي الشركات المختصة ممّا يولّد الوعي والقدرة على الخلق والإبداع ورعايته للاستمرار في أداء المهمات المنشودة بكفاءةٍ عالية.

- خلق المناخات اللازمة لانخراط الطالب في المجتمع من خلال الثقافة المجتمعية.

- خلق جسور ثابتةٍ ومرنة بين الحقل الأكاديمي والحقل العملي في المجتمع المحلي والدولي؛ وبالتالي تكون المساعدة الاجتماعية علمية وثقافية اقتصادية. وهذه طريقة تحارب العنصرية والطائفية والمناطقية والمحاصصة.

من كل ما سلف يجدُر بالتعليم العالي أن يحقق رغبات المجتمع الحالية والمستقبلية، و متطلبات البناء والتطور، وعليه أن يكون خياراً حراً لمن شاء وله القدرة على تحصيل العلوم الجامعية. لذلك لا بدّ من التنسيق بين التعليم المدرسيّ والتعليم الجامعيّ من أجل خلق مُناخ تثقيفيّ للطالب بمواكبة البرامج وتحصيلها.

وعلى الأبحاث والتعليم أن تصنع وتنمّي حاجات المجتمع المحلي، وتطوير العلاقة بين الجامعة وحاجات الوطن والدولة. و من أهمّ الحاجات الخطط الكفيلة باستعمال الموارد الطبيعية كالنفط والغاز من حيث التنقيب والتكرير والتصنيع والتسويق وإدارة هذا القطاع وهو ما لم يحصل منذ عام 1926 حتى يومنا هذا.

نشهد للأسف بعضاً من القطاعات التعليمية التي تحا ول رسم خطط استراتيجية أقصى طموحاتها الحصول على طلاب بأعداد أكبر في ظل غياب الاستثمار في الأبحاث والدراسات. ويبقى التنافس من خلال عناوين كبرى لا تسمح للمختبرات الموجودة في جامعاتنا بتقديم ما تقدّمه جامعات عريقة في عالم الأبحاث والتوثيق.

4 - الخطط الاستراتيجية: بين الواقع والمرتجى

ماذا بعد إستخراج الغاز؟ على الدولة أن تضع الخطط الاستراتيجية لمستقبل لبنان من أجل استثمار هذه الثروة الطبيعية المسجونة في باطن الأرض أو معالجتها وتحريرها من خلال خلق صناعات رديفة تستعمل هذا المورد الطبيعي بدل بيعه، أي الاستثمار في صناعات تفسح المجال للعديد من فرص العمل للمواطنين اللبنانيين أضعاف الأرقام التي يحتاج إليها قطاع استخراج النفط والغاز.

والإشكالية في هذا الاطار هي في تحديد حاجة لبنان إلى الاختصاصات والخبرات االضرورية لها حالياً ومستقبلاً. وكذلك تحديد كلفة تحصيل هذه التطلّعات (الاختصاصات، المهارات، الخبرات) داخلياً وبالتالي خفض كلفة استيراد الخبرات من الخارج.

إنّ الارتقاء بالتعليم العالي إلى مستويات عالمية أصبح حاجة ملحّة في ظل كميّة المعرفة وسهولة الحصول عليها. تستطيع الأنظمة الجامعية الجديدة والعلوم الحديثة من تكنولوجيا وكمبيوتر أن تُطّور العلم من أجل الحفاظ على أبناء الوطن وعلى هويتهم الثقافية والوطنية والقومية. لذلك لا بدّ من إيجاد الحلول المناسبة التي تواجه مجتمعنا خصوصاً لما للعولمة من آثار وتبعات على البشرية مما يدفعنا إلى مواكبة ما يجري من حولنا وتطويره لمصلحة شعبنا ووطننا. ولذلك على التعليم العالي أن:

- يركز على حاجات سوق العمل الحديث حالياً ومستقبلاً دون إهمال الاختصاصات الإنسانية والفلسفية التي هي أساس كل علم.

- أن يسعى لافتتاح مراكز أبحاث وتدريب تواكب العصر في كل المناطق وبالتعاون مع الهيئات الخاصة والعامة.

إن قيمة التعليم العالي هي في نوعيّة الأبحاث التي ينتهجها. والتعليم العالي هو حالة تثقيفية عامة لذلك من الضروري زيادة عدد المؤتمرات العلمية السنوية في الكليات والمعاهد

والجامعات لأنها المنبر العلمي الذي يستطيع كافة أعضاء الهيئات التدريسية تقديم افكارهم وإبداعاتهم وبحوثهم من خلاله.من كل ما سبق نستخلص التالي:

- إن العالم يسير بسرعة هائلة من حولنا خصوصاً في ظل عولمة ستطال القطبين فعلينا التطور سريعاً معها والإ سبقنا القطار.

- على الجامعات تشجيع المبادرات الفردية العلمية وتقديم الحوافز اللازمة لها.

- إنتاج المعارف والعلوم والتكنولوجيا والدراسات في ظل تبعية تستوجب علينا استيراد هذه التكنولوجيا لعدم وجود دراسات محلية ذات جدوى عالمية.

- على التعليم العالي أن يساعد على التطور لمواجهة التحديات المستقبلية للإنسانية، أقله في القدرات العلمّية والأبحاث والاختراعات اذ إن العلم دون بحث يبقى أسير ما وصل إلينا دون تطوير مما يحدّ من تقدمنا.

- إتاحة الفرص أمام الجامعات لافتتاح اختصاصات متنوعة سواء في العلوم الإنسانية والاجتماعية أو في العلوم التطبيقية أو في العلوم الأساسية. وعلى منظومة التعليم العالي أن تكون منتجة للعلم والمعرفة ويجب أن تكون كذلك متفاعلة مع معطيات الواقع المحلي. وهناك الكثير من البحوث التي تجرى من قبل باحثين لبنانيين لصالح الدول الاخرى وعلينا إفساح المجال أمام هؤلاء لخدمة وطنهم، الأمر الذي يحدّ من هدر الطاقات اللبنانية الخبيرة.

- تشجيع التعاون مع الجامعات الأجنبية حسب تميزها في اختصاصات محدودة وضمن الحاجات الوطنية وخصوصاً في صناعة الطاقة (النفط والغاز اليوم والصناعات المستقبلية)

- سن التشريعات اللازمة لحماية الأفكار والابتكارات وحقوق منتجي العلم والمعرفة.

- خلق البيئة المناسبة لتعزيز الابتكار ورعايته والتخلص من التبعية التكنولوجية، فالابتكار هو القوة المحركة للاقتصاد القائم على العلم.

- تحسين قدرة لبنان على الاستفادة من تكنولوجيا نقل المعلومات لأنها تتعلق بمستوى أنظمة التعليم والبحث.

- التركيز على إعادة التدريب والتأهيل واكتساب المهارات الجديدة بالاستفادة من الأنماط الجديدة من التعليم كالتعليم الإلكتروني واستعمالات الإنترنت السريع.
- التوسّع في استعمالات برامج الإدارة الحديثة المؤسسة على تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها المختلفة.

5 - المختبرات حاجة ضرورية:

لما كان من الضروري الاعتماد على الأبحاث من أجل النمو والتطور كان على لبنان أن يضع رؤية تساهم في إنشاء مختبرات علمية حديثة توازي تلك الموجودة في الدول المتقدمة. هكذا يستطيع لبنان أن يعود إلى دوره الريادي في نشر المعرفة ويعود منارة في هذا الشرق المتألم.

هذه المختبرات والدراسات ستجعلنا حريصين على إنتاج الكوادر البشرية الضرورية لأي صناعة نحن بحاجة لها بالاضافة إلى تأمين مراكز أبحاث متخصّصة في علم الإدارة والقيادة، علماً بأن الوطن لا يستطيع النهوض من دون قياديين لديهم رؤية حقيقية ملمّين بالعلوم الإدارية.

نحن بأمسّ الحاجة إلى قياديين لديهم القدرة على اتخاذ قرارات أخلاقية تصب في مصلحة لبنان والحد من تأثير التجاذبات السياسية والعمل على رسم خطط سريعة لاستنهاض الاختصاصات المتلازمة مع عمليات استخراج النفط والغاز من الحقول اللبنانية.

وفي المرحلة الآنية قد يكون ضرورياً تجهيز برامج تدريب وتوجيه للكوادر البشرية من خلال الاستعانة بخبرات دولية كمرحلة أولى تُستتبع بالتدريب المحلي مع فتح المجال للمنافسة السليمة ومنع الاحتكار.

عند بدء العمل بخطة وطنيّة استراتيجية تلحظ النقاط الاساسية التي سبقت، يمكننا أن نطوّر الخدمات الإدارية والاستشارية من خلال كوادر بشرية مؤهلّة علمياً ومهنياً في قطاع النفط والغاز أو أي من القطاعات والصناعات التي سيحتاج إليها لبنان.

واسمحوا لي بأن أطرح عليكم الأسئلة التالية من أجل العصف الفكري:

- إلى أين تتجه الصناعات النفطية في المستقبل وهل الحاجة إليها باقية إلى أمد طويل؟

- ما هو تأثير الصناعات والأبحاث في الطاقة البديلة وأين هو دور لبنان منها؟

نحن نعيش في زمن الاختصاص داخل الاختصاص وكميّة المعارف والعلوم والاكتشافات المستجدة قد تغيّر العالم والاقتصاد، والحاجة إلى الموارد التي يتصارع العالم من أجلها قد تصبح غير ذات جدوى في المستقبل القريب.

6 - الخلاصة: الموارد البشرية

إن تنمية الموارد البشرية اللبنانية وترشيدها أصبح ضرورة ملحة لا يمكن التغاضي عنها.

إن عملية تنمية الموارد البشرية لزيادة القدرة التنافسية للصناعات الوطنية عملية مركبة وتمس جميع جوانب العملية التنموية، والحلول الجزئية والمتسرعة قد تزيد الطين بلّة.

إن ربط تنمية الموارد البشرية بالاستراتيجية العامة للتنمية أمر لابد منه، خصوصاً في ظل التحديات السياسية والديمغرافية والعمالة الأجنبية.

لابد من تحسين أداء منظومة التربية والتعليم وربطها مباشرة بالصناعة المحلية، عن طريق إجراءات تنظيمية وقانونية.

لابد من تحسين مرونة اتخاذ القرار في منظومة التعليم لتكون قادرة على مواكبة التغيرات المتسارعة في المجال الاقتصادي والتكنولوجي وتلبية حاجات المجتمع بشكل عام والصناعة النفطية بشكل خاص.

لابد من إعطاء أهمية خاصة في برنامج تطوير الموارد البشرية إلى الجانب الإداري والقيادي.

والأهم من ذلك كله لابد من وجود استراتيجية واضحة للتنمية يمكن على أساسها وضع استراتيجية ناجعة لتنمية الموارد البشرية.

هكذا يعود لبنان رائداً، كما كان دوماً في الفكر والثقافة والمعرفة والعلم والتطور.

تعقيبات الجلسة الرابعة

تناولت مداخلات وتعقيبات المشاركين في الجلسة الرابعة أبرز النقاط الواردة في ورقة د. حسين العزي، ومداخلتي كلّ من د. كمال حمدان ود. عصام عطا الله وذلك كالآتي:

الأستاذ وسام شباط

عَقّب رئيس الجلسة الأستاذ وسام شباط على مداخلة الدكتور كمال حمدان شاكراً إياه لما تضمنته من عرض مفصل لسوق العمل وما فيها من اختلالات مما يستوجب رفع الصوت لحضّ المسؤولين على تصحيح هذه الاختلالات لمواكبة الصناعات النفطية وخلق فرص العمل وتطوير مستوى معيشة المواطن. ثمّ قدّم نبذة عن صاحب المداخلة الثانية الدكتور عصام عطاالله بصفته أستاذاً جامعياً وباحثاً ومحاضراً في السلوك التنظيمي والتنمية البشرية. وهو حائز على درجة الدكتوراه في إدارة الأعمال، ومستشار لعدد من الشركات في أوروبا ولبنان. وله عدة مؤلفات في مجال الإدارة والموارد البشرية.

أ ـ عبدالله زيعور

رأى الأستاذ عبدالله زيعور أن المشكلة في لبنان ليس حملة الشهادات والاختصاصات العلمية فهم كثر حتّى أنّ كلية العلوم طلبت في عام 2017 أساتذة متعاقدين بالساعة فتقدم 1296 حامل درجة دكتوراه في الرياضيات والفيزياء والكيمياء والمعلوماتية والبيولوجيا، لكن المشكلة في افتقار معظم حملة الدكتوراه للخبرة ولاسيما في قطاع النفط. والتعليم العالي في لبنان لا يستطيع أن يقدّم في وضعه الحالي الخبرات المطلوبة. وتكاد رؤية الدولة أن تكون غائبة عن هذه المسألة.

د. رامي حرقوص

تحدث الدكتور رامي حرقوص، الأستاذ في كلية الهندسة بالجامعة العربية في بيروت، قسم الكيميائيات وهندسة البترول، عن تجربتين إحداهما أكاديمية والثانية عملية على صعيد التعاون بين وزارة التعليم العالي والجامعات. ونظراً إلى أن الكادر التعليمي الأكاديمي في مجال هندسة البترول غير موجود أو غير كامل ليغطي كافة الجامعات، كان هناك شراكة بين الاتحاد الأوروبي وبين وزارة التعليم العالي وأربع جامعات لبنانية، والهدف هو إنشاء برنامج ماجستير في مجال هندسة البترول والهندسة البترو كيميائية، وهذه الجامعات هي: الجامعة اللبنانية، والجامعة العربية، وجامعة البلمند، وجامعة NDU، والدول الأوروبية هي: فرنسا، ورومانيا، والسويد. وقد قامت ورشة عمل مشتركة لتأهيل الكادر التعليمي في هذه المرحلة المؤقتة في انتظار أن يأتي الكادر التعليمي المختص بمرحلة الدكتوراه. من ناحية أخرى، هل يمكن أن نسأل الأستاذ وسام شباط هل هناك بند في الاتفاقيات مع الشركات الّتي تُلزَّم البلوكات في المياه الإقليمية اللبنانية يلزمها بدعم الجامعات الّتي تدرس مناهج البترول؟ علماً بأن أغلب الجامعات في العالم تدعمها شركات خاصة بالمختبرات والأدوات والتدريب والخبرة؟

أ ـ وسام شباط

ردّاً على سؤال الدكتور رامي حرقوص أجيب أن لا وجود لنصوص قانونية في الاتفاقات تُلزم الشركات بدعم الجامعات. لكن أتصور أنّ الجامعة عندكم استفادت من بعض البرمجيات الّتي قدمتها شركات فهناك مبلغ 15 مليون دولار من بعض الشركات لمواكبة الصناعة النفطية. ليس هناك شيء مكتوب إلّا في موضوع التدريب إذ يتوجب على الشركات الّتي تمضي عقوداً أن تبدأ خلال مرحلة الاستكشاف بتخصيص موازنة بقيمة

300 ألف دولار سنوياً عن كلّ عقد للتدريب. هذا الاتفاق يقوم بين الشركة المعنية وهيئة قطاع البترول وهو ليس مساعدة مالية بل عملية تدريب. ونحن نختار منهج تدريب مُعيّن تدفع كلفته الشركة، ومبلغ الـ 300 ألف دولار على كلّ عقد يصبح 500 ألف دولار في مرحلة الإنتاج وتصاعدية بنسبة 5٪ في السنة. لكنني أشعر من خلال ما حدث مؤخراً من غير وجود موجب قانوني أنّ الشركات النفطية وشركات الخدمات النفطية سوف تساهم في نهضة الجامعات ومساعدتها من غير وجود موجبات قانونية.

د. كمال حمدان

إنّ موضوع الأبحاث والدراسات ينبغي أن يكون قائماً بذاته وملقىً بشكل مستقل على عاتق هيئة إدارة قطاع النفط خارج المصالح اليومية. لقد طرح الدكتور سركيس فكرة إنشاء معهد وأرى أنه يمكن أن يكون هناك مجلس أعلى ليس للنفط والطاقة فقط. وأنا كمهتم بسوق العمل أهدف إلى الربط والتشبيك بين مُخرجات الثروة وبين استخدامها كعامل للنهوض بإنتاجية العمل في دوائر حول هذا القطاع. إنّ الاستثمار في اقتصاد الطاقة لديه حساسية أكبر بكثير لخلق فرص عمل في اقتصاد النفط بالمعنى الضيق. من هنا أرى أنّ الهيئة العليا للنفط والطاقة أو المجلس الأعلى للنفط والطاقة أو معهد للنفط ضمناً مع الطاقة يجب أن تنفتح على الدوائر الّتي تدول حول القطاع النفطي.

د. نقولا سركيس

سمعت المداخلات وكانت مفيدة جداً. وتذكرت أنني عندما كنت طالباً في السنة الأولى أو الثانية اقتصاد سمعت الأستاذ يقول إنّ الرأسمال الحقيقي هو الرأسمال البشري. ومع مرور المناسبات في حياتي أحسست بمعنى أنّ الرأسمال الجدي والأكيد هو الرأسمال البشري قبل كونه مليارات الدولارات وغيرها.

في ما يخص لبنان اليوم، نحن نتكلم عن أمل تطوير صناعة نفطية بنسبة كبيرة في البلد. لقد قرأت المرسوم الخاص بنموذج الإنتاج والاستكشاف فوجدت فقرتين أو ثلاث فقرات عن التدريب. وبالفعل هناك إلزام للشركة الّتي تُلزَّم أن تدرّب بمبلغ محدد، ولكن هذا المبلغ يُضاف إلى النفقات وينزل من الأرباح أي أنّ الّذي يتحمل النفقات ليس الشركة بل الدولة اللبنانية. هذا أمر ثانوي على الرغم من أهميته لكن الأهم هو السؤال عن هذا التدريب ماذا يكون؟ يجب أن لا ننسى أنّ الشركات ليس من مصلحتها أن تدرّب فنّيين يحلّون محلها. هذا الأمر يذكرني بحادثة عندما كنت أتكلم مع موظف سعودي في شركة أرامكو قبل التأميم فقال لي إنّ الموظف السعودي يبقى عشرين سنة في الشركة وليس معنى ذلك أنه يمتلك خبرة عشرين سنة، ولكن لديه خبرة تكررت عشرين مرة. لذلك لا يجب أن نوهم أنفسنا أنّ الشركات ستأخذ من المواطنين اللبنانيين نسبة 80٪ من موظفيها لأنَّ ذلك خارج عن مصلحتها، فمبرّر وجودها هو الربح وأن لا يأتيها مضارب. لهذا السبب لا يمكن أن يكون التدريب إلّا بيد السلطات اللبنانية ولا وجود لأكثر من طريقة واحدة وهي أن نكوّن شركة نفط وطنية تشرف عليها الدولة وإلا فإننا نوهم أنفسنا، هذا الأمر حدث في جميع الدول العربية الّتي أمّمت وأنشأت شركات نفط وطنية والآن أصبح لديها كوادر بعشرات الألوف ولم يكن ذلك ليحصل لو لم تؤمّم.

في النهاية أقترح على المسؤولين أن ينشأ في لبنان معهد بترولي لأن بيروت مؤهلة ويجب أن تضم مثل هذا المعهد وأن يكون على مستوى عال. ويمكن أن نطلب من معاهد أوروبية أو غيرها إرسال أساتذة ولا يكون المعهد مخصصاً للبنانيّين فقط بل للعرب أيضاً. كان في بغداد قبل الغزو الأميركي معهد بترول عربي ممتاز. وأتصوّر أنّ بيروت مؤهلة لعدة أسباب لاستضافة معمل من هذا النوع يساعد على تكوين الكوادر البشرية للبترول في لبنان والدول العربية.

د. عبد الحليم فضل الله

اختتم الدكتور عبد الحليم فضل الله النقاش وأعمال المؤتمر بكلمة جاء فيها:

في الختام شكراً للمحاضرين في الجلسة الأخيرة، وشكراً لعشرين محاضراً ومشاركاً في الجلسات الأربع. كان النقاش مثمراً وصعباً في الوقت نفسه. ولا يمكنني القول بأننا وصلنا إلى اتفاق حول نقاط الاختلاف والتباين ولكن ما أريد قوله هو التالي:

أوّلاً، حاولنا سدّ ثغرة في النقاش لم تول الاهتمام اللازم وكان يجب أن يبدأ النقاش فيها منذ عشر سنوات. هناك مَن تحدّث عن سياسة لقطاع النفط وضعت عام 2007، والحقيقة أنّها لم تكن سياسة بل جدول أعمال للقطاع النفطي. أمّا السياسة فلم توضع حتّى الآن ولم نفكر فيها بالجدية اللازمة وقد حاولنا أن نطلق النقاش حول هذا الموضوع.

ثانياً، كان الصندوق السيادي موضع بحث وقد تحوّل إلى مشروع قانون غير أن هذا الموضوع ما زال بحاجة إلى مزيد من النقاش الجدي.

ثالثاً، حاولنا أن نبدأ النقاش بشأن شركة النفط الوطنية وهذا الموضوع كان وما زال محل انقسام قبل المؤتمر وأثناءه وبعده.

رابعاً، طرحنا على بساط البحث موضوعاً مهماً ربما أمكن الالتقاء حوله وهو الموارد البشرية وقطاع التعليم. وخلال النقاش برزت وجهتا نظر الأولى تقول بإمكان البناء على ما تم تحقيقه والمضي قُدماً مع معالجة بعض الثغرات ومراجعة بعض السياسات التفصيلية. والثانية تقول بوجوب إجراء مراجعة جدّية لمندرجات أساسية في هذا المجال. أنا لا أتبنى أيّاً من وجهتي النظر هاتين لكن أحاول تلخيص مسارات التفكير فيهما. يقول البعض إنّ السياسات في لبنان توضع كأمر واقع وينبغي الخروج من سياسة الأمر الواقع بتحويل الواقع إلى سياسات.

ملحق

العقود البترولية وأصول السياسات المثلى لاستغلال الثروة البترولية في مرحلة الاستكشاف والاستخراج

د. علي زعيتر

العقود البترولية وأصول السياسات المثلى لاستغلال الثروة البترولية في مرحلة الاستكشاف والاستخراج[1]

(Contracts and optimum principles of policies for Upstream Petroleum Operations)

■ د. علي زعيتر[2]

من المسائل المهمة التي يغفل ذكرها في العقود البترولية انسجامها واتساقها مع أولويات وسياسة الاستغلال الأمثل للثورة البترولية، حيث ان تشخيص وتحديد هذه الأولويات وسياسة الاستفادة المثلى مقدم من حيث المنطق العلمي على وضع النموذج الحقوقي للعقود النفطية، ومن هنا نسأل: ما هو الدافع والحاجة لعمليات الاستكشاف والاستخراج المرتبطة بالصناعة البترولية في الوقت الحاضر، وما الخلأ أوالنقص الموجود حتى نقوم بصياغة اتفاقيات متناسبة مع تلك الاحتياجات وتأمينها. والجواب هو أن الاستفادة من الثروة البترولية جزء من الاستفادة من الثروة الطبيعية للمجتمع وهي خاضعة في مفهوم الاستفادة منها لمنطق استغلال الموارد الطبيعية المستنفذة[3] أو الناضبة[4] وغير القابلة للتجدد[5] ويجب

1 – جرى تقديم هذه الورقة من خارج أعمال المؤتمر حول وقد أرتأي المركز ضمها إلى أوراق المؤتمر تعميماً للفائدة.

2– استاذ الاقتصاد والتنمية– الجامعة اللبنانية.

3 – Exhaustible resources

4 – Depleted resources

5 – Nonrenewable resources

أن تكون الاستفادة منها واستغلالها بشرطين: أولاً، الاستفادة المثلى من المخازن النفطية وثانياً، تأمين التنمية المستدامة للاقتصاد والتي هي هدف السياسة المثلى لاستغلال الثروة البترولية[6].

تتكفل هذه الورقة بمعالجة الشروط اللازمة والكافية في مرحلة الاكتشاف والاستخراج للعقود البترولية التي تؤمن الاستغلال الأمثل للثروة البترولية. وتتشكل هذه المقالة من عدة محاور:

المحور الأول: مباني السياسة المثلى[7] لاستغلال الثروة البترولية: (انسجام العقود النفطية مع سياسات الاستخراج من المخازن).

تعتبر العقود البترولية المثلى أداة لأجل تحقق السياسة المثلى لاستغلال الثروة البترولية، حيث لا يمكن فقط الاعتماد على مجرد كون هذه العقود لا تخالف أصل الدستور وحاكمية الدولة على مواردها ،أو أنها تراعي المصالح القومية وغير ذلك، فهذه كلها تعتبر شرطاً لازماً، ولكن لابد من تحقق الشرط الكافي لديها وهو ما يرتبط بالطلب المحلي ,والحفاظ على الثروة البترولية.

يمكن اختصار الشروط اللازمة[8] للعقود البترولية المثلى والتي تنسجم مع السياسات البترولية المثلى على الشكل التالي:

---

6 - اقتصاديات الموارد الطبيعة : الناضبة.

7 - كلمة أمثل هي «اصطلاح اقتصادي يدل على أقصى درجة من النمو أو النشاط أو الفاعلية يمكن الوصول إليها في ظل ظروف ضمنية معينة.

8 - درخشان مسعود «العقود البترولية من وجهة نظر الإنتاج الأمثل وزيادة معدلات الاستحصال- مقاربة الاقتصاد المقاوم «مجلة دراسات الاقتصاد الاسلامي، ايران، السنة لاسادسة العدد 2، ص 52-7.

1 – زيادة الاحتياطي الاستراتيجي من المخزون البترولي

2 – الإنتاج الكفؤ (الأمثل) من الثروة البترولية والإدارة الجامعة للمخازن البترولية.

3 – رفع الكفاءة العلمية والتقنية وتدعيم التنمية البشرية.

4 – العدالة في التوزيع ومراعاة الأجيال اللاحقة، وتحقق التنمية المستدامة.

5 – الاعتماد على الموارد الداخلية مع الانفتاح على الخارج وتمكين الاقتصاد المحلي على المستوى الدولي.

6 – المرونة والحيوية وتأمين الأرضية للتقدم المستمر.

مبنى الأمثلية في الإنتاج والسياسة البترولية:

يتلازم مصطلح الإنتاج الأمثل مع مصطلح الاستحصال الأمثل خلال عمر المخزن، حيث يمكن تعريفه بأنه المسار الإنتاجي الذي يتلازم مع تعظيم المنفعة الاقتصادية للمخزن ويراعي مصالح الأجيال الحالية والمستقبلية. وبالتالي فهو مفهوم ديناميكي – متحرك حيث يكون الإنتاج المستقبلي من المخزن هو دالة في كمية وكيفية الإنتاج الحالي منه وبالتالي يرتبط بالقيمة الاقتصادية للمخزن.

القيمة الاقتصادية للمخزن (التكاليف– المداخيل– معدل التنزيل أو الحسم):

إن القيمة الاقتصادية للمخزن هي دالة وتابع لسعر النفط الخام وحجم الإنتاج الأمثل في كل فترة ومقطع زماني، لذا يمكن الحصول عليها من خلال حاصل ضرب مسار سعر النفط الخام بمسار الإنتاج الأمثل خلال عمر المخزن. الإنتاج الأمثل هو دالة بالظروف التي ترتبط بالمخزن والتي تتحدد من خلال مجموعة من المعايير الفنية والهندسية والإدارة

الكفؤة للمخزن[9]، في حين أن سعر النفط دالة في الظروف الحاكمة على الأسواق العالمية للنفط وخاصة مسار تحول العرض والطلب على النفط الخام. وبالتالي ترتبط قيمة المخزن الاقتصادية ليس فقط بمسار الإنتاج الأمثل وانما ايضا بمسار سعر النقط الخام العالمية.

بعبارة أخرى، إذا كان سعر النفط الخام في حال ارتفاع يجب هنا أن نخفض من مسار الإنتاج الأمثل حتى نتمكن من أن نبيع نسبة من النفط الخام الرخيص حالياً بسعر أعلى في المستقبل وهكذا نكون قد عظمنا القيمة الاقتصادية للمخزن خلال دورة العمر المتعلقة به.

ومن الطبيعي أن يرتبط تحديد هذه النسبة بأولوية المنافع بين الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية وهذا أمر فيه صعوبة. كذلك الحال بالنسبة إلى تحديد أسعار النفط الخام حيث نجد صعوبة في توقّع الأسعار المستقبلية ولكن يمكن الاعتماد على بعض الكليات والنماذج الموجودة.

المحور الثاني: التأكيد على رفع معدلات الاستحصال من المخازن البترولية (الإنتاج الأمثل خلال عمر المخزن وليس خلال مدة العقد البترولي)[10]:

لا تعتبر المخازن النفطية مخزوناً صرفاً من النفط فقط حتى يتحكم التقدم التقني والطلب والأسعار في الإنتاج الأمثل، بل إضافة إلى هذه العوامل هناك عوامل أساسية أخرى من

9 – A. Abdul Kadir⁎,a, S. Saripb, N. H. Nik Mahmoodc, S. Mohd Yusofd, M. Z. Hassane, M. Y. Md.

Daudf and S. Abdul Azizg : "A Review of Integrated Management System in the Offshore Oil and Gas Industry " Journal of Advanced Review on Scientific Research ISSN (online): 2289-7887 | Vol. 12, No.1. Pages 11-25, 2015

10- ALVARADO, VLADIMIR :" ENHANCED OIL RECOVERY Field Planning and Development Strategies " Gulf Professional Publishing is an imprint of Elsevier. pp 9-12

قبيل «حجم الاستخراج» و«سرعة استنفاد المخزن»[11] حيث تلعب هذه العوامل دوراً محورياً في أمثلية الاستخراج على طول عمر المخزن، لذلك فإن نموذج الإدارة الكفؤة للمخزن والديناميكية التي تأخذ بالاعتبار خصائص الصخور التي يتكون منها المخزن والنفط الخام الموجود، وسلوك المخزن، كلها، تشكل الاطار الأساسي للاستحصال الكفؤ والإنتاج الأمثل من المخزن.

بناء عليه فإن مسار الاستحصال الكفؤ هو دالة في الوضعية الحالية للمخزن ولسياسة الاستخراج منه، فالوضعية الحالية للمخزن ترتبط بتاريخ الاستخراج منه في حين أن سياسات الاستخراج ترتبط بالسياسات الاستخراجية المستقبلية.

ولكي تكون هذه السياسة أمثلية وكفؤة لابد من أن تحقق شرط الأمثلية مع الأخذ بالحسبان الوضع الفعلي للمخزن. سؤال: ما هو شرط الأمثلية؟

يُعتبر الإنتاج الأمثل مصداقاً لمسألة «الأمثلية الديناميكية»[12] وتتطابق مع «أصل بلمن للأمثلية الرياضية»[13] الموضح في كتابه «البرمجة الخطية الديناميكية»[14] حيث يعرّف هذا الأصل على الشكل التالي: «إن السياسة المثلى هي التي ترتبط فيها الوضعيات المستقبلية بالوضع الأولي والقرارات المبدئية بحيث توضع السياسة المستقبلية نسبة إلى القرارات السابقة»[15]، بمعنى آخر فإن الوضعية الحالية للمخزن البترولي مرتبطة وناتجة عن القرارات والسياسات السابقة

11- Speigh, James: " An introduction to Petroleum technology ,Economics and politics "Copyright © 2011 by Scrivener Publishing LLC. All rights reserved. pp75-100

12- Bellman, R.E. 1957. Dynamic Programming. Princeton University Press, Princeton, NJ Chap. III.p3 .

13- ibid

14- ibid

15- ibid

فيما يتعلق بحجم وكيفية الاستخراج منه وخاصة عند تنفيذ Bو عدم تنفيذ البرامج المرتبطة بتطوير وزيادة القدرة الاستحصالية في السابق. وبناء على أصل أمثلية «بلمن» يمكن القول إن برنامج الإنتاج الحالي والمستقبلي يكون «أمثلاً» بشرط وضمن قيد الوضعية الحالية للمخزن وتستطيع تحقيق الأهداف المنظورة لسياسات الاستفادة من المخزن بشكل أفضل في الأجل الطويل. وبالتالي تصبح العقود البترولية مجرد أداة لتحقق الأهداف من استغلال الثروة البترولية، ويصبح شرط تحقيق الأرباح والعائدات من استخراج الثروة النفطية شرطاً لازماً وليس كافياً وتصبح المحافظة على المخازن وديناميكية الإنتاج وطول عمر المخزن من الشروط الكافية التي تحقق شرط الأمثلية للسياسات والعقود البترولية.

يمكن كتابة المعادلة الرياضية التالية للتعبير عن تلك العلاقة:

$$V(x_0) = \max_{\{a_t\}_{t=0}^{\infty}} \sum_{t=0}^{\infty} \beta^t F(x_t, a_t),$$

$$\max_{a_0} \left\{ F(x_0, a_0) + \beta \left[\max_{\{a_t\}_{t=1}^{\infty}} \sum_{t=1}^{\infty} \beta^{t-1} F(x_t, a_t) : a_t \in \Gamma(x_t),\ x_{t+1} = T(x_t, a_t),\ \forall t \geq 1 \right] \right\}$$

مقيد وضمن شروط:

$$a_0 \in \Gamma(x_0),\ x_1 = T(x_0, a_0).$$

حيث إن v هي القيمة الاقتصادية للمخزن وهي في: x عبارة عن متغير وضعية المخزن و a متغير التحكم وعبارة عن حجم الاستخراج وكيفيته و t= 1,2,... يعبر عن البعد الزمني وعمر المخزن وβ عامل التنزيل ويمكن التعبير عنه بأنه معدل الاستحصال من المخزن.

مبنى زيادة المقدرة الاستحصالية وإدراجها ضمن العقود البترولية:

يعرّف معدل الاستحصال بأنه حاصل قسمة «الذخائر المثبته»[16] على «النفط المحقق»[17] بعبارة أخرى فإن مجموع النفط (مثلاً) «النفط الأولي»[18] الذي يمكن استحصاله بالطرق الأولية[19]، الثانوية، الثالثية، المستحصل بهذه الطرق الثلاث، يسمى «الذخائر المثبتة»، وهذه النسبة تسمى معدل الاستحصال[20].

من هنا يصبح الشرط الكافي للسياسة المثلى هو معرفة كيفية زيادة هذا المعدل حتى يرفع من نسبة الذخائر المثبتة إلى كل الذخائر المحققة، ويجب ذكر هذه الطرق والأساليب ضمن البنود الاساسية في العقود البترولية.

يلعب مفهوم «معدل الاستحصال الكفؤ»[21] دوراً محورياً في تبيين الأسلوب المناسب للحفاظ على استمرارية الإنتاج الأمثل من المخزن البترولي، حيث يعرّف على أنه المعدل الأقصى للاستخراج[22] بشرط عدم الحاق الضرر بالاستحصال الطبيعي للمخزن. فإذا تم الاستخراج بمعدلات أعلى من «معدل الاستحصال الكفؤ» عندها سوف ينخفض الضغط الطبيعي للمخزن وينخفض معه حجم الاستحصال النهائي. وبشكل مختصر وكما جاء في موسوعة مصطلحات الاكتشاف والحفر والإنتاج البترولية بانه: الحد الأقصى لمعدل الإنتاج من المخزن الذي لا ينخفض معه الحد الأقصى للاستحصال النهائي من المخزن».

---

16 – proven reserves

17 – crude oil

18 – initial oil in place

19 – natural depletion

20 – recovery ratio

21 – Maximum Efficient Rate (MER)

22 – ibid

وما يلعب دوراً أساسياً في تعريف معدل الاستحصال هو عدم السماح بالانخفاض غير المنطقي لضغط المخزن والذي هو ناشئ بطبيعة الحال عن الاستخراج غير الأمثل من البئر. يوجد عوامل متعددة تلعب دوراً حاسماً في تحديد هذا المعدل من قبيل نوع الصخور والمسام، الضغط الداخلي وغيرها من العوامل التي يحددها أهل الاختصاص من الهندسة.

وعليه يمكن استخدام هذا المعيار كشاخص أساسي « للانتاج الأمثل» اليومي من البئر في كل مرحلة من مراحل عمر المخزن ويجب إلزام الشركات البترولية صاحبة الامتياز بأن تراعي هذا المعيار والاستفادة من أحدث التقنيات والابتكارات من خلال تضمين العقود البترولية بشكل واضح هذه الطرق والمعايير.

بناء على ما سبق، تكون الخطوة الأولى من وجهة نظر الإدارة المثلى للمخازن البترولية، لأجل زيادة الاستحصال من المخازن البترولية، هي اتباع الأساليب التي تؤدي إلى انتقال النفط بطريقة هادئة ولكن بمردود أعلى. فالشركات النفطية التي تعمل بمنطق تعظيم الربح والعمل على إعادة رأس المال وتحقق المردود بأقل وقت ممكن يحفزها ويجعل أولويتها أن تسرّع من انتقال النفط كما أنه ينسجم مع مصلحة الدولة النامية التي تسعى إلى تحقيق إيرادات سريعة لتلبية عمليات التنمية وبعض المآرب السياسية ومصالح بعض المجموعات، مما ينتج عنه تخفيض معدل الاستحصال. من المسائل المفتاحية والأساسية التي يجب أن تلحظ وتكتب في العقود البترولية هي **ملاحظة سلوك المخزن وردود فعل المخزن اتجاه طريقة وأسلوب الاستخراج**. من هنا تأتي أهمية اختيار الأسلوب والطريقة التي يتم فيها زيادة الاستحصال والاستخراج من المخزن، فالأساليب المقصودة هنا غير النفاد الطبيعي وهي عبارة عن: ”الأساليب الهندسية التي يستفاد منها لزيادة الإنتاج النهائي من المخزن وتعتبر مكملة للسيلان الطبيعي والنفاذ الطبيعي للمخزن الناتج عن الضغط الطبيعي للمخزن،

وهي تنقسم إلى: 1- IOR وتشمل حقن الماء، تثبيت الضغط. 2- EOR وتشمل حفر ابار اضافية محازية للابار السابقة، حفر الآبار الأفقية والمائلة"[23].

بعد التعرّف على هذه الأساليب يصبح من الضروري كتابة هذه الأمور ضمن العقود البترولية وأن يتضمن برنامج الشركات المشغلة هذا النوع من الأساليب بما يضمن الإنتاج الأمثل في الزمان والأسلوب المناسبين.

السؤال الذي يطرح نفسه هو كيف يمكن زيادة ورفع معدل الاستحصال؟ الجواب يرتبط بالدراسات الهندسية التي تتعلق بتكوّن وطبيعة المخزن وهذا متروك للمهندسين في هذا المجال.

المحور الثالث : دورة حياة المخزن والإنتاج الأمثل من المخازن (البنية الهندسية التقنية للعقود البترولية وارتباطها بالتدفق النقدي والتكاليف)، حيث تكون أولوية الشركات النفطية أن تستخرج البترول بالأسلوب الطبيعي حتى تتمكن من تعظيم الإنتاج وتحصل على الحد الأعلى من الأرباح. لذا لا توجد رغبة عند هذه الشركات في الاستثمار في برامج تحسين الإنتاج ورفع معدلات الاستحصال، لأن هذا النوع من الاستثمار يحصل العائد عليه آخر مدة العقد، أو أن تنفيذ هذا العقد لا يتناسب مع منطق الربحية التجارية للمشروع في تعظيم الأرباح وتأمين حقوق المساهمين في الفترة القصيرة. من هنا لابد من تحليل الأصول الحاكمة على الإنتاج الأمثل ضمن سياق متناسب مع عمر المخزن وهذا من اللوازم الأساسية للسياسة الإنتاجية والعقود البترولية المثلى.

مراحل عمر المخزن : فيما يلي المراحل التي يمر بها عمر المخزن وارتباطه بمستويات الإنتاج والتكاليف والمخاطرة والإيرادات :

23 – Hyne, 2014, p.257

يوضح الرسمان البيانيان التاليان المراحل العمرية لمخزنين مختلفين مع توضيح لمنحنيات المخاطرة والتدفق النقدي والتكاليف:

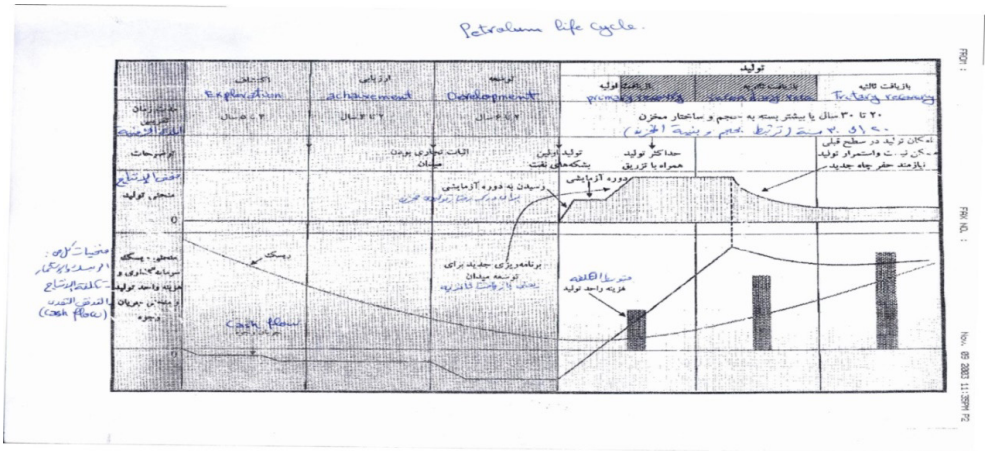

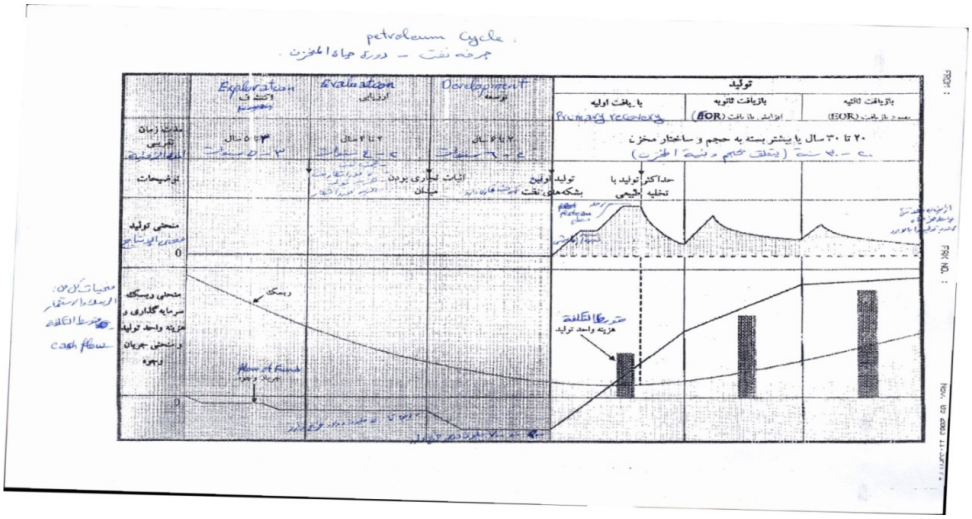

1- المرحلة الاولى: تشمل عمليات الاكتشاف في النشاط البترولي. ويستغرق إنهاء هذه المرحلة من حين اتخاذ القرار النهائي للاستثمار في الاكتشاف إلى حين اكتشاف الحقل النفطي ما بين 2 إلى 3 سنوات.

2- المرحلة الثانية: في دورة حياة المخزن هي عملية التقييم[24] التي تشمل دراسة خصوصيات الحقل النفطي وما مدى مقدار الإنتاج التجاري من هذا الحقل[25] وفي هذه المرحلة تتم دراسة حجم البترول الموجود الأولي وتحديد معدل الاستحصال الطبيعي من الحقل النفطي. الوقت اللازم لإنجاذ هذه المرحلة هو حدود السنتين.

3- المرحلة الثالثة:تشمل تطوير الحقل[26]، وهي المرحلة التي يتخذ فيها قرار الاستثمار والتطوير حتى استحصال البترول الأولي[27] وتستغرق مابين السنتين والثلاثة سنوات، يأخذ فيها منحنى المخاطر في الاستثمار الشكل النزولي، أي انخفاض حجم المخاطر المتوقعة، في حين يستمر منحنى التدفق النقدي[28] سالباً مع تسارع في زيادة حجم التكاليف.

تسمى المرحلة الأولى من التطوير المرحلة التجريبية. ويمكن من خلال التعرف الأفضل على سلوك المخزن ومن خلال ما تعطينا من المعلومات اللازمة التخطيط لتعظيم الإنتاج معدلات الاستحصال الطبيعي، وعليه يكون الإنتاج من الحقل البترولي إنتاجاً أمثلاً بشرط أن نعظم مجموع الإنتاج الحاصل بالطرق الطبيعية والثانوية والثالثية[29]. وعليه فأن عدم التخطيط الكفؤ لمراحل الاستحصال وعدم تنفيذها في وقتها يستتبع ارتفاعاً بالتكاليف وحصول خسارة لا يمكن تجنبها.

4- المرحلة الرابعة: وهي مرحلة الإنتاج من الحقل البترولي، والتي تستمر إلى نهاية العمر المفيد للمخزن، المدة الزمنية لهذه المرحلة هي دالة في حجم النفط الأولي، وخصوصيات المخزن،

---

24 –appraisal

25 – declaration of commerciality

26 – development

27 – first oil

28 – cash – □ow

29 – IOR /EOR :

وكيفية الاستخراج، وما هي الطرق المناسبة المستخدمة لزيادة معدلات الاستحصال وهي فترة قد تستمر ما بين العشرين إلى الخمسين عاماً أو أكثر.

يمكن أن نستنتج مما سبق ما يلي :

- إن سلوك المخزن في المستقبل هو تابع ودالة في سلوكه السابق والحالي، وبالتالي لا يمكن تسليم مسار وآليات التطوير والإنتاج من المخزن للشركة التي تعمل بمنطق المشروع الخاص الذي يستهدف تعظيم الربح في الفترة القصيرة والمتوسطة، لذا لابد من التخطيط الكفؤ والأمثل بما يضمن آليات ومسار الإنتاج الأمثل في الفترة المتبقية من عمر المخزن.

وهنا يجب الالتفات إلى أن طبيعة سلوك الشركات النفطية هي تعظيم الربح وليس الإنتاج الأمثل لذا فإنها في كثير من الأحيان وبناء لمنطقها الاقتصادي تؤخر عمليات وإجراءات برامج رفع معدلات الاستحصال، وهذه من المسائل المحورية في مقاربة الإدارة الجامعة للمخزن[30].

- إن نسبة من النفط المحقق دالة وتابع بشكل مباشر لكيفية التنفيذ الصحيح وفي الوقت المناسب لبرامج زيادة معدلات الاستحصال(IOR /EOR) خلال مرحلة التخلية الطبيعية للمخزن.

- يجب أن تتناسب نوعية وطريق زيادة المعدلات مع طبيعة المخزن (ضخ الغاز أو الماء، أو أي شيء آخر).

لابد من الإشارة هنا إلى ضرورة تحليل المنحنيات المتعلقة بالتدفق النقدي والمخاطرة والتكاليف، عند إجراء وتنفيذ برامج IOR /EOR وذلك بما يتناسب وعمر المخزن.

30 – Integrated Management of Reservoir

المحور الرابع : التحليل الاستراتيجي للعقود البترولية (الخصائص غير المطلوبة أو نقاط الضعف والقوة، والفرص والتهديدات في العقود البترولية المفترضة (خاصة عقود الامتياز) من وجهة نظر المنافع القومية[31] :

يقتضي التحليل الاستراتيجي معرفة تعامل الفاعلين واللاعبين[32] في سوق النفط وخاصة في مجال الاكتشاف والاستخراج، حيث ينطبق عليها شروط احتكار القلة[33] لذا ولأجل تأمين المنافع المشتركة للطرفين، الشركة صاحبة الامتياز والدولة المضيفة، لابد من تدوين العقود البترولية في سياق تأمين المنافع المشتركة وتحقيق «أمثلية باريتو»[34] . من هنا يجب أن تكون أمثلية باريتو هي المبنى النظري لتحليل العقود البترولية وخاصة عقود الامتياز المفترضة. لكل نوع من العقود البترولية نظام مالي خاص به حيث يمكن الإشارة إلى ستة أنواع من تلك العقود بحسب النظام المالي لها[35] (لا مجال لذكرها في هذه الورقة).

المحور الخامس: التنمية المستدامة (تكاليف الاستخراج الضمنية–التكاليف الاجتماعية):

تتشكل التكاليف في المنهج الاقتصادي التقليدي من مجموع المدفوعات لأصحاب خدمات عوامل الإنتاج[36] ، وبالتالي تقتصر على ما يعرف بالتكاليف الصريحة[37] ولا تتضمن التكاليف

31 – Philip Daniel,Michael Keen and ,Charles McPherson :" The Taxation of Petroleum and Minerals Principles, problems and practice "First published 2010 by Routledge ,pp 11–75

32 – Playres

33 Oligopoly Market

34 – Pareto Optimum

35– Nakhleh ,carol :" Petroleum Taxation " first published 2008, by Routledge .pp5–20

36 – Services Factors Payment

37 – Explicit cost

الضمنية[38] أو ما يعرف بتكلفة الفرصة البديلة[39]. أما في تحليل تكاليف الاستخراج للمورد المستنفد فتشمل التكاليف كلا النوعين من التكلفة الصريحة والضمنية. إن الآثار البيئية التي تخلفها الصناعة النفطية مثلاً تحتم على الدولة أن تأخذ بالحسبان تلك الآثار السلبية، والعكس صحيح إذا ما تركت آثاراً إيجابية، فإن استخراج النفط في البحر يؤدي إلى تلوث المياه البحرية، ما يضر بالثروة السمكية والبيئة مما يزيد من تكاليف الصيد وتحميل الصيادين آثاراً سلبية جانبية تزيد من أعباء صناعة الصيد فضلاً عن إمكانية الإضرار بالنظام البئيي وسلوك المخزن السمكي ومعدلات التكاثر، وكذلك الأمر على المستوى البيئي والحياتي عامة. إذاً تنتج تكاليف أخرى نتيجة استخراج النفط والغاز لا ترتبط بصناعة النفط مباشرة وإنما بالآثار الخارجية والجانبية لها. وهذه من مصاديق التكاليف الضمنية أو ما اصطلح عليه بالتكاليف الاجتماعية[40] التي يجب أن تؤخذ بالحسبان عند حساب التكاليف الكلية لاستخراج النفط.

على كل حال فإن علم اقتصاديات الموارد الطبيعية (القابلة للنفاد أو المتجددة) يعطينا فكرة عن الأسس العلمية التي يجب أن تراعى حتى تتمكن الدولة من تحقيق المنفعة القصوى من استغلال الموارد المتاحة.

---

38 – Implicit Cost

39 – Opportunity Cost

40 – Social Costs

The final paper in this session was for Dr. Issam Atallah who praised on the basic role of human beings as a hub (main element) in the process of economic development and modernity. Then he asked about Lebanon's aspirations in industry and alternative energy researches as a future vision that takes into consideration the limited vision of the petroleum industry in Lebanon.

At the end of this book an attached paper for Dr. Ali Zaiter was presented outside the agenda of the conference on "Petroleum contracts and the best policies to exploit the petroleum wealth in the stage of exploration and extraction ", due to its importance The Center preferred to annex this paper to the conference papers, as its content serves the objectives of the conference in terms of deepening the knowledge of petroleum and disseminated it within the Lebanese society.

In this context, this axis also reviews the main points in the third session, starting with the two oil experts Dr. Walid Khadoury and Dr. Qasem Gharib . Mr. Khadoury warned from repeating the countries same mistakes in establishing national oil companies in Lebanon for different circumstances, objectives and management systems, he emphasizes in the same time on the private sector contribution in the national company**.** In turn, Mr. Gharib pointed to the challenges that Lebanon faces in the petroleum sector, especially in lacking the necessary expertise; finally he considered that the national company is a necessity and a cheaper option compared to national options.

The fourth and the final axis in this book was the paper that has been discussed in the fourth session entitled “The role of the educational sector in keeping up with all stages of oil industry in Lebanon”. The author (Legal Researcher) Dr. Hussein Al-Ezzi reviewed the features of the national strategy in the provisions of Lebanese laws and decrees in order to train the human resources working in the petroleum sector, then Al-Ezzi talks about the role of the education system in terms of curricula and competencies to meet the requirements of the report at the local level.

This axis also included the economic expert paper Dr. Kamal Hamdan.

Hamadan emphasized the need for correct imbalances in the Lebanese labor market in order to activate the education sector, especially higher education, vocational and technical education.

rules of governance the Lebanese sovereign fund wealth, as well as, Wazneh has called to collect the petroleum revenues within a unified fund on one hand and separating the fund from the financial authority on the other hand.

The second discussion was for Dr. Wissam al-Zahabi , who emphasized on the Fund's correlation with the management of assets and sovereign debt within a three-stage process starting with decreasing the public debt / GDP ratio**,** as well as continuing this decreasing in order to achieve stability by establishing a fund for this purpose equal to 4% of this GDP before moving to the third stage and create a Saving fund.

The third axis in the book addresses the paper submitted in the third session of the conference. This paper was prepared by the Researcher and expert in economic affairs Redwan Jammoul entitled, "the National Oil Company - Advantages and opportunities, Obstacles and risks. The paper presented its first vision of establishing a National Oil Company in Lebanon, and the supposed role to this company according to the three stages of the oil industry, starting with the advanced activities at the reservoir to the final uses of petroleum derivatives through the intermediate business of transport and storage. furthermore , the paper focused on the advantages and opportunities, and then draw attention to the obstacles and risks of establishing a National Oil Company in Lebanon, and finally put the appropriate governance mechanisms to this company.

– 2050 : Vision and policy of an integrated plan of energy production and exploitation of human resources.

This paper also includes a vision of a long-term energy policy in Lebanon until 2050, and it seeks in its main points to achieve specific goals: job creation, energy security, sustainable development, expanding the economy and diversifying its activities, reducing emissions and preserving the environment and finally developing scientific research. In addition to the discussions and comments on the paper, two main debates were prominent in this session for former Minister Dr. Charbel Nahhas and oil expert Dr. Nicola Sarkis.

Dr. Nahhas asked about Lebanon's ability to control its petroleum resources, whereas Sarkis criticized the licensing system given to oil companies, stressing in the same time the need on the State effective participation through a national oil company.

Among the main papers presented at the conference was the lawyer Ali Berro's paper entitled "the Financial Management Governance of Petroleum Wealth in Lebanon - the Sovereign wealth Fund (SWF)" which formed the subject of the second axis in the book. Berro's paper emphasizes the need for establishing financial rules and mechanisms governing the use of SWF funds and determines the role of government, governing bodies and fund managers; moreover it emphasizes the need for transparency and accountability. One of the discussions which had been highlighted on this axis was Dr. Ghazi Wazneh debate about taking into account the specificities of the oil wealth in general and the problems of the Lebanese economy, especially in forming the

This conference was held in Riviera Hotel in Beirut on 22nd of May 2017, and it was attended by the Ministers of Industry, Energy and Water and by representatives of economic bodies, experts, academic and research figures, representatives of political forces, associations, institutions, federations, unions, international organizations and media.

During this conference four essential papers were raised, also, the conference included various debates, tackling complex problems about the emerging petroleum sector in Lebanon, including the features of petroleum policy for the Lebanese state, sovereign wealth funds, national oil company, and development of human resources.

Given the importance of this vital emerging sector, and its impact in formulating the Lebanese economic future, and the importance of all the papers, the final outcome for these papers and debates have been collected and revised with in this book. These papers have taken into account in its disaggregation the main points of the proceedings of the Conference, including its principal papers and the discussions that had been distributed on four essential sessions, in addition to the opening statements for the president of the Consultative center for studies and Documentation Dr. Abdul Halim Fadlallah, Minister of Industry, Hussein Haj Hassan, Minister of Energy and Water, Cesar Abi Khalil.

In this regard, the first axis of the book discusses the paper submitted in the first session, which was prepared by Dr. Nasser Hoteit (president of Lebanese Petroleum Authority) entitled: “Energy Outlook

Introduction

During 2017, Lebanon had witnessed extensive discussions, wide and distinct margin of views about Petroleum policies and options given to the Lebanese government. These efforts were associated with arrangements and legislation that were crowned at the end to implement the first licensing round. This round has resulted to give licenses for coalition of three International Oil Companies (out of 51 companies were classified formerly), furthermore, this round also led to exploration and production in blocks 4 and 9 in the south, among five blocks were open for bidding during the first round.

Amid this atmosphere, the Consultative center for studies and Documentation has taken the initiative to hold their scientific conference entitled “The petroleum industry in Lebanon - Papers in the Public policies and structural issues”.

Third working session

The role of National Oil Company in managing and developing the petroleum sector 135

Radwan Jammoul

First major speech: Walid Khadoury 137

Second major speech: kassem Ghorrayeb 195

Comments on the third session 199

Fourth working session

Human resources needed to develop the petroleum industry locally 205

The role of the educational sector in keeping up with all stages of oil industry in Lebanon 211

Hussein Al-Ezzi 215

First major speech: Kamal Hamdan 305

Second major speech: Issam Atallah 309

Comments on the fourth session 318

Appendix 323

Petroleum contracts and the best policies to exploit the petroleum wealth 325

in the stage of exploration and extraction.

Ali Zaiter

Table of Contents

Introduction 7

Opening Speeches 11

Abdul Halim Fadlallah President of The Consultative Center for Studies & Documentation 13

Minister of Energy and Water, Cesar Abi Khalil 31

Minister of Industry, Hussein Haj Hassan 37

First working session 41

Essential milestones for national policy in the petroleum sector

Energy Outlook – 2050: Vision and policy of an integrated plan of energyproduction 45

Nasser Hoteit

First major speech: Charbel Nahhas 67

Second major speech: Nicola Sarkis 71

Comments on the first session 77

Second working session / the Sovereign wealth Fund (SWF) and its role in the 81

Financial Management governance of Petroleum Wealth in Lebanon

The Financial Management Governance of Petroleum Wealth in Lebanon 85

the Sovereign wealth Fund (SWF)"

Ali Berro

First major speech: Wissam Al-Zahabi 125

Second major speech: Ghazi Wazneh 130

Comments on the second session 132

The Petroleum Industry in Lebanon

Papers in the Public policies and structural issues

Researchs & Discussions of the Consultative center for Studies and Documentation Conference

Beirut - 17th of May 2017

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation
A scientific institution meant with researches and information

The petroleum industry in Lebanon: Papers in the Public policies and structural issues

Publisher: The Consultative Center for Studies and Documentation

Researchs & Discussions of the Consultative center for Studies and Documentation Conference, Beirut - 17th of May 2017

Edited by: Group of Researchers

Translation: Amina Rizk

Designed By: Ahmad Shukeir

Distribution: Lebanon and the Arab World

Date of publication: July 2018

First edition

Size: 17x24

All Rights Reserved

All rights reserved to the center. Therefore, it is neither allowed to copy or archive a part(s) of the report in whatever information archiving or retrieving system nor to copy via whatever mean - normal, electronic, DVD, CD, etc but in case of limited quoting with the aim of studying and scientific benefit while citing the reference is a must.

Address: Bir Hassan, Al-Assad Highway, Behind the Rest World, Al-Woroud building, First floor.

E-mail: dirasat@dirasat.net

Website: www.dirasat.net

P.O. box: 24/47 Baabda,postal code: 10172010

Land phone: 01/836610

Fax: 01/836611

Mobile phone: 03/833438

The petroleum industry in Lebanon

Papers in the Public policies and structural issues

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

The petroleum industry in Lebanon

Papers in the Public policies and structural issues

2018